

يفسد المقد كله ففى الوضع الذى لم يجد أحد ماسى أصلاً أولى أن يفسد المقد كله وهما
فى المعنى سواء لأن بطلان المقد عند اختلاف الجنس لانه عدم الجنس الذى سعى وتندملق
التقديبه كذا هنا (قال) رضى الله عنه والاصح عندي أن هذا قولهم حيميا لأن أباحنيفة رحمه الله
فى نظائرهذه المسئلة انما يفسد المقد فى الكل لوجود العلة المفسدة وهو أنه جعل قبول
السند فيما يفسد به المقد شرطاً لقبوله فى الآخر وهذا لا يوجد هاهنا ما شرط قبول المقد
فى المدوم ولا قصد إيراد المقد على المعدم وإنما قصد إرادته على الموجود فقط ولكنه غلط
فى العدد بخلاف مسئلة الزيادات فان هناك جعل قبول المقد فى كل واحد من الثوبين شرطاً
فى قبوله فى الآخر وهو شرط فاسد وهكذا الجواب فى كل عددى يتفاوت نحو ما إذا اشترى
قطيعاً من الغنم على أنها خمسون فوجد أنه أريد بالجواب على التقسيم الذى ذكرنا وفى المكيلات
إذا اشترى صبرة من حطة على أنها خمسون فانه يجوز المقد سواء سعى ثمن كل واحد من
القفزان أو لم يسع لأن القفز ان مما لا تتفاوت فى نفسها فكانت حصة كل قفيز من الثمن
معلومة «وكذلك» الوزينات «وكذلك» فى الددييات المتقاربة نحو ما إذا اشترى عدل
جوز على أنه خمسة آلاف فاداهى أنقص أو أزيد فانه يجوز المقد لما ذكرنا وإذا اشترى
الرجل من الرجل عشرين صفقة واحدة بألف درهم فاذا أحدهما حر فالبيع فاسد فيهما
فكذا إذا لم يسع لكل واحد منهما فظاهر لأن الحر لا يدخل فى المقد لأن دخول الشيء
فى العقد بنصفه المالية والتقوم وذلك لا يوجد فى الحر فلو جاز المقد فى البعد انما يجوز
بالحصة والبيع بالحصة لا ينقد ابتداء على الصحة لمضى الجملة كما لو قال اشترت منك هذا
البعد بما يحصيه من الالف اذا قسم على قيمته وقية هذا البعد الآخر لجملة الثمن كذلك هنا
فان كان سعى لكل واحد منهما ثماناً بان قال اشترتهما بألف كل واحد منهما بخمسمائة
فكذلك الجواب عند أبى حنيفة (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله المقد جائز فى البعد
بما سعى بمقابلته من الثمن «وكذلك» لو اشترى شاتين مسلوختين فاذا أحدهما ميتة أو ذبيحة
مجبوسى أو ذبيحة مسلم ترك التسمية عليها عمداً فان ذلك والميتة سواء عندنا (والجواب) على
التفصيل الذى قلناه وكذلك «إذا اشترى دينين من خل فاذا أحدهما حر وهذا الجنس نظير
ما سبق اذا أسلم كرحطة فى شير وريت فليقرهما أن الفساد يقتصر على ما وجدت فيه العلة
المفسدة وعند تسمية الثمن لكل واحد منهما قد انقضت العلة المفسدة فيها هو مال متقوم منهما

وهذا لان أحدهما يفصل عن الآخر في البيع ابتداء وبما هو وجود المنسند في أحدهما لا يؤثر في المقد على الآخر لان تأثيره في المنسند على الآخر إما باعتبار التبعية وأحدهما ليس يتبع للآخر أو باعتار أنها كشيء واحد وليس كذلك فكل واحد منهما يفصل عن الآخر في المقد ألا ترى انه لو هلك أحدهما قبل القبض بقي المقد في الآخر وذلك فيما اذا كان كل واحد منهما عبداً وإنما يشترط قبول المقد في أحدهما لتسول المقد في الآخر اذا صح الإيجاب فيهما حتى لا يكون المشتري ملحقاً بالصرر بالبائع في قول المقد في أحدهما دون الآخر وذلك بعدم اذا لم يصح الإيجاب في أحدهما و صار هذا كما لو اشترى عبداً أو مكاتباً أو مدبراً فالبيع يفسد في المدبر ويبقى المقد على المد صحبناه كذلك هنا وأبو حنيفة يقول البائع لما جمع بينهما في الإيجاب فقد شرط في قول المقد في كل واحد منهما قبول العقد في الآخر بدليل أن المشتري لا يملك قول المقد في أحدهما دون الآخر واشترط قبول المقد في الحر في بيع المد شرط فاسد والبيع بطل بالشرط الفاسد (وقولها) أن هذا عند صحة الإيجاب (قلنا) عند صحة الإيجاب فيما يكون هذا شرطاً صحيحاً وعن ثمانى الشرط الفاسد وذلك عند فساد الإيجاب لان هذا الشرط باعتار جمع البائع بينهما في كلامه لا اعتبار وحود المحلية فيها وقد ذكر الكرخي رجوع أبي يوسف في فصل من هذا المجلس الى قول أبي حنيفة وهو مسألة الطوق والجارية اذا باعها بشئ مؤجل كما يينا في الصرف فاستبدلوا برجوعه في تلك المسئلة على رجوعه في جميع هذه المسائل لان الفرق بينهما لا يتضح فاداً اشترى عبيد فاداً أحدهما مدبر أو مكاتب أو اشترى حاريتين فاداً أحدهما أم ولد حاز البيع في الآخر سواء سعى لكل واحد منهما ثمناً أو لم يسم وعقد رفر لا يجوز لان الإيجاب في المدبر والمكاتب وأم الولد فاسد لما ثبت لهم من حق التقى وقد جعل ذلك شرطاً لقبول العقد في الفرق بينهما فيفسد العقد كما في مسألة الحر وجه قولهما ان كل واحد منهما دخل في العقد لان دخول الآدمي في العقد باعتار الرق والتقوم وذلك موجود فيهما ثم استحق أحدهما نفسه فكان بمرلة ما لو استحقه غيره بان باع عبيد فاستحق أحدهما هناك البيع جائز في الآخر سواء سعى لكل واحد منهما ثمناً أو لم يسم بوجهه أن البيع في المدبر ليس فاسد على الإطلاق بدليل حواز بيع المدبر من نفسه فانه اذا باع نفس المدبر من نفسه يجوز وبدليل أن القاضي اذا قضى بمحوار بيع المدبر ينفذ قضاؤه وكذلك المكاتب فان بيعه من نفسه جائز ولو باعه

من غيره برصاه حار في أصح الروايتين والذي روى في الوارد عن أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله بخلاف هذا غير معتمد عليه وكذلك بيع أم الولد من نفسها حائز ولو قسمي القاصي
 بجواز بيعها نكاح قضاؤه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ولم ينفذ عند محمد لأن عنده
 إجماع التابعين رحمهما الله على فساد بيعها يرفع الخلاف الذي كان في عهد الصحابة رضوان الله
 عليهم فإن هذه المسئلة كان محتلا فيها في الصدر الأول فكان عمر رضي الله عنه يقول بأن بيع أم
 الولد لا يجوز وعلي رضي الله عنه كان يقول بأنه يحور ثم من بعدهم من السلف رحمهم الله
 اتفقوا على أن بيع أم الولد لا يجوز والحاصل أن الإجماع المتأخر هل يرفع الاحتلاف المتقدم
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يرفع وعند محمد يرفع وقضاء القاصي بخلاف الإجماع
 لا يثبت وعندهما ليس لإجماع التابعين رحمهم الله من التوبة ما يرفع الخلاف الذي كان بين
 الصحابة رضوان الله عليهم فكان هذا قضاء في فصل يجتهد فيه فإذا ثبت أن المحل قابل للبيع
 حتى نفذ قضاء التام في وقضاء القاضي لا يستدعي غير عمله عرفا أنه دخل في المقدم
 خرج فصار كماله خراج للمالك قبل القبض فيبقى المقدم صحيحا في الآخر حتى إذا كان قصصها
 لم يبيع في التمن بحصة من الثمن وكذلك إن كان عالما بذلك وقت البيع وإن لم يكن عالما
 به وقت البيع ولكن علم بذلك بعد القبض كان له أن يرد الثمن منهما لتفريق الصفقة قبل
 التمام فإن خيار تفريق الصفقة بمنزلة خيار العيب فاعلموا إذا لم يكن معلوما له وإذا
 نظر إلى ابل أو عم أو إلى رقيق أو إلى عدل رطبي أو حراب هروى قتال قد أخذت
 كل واحد من هذا بكندا ولم يسم جاعها فالقصد فاسد عند أبي حنيفة في الكل وعندهما حار
 في الكل وهذا لأن الأصل عند أبي حنيفة أنه متى أصاب كلمة كل إلى ما لا يعلم منهاه فاعلم
 يتناول أدناه وهو الواحد كماله قال لفلان على كل درهم يلزمه درهم واحد قال (وإذا أحر
 داره كل شهر لم العتد في شهر واحد) عند أبي حنيفة فإذا اشترى صبرة من حطة كل
 قفيز بدرهم عند أبي حنيفة يجوز المقدم في قفيز واحد وعندهما يجوز في الكل وإذا كفل
 بشقة امرأة عن زوجها كل شهر فاعلم يلزمه ذلك في شهر واحد عند أبي حنيفة وعندهما هو
 كذلك فيما لا يكون منهاه معاوما بالإشارة إليه فأما فيما يعلم حمله بالإشارة فالقصد يتناول الكل
 كماله كان معلوم الجملة بالتسمية لأن الإشارة أبلغ في التعريف من التسمية إذا عرفنا هذا
 فنقول هنا الجملة معاومة بالإشارة فيجوز المقدم في الكل عندهما ولا جهالة في ثمن كل واحد

مهما والجمالة التي في جملة الثمن لا تقضى الى المنازعة فانها ترفع بعد المصاراة له وعد أي خفية
 لما لم يكن العدد معلوماً عند العقد فانما يتناول العقد واحداً من الجملة ويبيع شاة من القطيع
 لا يجوز لاهلها متفاته وادامت العبرة للاشارة من جميع ما أشار اليه مجهول عند العقد
 وحالة مقدار الثمن تمنح صحة العقد وما هو شرط العقد اذا انعدم عند العقد يفسد العقد ولا
 يمكن اعتباره إيجابه في الثاني كشرط الشهود في الكساح وعلى هذا لو باع صبرة حقة كل قفيز
 منها بدرهم ولم يسم عدد الجملة الا ان أبا حسيمة (قال) هالك العقد جائز في قفيز واحد فانه اذا
 اشترى قفيزاً من الصبرة حاز بالاجماع فان التفرع ان لا تنفارت بحلاب العلم فان علم مبلغ
 الجملة بعد الافتراق لا يقرب العقد جازاً لان المفسد قد تقرر بالافتراق عن المجلس قبل ازالته
 وان كان ذلك قبل أن يترق كان العقد استحساناً لان حالة المجلس جعلت كحالة العقد ولكن
 يتغير المشتري لتكشف الجملة له الآن فان شاء أخذ الكل بجميع الثمن وان شاء تركه لان
 مقدار ما يلزمه من الثمن انما يصير معلوماً له الآن فيتغير لاجله وكذلك لو اشترى داراً كل
 ذراع بدرهم ولم يسم جملة الدرعان فهو على هذا الخلاف فسد أي خفية العقد يفسد في الكل
 لان قيمة الدرعان تتفاوت في مقدم الدار ومؤخرها فلا يمكن تصحيح العقد في ذراع
 منها وكذلك الثوب والخشب ولو اشترى درعاً من عشرة أذرع من هذه الدار عد أي
 يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز العقد لان ماسى عبارة عن عشر الدار بمنزلة قوله سهم من
 عشرة أسهم أو حرة من عشرة أجزاء وعد أي خفية لا يجوز لان الدراع اسم لموضع
 معلوم يقع عليه الدراع وذلك يتفاوت موضعه من الدار بخلاف السهم والجزء وقد روى
 عن أبي يوسف رحمه الله أنه اذا اشترى درعاً من هذه الدار فكذلك يجوز العقد وان لم يقل
 من كذا درعاً ثم بذرع الدار فان كانت عشرة أذرع فله العشر بخلاف ما لو اشترى سهماً
 من الدار ولم يقل من كذا سهماً لان تلك الجملة لا يمكن ازالته فليسهم من سهمين النصف
 وسهم من عشرة أسهم المشروى الدراع يمكن ازالة الجملة أن يدرع جميع الدار فيصير
 الجزء المسمى في العقد معلوماً له واذا اشترى عما أو شراً أو عدل زطى كل اثنين منها بمشرة
 فهو باطل لان ثمن كل واحد غير معلوم فانه يصم الى كل واحد آخر فيقسم العشر على
 قيمتهما ولا يعرف كيفية الصم أنه يصم الجيد الى الجيد أو الرديء الى الرديء أو الى الوسط
 فيبقى عن كل واحد مجهولاً وهذه الجملة تقضى الى المنازعة فانه اذا وجد شوب عيباً بعد القبض

يرد الميب خاصة وتمكن المنازعة بينهما في ثمنه وكذلك اذا هلك أحدهما قبل القبض
 واستحق أو تقابلا العقد في ثوب واحد مرفئاً أن هذه الجهالة تعصي الى المنازعة فيفسد العقد
 بها واذا اشترى عدل على قيمته فالبيع فاسد لجهالة الثمن عند العقد والقيمة ما تظهر عدته وريم
 المقومين وذلك مجهول عند العقد ويختلف المقومون في التقويم أيضاً ثم ماسياً تفسير العقد الفاسد
 لان المقوض بحكم الشراء الفاسد مضمون بالقيمة فقد نصا على ما هو حكم العقد الفاسد
 وكذلك ان قال بحكمه لان ما يحكم به مجهول الجنس والقدر والصفة ويتمكن بسببه منازعة وله
 أن يرجع عن تعويض الحكم اليه وان لم يرجع حتى مات أحدهما بطل مالاً من الحكم
 وبقي الثمن مجهولاً وكذلك لو قال بألف درهم ويخلف يمينه فالبيع فاسد (قيل) معنى هذا ان
 المشتري كان ساومه بألف خلف البائع أن لا يبيعه بألف فاشترى بألف وزيادة قدر ما يبر
 به البائع في يمينه وتلك الزيادة مجهولة الجنس والقدر والصفة وقيل بل معناه أن البائع كان
 حث في يمينه وكان تهمة تكفره فاشترى به بألف وما يكفر به البائع يمينه وهذا أيضاً
 مجهول لان التكفير يكون بالاعتاق تارة وبالكسوة أخرى وبالأطعام تارة وضم المجهول
 الى المعلوم يوجب جهالة الكل وجهالة الثمن مفسدة للبيع واذا اشترى بألف درهم الادينارا
 أو بمائة دينار الا درهما أو بألف درهم الا فيميز حطة أو الاشاة فالبيع فاسد لان المستثنى اذا
 كان من غير جنس المستثنى منه فاعلم يستثنى من المستثنى بالقيمة وطريق معرفة القيمة الحرز
 والظن فلا يتيقن به وجهالة المستثنى توجب جهالة المستثنى منه بوضعه أن الكلام المفيد
 بالاستثناء يكون عبارة عما وراء الاستثناء وما وراء المستثنى من الألف مجهول فالبيع بالثمن
 المجهول فاسد وان (قال) قد أخذته منك بمثل ما يمينه الناس كان فاسداً أيضاً لان المستثنى
 مجهول الجنس والقدر والصفة والباقي في المباينة يتفاوتون فمن بين مباح ومستعصى
 واذا فسد البيع فان قبضه وهلك عنده فعليه مثله ان كان من ذوات الامثال ويمينته ان لم يكن
 من ذوات الامثال لان المقبوض بحكم الشراء الفاسد بمنزلة المفصوب أو المقبوض على سوم
 الشراء في حكم الصمان ولو قال أخذته منك بمثل ما أخذ به فلان من الثمن فان كان ذلك معلوماً
 عندهما وقت العقد فهو جائز والا كان العقد فاسداً فان علم ذلك قبل أن يتروقا جاز العقد
 ويتخير المشتري لان حالة المجلس كحالة العقد ولكن انما يكشف الحال للمشتري اذا علم مقدار
 ما أخذ به فلان رضاه به قبل ذلك لا يكون تاماً فلماذا يتخير بين الاخذ والترك واذا عند

العتد على ايه الى ائحل كذا نكنا وبالقد نكدا أو (قال) الى شهر بكذا أو الى شهرين بكذا
 فهو فاسد لانه لم يماطه على ثمن معلوم ولهى الى صلى الله عليه وسلم عن شرطين في بيع وهذا
 هو تفسير الشرطين في بيع ومطلق الهى يوجب الفساد في القعود الشرعية وهذا اذا
 افترقا على هذا فان كان يتراضيان بينهما ولم يتفرقا حتى قاطعه على ثمن معلوم وإنما العتد عليه
 فهو حائر لانهما ما افترقا الا بعد تمام شرط صحة العقد قال (ومن اشترى شيئا فلا يجوز له أن يبيعه
 قبل أن يقصه ولا يولي أحد ولا يترك به) لان التولية تملك مملكك مثل مملك والاشراك
 تملك نصه مثل مملك به والكلام في بيع المبيع قبل القبض في فصول أحدها في الطعام فانه
 ليس اشترى الطعام أن يبيعه قبل أن يقصه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم هبى عن
 بيع الطعام قبل أن يقص وكذلك ما سوى الطعام من المقولات لا يجوز يبيعه قبل القبض عدنا
 (وقال) مالك رضي الله عنه يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم خص الطعام بالدكر عند الهى
 فذلك دليل على أن الحكم فيما عداه بخلافه والا فليس لهذا التخصيص فائدة وحجتنا ما
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه هبى عن بيع ما لم يقبض (وقال) صلى الله عليه وسلم
 لعياث بن أسد حين وجهه الى مكة قاصيا وأميرا سر الى أهل بيت الله وانهم عن
 بيع ما لم يقصوا وكلمة ما للتعميم فيما لا يقبل ثم تخصيص الشيء بالدكر عندنا لا يدل على أن
 الحكم فيما عداه بخلافه قال الله تعالى (فلا تظلموا فيهن أنفسكم) وذلك لا يدل على أنه يجوز
 ذلك في غير الاشهر الحرم كيف وراوى هذا الحديث ابن عباس رضى الله عنهما (وقال) بعد
 روايته وأحس كل شئ مثله والكلام في هذه المسئلة بنفى على أصل وهو أن عند مالك
 فيما سوى الطعام البيع لا يبطل بهلاك المقود عليه قبل القبض وعندنا يبطل لقوات
 القص المستحق بالعقد كما في الطعام فتوهم الرد في الملك المطلق للتصرف (فلسا) لا يجوز
 تصرفه قبل القبض أو لعجره عن التسليم بحس النافع اياه لحقه والاجارة في ذلك كله كالبيع
 وأما الهبة والصدقة في المبيع قبل القبض لا يجوز عند أنى يوسف (وقال) محمد رحمه الله كل
 تصرف لا يتم الا بالقبض فذلك حائر في المبيع قبل القبض اذا سلطه على قصه فيقتضه
 لان تمام العقد لا يكون الا بالقبض والمانع رائد عند ذلك بخلاف البيع والاجارة
 فانه ملزم نفسه وقاس بهبة الدين من غير من عليه الدين فانه يجوز اذا سلطه على قبضه
 بخلاف البيع وأن يوسف يقول البيع أسرع نقادا من الهبة بدليل أن الشبوع فيما يقسم

بيع تمام الهبة دون البيع ثم بيع المبيع قبل القبض لا يجوز لانه عليك ليس مالكه في حال
 قيام الفرر في ملكه فالحبة أولى لان الهبة في استدعاء الملك أقوى من البيع حتى يجوز البيع
 من الأذون والمكاتب دون الهبة ثم المبيع قبل القبض ليس محل التمليك من غيره ألا ترى
 أنه لا ينفذ البيع فيه وإن أجاره البائع فكان هذا بمنزلة عين مملوكة أيضا كالصيد في الهواء
 وذلك لا يجوز إيجاب البيع والهبة فيه فهذا مثله وأما بيع العقار قبل القبض يجوز في (قول)
 أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر رحمهما الله ولا يجوز في قوله الأول وهو قول محمد والشافعي
 رحمهما الله لموم النخعي عن بيع ما لم يقبض وللهي صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يقبض
 وبيع العقار قبل القبض بأكثر مما اشترى فيه ربح ما لم يقبض والمعنى فيه أنه باع المبيع قبل القبض
 فلا يجوز كما في المنقول وتأثيره أن ملك التصرف يستفاد بالقبض كما أن ملك العين يستفاد
 بالعقد ثم العقار والمنقول سواء فيما يملك به العين وهو العقد فكذلك فيما يملك به التصرف
 أولان السبب وهو البيع لا يتم إلا بالقبض ولهذا جعل الحادث بعد العقد قبل القبض
 كالوجود وقت العقد والملك أعما يتأكد تأكد السبب وفي هذا العقد العقار والمنقول
 سواء يوضحه أن قبل القبض المبيع مصون بعينه وهو الثمن والعقار في هذا كالمنقول حتى
 إذا استحق أو تصور هلاكه فهلك سقط الثمن ولأن القدرة على التسليم شرط لحوازي البيع
 في العقار والمنقول جميعا وذلك يده أو يده نائه ويد البائع الأول ليست بناتبة عن يده فلا
 تثبت قدرته على التسليم باعتارها وأبو حنيفة وأبو يوسف يقولان يبيع العقار قبل القبض
 في معنى بيع المنقول بعد القبض فيجوز كما يجوز بيع المنقول بعد القبض وإنما (نلاحظ) ذلك لأن
 المطلق للتصرف الملك دون اليد ألا ترى أنه لو باع ملكه وهو في يده مودع أو عاصب
 وهو مقر له بالملك كان البيع جائزا إلا أنه إذا بقي في الملك المطلق للتصرف غرر يمكن الاحتراز
 عنه فذلك يمنع جواز التصرف لهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرر وفي المنقول قبل
 القبض في الملك غرر لأن بهلاكه ينتقض البيع ويبطل ملك المشتري فإذا قبضه انتهى هذا
 الفرر ولا يبقى إلا معنى الفرر بظهور الاستحقاق وذلك لا يمكن الاحتراز عنه وفي العقار
 قبل القبض ليس في ملكه إلا غرر الاستحقاق لانه لا يتصور هلاكه وانفساح البيع به وانتهاء
 الفرر لعدم تصور سببه أصلا يكون ألغ من انتهاء الفرر إذا تصور سببه ولم يعمل وإنما
 يتصور الفرر فيه من حيث الاستحقاق وذلك لا يمكن الاحتراز عنه والدليل عليه أن

التصرف في الثمن قبل القبض حائز لانه لا عر في الملك وكذلك التصرف في المهر قبل
القبض يحوز عندما لا يندم العر في الملك فان الملاك لا يبطل ملكها ولكن على الزوج
قيمة لها وأصحاب الشافعي يحتلون في ذلك منهم من يقول التسمية تبطل بهلاك الصداق
قبل القبض على هذا يقولون لا يجوز التصرف لبقاء العر في الملك ومنهم من يقول
لا تبطل التسمية وعلى الزوج القيمة وعلى هذا يقولون يجوز التصرف في الصداق
قبل القبض مع ما ان الاصل ما لم يرد الدليل عليه ان التصرف الذي لا يتمتع بالعر نافذ في
المبيع قبل القبض وهو العتق والترويع وه يتبين فساد قولهم ان تأكد الملك تأكد السبب
ودلك بالقبض لان العتق في استدعاء ذلك تام في المحل فوق البيع ثم يحوز في البيع قبل
القبض وما يقولون من انه يدخل في ضمان المشتري بالقبض قلنا شرط ثبوت الملك بالتصرف
في المحل أصل الملك دون الضمان بدليل جواز الصرف في الموهوب بعد القبض وكذلك
القدرة على التسليم كما يثبت يد غيره اذا لم يسمه والحديث عام دحله الخصوص لاجماعنا
على جواز التصرف في الثمن والصداق قبل القبض ومثل هذا العام يحوز تخصيصه بالقياس
فنحمله على المقول بدليل ما قلنا والدليل عليه ان حق الشفعة يثبت للشفيع قبل القبض والشفيع
يملك بدل ولو كان المقار قبل القبض لا يحتمل التملك ببدل لما نبت للشفيع حق الاخذ
قبل القبض الا ان حق الشفع مقدم على حق المشتري فلا يمكن ان يحمل قائما مقامه فهذا
يبطل نأخذ ملك المشتري ويكون عهده على النافع بخلاف المشتري الثاني يوضحه ان المبيع
في مكانه الذي يقبضه فيه يتعين فيجوز تصرفه فيه كما لم يقبضه بالتعليق وبخلاف المقول
فانه لا بدري في أي مكان يقبضه مالم يقبضه ولا يدخل على شيء لما ذكرنا ان التصرف في المسلم
فيه قبل القبض لا نأخذ بما قررنا اننا الملك المطلق للتصرف دون سائر الشروط من الشروط
في المبيع العينية وحوار السلم رحمة بخلاف القياس ومن الشروط الكيل فيما اشتراه مكايلة
فلا يحوز التصرف فيه قبل ان يكيله وان كان قبضه قال (رحل ما عدا آبقا فهو باطل) انتهى
الذي صلى الله عليه وسلم عن بيع العر وعن بيع المد الآبق ولانه عاجز عن تسليمه والمالية في
الآبق ثابته فهو كالمعدوم حقيقة في المبيع من البيع حتى أنه وان عاد من إبانته لا يتم ذلك العتد
لانه لم يصادف محله بمنزلة مالو باع الطير في الهواء ثم أخذه الا رواية عن محمد فانه يقول للملك
والمالية بعد الأبقان باق حقيقة والمال كان هو العجر عن التسليم فاذا زال صار كأن لم يكن

كالأمر ببيع المرهون ثم يفتكه قبل الخصومة. قال (ولو باع حارية كان قد اعتق ما في بطنها
 أو باعها واستثنى ما في بطنها فهذا فاسد لا يجوز) وقد بينا هذا الفصل في كتاب الهبة. قال
 (ولو باع عبداً منصوباً فالبيع موقوف فإن جحد العاصب ولم يكن للمعصوب منه بنة
 لم يجوز البيع) لأنه عقد غير مقدور التسليم للعائد ولأن الملك تأوى في حقه وجواز بيده باعتبار
 الملك. قال (وإن أقر به قال سلمه اليه تم البيع) لأن ملكه قائم في المحل باقرار العاصب والقدرة
 على التسليم ثابتة حين سلمه العاصب فإن لم يسلمه العاصب حتى تلف انتقص البيع لسوات
 القبض المستحق بالمقد بمنزلة ما لو كان في يد البائع مهلك قبل أن يقبضه المشتري فان (قيل)
 قد وجبت القيمة على العاصب والمبيع إذا فات وأخلف بدلا بقي البيع كالموقوف له أجنبي قل
 القبض (قلنا) هذا إذا وجب البديل بسبب بعد البيع حتى يحمل قيام البديل كقيام الأصل
 في إبقاء حكم البيع فيه وهنا القيمة تجب في العصب السابق على البيع بدليل أنه يمتنع قيمته
 وقت النصيب ولو تمينا البيع باعتباره كان هذا إثبات حكم البيع في القيمة ابتداءً وكذلك
 لو كان المدد رهنا ببيع الراهن وأبى المرتهن أن يجره لم يجوز البيع وهو موقوف لأن الراهن
 عاجز عن التسليم فإن حق المرتهن في الحبس لازم ثم في موضع يقول يبيع المرهون فاسد
 وفي موضع يقول جائز والصحيح ما ذكره هنا أنه موقوف وتأويل قوله فاسد بفسده القاضى
 إذا خوصم فيه وطلب المشتري التسليم اليه ومنع المرتهن ذلك فتأويل قوله جائز إذا اجتازه
 المرتهن وسلمه اليه وإذا لم يجوز المرتهن وفسخه فيه روايتان في إحدى الروايتين ينسخ البيع
 حتى لو افتكه الراهن فلا سبيل للمشتري عليه لأن حق المرتهن بمنزلة الملك ومن باع ملك
 المسير فإن أجازته المالك تم البيع وإن فسخ انسخ فهذا مثله وفي أصح الروايتين لا ينسخ
 بفسخه حتى لو صبر المشتري حتى افتكه الراهن كان له أن يأخذه ولفظ الكتاب يدل عليه فانه
 (قال) بعد إباء المرتهن وهو موقوف وهذا لأن المرتهن لاحق له في هذا المقد حتى إذا أحاره
 كان المشتري متملكاً على الراهن لا على المرتهن بخلاف المالك فان هناك إذا أجاز المقدم كان
 المشتري متملكاً عليه فكانت له ولاية الفسخ وهنا للمرتهن حق دفع الضرر عن نفسه
 بالحبس إلى أن يصل اليه دينه وليست له ولاية فسخ المدد انما كان ذلك إلى القاضى إذا خوصم
 وعجز البائع عن التسليم فانه يفسخ البيع لتطع المنازعة فما لم يوجد ذلك كان البيع موقوفاً. قال
 (رجل باع سمكة محبوراً في أجرة فالبيع باطل) وقال ابن أبي ليلى هو جائز إذا كان قد أخذه

ثم أرسله في الإجابة لأن إرساله لا يزول ملكه وإن كان لا يتمكن من أخذه إلا بالصيد
ولكن استدل بما روي عن ابن عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما أنهما قالا لا تبسوا
السك في الماء فإنه غرر ثم إن كان لم يأخذه فقد باع ما ليس بملك له والتمليك لا يسقط
الملك فهو كبيع الثير في الهواء وإن كان قد أخذه ثم أرسله فهو آتق في الماء فبيعه كبيع
الآتق وأنه لا يتدر على تسليمه إلا ما اكتساب سبب يثبت ابتداء الملك به وهو الاصطيد
فكان هذا في معنى الأول. قال (وإن كان في وعاء أوجب يتدر عليه بغير صيد فبيعه جائز)
عندنا لبقاء ملكه وقدرته على التسليم من غير صيد والمشتري بالخيار إذا رآه وعند الشافعي
لا يجوز بيعه وأصله شراء ما لم يره ويأمنه يأتي أن شاء الله تعالى. قال (وإن كان في بركة
يمكن أخذه من غير صيد) فإن كان أخذ ثم أرسله فيها فهو كالجب وإن لم يأخذه
ولكنه دخل مع الماء فإن سد موضع دخول الماء حتى صار بحيث لا يقدر على الخروج فقد
صار أحد آلته منزلة ماله وقع في شكة فيحوز بيعه وإن لم يعمل ذلك لم يجز بيعه لأنه لا يملك
السك بدخوله في البركة ما لم يأخذه ولم يوجد منه الأحاد لاحقيقة ولا حكما. قال (وإذا
اشترى فصا على أنه ياتوت فإذا هو غير ذلك فالبيع فاسد) والاصل في هذا الجنس أن من
جمع في كلامه بين الإشارة والتسمية فإن كان المشار إليه من خلاف جنس المسمى فالبيع باطل
لأن اعتماد التقيد بالتسمية فإن ما يعتقد على المسمى وهو معدوم وإن كان المشار إليه من جنس
المسمى فالبيع جائز لأن التسمية تتناول ما وقعت الإشارة إليه فكأن الإشارة من يده مؤيدة
للتسمية فيستند التقيد بالمشار إليه وهو مال إلا أنه إن كان المشار إليه دون المسمى فلمشتري
الخيار لعوات شرطه كما لو اشترط في المعد على أنه كاتب فوجده غير كاتب إذا ثبت هذا
فمقول أن كان المشار إليه رجلا كالمبيع فاسد لعدم المجاسة وإن استهلكه المشتري فعليه
قيمه لأنه استهلك ملك الغير بموافقه وإن سعى يقوتا أحمر والمشار إليه أصفر فالبيع جائز
وللمشتري الخيار لعوات صفة مشروطة وكذلك لو اشترى ثوبا على أنه هروي فإذا هو
من صف آخر فهو فاسد لأن الثياب أجناس مختلفة ولو اشترى شخصا على أنه عبد فإذا هو
حارية فالبيع فاسد عدما و(قال) رفر حائز وللمشتري الخيار لأن بي آدم جنس واحد ذكرهم
وأناهم كسائر الحيوان ولو اشترى بقرة على أنها أنثى فإذا هي ثور كان البيع حائزا وكذلك
الابل والسرور والعم فكما يتفاوت التصود هنا في بي آدم من الذكور والإناث يتفاوت هالك بوضعه

انه لو اشترى عبداً على أنه تركي فاذا هو رومي أو سندی حاز البيع وبينهما تفاوت فيما هو المقصود وهو المالبة وحجتنا في ذلك ان الد كور والاث من بني آدم في حكم جنسين لان ما هو المقصود بأحدهما لا يحصل بالآخر فالمقصود بالجارية الاستراش والاستيلاء وشئ من ذلك لا يحصل بالسلام فكان التفاوت بينهما في المقصود أطلع من التفاوت بين الخطة والشير وبين المروى والمروى من الثياب وبه فارق سائر الحيوانات لان ما هو المقصود بالعين فيهما لا يتفاوت في الد كور والاث وذلك اللحم أو الاستفاح من حيث الركوب أو الحمل عليه وانما التفاوت في صفة المقصود لا في أصله فكان حنسا واحداً كذلك ذكر في الاصل والله أعلم

باب البيع اذا كان فيها شرط

قال (اذا اشترى عبداً على أنه لا يبيعه ولا يهبه ولا يتصدق به فالبيع فاسد عدنا) وقال ابن أبي ليلى البيع جائز والشرط باطل و (قال) ابن سيرين البيع جائز والشرط صحيح وحكى عن عبد الواث بن سعيد قال حججت فدخلت بمكة على أبي حنيفة وسألته عن البيع بالشرط (فقال) باطل فخرحت من عنده ودخلت على ابن أبي ليلى وسألته عن ذلك (فقال) البيع حائز والشرط باطل فدخلت على ابن سيرين وسألته عن ذلك (فقال) البيع حائز والشرط حائز فقلت هؤلاء من فقهاء الكوفة وقد اختلفوا على في هذه المسئلة كل الاختلاف فمجزئي أن أسأل كل واحداً منهم عن حجه فدخلت على أبي حنيفة فأعدت السؤال عليه فأعاد جوابه فقلت ان صاحبك يخالما لك فقال لا أدري ما قال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله تعالى عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم بعى عن بيع وشرط فدخلت على ابن أبي ليلى فقلت له مثل ذلك فقال لا أدري ما قال (حدثني) هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها لما أرادت أن تشتري برة رضي الله عنها أبي موالها الا بشرط أن يكون الولاء لهم فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوات الله عليه وسلامه اشترى واشترط ليهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما بال أنوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل كتاب الله أحق وشرط الله أوثق والولاء لمن أعتق فدخلت على ابن شبرمة

وقلت له مثل ذلك فقال لا أدرى ما قال (حدثني) عمار بن دينار عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى منه مائة في بعض الروايات وشرط له طهرها إلى المدينة والصحيح ما استدلل به أبو حنيفة فإنه حديث مشهور ومطابق للمعنى يوجب فساد المعنى عنه فأما حديث هشام بن عروة فقد (قال) أبو يوسف وأومر هشام بن عروة ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترط لي لم الولاء لأن هذا أمر بالمرور ولا يطن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ولو صح فتأوله اشترط لي الولاء عليهم واللام تذكير بمعنى علي قال الله تعالى (أو تلك لم الله ولم سبوء الدار) أو معناه أعلمهم معنى الولاء فالأشراط في اللغة الأعلام ومعها أشراط الساعة قال القائل

فاشترط فيها نفسه وهو معصم والقي بأسباب له وتوكل

أي جعل نفسه علما لذلك الأمر وتأويل (حديث) جابر رضي الله تعالى عنه أن ذلك لم يكن شرطا في البيع على أن ما جرى بينهما لم يكن يما حقيقة وإنما كان ذلك من حسن العشرة والصحة في السر والدليل عليه قصة الحديث أن جابرا رضي الله تعالى عنه (قال) كانت لي مائة ثمال فقامت علي في بعض الطريق فأدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) ما بالك يا جابر فقلت جرى أن لا يكون لي إلا مائة ثمال فزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن راحتته فدعا بماء ورشه في وجهي فأتاني ثم قال أركبها فركبتها فجعلت تسبق كل راحلة (الحديث) إلا أن قال أتبيعي بآلتك بآلئمانه درهم فقلت هي لك يا رسول الله ولكن من لي بالحلل إلى المدينة (فقال) صلى الله عليه وسلم لك طهرها إلى المدينة فاشترها رسول الله صلى الله عليه وسلم بآلئمانه درهم فلما قدمت المدينة جئت بالائة إلى باب المسجد ودخلت المسجد (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الائة قلت بالباب (فقال) صاواة الله عليه جئت لطلب الثمن فسكت فأمر بلالا رضي الله تعالى عنه فأعطاني أربع مائة درهم (فقال) صلى الله عليه وسلم خذها مع الائة فبإلك بآرك الله لك فيهما وهذا يتبين أنه لم يكن بينهما بيع ثم الشرط في البيع على أوجه أما أن يشترط شرطا يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري في المبيع أو شرط تسليم الثمن أو تسليم المبيع فالبيع جائز لأن هذا بمطلق العقد ثبت فالشرط لا يزيده إلا وكادة وإن كان شرطا لا يقتضيه العقد وليس فيه عرف ظاهر فذلك حار أيضا كما لو اشترى ثوبا وشرا كالبشرط أن يحدوه البائث لأن الثابت بالعرف ثابت مدليل شرعي ولأن في الترويع عن

المادة الطاهر تجرحاً يداً وإن كان شرطاً لا يقتضيه العقد وليس فيه عرف طاهر . قال (فإن كان فيه منفعة لأحد المتعاقدين فالبيع فاسد) لأن الشرط باطل في نفسه والمتنع به غير راض بدونه فتتمكن المطالبة بينهما بهذا الشرط فهذا فاسد به البيع وكذلك أن كان فيه منفعة للمعقود عليه وذلك نحو ما بينا أنه إذا اشترى عبداً على أنه لا يبيعه فإن العقد يمجبه أن لا يتداوله الأبدى وتقام العقد بالمعقود عليه حتى لو زعم أنه حر كان البيع باطلاً فاشترطه منفعته كاشتراط منفعة أحد المتعاقدين . قال (وإن لم يكن فيه منفعة لأحد فالشرط باطل والبيع صحيح) نحو ما إذا اشترى دابة أو ثوباً شرط أن لا يبيع لانه لا مطالب بهذا الشرط فانه لا منفعة فيه لأحد وكان لعوا والبيع صحيح إلا في رواية عن أبي يوسف (قال) يبطل به البيع نص عليه في آخر المزارعة لأن في هذا الشرط ضرراً على المشتري من حيث أنه يتعذر عليه التصرف في ملكه والشرط الذي فيه ضرر كالشرط الذي فيه منفعة لأحد المتعاقدين ولكما يقول لا معتر بين الشرط بل بالمطالبة به والمطالبة توجه بالمنفعة في الشرط دون الصدد . قال (وإذا اشترى عبداً على أنه يمتعه فالبيع فاسد) وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن البيع جائز بهذا الشرط وهو قول الشافعي لحديث بريرة رضي الله عنها فاشترى الي عاتقة رضي الله عنها تسميتها في المكاة (قالت) ان شئت عدتها لاهلك واعتقك فرصيت بذلك فاشترتها وأعتقتها وانما اشترتها بشرط العتق وقد أحاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لها ولأن الشراء بشرط الاعتاق متعارف بين الناس لأن بيع العبد سمة متعارف في الوصايا وغيره وتفسيره البيع بشرط العتق ولأن العتق في المبيع قبض حتى إذا أعتق المشتري المبيع قبل القبض صار قابضاً والقبض من أحكام العقد فاشترطه في العقد يلائم العقد ولا يفسده وحجتنا في ذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط ولأن في هذا الشرط منفعة للمعقود عليه والعقد لا يقتضيه فيفسد به في العقد كما لو شرط أن لا يبيع يوضحه أنه لو شرط في الجارية أن يستولدها أو في العبد أن يدبره كان العقد فاسداً فإذا كان اشتراط حق العتق لها يفسد البيع فاشترط حقيقة العتق أولى ودعوا أن هذا الشرط يلائم العقد لا معنى له فإن البيع موحب للملك والعتق مبطل له فكيف يكون بينهما ملائمة ثم هذا الشرط يمنع استدامة الملك فيكون ضد ما هو المقصود بالعقد وبيع العبد لسمة

لا يكون بشرط العتق بل يكون ذلك وعداً من المشتري ثم البيع بمقد مطلقاً وهو تأويل
حديث عائشة رضي الله عنها ما اشترت بريرة رضي الله عنها مطلقاً ووعدت لها ان تعتقها
لترضى هي بذلك فان بيع المكاتة لا يجوز بغير رضاها فان استهلكه المشتري فعليه قيمته لانه
قبضه بمقد فاسد فيكون مضموماً بالقيمة عند تعدد رد المثل وان أعفته فعليه المثل المسمى في
قول أنى حنية استحساناً وفي قولهما عليه قيمته وهو القياس لانه قبضه بمقد فاسد وقد تعدد
رده باعتاقه فيلزمه قيمته كما لو تعدد بيه أو استهلكه بوجه آخر يوضحه انه لو اشترى
بشرط التدبير أو الاستيلاء كانت مضمومة عليه بالقيمة اذا تعدد ردها ثان وفي بذلك الشرط
فكذا اذا اشترى بشرط العتق اعتبار الحقيقة الحرمة بحقيقة العتق وأبو حنيفة استحسنت فقال رال
المفسد قبل تقريره فيجب المثل كما لو اشترى بأجل مجهول ثم أسقطه قبل مضيه ويان ذلك أن
الحكم بفساد هذا العقد كان لحاجة أن لا يلى المشتري بالعتق وليكون في الاقدام على التصرف
في ملكه مختاراً غير محرم عليه وقته زال هذا المسمى حين أقدم على اعتاقه مختاراً وحقيقة
المسمى فيه أن هذا الشرط لا يلائم العقد نفسه ولكن يلائم العقد محكمه لان العتق يسمى
الملك فان الملك في مسمى آدم ثابت الى العتق فيكون العتق مهيئاً له وانما الشيء يقرره
ولهذا لو اشترى عدداً فاعتقه ثم اطلع على عيب به رجع بمقتضى اليب بخلاف ما اذا باعه
والدليل عليه ان شراء القريب اعتاق على معنى انه متمم عليه العتق وهي الملك فكان هذا
الشرط ملائماً محكمه للعقد وبصورته غير ملائم لان الانسان لا يجر على اتمام ملكه بالعتق
وبالشرط يجر عليه فلا يحكم بفساد العقد على الثبات ولكه موقوف فان استهلكه بوجه
آخر يتقرر الفساد لوجود صورة الشرط دون الحكم وان أعفته يتقرر صحة الجواز باعتبار
الملائمة بحكم العقد وهو اتمام الملك به فيلزمه المثل المسمى وانما سماه استحساناً للمسمى التوقف
فيه في الاستداء ومحالة صورته معنى بخلاف شرط الاستيلاء والتدبير فالملك به لا ينهى
ومعنى الملائمة باعتبار اتمام الملك فلهذا تتعين صحة الفساد هناك وفي بالشرط أو لم يف. قال
(واذا اشترى على أن يقرض له قرصاً أو يهب له هبة أو يتصدق عليه بصدقة أو على ان يديه بكذا
وكذا من المثل والبيع في جميع ذلك فاسد) لمضى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف وعن
يعتقن في يمينه وكل شيء فسد فيه البيع والمشتري اذا استهلكه فهو ضامن لقيمته بالذات ما لم يمت
لان الضمان الاصل في البيع ضمان القيمة ولهذا كان المقبوض على سوم البيع مضموماً بالقيمة

وقضى المصنف يوفى عن قبض الشراء، وأما يتحول من القيمة الى المسمى عند صحة السبب
وتمامه فاداءه السبب بقى الصمان الاصلى كما اذا كان البيع بالخيار فان البيع يكون مضمونا
على المشتري بالقيمة لعدم تمام السبب، قال (ولو اشترى ثوبا على انه ان لم يمد الخش الى ثلاثة ايام
فلا بيع بينهما فالبيع فاسد) في القياس وهو قول زهرى وفي الاستحسان يجوز وهو قول علماء
الثلاثة رحمهم الله تعالى وجه القياس انه شرط في البيع اقالة مطلقة لخطر عدم القيد ولو شرط
اقالة مطلقة فسد به القيد فاداء شرط اقالة مطلقة أولى أن يفسد به القيد وهذا الشرط ليس في
معنى شرط الخيار لان هالك لو سكت حتى مضت المدة تم البيع رهنا لو سكت حتى مضت
المدة بطل البيع وجواز البيع مع شرط الخيار ثابت بالنص بخلاف القياس فلا يلحق
به ما ليس في معناه ولكن تركنا هذا القياس لحديث بن عمر رضي الله تعالى عنهما فانه باشر
البيع بهذا الشرط وقول الواحد من فقهاء الصحابة رضوان الله تعالى عليهم مقدم على القياس
عندنا لان قوله بخلاف القياس كروايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا يظن به
انه قال حزاوا والقياس لا يوافق قوله فرفقا انه قال سمعنا ثم هذا الشرط من حيث المقصود
كشرط الخيار لانه انما يشترط الخيار ليتروى الطرفيه ويكون مغيرا في الايام الثلاثة بين
فسخ العقد وتامه بهذا الشرط لا يحصل الا هذا المقصود وللشرع انما يجوز شرط الخيار
لهذا المقصود حتى قال (الحيان بن منقذ اذا بايت بقل لا خلا به ولى الخيار ثلاثة ايام) قال (فان
اشترى على انه لم يتقدم الى أربعة ايام فلا بيع بينهما) فهذا العقد فاسد عند أبي حنيفة كقوله
في شرط الخيار فان عنده شرط الخيار أكثر من ثلاثة ايام يفسد العقد وعند محمد العقد
جائز بمنزلة شرط الخيار عنده فانه يجوز شرط الخيار مدة معلومة طالبت المدة أو قصرت
ولم يذكر في الكتاب قول أبي يوسف وفي بعض نسخ المأذون ذكر قول أبي يوسف كقول
أبي حنيفة رحمهما الله تعالى وذكر ابن سماعة في بواخره أن همام له الاول فأما قوله الاخير
كقول محمد لان هذا في معنى شرط الخيار وقوله كقول محمد في جواز اشتراط الخيار أربعة
ايام فكذلك في هذا الشرط وجه قوله الذي ذكره في المأذون أن القياس ما قاله زهرى فان
هذا الشرط من حيث الحكم ليس بغير شرط الخيار ولكن تركنا القياس في ثلاثة ايام
لتروى ان عمر رضي الله تعالى عنهما فصيحا زاد على ذلك فأخذ بالقياس وهذا لان التروى يزداد
بطول المدة وقد يجوز أن يحمل العقد ليسير من الرد دون الكثير منه ألا ترى أنا يجوز

شراء أحد الثياب الثلاثة على أنه بالخيار فيها ثم لا يجوز ذلك في الادعة لما ذكرنا . قال (وكل
 فاسد رده المشتري على البائع بية أو صدقة أو بيع فهو مشاركة للبيع ويدر المشتري من ضمانه)
 لأن الرد بسبب فساد السع مستحق في هذا المحل بعينه شرعاً على أي وجه أتى به يقع من
 الوجه المستحق كرد المفصوب والودائع وهذا لا يعموع من تملكه من البائع بسبب مبتدأ ما ورد
 برده لفساد البيع ولا معاوضة بين المبيع عنه ويكره الأمور به فيترك حابب الأمور به في
 رده عليه . قال (وإن اشترى شيئاً وشرط على البائع أن يحمله إلى منزله أو يطحن الحنطة أو
 يحيط الثوب فهو فاسد) لأن فيه منفعة لأحد المتعاقدين والتمدد لا يتنضيه لانه ان كان بعض
 البدل بمقابلة العمل المشروط عليه فهو إغارة مشروطة في العقد وإن لم يكن بمقابلته شيء من
 البدل فهو إغارة مشروطة في البيع وهو مفسد للعقد وكذلك لو اشترى داراً على أن يسكنها
 البائع شهراً فهذه إغارة مشروطة في البيع وهو مفسد للعقد أو هذا شرط أجل في العين
 والبيع لا تقبل الأجل . قال (ولو اشترى شيئاً على أن يرهبه بالنش رها أو على أن يعطيه كميلاً
 نفسه أو ثمنين فهذا العقد فاسد) والكلام في هذين الفصلين يتقسم على أربعة أقسام أما في شرط
 الكفيل - واه - سمي الكفيل أو لم يسميه فالمقد فاسد إذا كان الكفيل عائلاً عن مجلس العقد
 لانه لا يدري أيكمل أم لا فيفسد العقد لمعنى المرر ولأن حوار هذا العقد يتعلق بقبول
 الكفيل الكفالة ففي شرط قوله إذا كان عائلاً عن مجلس العقد لم يحز العقد وإن قبله بعد
 المجلس كالمشتري فإن كان الكفيل حاصراً أو حصر وقيل قبل أن يتبرقا حار البيع استحساناً
 وفي القياس لا يجوز وهو قول رفو لأن الكفالة عقد آخر ليس من حقوق العقد في شيء
 واشتراط هذا عقد آخر في عقد البيع مفسد للعقد إذا كان فيه منفعة لأحد المتعاقدين ووجه
 الاستحسان أن المقصود بالكفالة التوثيق بالثمن في معنى اشتراط زيادة وصف الخوذة في الثمن
 ولو اشترط في البيع ثماً حيداً كان البيع جائزاً ثم تمام هذا العقد بقبول الكفيل فانه بقبوله
 ينتهي معنى المرر فإذا وجد ذلك في المجلس كان هذا بمنزلة انتهاء المرر عند العقد وشرط الخوالة
 في هذا كشرط الكفالة لانه لا ينافي وجود أصل الثمن في ذمة المشتري فإن الخوالة تحوّل
 ولا يكون ذلك إلا بعد وجود الثمن في ذمة المشتري بخلاف ما لو شرط وجوب الثمن ابتداءً
 على غير المشتري بالمقد فإن ذلك ينافي وجوب العقد فكان مفسداً للعقد . قال (وإن شرط
 أن يرهبه بالثمن رها فإن كان الرهن مجهولاً فالمقد فاسد) لأن قول العقد في الرهن لا بد

منه عند هذا الشرط وما يشترط قبول المقد فيه لا بد أن يكون معلوما ولكن لو أوفاه
 الثمن صح المقد لأن المفسد قد زال قبل تقريره لأن شرط الرهن للاستيفاء وقد استوفاه
 حقيقة وأن شرط أن يرهنه هذا المبتاع بيته في القياس المقدم فاسد لما بيناه شرط عقد في
 عقد وفي الاستحسان يجوز هذا المقد لأن المقصود بالرهن الاستيفاء فإن وجه ثوب يد
 الاستيفاء وشرط استيفاء الثمن ملائم للمقد ثم الرهن بالثمن للتوثق بالثمن فاشترط ما يتوثق به
 كالأشترط صفة الجودة في الثمن وكذلك أن سعى مكيلا أو موروثا موصوفا لم ير عيه
 وجهه رهنا بالثمن لأن قبول ذلك في البيع قول صحيح ألا ترى أنه يصلح أن يكون غما
 فكذلك يصلح اشتراط رهنا بالثمن قال أي المشتري أن يرهنه ما سعى لم يحجر عليه لأن غم الرهن
 بالقبض ولم يوجد القبض وعلى قول ابن أبي ليلى يحجر عليه لأنه ثبت في ضمن عقد لازم يصير
 الوفاء به مستحقا كالمعدل في الرهن إذا سلطه على البيع كان محسرا عليه ولا يملك الراهن
 عرضه بخلاف التوكيل بالبيع مقصودا ولكما تؤول عقد الرهن ليس من حقوق البيع فلا بدق
 اتماه من اتحاد شرط المقد واتماؤه بالقبض فما لم يوجد لا يلزم حكم الرهن ألا ترى أن يد
 الاستيفاء لا تثبت له إلا بالقبض فكذا اشتراطه في المقد لا يلزم إلا بالقبض ولكن ان أبا
 المشتري أن يرهنه فللبائع أن يصح المقد لأن رضاه بالبيع كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون
 راضيا وإذا لم يتم رضاه كان له أن يفسخ . قل (وان باع شيئا من الحيوان واستثنى ما في بطنه
 فالبيع فاسد) لأن ما في البطن لا يجوز إيجاب البيع فيه مقصودا فلا يجوز استثناءه مقصودا كاليد
 والرجل وهذا لأن الحبس مادام متصلا بالأم فهو في حكم الأجزاء ألا ترى أنها تقطع بالمفراص
 عنها وأجزاء الحيوان لا تقبل المقد مقصودا ولا يكون مقصودا بالاستثناء وهذا لأن الحبس
 في البطن مجهول ولا يدري أذكر هو أم أنثى واحدا أو مثنى فإذا كان المستثنى مجهولا فالمستثنى
 منه يصير مجهولا أيضا وجهالة المقود عليه تمنع جوار المقد وكذلك ان وقع المقد على عدل
 بر أو أغنام أو نخيل واشترط أن يرد المشتري أحد البنين أو يأخذ النائم أحدها من ذبوعها
 فالبيع فاسد لأن المستثنى مجهول وبه يصير المستثنى منه مجهولا أيضا وهذا وجهالة قضى إلى المارعة
 لأنها متفاوتة في المالية فيفسد البيع . قال (وان اشترى شاة على أمها حامل فالعقد فاسد) لأن
 الحمل في الشاة وهي زيادة مجهولة . فإنه لا يدري ان انتاخ نطها من ربح أو ولد وان الولد
 حي أو ميت ذكر أم أنثى واحدا أو مثنى والمجهول اذا ضم إلى معلوم يصير الكل مجهولا

وكذلك ان شرطاً لها تحلب كذا فالبيع فاسد لانه لا يدري لعل الشرط باطل يعني ان
اشترط مقدار من البيع ليس في وسع البائع إيجاده ولا طريق الى معرفته فكان شرطاً
باطلاً فيفسد به العقد. قال (وان شرطاً لها حلوب أو لبون لم يذكر هذا الفصل في الاصل)
وقد ذكر الكرخي أن هذا ما لو شرطاً لها تحلب كذا وكذا سواء لان اللبس زيادة مال
مستصل ولا يكون لو نالها الا به وتلك الزيادة محمولة على ما مر فصار كما لو اشترى
على أنها حامل وذكر الطحاوي أن هذا شرط وصف مرغوب فيه فلا يفسد العقد به كما لو
شرط في السد أنه كاتب أو حار ولان هذا يذكر على سبيل بيان الوصف لا على سبيل
الشرط لان هذا وصف مرغوب فيه كما اذا اشترى مرساً على أنها هملح أو اشترى كلباً على
أنه صائد فانه يجوز كذاها وهكذا روي عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في
الحلوب بخلاف ما اذا اشترط أنها تحلب كذا لان الفساد ناشئ عن مقدار لیس في الصرع
لا طريق الى معرفته. قال (وكذلك ان اشترى سمياً أو زيتوناً على أن فيها من الدهن كذا
أو اشترى حطة شرط أن يطحن منها كذا محتوم دقيق فهذا شرط باطل) لا طريق للبائع
الى معرفته ولا يقدر على الوفاء به فيكون مفسداً للعقد. قال (ولو باع حارية وتبراً من الحل
وكان بها حل أولم يكن فالبيع جائز) لان الحل في بات آدم ألا ترى أن للمشتري حق الرد
به فاعتبراً بالبائع من العيب وذلك غير مفسد للعقد. قال (وليست الرأفة في هذا كالبهائم
فيل معناه كالشرط في البهائم فان الحل في البهائم زيادة مذكرة في العقد شرط زيادة محمولة)
وفي الآدمية عيب مذكرة يكون تبراً من العيب ولا يكون شرط زيادة محمولة وقيل معناه
اذا ذكر الحل في الجارية على وجه التبري عرفنا ان مراده العيب فلا يفسد به العقد واذا ذكره
على وجه الشرط عرفنا ان مراده شرط زيادة محمولة فيفسد به العقد وقد ذكر هشام عن
محمد رحمه الله أنه اذا اشترى حارية على أنها حامل فالبيع جائز الا أن يظهر المشتري أنه
يريد لها للتزود حينئذ يفسد به العقد لعلنا أنه قصد الحمل بالشرط وهو محمول وعلى هذا
يحكى عن المهدوي أنه كان يقول أن شرط الحمل اذا وجد من البائع لم يفسد به العقد وأن
شرطه المشتري يفسد لان البائع انما يذكر الحمل على وجه بيان العيب عادة والمشتري يذکر
على وجه اشتراط الزيادة. قال (وحل اشترى حارية بخارتين الى أجل فالعقد فاسد) لان
الحيوان لا يثبت دبا في الدمة بدلا عنها هو مال ولان المجلس ماقراده يحرم النساء فان قبض

الجارية فذهبت عنها عدة من عمله أو من غير عمله فللبائع أن يأخذها ويضمنه لعدم قيمتها
لأن الدين من الآدمي نصفه وفروات النصف في ضمان المشتري كفوات الكل ولو هلك
كان عليه ضمان قيمتها سواء هلك بفسخه أو بغير فسخه فكذا إذا ذهب نصفها وهذا لأنها
صارت معصومة بالقبض والوصاف تضمن بالقبض ألا ترى أنها تضمن بالنصب فإن الجارية
المعصومة إذا ذهبت عنها عد العاصب أخذها المنصوب منه مع نصف قيمتها ولو فقأ عينها غيره
فإن البائع يأخذها لأن فسخ العقد فيها مستحق شرعا فما دامت قائمة كان على الداع أن يأخذها
ثم يتخير في نصف قيمتها فإن شاء ضمن ذلك الفاق وإن شاء ضمن المشتري لأن بالاحدي فسخ
العقد فيها ويعود إلى قديم ملك البائع بخيانة الفاق كانت على ملكه فله أن يضمنه نصف قيمتها
وإن شاء ضمن المشتري ذلك لأنها كانت معصومة عليه بالقبض بجميع أجزائها فكانت كالمنصومة
في هذا الحكم فإن ضمن المشتري يرجع المشتري بذلك على الفاق لأن ملكه تقرر في
ذلك الجزء حين ضمن بدله وهو كالنصيب في ذلك وإن ضمن الفاق لم يرجع على المشتري
بشيء لأنه ضمن بجابته فأما إذا قتلها في يد المشتري قاتل فللبائع أن يضمن المشتري قيمتها
ولا سبيل له على القاتل بخلاف المنصوبة فإن المنصوبة إذا قتلها إنسان في يد العاصب يتخير
المنصوب منه أن شاء ضمن العاصب قيمتها وإن شاء ضمن القاتل بخلاف المشتراة شراء فاسداً
في يد المشتري لأن المنصوبة على ملك المنصوب منه والقاتل من القاتل جناية على ملكه فيتخير
في التصمين أن شاء ضمن العاصب بالعصب أو القاتل بالقتل وهنا قد صارت الجارية مملوكة
للمشتري بالقبض والقتل يتعذر فسخ البيع فيها ولا يعود إلى ملك البائع فلهذا تعين حق
البائع في تضمين المشتري وليس له أن يضمن القاتل وفي فقء العين مالم يفسخ العقد فيها
وإذا انفسخ العقد فيها بالرد كانت جناية الفاق على ملك البائع فلهذا يتخير البائع أن شاء
ضمن القاتل بالقتل وإن شاء ضمن المشتري بالقبض كما في العصب ثم إذا ضمن البائع
المشتري قيمتها في القتل كان للمشتري أن يضمن القاتل قيمتها لأنه ألتف ملكه فيها بالجناية
فكان له أن يضمن قيمتها قال (فلو كانت الجارية كما هي غير أنها ولدت ولدين فمات أحدهما
أخذ البائع الجارية والولد الباقي) لأنها في يده كالمنصوبة مستحقة الرد بزوالها المتصلة
والمنفصلة وهذا لأن الولد متولد من العين ووجوب الرد كان حكماً مقررأ فيها فيسرى إلى
الولد ولأن ملك الأصل يسرى إلى الولد والثابت للمشتري في الأصل كان ملكاً مستحق

الالة بالرد على البائع حيث مثله في الولد وليس له أن يصمته قيمة الميت بتركه ولد المعصوب
 اذ مات في يد المصوب من غير صفة لم يضمن لادماع الصنع منه فهذا مثله . قال (فان كانت
 الولادة قد نعتها وفي الولد الثاني وفاء بجميع ذلك النقصان فلا شيء على المشتري) لرد ما ينبغي
 به النقصان فان نقصان الولادة ينحصر بالولد عند ما قد ينادى ذلك في المعصوبة وكذلك في المشتراة
 شراء واسدا والولد الميت صار كأن لم يكن فكأنها ولدت ولداً واحداً . قال (وان لم يكن في الولد
 الباقي وفاء النقصان على المشتري تمام ذلك) لان انجمار النقصان بالولد لصفة المالية وانما يحبر
 بقدر مالية الولد وما زاد على ذلك ليس بأزائه ما يجبره على المشتري ضمان ذلك . قال (وان
 كان الميت مات من قبل المشتري أو منعه بعد طلب البائع حتى مات صار المشتري صامسا بقيمته
 يردها مع الأم) لان الولد انما لم يكن مضموأ عليه لادماع الصنع الموجب لل ضمان فيه وقد
 وحد ذلك الانلاف أو الميع بعد الطلب ثم رد قيمة الولد كرد عينه حتى اذا كان فيها وفي مالية
 الحي وفاء بالنقصان فلا شيء على المشتري وان لم يكن فيها وفاء بنقصان الولادة فعلى المشتري
 تمام ذلك لان الانجمار تقدر المالية على ما مر . قال (ولو كانت الام هي الميتة والولدان حيان
 أخذ البائع الولدين وقيمة الام يوم قبضه المشتري) وهكذا القول في كل بيع واسدا لان حق
 الاسترداد ثابت للمائع في الولدين فلا يسقط ذلك بهلاك الام كالمعصوبة اذا ولدت ثم ماتت
 كذلك هنا وان كان ضامسا قيمتها للمائع حين قبضها لانا دخلت في ضمانه بالمص وتقدر ردها
 فيجب ضمان قيمتها والولد تسع فلا يقوم مقام الاصل في حق الرد حتى لا يسقط برد الولدين
 ضمان قيمة الأم وان كان في ماليتهما وفاء بذلك بخلاف نقصان الولادة فالعانت هناك وصف
 هو بيع ثم الخلفة هناك باتحاد السب فان سب النقصان والزيادة واحدة وهذا لا يوجد
 هنا فان موت الام لم يكن بالولادة ولو كان بالولادة فالولادة من حيث أنها موت لا توجب
 الزيادة ولداً ولا ينحصر قدر النقصان بالولدين بعد موت الام حتى يضمن بكل قيمتها لان هنا
 لا يحتاج الى حبر النقصان بعد موت الام لان الملك يثبت للمشتري بعد القبض على ما ذكرنا
 وتقرر التهمة عليه من حين قبضها فاذا مات تيسر أن ذلك النقصان حاصل في ملك المشتري
 فلا تقع الحاجة الى جبر هذا النقصان بالولد بخلاف ما اذا بقيت الام لانه أمكن فسخ العقد فيها
 بالرد ما زدها عادت الى قديم ملك البائع فليس أن النقصان حصل فوفقت الحاجة الى انجمار
 النقصان بخلاف قائم مقامه وهو الولد فهذا اقترافا . قال (والبيع الماسد يعقد موجبا للملك اذا

فصل به العبد عندنا وعند الشافعي لا ينعقد للملك وفي الحقيقة هذه المسئلة تنبئ على
مسئلة من أصول الفقه وهو أن النهي عن العقود الشرعية لا يخرجها من أن تكون
شروعة عندما فإن ذلك موجب للسسخ والنهي عن السسخ وعندما يخرجها من أن تكون
شروعة بمقتضى النهي فإن صفة القبح من ضرورة النهي كما أن صفة الجنس من ضرورة
لامر والمشروع ما يكون مرضياً والقبيح ما لا يكون مرضياً فيندم أصل العقد لضرورة
نهي ومقتضاه وإنما يقول موجب النهي الانتهاء على وجه يكون المنهى مختاراً فيه كما
أن موجب الامر الانتهاء على وجه يكون المؤثر مختاراً فيه فإن استحقاق الثواب والعقاب
لنهي على ذلك وذلك لا يكون إلا بعد تقرر المشروع مشروعاً باعتبار هذا الأصل ثم يخرج
لقتضى عليه بحسب الامكان أولى من اعلام القضي بالمقتضى وهذه في أصول الفقه فأما
تخريج هنا على الأصل المتفق عليه وهو أن النهي متى كان لمعي في غير النهي عنه فانه لا
يدم المشروع كالنهي عن البيع وقت الداء وإن كان النهي عنه بدمه كالنهي عن بيع المصابين
الملاقيح والشافعي يقول في البيوع الفاسدة النهي لمعي في غير النهي عنه ولهذا أفسد
بيع ويتضح هذا في البيع بالحجر فالبيع بمبادلة مال متقوم بمال متقوم والحجر ليس بمال متقوم
بقي لا يملك العقد وإن قبض ولا ينعقد موجبا حكمه فمرئنا انه غير معتقد في حق حكمه وهو
لك والدليل عليه أن البيع موجب للملك بنفسه ثم الفساد منه لا يكون موجبا للملك بنفسه
رفائه ليس ينعقد في حكم الملك وثبوت الصيانة بالنقض ليس من حكم انعقاد العقد
انقوض على سبب الشراء مصون بالقيمة ولا عقد وإن كان منعقداً بصفة الفساد لما منعت
يت الملك بالبيع قبل القبض وكذلك بعده لأن الفساد قائم بعده ولأن بالقبض يزداد
فساد والحرة وكل ما يجمع ثبوت الملك بالبيع قبل القبض يجمع بعد القبض كحيار الشرط
هذا في معناه لأن مع حيار الشرط لا يتم الرضا من البائع ومع الفساد كذلك فانه لو صار
وكا انما يصير مملوكاً بالقيمة والبائع لم يرض بهذا ولهذا ثبت حيار الفسخ لكل واحد منهما ولو
لا عقد معاوضة والفساد منه لا يستند موجبا للملك كالشكاح وهذا لأن الملك مشروع
وب يستدعي سبباً مرضياً شرعياً بخلاف الكتابة الفاسدة حيث انعقد العقد مع صفة
ساد فيها معنى المعاوضة واليمين لانه تعليق العتق بشرط الاداء والحرة لا تتم صحة
ليق لو كما (قال) إن زينة فانت حرة فأما ينزل العتق هناك لمعي التعليق دون المعاوضة

وحجتنا في ذلك من حيث التخرج على الأصل للمجمع عليه أن يقول هذا الهى لمعنى في غير
الهى عنه لان البيع يعتقد بالايحاب والقول في محل قابل له ولا يختل شيء من ذلك بالشرط
العائد وانقاد العقد يوجب ركه من أهله والهى كان للشرط وهو وراء ما يتم العقد به
وكذلك الهى عن الرأى لا يخلو عن المقابلة وهو وراء ما يتم به العقد فلا يعتقد به أصل
العقد والعقد لا يعتقد شرعا الا موجبا حكمه لان الاسباب الشرعية تطلب لاحكامها فاذا
كانت حالية عن الحكم تكون له اولسكن الحكم متصل بها تارة ويتأخر أخرى كالمدة فانها
عقد فملك ثم الملك ما يتأخر الي القرض (قوله) بان البيع يفسد به (قلنا) لان الهى اصل
بوصفه لان الخيار والاجل لو كان جائزا كان عمله في تغيير وصف العقد لافي تغيير أصله
فكذلك اذا كان فاسدا يكون عمله في تغيير وصف العقد حتى يصير العقد فاسدا وليس
من ضرورة انعدام الوصف انعدام الأصل بل من ضرورته امتداد الأصل والصفة لا تكون
مدون الموصوف وهكذا قول في النكاح فانه يعتقد مع الفساد ولهذا يتناق به وجوب المهر
والعدة والنسب عند الدخول الا انه لا يثبت للملك به لان الحكم يثبت بحسب النسب فالعقد
العائد انما يثبت ملكا حراما وليس في النكاح الا ملك الحل وبين الحل والحرمه منافاة
فكان من ضرورة الفساد هناك انتفاء الملك وهما مالمع العائد انما يثبت ملك حرام ولهذا
لو كانت حاربة لا يخل له وطؤها وليس من ضرورة ثبوت الحرمة انتفاء ملك الميم كالتميز
يتحريم يقي مملوكا وان كان حراما وكشراء الرجل أخته من الرضاع فيملكها وان كانت حراما
عليه فأنتم الملك لهذا ولكن العقد بصفة الفساد يضعف فيتأخر الحكم الى انضمام ما يقوم اليه
وهو القبض كقد الترفع ولا به لو ثبت الملك قبل القبض يثبت تغير عوض فان المسمى لا يجب
للفساد والصيانة لا يجب الا بالقبض ولهذا تأخر الملك الى ما بعد القبض وهكذا نقول في البيع
شرط الخيار فانه انما يفسد حكمه ولكنه تأخر ثبوت الحكم الى سقوط الخيار على أن
ذلك في معنى العلق بالشرط لانه يقول على أن الخيار والتعلق بالشرط مقدم قبل الشرط
الا ترى انه نذر أعمال التعلق في أصل السبب فيجعل عاملا في الحكم وليس من ضرورة
الفساد انعدام العقد شرعا كالأحرام يفسد بالجماع وبقي أصله والطلاق في حالة الحيض حرام
شرعا ويكون مفيدا حكمه والطهار حرام شرعا ثم يعتقد موجبا حكمه والدليل عليه أن القبض
يصير مضموما والضمان انما يجب بطريق الجبران أو بالعقد وهما وجوب الضمان ليس بطريق

الحبر لانه يقبضه باذن المالك فمروا أن وجوب الضمان بالعقد وهكذا نقول في المقوض على
سوم البيع انه مضمون بالعقد ولكن على وجه وهو أن يحمل الموعد من العقد كالمحقق
وليس بينهما عقد موجودهما فمروا أن الضمان باعتبار العقد المحقق وإذا ثبت هذا في البيع
مع الشرط العائد وكذلك في الرق لان العائد يكون لمع في وصف العقد فان بالفضل يصير
البيع راجحاً وكذلك في البيع بالجر فان ركن العقد المالية في البدلين وتخمر المصير لانعدام
المالية وانما يندم التقوم شرعاً فان المالية تكون يكون الدين منتفياً بها وقد ائمت الله تعالى
ذلك في الجر بقوله تعالى (وما منع للناس) ولانه كان مالا متقوماً قبل التحريم وانما ثبت
بالص حرمة التناول ونجاسة الدين وليس من ضرورته انعدام المالية كالسرقين الا انه
فسد تقومه شرعاً لصروته وجوب الاحتساب عنه بالنص ولهذا يكون مالا في حق أهل
الدية فالعقد المقيد بوجود ركنه في حله بصفة الفساد ولكن الجر لا يملك بالقبض لانه غير
متقوم شرعاً فيملك بادائه لانعدام العقد موجباً للملك فيه بخلاف البيع بالميتة والدم وذلك ليس
تعالى في حق أحد لانعدام ركن العقد في حله لا ينقض العقد . قال (ولو كان المشتري أعتق
الجارية التي اشتراها بعقد فاسد لند قبضه اباها أو باعها أو أمهرها أو وهبها وسلمها أو دبرها
وكانها أو استولدها جاز جميع ذلك) لانه تصرف في ملكه وهذا التحليل نص عليه محمد في
كتاب الشهادات في نظير هذا قال لانه مالك رقبتها وهنا (قال) لان البائع ساطعه عليها
هو اشارة الى ما قلنا لان التمليك تسليط على التصرف فصار كما لو سلطه على الاعتاق نساً
أن (قال) أعتقها ألا ترى أنه ذكر في كتاب الاستحسان اذا اشترى طعاماً حل له أن
تناول من ذلك الطعام لان البائع ساطعه على ذلك فلما كان في العقد الجائر يعتبر التسليط في
حق تناول الطعام فكذا في حق العائد ولهذا قلنا أنه لا يحمل له أن يطأها لان الوطاء مما
يستباح بصريح التسليط وكذلك لا يستباح به دلالة ويعود التصرف باعتبار أصل الملك
ون صفة الحل وقد ثبت أصل الملك فيثبت التسليط على التصرف ثم قد تعذر رد عينها ليرمه
د قيمتها وانما تعذر الرد باعتبار هذه التصرفات نحو البيع والهبة وما أشبه ذلك لان المشتري
رأى فاسداً لما باع من غيره وسلمه اليه تعالى هذا المين حق المشتري الثاني وحق الله تعالى
ن حيث فسخ العقد بالرد على البائع الاول وحق الله تعالى مع حق البعد اذا احتسماً تقدم
حق البعد لانه ما بحق الله تعالى ولكن الله تعالى أغنى والعفو منه أرجى بخلاف المشتري من

العاصب لانه تعلق به حق المشتري وحق المصوب منه وكل واحد من الحقين حق العبد
 فترجح حق المصوب منه لانه أسبق . قال (وليس عليه في الوطء مهر وفي كتاب السرب
 يقول وعليه المقر قل تأويل المسئلة اذا لم يستولدها بالوطء حتى ردها علي البائع فان ردها
 يفسح الملك من الاصل فتبين أن الوطء صادق ملك الغير فيلزمه المقر بالوطء . وها قال
 استولدها والاستيلاء يتقرر ملكه فانما وطئها وهي مملوكة له فلا يلزمه المقر بذلك وقيل ما
 ذكرها قول أني حيفة وأنى يوسف رحمهما الله وما ذكر هناك قول محمد وأصله فيما ذكر
 هشام أنها لو زادت في يد المشتري في بدنها ثم أعتقها عليه ضمان قيمتها وقت القبض عند أني
 حيفة وأنى يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد وقت العتق فلما كان محمد ثبت حق البائع في
 الريادة ويحملها مضومة على المشتري بالاتلاف فكذلك المستوفى بالريادة في حكم ريادة هي
 ثمرة ومن أصلها أن الريادة تكون في يد مضومة على المشتري بالاتلاف فكذلك المستوفى
 بالوطء فهذا المهر عليه . (قال) وان ردها عليه قيمتها لان عقد الرهن اذا اتصل به التبص
 يكون لازما في حق الراهن فيثبت به عجزه عن رد العين فهذا لزمته قيمتها وان افتكها قل أن
 يصمنه القاضي قيمتها ردها عليه لان المانع قد زال قل تحول حق البائع الى القيمة وكذلك
 ان محرت عن الكتابة لان المانع حق المكاتب وقد سقط قبل أن يتحول الحق الى القيمة
 فان التحول اما يكون قضاء القاضي فكذلك ان رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء ردها
 على النائع لانه يعود اليه قد بيم ملك في الوجهين فكذلك ان رد عليه لبيب قبل أن يقضى القاضي
 عليه بالقيمة فان ذلك كله يجمع قضاء القاضي بالقيمة فان كان ذلك كله بعد قضاء القاضي بالقيمة
 فقد تم تحول الحق الى القيمة فلا يعود الى العين بعد ذلك كما لو أتى المصوب بقضى القاضي
 بقيمته على العاصب ثم عاد . قال (ولو كان أجراها فله أن ينقص الاحارة ويردها) لان
 الاحارة تنسخ بالاعداد ويقام حق الشرع في الرد لتفساد السبب منه أقوى الاعذار فتفسخ
 الاحارة ألا ترى أن المشتري لو أحر المبيع ثم وجد به عيبا كان له أن ينقص الاحارة ليرده
 فهذا أولى قال (وان اشترى الرجل شيئا الى الحصاد أو الى الدياس أو الى العطاء أو الى
 حداد النخل أو رجوع الخاج فهذا كله باطل) بلفظنا نحو ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهما وقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في البيع الى العطاء فان مائشة رضي الله تعالى
 عنها كانت نخب البيع الى العطاء وابن عباس رضي الله تعالى عنهما كان يفسد ذلك وان

أبي ليل رحمه الله أخذ بقول عائشة رضي الله تعالى عنها (وقال) البيع حائر والمال حال لان
العقد لما لم يكن صالحا للاجل الذي ذكره لني ذكره فأما عائشة كانت تقول وقت خروج
المطاء معلوم بالعرف لا يتأخر الخروج عنه الا مادورا فكان هذا يينا مأجل معلوم ولكما
أخذنا بقول ابن عباس رضي الله عنهما لان المطاء فعل الماد قد يتقدم وقد يتأخر بحسب
ما يبدو والهم والآجال بالاوقات دون الافعال قال الله تعالى (قل هي مواعيت للناس والحج)
ثم الشرط في البيوع بديل مؤجل اعلام الاجل كما قال صلى الله عليه وسلم في السلم الى أجل
معلوم واعلام الاحل يكون بما لا يتقدم ولا يتأخر من الايام والشهود فأما ما يتقدم ويتأخر
من أفعال المباد يكون مجهولا وكذلك الحصاد فانه من أعمالا وقد يتقدم أو أنه قد يتأجل
الحر وقد يتأخر اذا أبطأ البرد والدياس وجداذ النخل كذلك ورجوع الحاح فله ندي يتقدم
وقد يتأخر . قال (فان أبطأ المشتري الاحل العاسد وقد التمن في المجلس أو بعد الافتراق
عن المجلس جار البيع) عندما استحصانا وقال (رور) والشاصي رحمها الله تعالى لا يجوز البيع لانه
العقد فاسدا وتصحيح العقد العاسد في استقصائه كالنكاح بغير شهود لا يقبل صحيحا بالاشهاد
والنكاح الى أجل لا يقبل صحيحا باسقاط الاجل ودليل فساد العقد أن البيع مضمون على
المشتري بالقيمة لو هلك في يده وأن كل واحد منهما يتمكن من مسخ العقد بغير رضا صاحبه
وان للسائق أن يسترده بزوائده المتصلة والمفصلة ولكما تقول المانع من صحة البيع زال بل
تقرره فيصح البيع كما لو باع فصا في حاتم أو جذعا في سقف ثم رعه وسامه الى المشتري
البيع كان صحيحا وتحقق هذا الكلام ان نفس الاجل غير مفسد للبيع وانما المفسد جهالة وقت
الحصاد وذلك غير موجود في الحال فالتشاه ليس زمان الحصاد يتيقن ولكنه وصل ذلك الزمان
عما قبله في الذكر ولا حله فسد العقد وهذا اتصال يمرض للعصل فاذا أسقطه بحجاء أو ان الحصاد
فقد تحقق الانفصال في العقد صحيحا كما في الجذع فانه عين مال متقوم ولكن لا اتصال بالسقف
وللصرر في نزعها كان لا يصح البيع فاذا نزعها زال ذلك المعنى كذا هذا حتى لو ساء زمان
الحصاد وتحقق الاتصال على وجه لا يمكن فصله فتقرر الفساد وهذا بخلاف النكاح بغير
شهود لان المفسد هناك انعدام شرط الجواز ولا يزول ذلك بالاشهاد بعد العقد والنكاح الى
أجل منعة والمتعة عقد آخر سوي النكاح وهذا بخلاف البيع الى هبوب الريح وأمطار السماء لان
ذلك ليس بأجل فالأجل ما يكون مستطر الوجود وهبوب الريح وأمطار السماء قد يتصل بكلامه

معرفة انه ليس بأجل بل هو شرط فاسد ولا حله فسد العقد وهذا بخلاف ما اذا باع بألف
وربطل من حرمان ذلك العقد بملك صحيحا عبدا اذا اتفقا على إسقاط الحر لص عليه في
آخر الصرف الا أن هناك لا يعبر به البائع لانه تصرف في البذل فلا يتم الا بهما وهما يعبر
به من له الأصل لانه حاله حقه فيستغل باستغلاله . قال (وان اشترى الى البيروتر أو الى
المهرجان فهو فاسد) أيضا لانه ليس من أحال المسلمين ولا لهم لا يعرفون وقت ذلك عادة وان كان
معلوما عند المتعدين فهو جائز تحت إلهة لأن الشرط اعلام المتعدين الاجل يساهم وكذلك
الى الميلاد نل المراد وقت متاح الهائم وذلك قد يتقدم وقد يتأخر منزلة الحصاد وقبل الولادة
أو رأة بميمامى حلى وقد يتقدم وقد يتأخر وقبل ولادة صبي عليه السلام وذلك غير
معلوم عند المسلمين وكذا الى صوم النصارى لأن المسلمين لا يعرفون وقت ذلك وقد يتقدم
وقد يتأخر وكذا الى فطر النصارى قل أن يشترعوا في صومهم لأن ذلك قد يتقدم وقد
يتأخر بحسب شروعاتهم في الصوم الا أن يكون ذلك معلوما عند المتعدين على وجه لا يتقدم
ولا يتأخر وان اشتراه الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في الصوم جار لان مدة صومهم
معلومة بالايام فاذا شرعوا في الصوم صار وقت فطرهم معلوما . قال (واذا اشترى شيئا الى
أحلى وتفرقا عن ذلك لم يجر) لعمري صلى الله عليه وسلم عن الشرطين في بيع وان ساومه
على ذلك ثم قاطعه على أحدهما وأمضى البيع عليه حار ولا بأس بطليسان كردي بطليسانين
حواريين الى أهل لانها جنسان باختلاف الصفة والمقصود وكذا لا بأس عسج موصلي
عسجين ساريين الى أجل وكذلك لا بأس شطيفة بناية قطيفتين كرديتين الى أجل وهذا
مضى على الأصل الذي يمان اختلاف الصفة والمقصود يختلف باختلاف الجنس وان كان
الأصل واحداً وحرمة النساء لا تثبت الا باعتار أحد الوصفين والله أعلم

باب الاختلاف في البيع

قال رحمه الله اذا اشترى سمياً أو غيره في رزق فإنه ثم جاء بالرق ليرده فقال
البائع ليس هذا رزق وقال المشتري بل هو رزقك فالقول قول المشتري مع عبه) لأن الرق إمانة
في يد المشتري والقول في تعيين الإمانة قول الأمين وان كان مصوناً في يده كان القول
في تعيينه أيضاً قوله كالمقصوب ولأن حقيقة الاختلاف بينهما في مقدار ما قبض من المنقود

عليه فان ذلك يختلف باختلاف وزن الرق والبائع يدعى الزيادة عليه والمشتري منكر
للازيادة والقول قوله مع يمينه . قال (وان اشترى عبدين قمص أحدهما ومات مده ومات
الآخر عد البائع ثم اختلافا في قيمة المقبوض وفي قيمة الآخر بالقول قول المشتري مع يمينه)
لان حاصل اختلافهما في مقدار ما قبضه المشتري والبائع يقول قبضت ثلثي المقبوض عليه فان
قيمة المقبوض ألف وقيمة الآخر خمس مائة والمشتري ينكر ذلك ويقول ما قبضت الا ثلث
المقبوض عليه فان قيمة المقبوض خمسمائة وقيمة الآخر ألف والقول قول المشتري مع يمينه
لانكاره القبض فبما زاد على الثلث ألا ترى أنه لو اشترى كر حطة فضض بمصه وهلك الباقي
عد البائع (فقال) المشتري قبضت منك ثلثه (قال) البائع نصفه كان القول قول المشتري مع
يمينه ولو كان المشتري قبض البعدين فأت أحدهما عده وجاء بالآخر يرد به باليب باختلافا
في قيمة الميت كان القول قول البائع مع يمينه لان المشتري ما قبض جميع المقبوض عليه ثم
وقع الاختلاف بينهما في مقدار ما رده باليب فالمشتري يدعى الزيادة فيه والبائع ينكره
مكان القول قول المنكر مع يمينه بوضع الفرق نحن نعلم أن الثمن كله لم يقرر على المشتري
واما الاختلاف بينهما في مقدار ما يقرر من الثمن على المشتري والبائع يدعى في ذلك زيادة
والمشتري منكر ردها اتفقا ان جميع الثمن مقرر على المشتري بالقبض ثم الاختلاف
بينهما في مقدار ما سقط عنه بالرد فالمشتري يدعى زيادة في ذلك والبائع منكر فكان القول
قوله مع يمينه ويقسم الثمن على قيمة الذي يرد رده غير معيب وعلى قيمة الميت كما أقر به البائع
لان الانقسام على قيمة المبيع كما دخل في المقبوض ودخل في المقدر غير معيب ولو أقاما جميعا
البينة على قيمة الميت أخذت بثة البائع أيضا لاهامثبته الزيادة في المشهود به وهو قيمة الميت
والثبوت للازيادة من البينتين يرجح . قال (واذا اختلف البائع والمشتري في الثمن والسلعة
فأثمة في يد البائع أو المشتري فانهما يتحالفان ويتردان) استحسانا وفي القياس القول قول
المشتري لانهما التفتعا على أصل البيع وادعى البائع زيادة في حقه وهو الثمن والمشتري ينكر لذلك
والقول قوله مع يمينه لقوله صلى الله عليه وسلم واليمين على من أنكر ولكن تركنا القياس
بالسنة والروى في الباب حديثان أحدهما حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم (قال) اذا اختلفا المتبايعان والسلعة قائمة بينهما فالقول ما يقوله الناع ويترادان
(والثاني) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلف المتبايعان

تحالفا وزاد في الحديث صحيح مشهور في ترك كل قياس بمقتضاه وكان أبو حارم القاضي يقول إن
 كانت السلعة في يد البائع والتحاليف بطريق القياس لأن كل واحد منهما يدعي حقا لنفسه على
 صاحبه فإن البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري يدعي وجوب تسليم السلعة إليه عند أداء ما أقربه
 من الثمن فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه قياسا وإن كانت في يد المشتري والتحاليف
 بخلاف القياس لأن المشتري لا يدعي لنفسه على البائع شيئا فإن البيع مسلم إليه بالتعاقبها وكان
 أبو يوسف يقول أولا يبدأ يمين البائع وهو قول رفر واحد من الروايتين عن أبي حنيفة لأن
 الشرع حمل القول قول البائع وهو يقتضي الاكتفاء بيمينه وإن كان لا يكتفى بيمينه فلا
 أقل من أن يبدأ بيمينه ولأن المقصود من الاستحلاف الكول وشكوله تنقطع المازعة
 نفسه وبكول المشتري لا تنقطع المازعة ولكن يحرم على أداء ما ادعى من الثمن واليمين
 قطع المازعة فيداه يمين من يكون نكوله أقرب إلى قطع المازعة ثم وجع فقال يبدأ بيمين
 المشتري وهو قول محمد وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة لانه أظهرهما إكساراً واليمين
 على المسكر ولأن أول التسليين على المشتري وهو تسليم الثمن فأول اليمين عليه ولهذا قلنا في
 بيع المقاصة العاصي يبدأ يمين أيهما شاء لانه لا يجب على أحدهما التسليم قبل صاحبه وأيها
 بكل عن ليمين لرمه دعوى صاحبه لأن نكوله يدل أو هو قائم مقام الانرار وإن حلها جميعا
 معاد كرى كتاب الدعوى أن في القياس يكون البيع بينهما بألف درهم لأن الزيادة التي
 ادعاها البائع انتعت بيمين المشتري وقد تصادقا على صحة البيع بينهما فبقي بالبيع عما وقع
 عليه الاتفاق من الثمن ولكنا تركنا القياس وقلنا يفسخ البيع بينهما بالسة وهو قوله صلى
 الله عليه وسلم وترادان والمراد رد العقد لا رد المقبوض لأن ما يكون على ميزان التفاضل
 يقتضي وحده من الحاسين وأحد البديلين غير مقبوض وقد بينا في السلم أنه إنما يفسخ العقد إذا
 طالب ذلك أحدهما وأبهما أقام البينة أو جب قبول بينته أما البائع فإنه مدعي حقيقة وقد أثبت
 الزيادة بالبينة وأما المشتري فإنه مدعي صورة لانه يدعي العقد بألف درهم والدعوى صورة
 تكفي لقبول البينة كالمردع إذا ادعى دودية وأقام البينة وأن أقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع
 لما فيه من إثبات الزيادة قال (وإن كانت السلعة قد هلكت في يد المشتري ثم اختلفا في الثمن)
 فعلي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى القول قول المشتري مع يمينه وعند محمد
 والشافعي رحمهما الله تعالى يتحالفان وترادان العقد لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلفا

المتبايعان وزادا ولا ينما من الاستدلال لظاهر هذا الحديث الآخر من ظاهر قوله والسلمة
 قائمة بغيره لان ذلك مدكور على سبيل التثنية أى تحالفا وان كانت السلمة قائمة لان عند ذلك
 يتأتى تميز الصادق من الكاذب بتحكيم قيمة السلمة في الحال ولا يتأتى ذلك بدمهلاك السلمة
 مادام كان تجري التحالف مع امكان تميز الصادق من الكاذب بعد عدم الامكان اولى ولان
 التحالف عند قيام السلمة انما يصار اليه لان كل واحد منهما يدعى عقدا ينكره صاحبه
 فالبيع بألف غير البيع بالهين ألا ترى أن شاهدي البيع اذا اختلفا في مقدار الثمن لا تقبل
 الشهادة والدليل عليه أنه لو افرد كل واحد منهما باقامة البيعة وجب قبول بيئته فعرضا أن كل
 واحد منهما يدعى عقدا ينكره صاحبه فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهذا
 المعنى عند هلاك السلمة متحقق فصار كالو ادعى أحدهما البيع والاخر الهبة أو كان البيع
 مقايضة وهلك أحد البديلين ثم اختلفا أو قل المبيع قبل القبض ثم اختلفا في الثمن فانهما يتحالفا
 ثم اذا حلما فقد اتى كل واحد من الثمين يمين المسكر منهما فيق البيع بلا ثمن والبيع بغير
 ثمن يكون فاسداً والمقوض بحكم عقد فاسد يجب رد عيه في حال قيامه ورد قيمته بعد
 هلاكه وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى استدلا بقوله صلى الله عليه وسلم البيعة على
 من ادعى واليمين على من أنكر والبايع هو المدعى والمشتري منكرك فكان القول قوله مع اليمين
 فاما المشتري لا يدعى لنفسه شيئا على البايع لان المبيع مملوك له مسلم اليه باعاقبها وهذا هو
 القياس حال قيام السلمة أيضا ولكنا تركناه بالصريح وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف
 المتبايعان والسلمة قائمة بغيرها تحالفا وزادا وقوله والسلمة قائمة مذكور على وجه الشرط لا على
 وجه البينة لان قوله اذا اختلفا المتبايعان شرطونوله والسلمة قائمة بغيرها معطوف على الشرط
 فكان شرط لان موجب الاشتراط والمخصوص من القياس بالسنة لا يلحق به الا ما كان في
 مناه وحال هلاك السلمة ليس في معنى حال قيام السلمة لان عند قيام السلمة يتدفع الضرر عن
 كل واحد منهما بالتحالفا فانه يفسخ العقد فيعود الى كل واحد منهما رأس ماله بغيره وبعد هلاك
 السلمة لا يحصل ذلك فالتدفع بعد هلاك السلمة لا يحتمل الفسخ الا ترى انه لا يفسخ بالاقالة
 والرد باليب فكذلك بالتحالفا وهذا لان الفسخ لا يراد الا على ما ورد عليه العقد والمعتود
 عليه فالت لا الى بدل فان القيمة قبل الفسخ لا تكون واجبة على المشتري والفسخ على غير
 عمله لا يتأتى بخلاف بيع المعاوضة فان أحد العوضين هناك قائم وهو معتود عليه ولهذا جار

المسخ بالاقتالة والرد بالبيع وكذلك بالتحالف وكذلك اذا قبل المبيع قبل القبض والقيمة هنالك
 واحدة على القاتل وهي قائمة مقام العين في امكان مسح المقد عليها لان القيمة الواجبة قبل
 القبض لما ورد عليها المبيع المستحق بالمقد كانت في حكم المقدود عليه ولا معنى لقوله ان
 كل واحد منهما يدعى عقداً آخر فان المقد لا يختلف باختلاف الثمن الاثر ان الوكيل بالبيع
 بالبيع يبيع بالبيع وان البيع بألف قد يصير بالبيع بالزيادة في الثمن والبيع بالعين يصير بالبيع
 عند حط لمص الثمن واختلاف الشاهدين في مقدار الثمن اما بيع قول الشاهدة لا لاختلاف
 المقد بل لان المدعي يكذب أحدهما وتبوله ينة المشتري عند الاسرار لا به مدعي صورة
 لا معنى وذلك يكفي لقول يئنه ولكن لا يتوجه به اليين على حصصه كالمودعي يدعى رد
 الوديعة فلا يتوجه اليين على حصصه وان كانت يئنه تقبل عليه والدليل عليه ان المشتري
 لو كان جارية حل للمشتري وطؤها ولو كان الاختلاف في الثمن موحداً لاختلاف المقد لما حل
 له وطؤها كما لو ادعى أحدهما البيع والآخرة الهبة ولهذا سئل دعوى الفساد وهو قوله ايها
 اذا حلها بقي المقد بلا ثمن لا به لو كان هكذا لما حل له وطؤها ولان القاضي اما يسمح البيع
 عند طلب أحدهما وما لم يسمح حل للمشتري وطؤها ولو فسد البيع بالتحالف لما حل له وطؤها
 ولما تأخر حكم المسخ الي طلب أحدهما والحديث المطلق فيه ما يدل على قيام السلة وهو لفظ
 التراد لا به ان كان المراد رد المأخوذ حساً وحقيقة فذلك يتأني عند قيام السلة وان كان المراد
 العقد فقد يبا ان المسح اما يتأني عند قيام السلة مع ان المطلق والمقيد في حادثه واحدة
 في حكم واحد اذا ورد بالمطلق محمول على المقيد . قال (وان كان البائع قد مات واختفت
 ورثة مع المشتري في الثمن فالقول قوله ورثة البائع) ان كان البيع في أيديهم وبحري التحالف
 بالاتفاق استحساناً لانهم قائمون مقام البائع حتى يطالبون بالثمن ويطالبون بتسليم المبيع وذلك
 بحكم العقد فادانت في حقهم عرماً أنهم صاروا كالنائع وان كان المشتري قد قبض المبيع فالقول
 قوله مع بيمه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يتحالفان وتردان وكذلك ان مات
 المشتري وتني البائع فان كانت السلة لم تقبض حري التحالف استحساناً لان ورثة المشتري
 قاموا مقامه في وثوق المقد فانه يثبت لهم حق المطالبة بتسليم المبيع وان كانت السلة مقبوضة
 ففسد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله القول قول ورثة المشتري وعند محمد يتحالفان
 وتردان وكذلك اذا ماتا جميعاً ثم وقع الاختلاف بين الورثة في الثمن فان كانت السلة

مقبوضة فمعد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يتحالان وعند محمد يتحالان وإن لم تكن مقبوضة يتحالان بالإجماع وهذا بناء على الفصل الأول فإن الوارث يحلف الميت كما أن القيمة تحلف المين فكما أثبت محمد رحمه الله حكم التحالف والفسخ عند هلاك السلعة باعتبار ما يحلفها وهي القيمة وكذلك أثبت حكم التحالف عند موت العاقدة باعتبار من يحلفه وهو الوارث إذا كانت السلعة قائمة وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله فرقا في الأصل بين هلاك السلعة قبل القبض إلى ما يخلفها وهو القيمة بأن قتل قبل القبض ثم احتلما في الثمن وبين هلاكها بعد القبض في حكم التحالف فكذلك في موت العاقدة فرقا بين ما حصل القبض وبين ما بعده لأن هذا حكم ثبت بخلاف القياس بالنص وصاحب الشرع اعتبر اختلاف المتبايعين وقبام السلعة فقبل القبض وارث البائع في منى النافع حكما لأنه مطالب بتسليم السلعة فيمكن إثبات حكم التحالف فيه بالنص فاما بعد القبض وارث البائع ليس ببائع حقيقة ولا حكما فلم يكن هذا في منى المنصوص عليه فيؤخذ فيه بالقياس وكذلك وارث المشتري على هذا ولا يقال الوارث يقوم مقام المورث في الأقالة والرد بالميب فكذلك في الفسخ بالتحالف لأن صحة ذلك منه باعتبار الخلاف في الملك لا في العقد ألا ترى أن الموكل يملك الأقالة والرد بالميب باعتبار الملك وإن لم يكن هو صانداً حقيقة ولا حكماً قال (وإن كانت السلعة في يد المشتري وقد ازدادت خير آثم اختلاف في الثمن فالقول قول المشتري) في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد رحمهما الله تعالى يتحالما فيفسخ العقد على المين لأن الزيادة المتصلة لا عبرة بها في عقود المعاوضات عند محمد ولهذا قال لا يمنع بنصف الصداق في الطلاق وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الزيادة للمتصلة تمنع الفسخ كما تمنع بنصف الصداق عندهما وإذا تمذر الفسخ امتنع التحالف لأنه لا يفسخ العقد إلا فيما ورد عليه العقد والزيادة الحادثة بعد القبض لم يرد عليها العقد ولا القبض المستحق بالعقد فلا يمكن فسخ العقد فيها فيمنع الفسخ في الأصل لأجلها كالموهوبة إذا زات في يديها خيراً لا يملك الواهب الرجوع فيها بعد ذلك لهذا المعنى أنه تمذر فسخ العقد عليه بهلاكه العبد في الزيادة فيتمذر في الأصل لأن الزيادة لا تنفصل عن الأصل وعند محمد تمذر الفسخ في جميع العقود عليه بهلاكه لا يمنع التحالف في البض أولي وقد ذكر في المأذون أنهما لو تسامعا عند الجارية وقبض الجارية وازدادت في بينهما ثم هلك العبد قبل القبض أو وحبسه المشتري عيباً فرده فإنه يسترد الجارية بزيادتها فهو

دليل محمد في ان الزيادة المتصلة لا تمتع النسخ عن العين وقيل هو قول محمد خاصة وبعد التسليم
 افرق بينهما ان هناك سبب النسخ قد ضرر وهو هلاك العين قبل القبض أو وده باليب وبقر
 السبب ينت الحكم ضرورة في علمه وهو أصل الجارية ومن ضرورة ثبوت حكم النسخ فيها
 شونه في الزيادة لان الزيادة المتصلة يسع محض وثبوت الحكم في البيع بثبوتها في الأصل وهما سبب
 النسخ التحالف ولم يترد لما يبان هذا ليس في معنى الموصوف من كل وجه فيمتنع التحالف
 بطريق القياس به ومن ضرورته أن يعمل القول قول المشتري مع يمينه. قال (وان كانت
 الزيادة المتصلة غير متولدة في الأصل كالبيع في الثوب والسمن في السوق) وكذلك الجواب
 في حكم التحالف إنه على الاختلاف إلا أن عند محمد يسع العقد على القيمة ما أو النثل لان هذه
 الزيادة ليست من عين المفقود عليه ولا يثبت بها حكم العقد. قال (وان كانت الزيادة
 مفصلة فإن كانت متولدة من العين كالجارية اذا ولدت أو جى عليها فأخذ المشتري
 أو شها حكم التحالف على الاختلاف الذي قلنا) إلا ان عند محمد يسع العقد على القيمة
 لان الزيادة المفصلة المتولدة من العين تمتع النسخ بالرد في اليب عنه وكذلك بالتحالف
 فتكون الجارية كالمالكة وعد الشامي وصى الله عه الزيادة المفصلة لا تمنع الرد باليب
 ولا تمنع فسح العقد على العين بالتحالف ولكنها ترد وسلم الولد للمشتري وان كانت الزيادة
 المفصلة غير متولدة كالكسب والملة فاما لا تمتع التحالف وفسح العقد على العين بالاتفاق
 كما لا يمتع النسخ بالاقالة والرد باليب وان انتصت السلة عند المشتري بيب حلها بالقول
 قول المشتري أبصاً إلا أن يرصى البائع أن يأخذها ناقصة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وجهما الله تعالى لان حدوث اليب في يد المشتري يمتع الرد باليب والاقالة إلا أن يرصى
 به النائم فكذلك البيع امسح بالتحالف وعند محمد يتحالفان ثم يفسخ العقد على الغير ان رضي
 به النائم وان أنى فلي المشتري رد القيمة كما لو كانت مالكة. قال (وان اختلفا في الثمن وقد
 خرجت السلة من ملك المشتري فهو على الخلاف) الذي يساقيا اذا هلك السلة وكذلك
 ان كانت تد رجعت اليه لوجه غير الذي خرجت به من يده لان هذا ملك حادث باختلاف
 أسباب الملك كاختلاف الاعيان وكما لا يجرى التحالف باعتار رجوع عين آخر اليه وكذلك
 باعتار رجوع هذه العين بسبب مستقل. قال (وان كان البائع باعها من رجلين فباع أحدهما
 نصيبه من شريكه ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري) الذي باع نصيبه لروال ملكه

المستعاد من جهة البائع ويجعل في حقه كاهما باعا ويتحالفان على حصة الآخر لقيام ملكه في
 النصف الذي استفاده من جهة البائع وقيل هذا قول أبي يوسف فاما عند أبي حنيفة لا يجري
 التحالف الا أن يرضى البائع لان أصله ان تعذر الرد في نصيب أحدهما يمنع الفسخ في نصيب
 الآخر بسبب السبب أو الخيار على ما بيده في بابه ان شاء الله تعالى فيكون القول قولها
 في الكل الا أن يرضى البائع به حينئذ يتحالفان على حصة الآخر وعد محمد التحالف يجري
 في الكل ثم في حصة الذي باع يفسخ العقد على القيمة وفي حصة الذي لم يبيع يمسح العقد على
 العين . قال (واذا احتلما البائع والمشتري في الاجل فالقول قول البائع ولا يتحالفان) عندما
 وقال (زفر والشامي رحمهما الله تعالى يتحالفان لان هذا في معنى الاختلاف في مقدار مائة
 الثمن فان المؤجل أقتص من الحال في المائة ولكننا نقول احتلما في مدة ملحقه بالعقد شرطا
 فيكون القول قول من ينكرها ولا يجري التحالف كمالو اختلاف في خيار الشرط وهذا
 لان حكم التحالف عرف بالنص واما ورد النص عند الاختلاف فيما يتم به العقد والاجل
 وراء ما يتم به العقد فلم يكن في معنى المنصوص فأخذنا فيه بالقياس وجعلنا القول قول البائع
 سواء أنكر زيادة الاجل أو أنكر أصل الاجل وفرق بين هذا وبين الاجل في باب السلم
 فان هناك القول قول من يدعى الاجل عند أبي حنيفة وهذا القول قول من ينكر الاجل من
 قبل ان هناك الاحل من شرائط صحة العقد فإقراره بالعقد إقرار به وعما هو من شرائط العقد
 فاذا أنكر الاجل بعد ذلك فقد رجح عن الإقرار بعد ما أقرب به فلا يصدق فأما هنا الاجل
 ليس من شرائط العقد ولا من مقتضياته لان العقد يقتضي أيضا الثمن والمعهود عليه في
 المجلس فالمشتري يدعى عليه التأخير وهو منكر فكان القول قول المنكر . قال (وان اتفعا على
 الاجل واختلفا في نصيبه فالقول قول المشتري) لان الاجل حقه وهو منكر استيفاء حقه . قال
 (وان قال البائع بملك هذه الجارية بمائة دينار وقال المشتري بمئتين مع هذا الوصف بخسين
 دينارا وأقاما البيعة بينهما جميعا للمشتري) بمائة دينار وقيل اليشتان جميعا يقتضي بالعقدين لان
 كل واحد منهما يثبت زيادة في حقه فبيعة كل واحد منهما على ما أثبت من الزيادة في حقه
 مقبولة وقيل هذا قول أبي حنيفة الآخر فأما في قوله الاول وهو قول زفر يقتضي بهما
 للمشتري بمائة وخمسة وعشرين دينارا اذا استوت قيمتهما وقد قررنا هذا في نظير هذه المسئلة
 في شرح الاجارات . قال (ولو قال البائع بملك هذه الجارية لبيدك هذا وقال المشتري اشتريتها

منك مائة دينار واخاماً البعثة لرمه البيع بالعبد وتقبل ينة البائع دون المشتري) لان حق المشتري في الجارية نات فاعاقبها واعمال الاختلاف في حق البائع فينته على حقه اولى بالتقبل ولا به يثبت بينه الحق لفسه في العمد والمشتري يبنى ذلك والبيات للأنات لاللى . قال (واذا اشترى عبداً ثوبين وتقاضاهم استحق العبد وأوجد به عيافه وقد هلك أحد الثوبين فانه يأخذ الباقي وقيمة الهالك) لان المقداس صح باستحقاق العمد وأورده بالعيب فعلى قاض الثوبين ردهما لانه قضيهما بحكم العقد وهو في القاضيهما القادر على رد العين وفي الهالك عاجز عن رد العين فيلزمه رد قيمته وكذلك لو هلكا فعليه رد قيمتهما لانه تعذر رد العين مع تقرر السبب الموجب للرد فتح التهمة كالمصوب والقول في القيمة قول الذي كان في يديه لان القيمة ديس في دمه والقول في بيان مقداره قوله . قال (ولو كان الثمن جارية فولدت من غير السيد ثم استحق العمد كان لصاحب الجارية أن يأخذها وولدها) لان باستحقاق العمد يطل العقد من الاصل فتكون الجارية في يد القاض بمرلة المقبوضة بحكم عقد فاسد فيجب ردها وولدها وان كان قد دخلها عيب يقضيها أنضمها القضاة أيضاً كما في المشتراة شراء فاسداً وهذا لا بها مضمونة بالنقص والاصناف تضمن بالتناول . قال (ولو كان الذي الجارية في يده أعتقها منذ عتقه فيها) لا بها مملوكة له فان بدل المستحق مملوكة عند القبض بمرلة المشتراة شراء فاسداً وعليه رد قيمتها مع الولد ان كانت ولدت قبل العتق لتعذر رد عينها بنفوذ العتق فيها . قال (ولو وجد العبد حراً كان عتق البائع في الجارية باطلاً لان بدل الحر لا يملك بالمقد) فان الحر ليس بمال والبيع مبادلة مال بمال فسد العدم المالية في أحد البديلين لا يستعد البيع أصلاً وبدون انعقاد البيع لا يثبت الملك بالقبض كما في المشتراة بعينة أو دم . قال (ولو اشترى العبد بثوبين وقبض العبد ثم هلك الثوبان قبل أن يقبضها فعليه رد العبد) لقساد العقد بسوات القبض المستحق بالمقد فان أعتقه أو باعه قبل هلاك الثوبين أو لعمده قبل أن يقضي القاضي بينهما بشئ فهو جائز لانه أعتق ملكه أما قبل هلاك الثوبين فلا اشكال وبعد هلاكما وان فسد العقد فقد بقي الملك بقاء القبض لان فساد العقد لا يمنع ثبوت الملك بالقبض ابتداء فلا يجمع تناؤه بطريق الاولي ثم عليه قيمته لتعذر رد العين بعد ما فسد السبب فيه ولو تقاضاهم استحق أحد الثوبين فقال الذي كان عنده الثوبان استحق أعلاهما تمناً وقال الذي باعهما بل استحق أرخصهما ثمنا فالتول قول المشتري في الثوبين مع عيبه لانهما تصادقا

علي انه لم يسلم للبائع الثوبين جميع العبد حين استحق أحد الثوبين واما الاختلاف بينهما في مقدار ما يثبت للبائع الثوبين من العمد وهو يدعى زيادة في ذلك عليه أن يثبتها بالينة وان لم يكن لها ينة فالقول قول المكر مع يمينه . قال (وان قال البائع بعت منك هذا العبد الذي في يدي ألف درهم وقال المشتري بل هذه الجارية بحسين ديناراً فما كل واحد منهما مدعي ومنكر حقيقة) لانه يدعي كل واحد منهما القدر في عين آخر فيحلف كل واحد منهما علي دعوى صاحبه وان أقام الينة قسى بالبيع بهما جميعاً بألف وخمسين ديناراً وقد يبا هذا في باب السلم وان قال المشتري بعت منك هذا العبد الذي في يدي بألف درهم ونقدت الثمن وقال البائع ما بعتك هذا العبد اما بعتك جارية بهذه الألف وقبضت الثمن ودفعها اليك فكل واحد منهما يحلف علي دعوى صاحبه فان حلف البائع رد عليه العبد لان العمد قد اتفق يمينه فيه وقد أقر دو اليده انه كان مملوكاً له في الاصل واذا حلف الذي كان في يديه العبد ما اشترى الجارية بعلي بانهما رد الألف عليه وان قامت لهما ينة قضى باليمينين وعلي المشتري أداء ألف أخرى . قال (وجعل اشترى عدل زطى وأقر أنه زطى ولم يره وقبضه ثم جاء بعد ذلك برده فقال وجدته كرايس لم يصدق والتمس له لازم) لانه منقوض في دعواه والمناقض لا قول له . ولان بسبب خيار الرؤية انما يتمكن من الفسخ اذا أحصر المقود عليه والذي أحصره كرايس والمقود عليه زطى يزعمه فلا يتمكن من فسخ المقود علي غير المقود عليه بخيار الرؤية وان قال لا أدري أدرى هو ام لا ولكني أخذته علي قولك فانظر ثم جاء برده فقال وجدته كرايس كان صدقاً في ذلك مع يمينه لان المشتري يسعد بفسخ المقود بخيار الرؤية وجاز الشرط واذا انسخ المقود بخيار الرؤية وخيار الشرط بقي المقبوض في يده ملك البائع فالقول قوله في تمينه ضماناً كان أو أميناً وهذا لا يغير مناقض في كلامه هنا بل مسكر لقبض الرطى بالقول قوله مع يمينه وفي الاول هو مناقض في كلامه لانه أقر قبض المقود عليه وهو الزطى فلا يقبل منه قوله بخلاف قوله ذلك . قال (ولو اشترى ثوباً فقال البائع هو هروى وقال المشتري لا أدري وقد رآه ولكي أخذته علي ما يقول ثم جاء برده وقال وجدته هروى لم يصدق) لانه كان قد رأى المقود عليه فليس له فيه خيار الرؤية بعد ذلك بقي دعواه حق الرد لنفسه علي البائع في هذه العين والبائع مسكر لذلك فلا يقبل قوله كما ادعى المشتري العيب بالمقود عليه الابحجة . قال (واذا نظر الي العدل مطوياً ولم ينشره ثم اشتراه فليس له أن يرده الا بسبب) لانه

قد رأى طرفاً من كل ثوب وروثة جزء من المقود عليه كروية الكل في اسقاط خيار الرؤية
 الا أن يكون في طي الثوب ما هو مقصود كالطراز والعلم فيثبذ لا يسقط خياره ما لم يرد ذلك
 الموضع لأن ماله المقود عليه تختلف باختلاف المقصود والمقصود بالرؤية العلم بمقدار المالة
 . قل (وإذا اشترى حادثة على أنها خراسانية فوجدها سندية كان له أن يردّها وهذا بمنزلة هذا
 العيب فيها) لأن السيلجنس واحد لاتحاد الاصل وتقارب المقصود الا أن الخراسانيات
 أكثر ماله من السنديات فانما فوات زيادة صفة مشروطة وذلك بمنزلة العيب في اثبات حق
 الرد كما لو اشترى عدلاً على أنه كاتب أو خبار فوجده لا يحبس ذلك العمل والله أعلم بالصواب

— باب الخيار في البيع —

وقال رحمه الله بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اشترى شاة بمحلة فهو
 يؤخر الطرين ثلاثة أيام) وفي رواية يحبر الطرين قتيه دليل حواذ اشتراط الخيار في البيع
 والمراد خيار الشرط ولهذا قدره ثلاثة أيام وذكر التحميل لبيان السبب الداعي الى شرط الخيار
 والمحلة التي اجتمع اللبن في صرعها والمخل هو المجتمع واجتماع اللبنين في صرعها قد يكون
 لمزاولة اللبن وقد يكون بتحصيل النافع بان يسد صرعها حتى يجتمع اللبن في صرعها لا يتبين
 احدهما عن الآخر للمشتري الا بالظر مدة وذلك ثلاثة أيام لانه اذا حلبها في اليوم الاول
 لا يتبين له شيء، وكذلك في اليوم الثاني فلعل التصان تمارض فاذا حلبها في اليوم الثالث وكان
 مثل اليوم الثاني علم أن لبنها هذا القدر وأن الزيادة في اليوم الاول كان للتخفيف فيحتاج الى أن
 يشترط الخيار لنفسه ثلاثة أيام حتى يدفع الضرر به عن نفسه فحوز له الشرع ذلك وجعله
 يؤخر الطرين ثلاثة أيام وأما اذا اشترى لبناً بشرط خيار فليس له أن يردّها بسبب التخفيف
 عدداً (قال) الشافعي رحمه الله له أن يردّها ويرد معها ما عمن عمر لاجل اللبن وكذلك لو
 اشترى ناقة فوجدها مصراة وهي التي سد البائع صرعها حتى اجتمع اللبن فيه فصار صرعها
 كالصراة وهي (الحوض) فليس له أن يردّها والتصريّة ليست بسبب عدنا (قال) الشافعي رحمه
 الله له أن يردّها بسبب التصريّة والتخفيف وكذلك لو سود أمانم العبد حتى طنه المشتري
 كاتباً أو ألبسه ثياب الخمارين حتى طنه خباراً وعن أبي يوسف في الشاة المحملة أخذ
 بالحديث وأقول يردّها وفيما سوى ذلك أخذنا بالقياس واستدل الشافعي بالحديث وهو

حديث صحيح مشهور وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
(قال) من اشترى شاة محفلة فهو يؤخر الطريقين إلى ثلاثة أيام إن رضيها أمسكها وإن
سخطها ردّها وورد منها صائناً من تمر وبعد ما صح الحديث فكل قياس متروك تماثلته مع
أن الحديث موافق للأصول لأنه أثبت الخيل لمرور كان من البائع والتدليس والغرور
يثبت للمشتري حق الرجوع كما لو اشترى صبرة حنطة فوجد في وسطها دكاها أو اشترى
قنة من التمر فوجد في أسفلها حشيشاً ثم ذكر الأيام الثلاثة ليس للتوقيت في خيار العيب بل
ليبان المدة التي يطهر فيها العيب وأما رد التمر لمكان اللبن فلا ما كان موجوداً عند المقد
من اللبن قد أتلفه المشتري أو فسد في يده ولا يعلم مقداره ليرد مثله فأمره برد التمر مكانه
للتحرز عن الربا فالتقوت فيهم كان هو التمر واللبن فلهذا أقام أحدهما مقام الآخر واكثر
ما فيه أن هذا مخالف للقياس فيجعل كالمسكوت عنه فيبقى أول الحديث معمولاً به واحتلف
أصحاب الشافعي فيما إذا سقى الدابة وعلفها حتى طها المشتري حاملاً فهم من يقول له حق
الرد إذا تبين أنها ليست بحامل للتدليس والغرور ومنهم من يتول ليس له حق الرد ها
لأن اكتساب سبب هذا الغرور يجعل كالشرط فيما يجوز اشتراطه وشرط الحمل في بيع
الدابة لا يجوز فلا يجعل ذلك كالشرط وأما شرط كون الباقية لبونا والبعد كائناً أو خبازاً
يجوز فيجعل البائع إنما اكتسب من السبب كالشرط ذلك للمشتري وحجتها في ذلك أن
مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع وبقائه اللين لا تنعدم صفة السلامة لأن اللين ثمرة وبعدها لا
تندم صفة السلامة بقلتها أولى وإذا ثبت صفة السلامة استق العيب ضرورة ولا يجوز أن
يثبت الخيار للغرور لأن المشتري مفتر لا معرور فان طها عزيمة اللين بالبناء على شيء
مشتهة فان انضاح الصرع قد يكون بكثرة اللين في الصرع وقد يكون بالتخفيف وعلى ما طهر
من عادات الناس احتمال التخفيف فيه أظهر فيكون هو مفترأ في تباطئه على المحتمل والمحمّل
لا يكون حجة وقد كان متمكناً من أن يسأل البائع ليبى على النص الذي سمع منه حين
لم يفعل كان مفترأ وإن كان مغروراً فلا يمكن أن يجعل هذا الشرط غزارة اللبن عندئذ لأن
اشتراط ذلك مفسد للبيع كشرط الحمل ما كثر ما في الباب أن يجعل ذلك بمنزلة حر يجره
البائع أنها عزيمة اللين من غير أن يجعل ذلك مشروطاً في المقد والغرور بالخبر لا يثبت
حق الرجوع على الغار كن أخبر انساباً بأمن الطريق فسلكتها فأخذت للصوم متاعه وأما

ثبت للمروود حق الرجوع اذا كان مشروطا في عقد الصمان ولم يوجد ذلك بخلاف الصرة
فقد شرط له أن جميع الصرة حنطة وان جميع ما في القفة غنّ فاذا وحده بخلاف ما شرط
كان له حق الرد لذلك فأما الحديث (قلنا) من مدها له انما يقل من أحاديث أنى هريرة
رضي الله تعالى عنه مالا يخالف القياس فأما ما حالف القياس الصحيح فالقياس مقدم عليه
لأنه ظهر تساهله في باب الرواية وقدر ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بعض رواياته
بالقياس نحو حديث الوضوء من حمل الجارية قتال أيلرما الوضوء عن حمل عيذان بإيسة
ونحو الوضوء مما مسته النار حيث (قال) لو توصأت بما سخن كست أتوصأ منه وهذا
الحديث محالف للكتاب والسنة والاصول من وجوه (أحدهما) أن ضمان المتلفات يتقدر بالمثل
بالكتاب والسنة وفيما لا مثل له فالقيمة فان كان اللب من ذوات الامثال فالواجب المثل
والقول قول من عليه في بيان المقدار وان لم يكن من ذوات الامثال فالواجب هو القيمة
فاما إيجاب التمر مكان اللب محالف لما ثبت بالكتاب والسنة وفيه تسوية بين قليل اللب
وكثيره فيما يجب مكانه وهذا محالف للاصول لأن الاصل انه اذا قل المتلف قل الصمان
واذا كثر المتلف كثر الصمان وهذا الواجب صاع من التمر قل اللس أو كثر وهو محالف
للاصول من وجه آخر من حيث ان فيه توقيت خيار الغيب فوجب رده لذلك ثم يحمله
عن تأويل وان يمد للتحرز عن الرد فقول يحتمل انه اشتراها على أنها عريضة اللس فكان
العقد فاسداً بالشرط فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بردها مع ما حلب من لبها لأن
المشتراة شراء فاسداً ترد بزوائدها وقد كان المشتري أكل اللب فدعاها الى الصلح ورد
مكان اللس صاعاً من تمر بطريق الصلح فظن الراوي أنه أزمه ذلك وقد يقع مثل هذا من
قل فهمه من الرواة ولهذا لم يرو الحديث أحد من كبار الصحابة المشهورين بالعقده رضوان
الله تعالى عليهم. قال (ولمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حمل رجلاً من الانصار
بالخيار في كل بيع يشتره بثلاثة أيام) واسم هذا الرجل جبان ابن منقذ وأبوه منقذ بن عمر
فالاختلاف في اسمه روى الحديث باللمط الذي ذكرنا وقد كان يعين في البياعات للمؤمنة
أصابت رأسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بايت فقل لا خلا به ولى الخيار
ثلاثة أيام وكان أفع باللام فكان يقول لا حرا به فبقي الحديث دليل حوار البيع مع شرط
الخيار والقياس يأتي ذلك لأن شرط الخيار تعلق العقد وعقود المعاوضات لا تحتمل التعلق

وبقي مقتضى العقد وهو اللزوم وموجبه وهو الملك ولكنا نقول تركنا هذا القياس للحديث
ولحاجة الناس الى ذلك فالبائع عقد معاينة والمقصود به الاسترباح ولا يمكنه تحصيل ذلك
الا أن يرى الباطن فيه ويريه بعض أصدقائه ليحتاج لاحل ذلك الى شرط الخيار فاذا كان
يخبر بمضيق العقود لحاجة الناس كالأجارة ونحوها فشرط الخيار في العقد أولى ثم أصل
العقد لا يتعلق بالشرط لان الخيار صفة في العقد يقال بيع بات وبيع بخيار وبالصفة لا يتعلق
أصل الموضوع وأما بدخل الخيار في الحكم فيجعله في معنى المعلق بالشرط لان الشرط
لا يخلو السبب عن الحكم الا ان يتصل الحكم به وقد يجوز أن يتأخر الحكم به
لمؤخر كما يتأخر وجوب تسليم الثمن بشرط الاحل ثم خيار الشرط يتقدر ثلاثة أيام وما
دونها ولا يجوز أكثر من ذلك في قول أبي حنيفة وزفر ورحمهما الله تعالى وقد (قال) أبو
يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى وإن أتى ليلا يجوز اذا كانت المدة معلومة طالعت
أو قصرت لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم فاذا شرط الخيار شهراً أو حبس
الوفاء به لظاهر الحديث وعن عمر رضى الله تعالى عنه أنه أجاز الخيار لحل في ثمانية شهرين
والمنع فيه أن هذا مدة ملاحقة بالعقد شرطاً فلا تتقدر بالثلاث كالأجل وهذا لان ما راد على
الثلاث كالثلاث في المعنى الذي لاحله جوزنا بشرط الخيار ثم يثبت هذا الخيار بخيار العيب
والرؤية أو ببعض هذا العقد على عهد الكفالة فكما يجوز اشتراط الخيار هناك أكثر من
ثلاثة أيام فكذلك يجوزها وأبو حنيفة استدلل بالحديث فان النبي صلى الله عليه وسلم قدر
الخيار ثلاثة أيام والتقدير الشرعي إما أن يكون لمصلحة الريادة والقصاص أو لمنع أحدهما وهذا
التقدير ليس لمنع القصاص فاشتراط الخيار دون ثلاثة أيام يجوز مرفساً أنه لمصلحة الريادة اذ لو منع
الريادة لم يبق لهذا التقدير فائدة وما نص عليه صاحب الشريعة من التقدير لا يجوز إخلاؤه عن
العائدة لانه ما كان بخارج في بيان الاحكام ثم سبب اشتراط الخيار يتمكن معنى الرد وبزيادة
المدة يزداد الرد وقد كان القياس أن لا يجوز اشتراط الخيار في البيع أصلاً وهو قياس
يسده الأثر لانه صلى الله عليه وسلم منعه عن بيع الرد الا أياً تركنا القياس في مدة الثلاثة
لو ردد الأثر فيه وجوار العقد مع القليل من الرد لا يدل على الجواز عند كثرة الرد وبه
فارق الطفالة لانها تختمل الرد والخطر ألا ترى أنه يجوز تعليق أصل الطفالة بان يقول مالك
على فلان فهو علي وبه فارق خيار العيب والرؤية لانه لا يتمكن الرد بسببه وفي حديث عمر

رمى الله تعالى عنه أنه أحاز الخيار وليس فيه يان خيار الشرط ولعل المراد خيار الرؤية والعيب وأنه أحاز الرؤية بعد الشرب وكما أن النبي صلى الله عليه وسلم (قال) المسلمون عند شروطهم فقد (قال) أيضاً كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ثم جواز شرط الخيار لحاجة وهذه الحاجة زرع ثلاثة أيام قتياراً لحاجة وإن شرط الخيار أربعة أيام صد البيع في قول أبي حنيفة وزمر رحمهما الله تعالى فإن أسقط من له الخيار خياره قبل عييه اليوم الرابع صبح العقد عند أبي حنيفة ولم يصح عند زهر وهو باء علي ما يبا من الشراء بثمن إلى الحصاد وهذا لأن شرط الخيار غير مفسد للعقد وإنما الفساد وصل الخيار في اليوم الرابع بالإيام الثلاثة وهو يعرض المصل الخيار في اليوم الرابع بالإيام الثلاثة وهو يعرض المصل قبل عييه اليوم الرابع فإذا فصل بالاستقاط صار كأن لم يكن فأما إذا جاء اليوم الرابع قبل استقاط الخيار فقد تقرر الفساد باتصال جزء من اليوم الرابع بالإيام الثلاثة على وجه لا يقبل المصل لأن عمل الاستقاط فيما بقي لا فيما مضى ولهذا يقرر الفساد به (قال) وإن كان الخيار للشترى ثلاثة أيام مات قبل أن يختار فقد انقطع خياره وزم البيع (وكذلك إن كان الخيار للمائع مات المائع أو كان الخيار لهما جميعاً ماتا فقد لم البيع وأجمعوا أنه إدامات من عليه الخيار فإن الخيار باق ولا يورث خيار الشرط عندهما) (قال) الشافعي يورث ويقوم وارث من له الخيار مقامه في التصرف بحكم الخيار لأن هذا حق لا يورث ثبت في عقديع فيخلف الوارث في المورث كما في ملك المبيع والتمس وحق الكفالة والرهن بخلاف خيار القبول فإنه غير لازم ولا ثابت في بيع معتد وبخلاف الاجل فإنه ليس ثابت في البيع ولكنه صفة الدين ثم الاورث فيما ينتمى به الوارث أو المورث ولا مصفة لواحد منهما في إبقاء الاحل لأن مدة الميت مرتبة بالدين ما لم يقص عنه فلا تسقط يد الوارث في التركة لقيام الدين على المورث فأما في توريث الخيار فيه مصفة للوارث ولللمورث جميعاً فإن الضرر واليمين يدفع به وربما يقولون هذا خيار ثابت في عين مبيعة فيخلف الوارث المورث فيه كخيار العيب ولأن البذل الذي من جانب من له الخيار يبقى على ملكه ما بقي خياره والوارث يخالف المورث فيما كان مملوكاً له فإذا كان للمالك ما بقا للمائع في المبيع إلى وقت موته انتقل إلى وارثه ولا يبطل العقد بهذا الانتقال من ضرورة انتقال الملك إلى الوارث مع بقاء العقد انتقال الخيار إليه ليقوم الوارث مقام المورث في التصرف بحكمه وحجتنا ما (قال) في الكتاب أن البيع منعقد مع الخيار وقد كان الخيار مشبته

في رده ولا يتحول بالموت مشيئته الى غيره لان ارادته ومشيتته صفة لا يحتمل الانتقال
 منه الى غيره وانما يورث ما يحتمل الانتقال الى الوارث فاما ما لا يحتمل الانتقال الى الوارث
 لا يورث كملكه في مكرهته وأم ولده وكذلك المقد لا ينتقل الى الوارث لانه اما يورث
 ما كان قائما والمقد قول قد مضى ولا يتصور انتقاله الى الوارث وانما يملك الوارث الاقالة لقيامه
 مقام الورث في الملك لافي المقد فان الملك يثبت ولاية الاقالة ألا ترى أن اقالة الموكل مع
 البائع صحيحة والعاقبة هو الوكيل دون الموكل وانما يحل في الملك الباقي بعد موته ولما انقطع
 خياله بالموت صارت العين مملوكة للمشتري ووارث البائع لا يخافه في ملك العين وهذا
 لان البيع سبب موجب للملك والخيار مانع فاذا سقط صار كأن لم يكن ولهذا ملك المشتري
 المقود عليه بزوائده المتصلة والمفصلة فاما خيار العيب لا يقول بانه يورث ولكن سبب
 خيار يتردد في حق الوارث وهو استحقاق المطالبة بتسليم الجزء الفائت لان ذلك جزء من
 المال مستحق للمشتري بالمقد فاذا طالب البائع بتسليمه وعجز عن التسليم فسخ العقد لاجله
 وقد وجد هذا المعنى في حق الوارث لانه يحل للمشتري في ملك ذلك الجزء ألا ترى أن
 الخيار قد ثبت ابتداء للوارث وان لم يكن ثلثا للمورث بأن يتغيب المبيع في يد البائع بعد
 موت المشتري قبل أن يقبضه الوارث بخلاف خيار الشرط فان السبب وهو الشرط لا يوجد
 في حق الوارث ولا يمكن التورث له فيه ولان المشروط له الخيار مسلط على الفسخ من
 جهة صاحبه لان الخيار يشترط للفسخ لا للاجاءة وهو مالك للفسخ في حق نفسه بدون
 شرط الخيار فانما يشترط الخيار ليفسخ المقد في حق صاحبه والمسلط على التصرف في حق الغير
 لا يقوم وارثه مقامه بعد موته كالوكيل بالبيع اذا مات بخلاف خيار العيب فالمقصود هاهنا
 ليس هو الفسخ ولكن المطالبة بتسليم ما هو المستحق بالمقد حتى اذا تمرد الرد بالعيب رجع
 بحصة البيع من الثمن والوارث يخاف المورث فيما هو مال ولان هذه مدة ملحقة بالمقد
 شرطا فلا تبقى بعد موت من هي له كالأجل فانه حق لمن عليه الدين قبل من له الدين
 فيبطل لموته ولا معنى لقوله بأن الاجل صفة الدين لان الدين حق المطالب والاحل حق
 المطلوب فكيف يكون صفة للدين وفي ابقاء الاجل فائدة فربما لا يكون في تركته ما بديه
 ثم يصير عند حلول الاجل فيها وفاء بالدين يتم لمير السر أو يتصرف الوارث في التركة لانه
 انما لا ييسر في التركة يده اذا حل الاجل فاما اذا بقي الاجل قام الوارث مقام المورث في

التصرف في التركة ومع هذا لم يبق الاجل فكذاك الخيار وكذلك اذا سكنت من له الخيار حتى مضت الثلاثة أو ذهب عقله أو انعم عليه أو ارتد قتل أو مات لانه محرم عن التصرف بحكم الخيار وقد تقرر ذلك بمضي المدة فلم يبق البيع وهذا لان الخيار المؤقت لا يبقى بعد مضي الوقت والبيع في الاصل لازم وانما الخيار كالما لم يمتن الاروم فبأي وجه سقط صار كأن لم يكن . قالوا وان كان الخيار للمشتري فهلكت السلطة في يده لانه التمس واقطع الخيار لانه عجز عن التصرف بحكم الخيار حين اشترت السلطة على الهلاك فاتها قد تميعت بذلك وليس له ان يرد ما بحكم الخيار الا بما قصها ما اذا عجز عن ذلك سقط خياره وتم البيع وتقرر غاية التمس لكونه قاصدا للبيع وكذلك ان اصاب السلطة عيب عنده عمله أو فعل اجنبي أو آفة مساوية أو بفعل البيع بعينه لانه عجز عن رده كما قبض بأي وجه تميعت عنده بسقط خياره وكذلك ان كانت حاربة فوطئها لان الوطئ لا يعمل الا في ملك مستقر فاقدمه علي وطئها من أدل الدلائل على الرضا باستقرار ما كنه فيها وذلك لا يكون الا بعد سقوط الخيار وكذلك ان عرصها البيع لانه انما يبرمها على البيع ليس بها والبيع تصرف منه بحكم الملك ولا يكون ذلك الا بعد اسقاط الخيار ورضاه يقره . لكنه فيها وكذلك لو قال قد رضى بها لانه بالرضى يسقط حقه في الرد ولا يلزم النائع شيء فالمبيع لازم في جانب البائع وهو راض تمامه ولو لم يكن شيء من ذلك ولكنه احتار ردها على البائع لم يبرم محصر منه فليس ذلك شيء . وله أن يرضى بعد ذلك ما لم يعلم النائع فسخه في الايام الثلاثة فان علم بعد ذلك تم الفسخ وليس للمشتري أن يرضى به بعد ذلك وان لم يعلم بفسخه حتى مضت الايام الثلاثة نطل ذلك الفسخ وتم البيع في قول أبي حنيفة ومحمد وجمعا الله تعالى وهو قول أبي يوسف الاول ثم رجع فقال رده حائر لم يبرم محصر من النائع وبغير علمه لان تصرفه يلاقى خالص حقه فيكون نافذا كالزوج اذا طلق امرأته ثم راجعها لم يبرم عليها والمثقة اذا احتارت نفسها بغير علم الزوج كان اختيارها صحيحا وبيان الوصف ان الخيار خالص حق من له الخيار ولهذا لا يشترط رضا الآخر في تصرف من له الخيار بحكم الخيار فكذلك لا يشترط حضوره واعتبر الفسخ بالاجازة وتقرير كلامه من وجهين (أحدهما) أن المشروط له الخيار مسلط على الفسخ من جهة صاحبه والمسلط على التصرف بغيره تصرفه بغير محصر من المسلط كما ينقض تصرف الوكيل بغير محصر من الموكل (والثاني) أن الخيار شرط لا يدفع به الضرر عن نفسه فلو لم يكن متعكفا من الفسخ بغير

محضر من صاحبه يموت مقصوده لان الآخر يخفى شحسه حتى تمضي مدة الخيار فلم يمه المقد
 شاء أو أنى ولما سقط اعتار رصاه فكذلك يسقط اعتبار حضوره وهذا بخلاف خيار العيب
 فانه غير مؤقت فلو شرط حضور البائع فيه للفسخ لا يتصور به المشتري من حيث سقوط
 خياره بمعنى المدة ثم هناك المشتري غير مسلط على الفسخ وانما له حق المطالبة بتسليم الجزء
 الثالث فاما تحقق عجز البائع عنه فممكن من الفسخ فلا يتحقق عجزه الا بمحضره منه وأبو
 حنيفة ومحمد وجمعا الله تعالى (قالا) انه بالفسخ يلزم غيره حقا فلا يطل تصرفه في حق
 ذلك المير مالم يعلم به كالموكل اذا عزل الوكيل حال غيبة لا يثبت حكم العزل في حقه مالم
 يعلم به ويبان الوصف أن المقدم منعت مع الخيار وبالفسخ ارتفع الامتداد في حق الآخر
 وحكم الفسخ ضد حكم المقدم فمما ان يتصرفه يلزمه غيره حقا وتأثيره أنه لا يتمكن صاحبه
 من العمل بموجب الفسخ اذا لم يعلم به ولا يثبت حكم الخطاب في حق الخطاب مالم يعلم به
 كما في خطاب الشرع بقرره أن البائع لا يطلب لساعته مشريا آخر بناء على ان البيع قد تم
 بمعنى المدة فاذا جاء المشتري بعد ذلك فاحتره انه كان فسخ المقدم فلو ثبت حكم الفسخ في
 حقه لتضرر البائع به وهذا ضرر يلحقه بتصرف المشتري واذا لم يثبت حكم الفسخ قبل
 علمه في حقه فالمشتري وان تضرر ولكن هذا ضرر يلحقه لا من جهة البائع بل لعجز
 المشتري عن اتحاد شرط صحة الفسخ وهو عجزه خيار الرد بالعيب قبل القبض وهذا بخلاف
 الاجارة فانه لا يلزم البائع باحارته شيء وهو نظير الرضي بالعيب من المشتري فانه يصح
 تغير علم البائع لانه لا يلزمه شيء ولان المقدم بشرط الخيار يصير غير لازم في حق من
 له الخيار فيلتحق بالمقود التي هي غير لازمة كالوكالات والشركات والمصارف وهو
 لا يملك فسخ هذه العقود بغير علم من صاحبه وان كان يملك فسخها بغير رضا صاحبه
 وهو تقرير هذا الكلام من وجهين (أحدهما) أن تصرف الشروط له الخيار لا ينفقد في
 حق صاحبه بتسليطه اياه على ذلك وكيف يقال هو مسلط على الفسخ من جهة صاحبه
 وصاحبه لا يملك الفسخ ولكن انما يتمكن من الفسخ لان المقدم غير لازم في حقه
 وبانعدام صفة اللزم يتمكن من الفسخ بغير رضا صاحبه ولكن انما يتمكن من الفسخ
 بغير علمه كما في الوكالات والشركات والمصارف وهذا بخلاف الوكيل حيث يتصرف
 بغير علم الموكل لان الوكيل مسلط على التصرف من جهة الموكل بتسليطه اياه على التصرف

علمه به ويوضحه ان اشتراط الخيار العقود التي هي غير لارمة كالوكالة والشركة
 مارة لا يجوز ولو كان اشتراط الخيار ليتمكن به من التصح غير علم صاحبه يصح في
 العقود لكونه محتاحا اليه حيث لم يصح عرفا أن موجب الخيار ومع صفة الاروم
 نط وليس هذا كالطلاق فان الزوج باقاع الطلاق لا يلزمها شيء اما بيع الحل الثالث له
 لك في الرقة لا يلزمها شيء لان الكاح ناط بعد الطلاق الرحي على حاله وقبل في
 المتعة ان فسختها لا يبعد الامحصر من الروح فلا يسلم على هذا وبعد التسليم هناك
 ت الخيار لدفع زيادة الملك لان ملك للزوج يزداد محرماتها ودفعها زيادة الملك يكون
 ما من الاكرام لا الالرام الغير شيئا ولا يمتنع من الامتناع من هذا الاكرام الا برفع
 ل الكاح فنت لها ولاية رفع الكاح لضرورة حاجتها الى دفع الزيادة عن سبها
 مع انها مسطرة تغيير الشرع اياها بقوله صلى الله عليه وسلم ملكت لصمك واختاري
 ان كانت الزوج خيرها فلهذا يصح اختيارها غير محصر منه وهما من له الخيار غير مسطر
 مسح من حبة صاحبه كما قررنا . قال (وابن اختارتم ردها عليه فله أو الأجارة بقله
 اطلا أيها كان صاحب الخيار) لان ما يكون بالقلب فهو ربة والثنية بدون العمل
 ت المسح ولا الاحارة كما لا يستند أصل المقدمتها والاصل فيه قوله صلى الله عليه
 ن الله تعالى تجاور لا متى عن ما حدثت به أنفسهم ما لم يملوا أو يتكلموا . قال (ولو كان
 للبائع فانت في يد المشتري فله قيمتها) وقال ابن أبي ليلى هو أمين فيها لانه
 نادى صاحبها ووجوب صما القيمة باعتبار تصويت شيء على صاحبها وذلك غير
 ود وان كان القبض رصاء ولا كما قول البائع مارضي قصصه الا بجهة المقدم
 من عمة المقدم يكون مصوبا بالقيمة كالشئ على سوم البيع وهذا لان الصمان
 الثالث بالمقدم هو القيمة وانما يتحول منه الى الثمن عند تمام الرضا ولم يوجد ذلك
 ربط البائع الخيار لنفسه فيبقى الصمان الاصيل وهذا بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري
 لك لما أشرف على الهلاك سقط خياره بحوزه عن الرد كما قبضه فيم البيع وهو
 به الثمن المسمى وهنا وان أشرف على الهلاك خيار البائع لم يسقط لانه لم يعجز عن
 محكم الخيار فالو لزم البيع فيه اما يلزم بعد موته وذلك لا يجوز فكانت مضموما
 لذلك . قال (ولو كانت جارية فاعتقها البائع أو دبرها أو وطأها أو قبلها من شهوة أو

كتابها أو عرضها وسلمها أو وهبها وسلمها أو أجزها وسلم أو لم يسلم فهذا كله تنص للبيع فاما
 العن والتدبير والكتابة فلامه خرج المحل بتصرفه عن أن يكون علا لاستدعاء البيع ولائحات
 حكم البيع فيه ومن ضرورته انسخ المدة وأما الوطء والتفيل فمدليل الرضا بتقرر ملكه
 ولا يكون ذلك الا بعد انساح البيع لان هذا تصرف لا يحل الا في الملك فلو لم يفسخ
 البيع لم يكن اذا حاز البيع بعد هذا ملك المشتري المبيع من وقت المدة بزوائده فحين ان
 وطء في غير الملك وذلك لا يحل فاما بالمدة والتسليم فلامه ازال ملكه عن المبيع والرهن
 والتسليم أوجب للغير فيه حتما وبالإجارة يوجب للمير فيه حقا وذلك يعمه من الزام البيع
 ولهذا شرط التسليم في الرهن لان حق الرهن لا يثبت بدون القبض ولم يشترط ذلك في
 الاجارة لانه يلزم بنفسه ثم قسح العقد بهذا الاسباب صحيح بمير محضر من المشتري
 لان ثبوت الفسخ لطريق الحكم لا يقصد التصرف الى ذلك فلا يتوقف على العلم
 كالموكل اذا اعتق العبد الذي وكل ببيعه يعمل الوكيل وان لم يعلمه بخلاف ما اذا عزله
 قصدا ولو اختار البائع ود المبيع فمير محضر من المشتري فلا يتوقف على العلم كالموكل فمير
 على الخلاف الذي بينا وان اختار لزوم البيع والمشتري غائب فهو جائز لانه لا يلزم المشتري
 بتصرفه مالم يلزم فالبيع لازم في جانب المشتري وانما يسقط البائع حق نفسه في التسح
 بالاحارة وذلك صحيح منه بعد غيبة المشتري فليس له بعد ذلك أن يقضه كالموكل في البيع
 خيار لو احدى منهما قال (واذا اشترط أحد المتباينين الخيار لانسان من أهله أو من غيرهم
 فهو حائز عندنا بمنزلة اشتراطه لنفسه و) قال (زفر لا يجوز البيع بهذا الشرط لان خلاف
 ما يقتضيه العقد فان خيار الشرط من حقوق العقد وحقوق العقد تثبت للمنفعة فاشترطه
 لغير المنفعة خلاف مقتضى العقد فيكون مفسدا للعقد ولان هذا يتناقض بانساح العقد
 وإبرامه بمسئل البير والبيع لا يمتثل ذلك واعتبر خيار الشرط بخيار السيب والرؤية فان
 ذلك لا يثبت لغير المنفعة فكذلك هذا وحجتنا في ذلك أن هذا في معنى اشتراط الخيار
 لنفسه منه لانه يجعل البير تابعا عنه في التصرف بحكم الخيار ولا يكون ذلك الا بعد
 ثبوت الخيار له ولهذا اثبتنا الخيار للشارط بهذا اللفظ ولو شرط الخيار لنفسه ثم وكل
 الغير بالتصرف بحكمه استقام ذلك وهذا لان جواز اشتراط الخيار للعاجلة الى دفع الدين
 يثبت بمشتري الانسان شيئا وهو غير مهتد فيه فيحتاج الى شرط الخيار لمن يكون مهتديا

فيه من صديق أو قريب حتى ينظر اليه فلا حاجة الى ذلك حملاء كاشتراط الخيار لمسه . قل
(وإذا ملكك السلعة في يد البائع وله الخيار أو للمشتري فلا ضمان على المشتري فقد بطل البيع)
لقوات القميص المستحق بالمقدار لو كان البيع بائنا وان كان في البيع خيار للبائع أو للمشتري
شاء به المشتري ليرده فقال البائع ليس هو الذي بعتك فالقول قول المشتري فيه لا به بغير
بالمسح بخياره فيبقى ملك البائع في يده والقول في تيممه قوله أميا كان أو صاميا لا ب
المشتري قابض والاصل أن القول قول القابض في المقصود أميا كان أو صاميا كما في
العاصب وكذلك ان كان غير مقبوض وأراد البائع أن يلزمه فقال المشتري ليس هذا الذي
بعتني فالقول قول المشتري مع يمينه ولا يلزمه البيع إلا أن تقوم عليه يمينه أنه هو المبيع فيلزمه
ان لم يكن له خيار وان كان له خيار رده ان شاء لان البيع اذا كان فيه شرط الخيار للبائع
فهو في حكم الملك كالمعلق بالشرط والمعلق بالشرط معدوم قل الشرط وكان الزام المبيع اياه
بمهلة ابتداء التمليك من هذا الوجه والبائع يدعى ثبوت حق التمليك له في هذه العين
والمشتري مسكر دقواه ولو أسكر المقد أصلا كان القول قوله وكذلك هاهنا بوضعه ان البائع
لا يملك بمحكم خياره الزام البيع الا اذا كان المبيع قائما في يده وقوله في تيمم المبيع ليس
بحجة على المشتري في ايجاد الشرط وبدون التعيين لا يملك ايجاب البيع فيه بحال البائع الآن
كحال المشتري اذا ادعى الرد بالميب بعد القبض في أنه لا يقبل قوله في تيمم المبيع وبدون
التعيين لا يتمكن من رده بالميب بعد القبض . قال (وان شرط المشتري الخيار لغيره ثم أن من
الخيار رد المبيع محصر من البائع حار البيع) لانه قائم مقام المشتري في التصرف بمحكم
الخيار وكذلك لو كان المشتري هو الذي رده لما يئنا أن شرط الخيار لغيره اشتراط منه
لنفسه وان قال المشتري قد أحرته وقال الذي له الخيار قد رددته فان سبق أحدهما فان
تصرف السابق منهما أولى اذا كان ردًا كان أو احارة لان رد السابق منهما امسح العقد
والمسح لا تلحقه الاجارة واحارة السابق مسها اسرم المتدوم فداير امه لا يترد أحد المتعاقدين
بفسخه ولو وجد الامر ان معا الفسخ أولى لان الفسخ يرد على الاحارة والاحارة لا ترد
على الفسخ فيترجح الفسخ باعتبار أنه عامل لاحقا كان أو سابقا كمكاح الحرة والامة اذا
اجتمعا يقدم مكاح الحرة وكذلك لو كان البائع شرط الخيار لبعض أهله فقال قد أوجبت
البيع وقال الذي له الخيار لا أرضى فهو حائر وقد أشار في بعض نسخ البيوع الى أنه اذا أحر

أحدهما وفسخ الآخر فما عليه العاقد أولى فسخا كان أو إحارة لأن العاقد يتصرف بحكم ملكه والآخر بحكم النيابة عنه وهو فسخ هذا الكلام أن الحاجة إلى الثابت للتصرف عدم امتناع البوب عنه عن التصرف بنفسه وذلك لعدم إذا اقترن تصرفه بتصرف النائب ولكن الأول أصح وقد دسره في المأدود أن الفسخ أولى لما بينا ولأن الخيار مشروط بالفسخ لا للإحارة والفسخ منهما يتصرف بحكم الخيار تصرفا شرعا الخيار لإحالة فسخا كان تصرفه أولى، قال (وإذا كان الخيار للبائع أو للمشتري فالتقيا فضاقتا البيع ثم هلك عند المشتري قبل أن يقصه البائع قبل المشتري الثمن إن كان له الخيار والقيمة إن كان الخيار للمالك) لأن تمام الفسخ بالرد على البائع كما أن استحكام البيع بالقض ثم هلاك الممتد عليه بعد العقد قبل القبض يطل العقد وكذلك هلاكه بعد الفسخ قبل الرد وإذا بطل الفسخ عاد إلى ملك المشتري وهو في يده هلك فيهلك مضمونا عليه بالثمن إذا كان الخيار للمشتري وإذا كان الخيار للبائع يكون مضمونا عليه بالقيمة لأن خيار البائع يجمع خروج البيع عن ملكه والفسخ يرتفع العقد وبالهلاك في يد المشتري يرتفع الفسخ في الحال بعد الفسخ كالحال قبله وقبل الفسخ لو هلك في يد المشتري لا يكون مضمونا عليه بالقيمة لأنه مقبوض بحجة العقد فصار كالمقبوض على رسوم الشراء وهذا لأن الفسخ بحكم الخيار يحتمل الفسخ في نفسه حتى لو تفاسخا ثم راضيا على فسخ الفسخ وعلى إعادة العقد بينهما جار فيفسخ الفسخ هلاك محله قبل حصول المقصود به وبعد الفسخ لا يجوز فيه عقد عتق المشتري ولا شيء من عقودهم أما إذا كان الخيار للبائع فظاهر لأن العقد على ملكه نفذ فكيف يجوز فيه عتق المشتري وكذلك إذا كان الخيار للمشتري لأنه يفسخ المشتري يعود المبدأ إلى ملك البائع ولكن يجوز فيه عتق البائع لأنه عاد إلى ملك البائع بتملة البيع بعد العقد قبل التسليم لما ذكرنا قال (وإذا اشترى الرجل عدل رطل برأس ماله ولم يعلم ما هو فالباع فاسد) لحالة الثمن عند العقد فإن أحضره بذلك فهو بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه وقد بينا أن مراده إذا أحضره بذلك في المجلس فإن حال المجلس كحال العقد وكذلك إن اشترى برقه فهو فاسد فإن أحضره برقه فهو بالخيار ليكشف الحال له لأن البيع إنما يظهر كونه رابحا أو خاسرا في حقه إذا علم بالثمن ومساو كما لو اشترى شيئا لم يره ثم رآه كذلك ههنا قال (وإن استهلك المشتري قبل أن يجزئ عليه القيمة) لأنه في يده بحكم عقد فاسد فيكون مضمونا بالقيمة عند تعدد الرد وبعد الاستهلاك لا يمكن

تصحیح العقد فيه باعدام وأس ماله لا باعدام المحل فان تصحيح العقد بازالة العقد لطير الاجارة
في البيع الموقوف فكما لا يعد البيع بالاحازة الا عند قيام المحل فكذلك لا يصح باقائه
للمسدد هلاك المحل . قال (واذا كان النافع والمشتري جميعا بالعيار لم يتم البيع باحازة أحدهما
حتى يحميما عليه) لان الذي أحاز منهما اسقط الخيار فصار كما لو لم يشترط الخيار لنفسه في
الابتداء بقي خيار الآخر وبقاء خيار الآخر يكفى للمنع من اسره المقدمه قال (وقديا أنه
اذا اشترى عدا على أنه ان لم يبتد الثمن الي ثلاثة أيام فلا بيع بينهما انه جائز) استحسانا فزع
عليه وقال فان أعنته ثم لم يبتد الثمن حتى مضت ثلاثة أيام فالنق جازر وعليه الثمن لان
هذا في معنى اشتراط خيار المشتري لنفسه وجاز المشتري لا يمنع نفوذ عقده عندهما لانه
مالك وصداق حنيفة رضى الله عنه خيار المشتري يمنع دخوله في ملكه ولا يمنع نفوذ
النق لانه يتمكن من اسقاط خياره بتصرفه فاذا سقط خياره تقرر عليه الثمن المسمى
بقدمه في الايام الثلاثة أو لم يقدمه ولان امتناعه من أداء الثمن في آخر جزء من الايام الثلاثة
بمزلة ففسخ البيع لانه في البيع عن ذلك بقوله فلا بيع بيننا وبعد الاعتناق هو لا يملك الفسخ
فقد الثمن وعدم تقدمه في الحكم سواء . قال (وان كان للمشتري اثنين وهما بالخيار
فاختار أحدهما رده والآخر امساكه فليس لواحد منهما أن يرد حصته دون الآخر)
في قول أبي حنيفة رضى الله عنه (وقال) أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى له
ذلك وكذلك الخلاف في الرد بخيار الرؤية وخيار العيب بأن اشترى شيئا لم يراه ثم
رأياه فأراد أحدهما أن يرده فليس له ذلك عنده وعندهما له ذلك وكذلك اذا اشترى شيئا
موجد أحدهما به عيبا فأراد أن يرده فهو على الاختلاف وهما يقولان ان الراد منهما يرد
ما اشترى كما اشترى يتمكن من ذلك وان لم يساعد الآخر عليه كما لو كان العقد في
صفتين وتحقيقة ان الرد يلاقى ملك المشتري والمبيع في ملك المشتريين متفرق فصار
نصيب كل واحد منهما كصنفه على حدة وبه فارق القبول لان القبول يلاقى ملك البائع
والقبض يلاقى يد البائع وهو مجتمع في ملكه ويده فلا يكون لأحدهما أن يفرقه عليه وهو
نظير الشفعة فان لا شفيع أن يأخذ نصيب أحد الشترين لان أحده يلاقى ملك المشتري
ولو كان البائع اثنين والمشتري واحدا لم يكن للشفيع أن يأخذ نصيب أحد البائعين لهذا
المعنى لان أحده يلاقى ملك المشتري وملك المشتري مجتمع لأنه واحد وان كان البائع اثنين

وكل واحد منهما شرط الخيار لنفسه ليكون متغيراً مستقبلاً بالتصرف فيما يرجع الي دفع
 الصرد عنه ولو لم يكن له حق المسح اذا لم يساعده الآخر على ذلك فأت عليه مقصوده
 وربما يكون في الاجارة لاحدهما ضرر والآخر نظركما لا يكون للماسخ أن يلزم شريكه
 ضرر تصرفه بالفسخ فكذلك لا يكون للمعجز أن يلزم شريكه ضرر تصرفه للاحارة بوصفه
 أن أراد منهما مائتة الخيار الا في نصفه ولو اشترى العبد كله علي انه بالخيار في نصفه
 كان له أن يرد النصف بحكم الخيار فاذا اشترى النصف وما ثبت له الخيار الا في نصفه
 هو أولى وأبو حنيفة يقول ان أراد منهما يرد نصيبه ببيع لم يكن ذلك عند الساع
 وليس له حق الرد ببيع حادث بسبب الخيار كما لو تعيب في يده وهذا لانه بالرد يدفع
 الضرر عن نفسه ولكن يلحق الضرر بغيره وليس له أن يلحق الضرر بغيره وبيان
 الرصف أن المبيع خرج من ملك البائع جملة فاذا رد أحدهما الصف فاما يرد الصف
 ميباً بيب الشركة فان الشركة فيما يصره التبعيض عيب فاحش ولهذا يرد الصداق به
 والرجوع في معرفة العيب الى الدف فلا إشخاص في المادة لا يشتري مثل ما يشتري به
 في الاشخاص ودرنا انه يتصور البائع بالرد عليه والبائع أوجب المقدم لها حلة وذلك لم يكن منه
 رضا بيب التبعيض بدليل انه لا يملك أحدهما القبول دون الآخر ولو قبل ثم قد أحدهما
 حصته من الثمن لا يملك قبض حصته من المبيع ولو كان البائع راضياً بيب التبعيض للملك
 ذلك أحدهما وان كان الملك واليد في جانب البائع مجتمعا لوجود الرضا منه بذلك ولكن
 كان راضياً بيب التبعيض فانما يرضى به في ملك المير وذلك لا يدل على أنه رضى به في ملك
 نفسه الا ترى أن المشتري لو زوج المبيعة ثم وجد بها عيباً لا يردها لانها تعيبت بيب
 المكاح وقد سلطه البائع علي تزويجها وذلك أقوى من الرضي بتصرفه ولكن انما يرضى به
 في ملك المير لا في ملك نفسه ولا يقال بأن هذا العيب حدث في يد البائع لان تصرف
 الملك ثبت بالعقد قبل القبض لانه وان حدث في يد البائع فاما حدث بفسل المشتري
 والمشتري اذا عيب المعتود عليه في يد البائع لم يكن له أن يرده بحكم خياره الا أن هذا العيب
 يرضى الروال بأن يساعده في الرد على الرد واذا ائتم ذلك طهر عمله في المنع من الرد ولا
 معنى لما قالوا ان في امتناع الرد ضرراً علي الراد لان هذا ضرر يلحقه بجزءه عن إيجاد شرط
 الرد لا يتصرف من الغير ولان مراعاة جانب البائع أولى لان البائع يتضرر بتصرف الراد

والراد لا يتصرف تصرفاً مباشراً البائع ثم هذا في الرد المبيع يتضح فان في مراعاة جانب المشتري انطال حق السائق وليس في مراعاة جانب البائع ابطال حق المشتري لانه يرجع بحصة المبيع من الثمن ولهذا كان اعتبار جانب النافع أولى وليس هذا كالمو شرط الخيار في نصفه فالنافع هناك رضى بمبيع التمييز حين شرط الخيار في النصف مع علمه ان الخيار يشترط للفسخ وهما ما رضى بذلك لانه شرط الخيار في الكل وانما ثبوت الخيار لكل واحد منهما في النصف يقتضي قوله وملكه لا ينتقص من البائع على ذلك وهو نظير ما لو اوجب البيع في النصف صح قبول المشتري في ذلك النصف واذا اوجب البيع لمها في الكل لا يصح قبول أحدهما في النصف . قال (وان اشترى شيئاً على أنه بالخيار الى العدد أو الى الليل أو الى الظهر فله الغد كله والليل كله ووقت الظهر كله) في قول أبي حنيفة (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى له الخيار الى طلوع الفجر أو الى أن تمس الشمس أو الى أن تروى الشمس ولا تدخل الغاية في الخيار عددها لان الغاية حد والحد لا يدخل في الحدود كما لو قل بعت منك من هذا الحائط الى هذا الحائط لا يدخل الحائطان في البيع وهذا لان الحد غاية ومن حكم الغاية أن يكون ما بعده بخلاف ما قبله لكن هذا انما يتحقق فيما يكون بعضه متصلاً ببعض كما في المساحات والاقوات وهي مستثناة مما في الاعداد لا يتحقق هذا لانه ليس بينهما اتصال ليكون حداً فلذلك جعلنا المتكرر هناك أكثر الاعداد ذكرنا حتى اذا قل لا مرأته أنت طالق من واحدة الى ثلاث تطلق ثلاثاً واذا قل ثلاث على من درهم الى عشرة يلزمه عشرة فاما الاوقات متصل بعضها ببعض فيتحقق فيها معنى الغاية بيان ذلك في قوله تعالى (ثم آتوا الصيام الى الليل) ومن حيث الاحكام اذا باع شئ مؤجل الى رمضان أو أجز داره الى رمضان أو حلف لا يكلم فلانا الى رمضان لا يدخل الحد فاما الموافقة في قوله تعالى (وأبديكم الى المرافق) فاما عرفاً دخوله لعمل النبي صلى الله عليه وسلم حين توصاً فادار الماء على مرافقه وبه يتبين ان الى بمعنى مع ولكنه نوع من الجواز لا يحمل الكلام عليه الا عند قيام الدليل عليه ولا في حصة في المسألة حرقاً (أحدهما) ان الدليل الذي في جانب من له الخيار باق على ملكه سواء كان الخيار للنافع أو للمشتري والملك الثابت له يمين لا يزال بالشك واذا كانت الغاية تدخل في الكلام وفي نص المواضع ولا تدخل في بعض المواضع فلم تدخل الغاية كان فيه ارادة ملكه بالشك بوضوحه ان البيع شرط الخيار في حق الحكم كالمعلق بالشرط وهو سقوط

الخيار فما لم يتيقن بوجود الشرط لا يثبت معلق به وفي موضع الغاية شك وعليه تخرج
 المسائل لاني حنيفة فان في وقوع التطليقة الثالثة شك وفي وجوب الدرهم الماشر في دمه
 شك وفي مسألة الاجل البيع موجب ملك الميمن والاجل مانع من توجه المطالبة والمائع
 بالشك لا يثبت وفي الاحارة ملك الرقعة سبب لحدوث المنفعة على ملكه الا اذا ثبت الحق
 فيه لميره وبالشك لا يثبت الحق للغير فتحدثت المنفعة على ملك المزاجر مسبب ملك الرقعة
 وفي الميمن اباحة الكلام أصل فلا تثبت الحرمة والمنع بالشك والاصل وراغ دمه عن الكفارة
 فلا يشغلها بالشك في موضع الغاية والحرف (الآخر) أن في كل موضع تكون الغاية لمدا الحكم
 الى موضع الغاية لا تدخل الغاية كما في الصرم لو قال ثم اتعوا الصيام الى الليل اقتضى صوم
 ساعة فقوله الى الليل لمدا الحكم الى موضع الغاية وفي كل موضع ذكر الغاية لاجرا
 ماوراءها يبقى موضع الغاية داحلا كما في قوله تعالى (وأيديكم الى المرافق) لان مطلق الايدي
 في الطهارة يتناول الخارجة الى الآباط ولهذا فهمت الصحابة رضوان الله تعالى عليهم باطلاق
 الايدي في التيمم الايدي الى الآباط فكان ذكر الغاية لاجرا ماوراءها في موضع الغاية
 داخلا هنا ولو شرط الخيار مطلقا يثبت الخيار مؤبدا ولهذا فسد المقد فكان ذكر الغاية
 لاجرا ماوراءها في موضع الغاية داخلا وفي مسألة الاجل ذكر الغاية لمدا الحكم الى
 موضع الغاية لان الاجل للترقية فقط الى الاسم يتناول أدنى ما يحصل به الترقية وكذلك في
 الاجارة فانها عقد تمليك المنفعة بصوص فطلقها لا يوجب الا أدنى ما يتناوله الاسم وذلك
 محمول ولاجل الجهالة بفسد المقد فكان ذكر الغاية لبيان مقدار العقود عليه وذلك لمدا الحكم
 الى موضع الغاية ولكن يدخل فصل الميمن على هذه الطريقة وقد روى الحسن عن أبي حنيفة
 أن في الميمن تدخل الغاية فيأخذ في الميمن على هذه الطريقة بتلك الرواية قال (واذا اشترى
 شيئا لتبخره بأمره واشترط الخيار له قتال البائع رضي الأمر وهو عائب لم يصدق علي ذلك)
 لان البيع غير لازم للخيار المشروط للأمر والبائع يدعى لزومه ولو ادعى أصل البيع لم يصدق
 على ذلك الا بجهة فكذلك اذا ادعى صفة الأروم ولا يمين على المشتري في ذلك لانه لا بدسي
 عليه الرضا وانما يدعيه على الأمر فلو استحل المشتري على ذلك كان بطريق النيابة عن الأمر
 ولا نيابة في الميمن ولا له لا يمين له في هذه الدعوى على الأمر لو كان حاضرا فاذا لم يتوجه الميمن
 على من يدعي عليه الرضا فلي وكيله أولى وانما لم يتوجه الميمن على الأمر لانه لا خصومة بين

النافع والآمر فان العقد لم يجر بينهما والاستحلاف ينتهي على الدعوى والحصومة ولا نهل
 كان على الامر بين لم يكن للوكيل أن يردده حتى يحصر الامر فيحلف كما في الوكيل بالرد
 بالبيع اذا ادعى البائع الرضا على الموكل لم يكن للوكيل أن يردده حتى يحصر الموكل فيحلف
 وهذا للوكيل أن يردده لغير بين لان اشتراط الخيار للامر اشتراط منه نفسه وما لم يظهر
 المسقط لنفسه بخياره فهو متمكن من الرد ففرقا ان هذه الدعوى لا يتوجه اليها على أحد
 واذا أقام البائع البينة ان الامر قد وصى بالبيع لادم للامر لانه أثبت ما ادعى من صفة
 الاروم بالبينة وثبات مالبينة كالثبات معاينة والوكيل حصم في اثبات ذلك عليه لانه نالكب
 عن الموكل والاثبات بالبينة على الثالث صحيح ولان العقد جرى بينهما فيكون هو خصما
 في اثبات صفة عليه ألا ترى انه لو كان شرطا لخيار لنفسه كان حصما في اثبات الرضا
 عليه فكذلك اذا شرطه للامر وان لم يتم البينة وصدقه المشتري فيه وقال الامر في الثالث
 محضرة البائع قد أنطقت لم البيع المشتري لان ارار المشتري حجة عليه دون الامر
 وقد أقر لروم المتد برضا الامر فيحتمل ما أقرب به في حقه كالثبات بالبينة فلا يتمكن من الرد
 على البائع بعد ذلك وهو في حق الامر كالمدموم اذ قال في الايام الثلاثة بمحض من البائع
 قد أنطقت البيع وقد أقر بما يملك انشاء فلا تمكن التهمة في اقراره بخلاف ما اذا قال ذلك بعد
 مضي المدة لانه أقرب بما لا يملك انشاء وما يلزم البيع وهو مضي الايام قبل ظهور العسخ معلوم
 فلا يصدق فيما يدعى من العسخ في المدة ويوضح ان اقرار الوكيل برضا الامر بمنزلة مباشرة
 للعقد في الاستداء بغير خيار ولو أمره أن يشتري شرط الخيار له فاشترى ولم يشترط الخيار
 له دون الامر فكذلك اذا أقر برضا الامر بدم مباشرط الخيار قال (واذا اشترى عدلا
 على انه رطى فيه حمسون ثوبا كل ثوب بكذا أو جماعته بكذا أو شرط الخيار لنفسه ثلاثة
 أيام فان أراد أن يرد بعضه دون بعض لم يكن له ذلك) لان خيار الشرط يعم تمام الصفقة
 ألا ترى ان الدل الذي من جانب من له الخيار لا يجوز عن ملكه فهو رد البعض يفرق
 صفة مجتمعة على النافع قبل التمام فليس له ذلك كما لو قبل العقد في الابتداء في البعض دون
 البعض فكذلك ما اشتراه صفقة واحدة من المكيل والموزون والعروض والحيوان وما
 يضره التبعض وما لا يضره في ذلك سواء لان في تهريق الصفقة قبل التمام ضررا
 فان من عادة الناس صم الجيد الى الرديء لترويح الرديء شمن الجيد والمشرط له الخيار

يدفع الضرر عن نفسه ولا يملك إلحاق الضرر لصاحبه . قال (ولو اشترى ثوبين كل واحد
 منهما بشرة دراهم على أنه بالخيار ثلاثة أيام يمكك أيهما شاء ، ورد الآخر جاز العقد) عدما
 استحسانا وكذلك هذا في ثلاثة أثواب وفيما زاد على الثلاثة العقد فاسد (قال) زفر رحمه الله
 ما اراد على الثلاث وما دون الثلاث فيه سواء فالعقد فاسد وهو القياس في الثلاثة والاثني لان
 المبيع مجهول فان المبيع أحد الثياب وهي متفاوتة في نسبها وحالة المبيع فيما يتفاوت بجمع صحة
 العقد ألا ترى أنه لو لم يسم لكل ثوب ثمننا كان العقد فاسدا لجهالة المبيع وكذلك لو لم يشترط
 الخيار لنفسه كان العقد فاسدا فكذلك اذا اشترط الخيار لان شرط الخيار يربط في
 معنى الضرر ولا يزيله . وجه الاستحسان ان هذا الجهالة لا تنص الى المنازعة لانه شرط
 الخيار لنفسه وبحكم خياره يستند بالتعتين والجهالة التي لا تنص الى المنازعة لا تمنع صحة
 العقد كما اذا اشترى فيزأ من الصبرة بخلاف ما اذا لم يشترط الخيار لنفسه فالجهالة هناك
 تنفي الى المنازعة وبخلاف ما اذا لم يسم لكل ثوب ثمننا لان هناك ثمن ما يتناوله العقد بمجهول
 فانما فسد العقد لجهالة الثمن ثم الجهالة التي تتمكن بسبب عدم تعيين الثمن مترا بالقدرة
 الذي يتمكن بسبب شرط الخيار وذلك يتحمل في الثلث وما دونه ولا يتحمل في الزيادة
 على ذلك كذلك . هذا اعتبارا للسجل بالزمان وهذا لان احتمال هذه الجهالة لاجل الحاجة
 فقد يشتري الانسان لعياله ثوبا ولا يعحه أن يحمل عياله الى السوق ولا يرضي البائع
 بالتسليم اليه ليحمله الى عياله بغير عقد فيحتاج الى مباشرة العقد بهذه الصفة وهذه الحاجة
 مقصورة على الثلاث لان كل نوع يشتل على أوصاف ثلاثة حيد ووسط وردني فاذا
 حمل الثلاثة الى أهله ثم المقصود فأخذنا فيما زاد على ذلك بالقياس لعدم الحاجة فيه كما
 قلنا ذلك في شرط الخيار تم نص في هذا الموضع على تقدير الخيار بثلاثة أيام وهو
 الصحيح لان هذا خيار ثبت بالشرط فلا بد فيه من اعلام المدة وان أطلق ذلك في غير
 هذا الموضع من الكتب . قال (فان هلك أحدهما أو دخله عيب لزمه ثلثه ويرد الباقي
 رهونه أمين لانه عجز عن رد المالك منهما بحكم الخيار فيتعين البيع فيه) وهذا لانه
 حين أشرب على الملاك فقد ثبت في يده وعجز عن رده كما قبضه فيلزمه البيع فيه
 ثم يكون مالكا على ملكه فاذا تعين البيع في المالك كان هو أمينا في الآخر لانه قبضهما
 بادن البائع على أن يكون المبيع أحدهما دون الآخر فكان أحدهما بغير عينه ميبعا والآخر

أمانة لانه ما يفيض الآخر للشراء فاذا تبين البيع في أحدهما تبين البيع في المالك كان
أمية في الآخر لانه قضيها ماذن البائع على أن يكون تبين الآخر للأمانة وفوق بين هذا
وبين ما اذا مطلق لحدى امرأته أو أعتق أحد عبديه ثم مات أحدهما تبين البانية للطلاق دون
المالكة وهنا تبين المالكة للبيع (قال) على التقى لافرق بين المثلين في الحاصل لان
في المصلين ما يهلك على ملكه أما الثوب فانه يهلك على ملكه حيث تبين الساق
للرد وفي الطلاق كذلك يهلك المالكة على ملكه حتى تبين البانية للطلاق الا ان الصحيح
ما ذكرنا ووجه الفرق أن الثوب لما أشرف على الهلاك حرج من أن يكون محلا للرد
لانه عجز عن رد ما اشترى كما اشترى فبين المقدم فيه وتبين الباقي للرد ضرورة فأما في
الطلاق والعتاق حين أشرفت على الهلاك لم تبين محلا لوقوع الطلاق عليها ولو وقع الطلاق
عليها لما يقع بعد الموت والطلاق لا يقع بعد الموت فتبين البانية للطلاق وهذا بخلاف ما اذا
اشترى كل واحد منهما بعشرة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فهلك أحدهما بعده فانه لا يرد الباقي
لان العقد يتناولهما جميعا ألا ترى أنه يملك المقدم فيهما فعد ما تذر عليه رد أحدهما
لا يتمكن من رد الآخر لما فيه من تعريق الصفقة على النافع قبل التمام وهذا العقد يتناول
أحدهما ألا ترى أنه لا يملك انهما المقدم فيهما فعد ما هلك أحدهما وتيب كان له رد الباقي
. قال (وان هلكا معا عليه نصف ثمن كل واحد منهما ان كان الثمن متفقا أو مختلفا) لان
أحدهما تغير عنه مبيع لزمه منه بالهلاك في يده والآخر أمانة وليس أحدهما لتعينه مبيعا
أولى من الآخر لان حالهما قبل الهلاك سواء فبعد الهلاك لا يتحقق تبين البيع في أحدهما
فلم يمارس لنا فيستع حكم الامانة وحكم البيع فيها فيكون هو أمية في نص كل واحد منهما
مشتريا نصف كل واحد منهما ولا كل واحد من الثمين يلزمه من وجه دون وجه فلهذا
يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما . قال (وان كانا قائمين باعيابهما وأراد رداهما فلهذا لا يمين في
أحدهما ورده بحكم الامانة وفي الآخر مشتري قد شرط الخيار لنفسه فيتمكن من رده فان
اختار أحدهما لزمه منه) لانه عين البيع فيه والزمه باختياره فيلزمه منه وكان في الآخر أمية
فان ضاع عنده بعد ذلك لم يكن عليه فيه ضمان لما ذكرنا . قال (واذا اشترى حاريتين أحدهما
بالف والآخرى بمسماة علي أن يأخذ أيهما شاء ويرد الأخرى فاعتقهما في كلمة واحدة
فانه يخير فإتيهما اختار وقع العتق عليهما ويرد الأخرى) لان عتقه هدي أحدهما وهي المشتراة

منها فان اعتاق المشتري في المشتراة بشرط الخيار له صحيح فيسقط الخيار فيها والا حري كانت
أمانة عنده فاعتاقه اياها باطل فاذا عرفنا نفوذ التمسك به في احديهما بغير عينها كان البيان في ذلك اليه
لان الاجرام كان مه فاداعين احديهما ما تعينت هي للمتمسك ورد الاخرى كما لو كانتا مملوكتين
له فاعتق احديهما بغير عينها . قال (ولو لم يمتقها ولكن حدث بهما عيب ولا يدري أيهما أول
فقال المشتري حدث العيب بالتي قيمتها خمسة أوالا فاقول قوله) لانه كان الخيار له وكان
متسكنا من تعيين البيع فيها فاذا زعم أن البيع تعيين فيها بأن تعينت في يده أولا وجب قوله
في ذلك ورد الاخرى ونصف قيمة غيرها في القياس لانهما لو هلكتا معا لزمه نصف بدل
كل واحدة منهما فاذا تعينت فقد فات جزء من كل واحدة منهما في الحلة والجزء متبر بالحدة ثم كل
واحد منهما يتردد بين الصمان والامانة فلتردد كان نصف ما فات من كل واحد منهما في
ضمان المشتري وقوله في تعيين المبيع مقول ولكن في استقاط ما لزمه من ضمان العيب في
الاخرى غير مقبول فلها رد نصف قيمة غيرها في الاستحسان لا يرد شيئا من حصة غيرها
لان من ضرورة تعيين احديهما للبيع تعيين الاخرى للامانة وتعيين الامانة في يد الامين
لا يوجب عليه شيئا من الصمان وهذا لان بالتبعض ما لزمه الا ضمان ثمن واحدة منهما الا
زى ايهما لو هلكتا لم يلزمه الا نصف ثمن كل واحدة منهما وقد وجب عليه كمال ثمن
احديهما وهي التي عنها المبيع فلا يلزمه مع ذلك شيء من قيمة الاخرى . قال (وان حدث
العيب بهما معا رداً أيهما شاء وأمسك الاخرى بخلاف ما اذا هلكتا) لان المالك ليس محل
لا ابتداء البيع فيه فلا يكون عللاً لتعيين البيع فيه وللعيب على لا ابتداء البيع فيه فيكون عللاً
لتعيين البيع فيه أيضا فلها بقاء خياره بعدما تعينت ما ادلبست احدهما بتعيين البيع
فيها الاول من الاخرى ولكن ليس له أن يردها بخلاف ما قلل التعيب لان
المقد قد لزمه في المبيعة بهما بالتعيب وسقط خيار الشرط فيها فلها لا يتمكن من
ردها واذا رد احديهما في القياس يرد معها نصف قيمة العيب وفي الاستحسان ليس
عليه ذلك كما في الفصل الاول . قال (وان حدث باحديهما عيب آخر بعد ذلك
لزمه البيع) لان العيب الاول لما لم يؤثر في التعيين لاستوائهما فيه كان كالعدم قد كانه
ماتيب الا احدهما الآن وذلك موجب لتعيين البيع لجزءه عن ردها كما تبينها وكذلك
لو مات احدهما أو جنى عليها المشتري لزمته ورد الاخرى لان العيب الاول

صار كالمسوم ولو ماتت احدها في يده أو جى عليها قبل التيب لزمه البيع فيها
ويرد الاخرى فهذا مثله وان أعتق البائع التي اختار المشتري لم يعتق لان باختيار المشتري
تعين البيع فيها فاما أعتق البائع مالا يملكه وان أعتقها جميعا عتقت التي ترد عليه منها
لان عتقه نفذ في احديهما فان احديهما مبيعة حارحة عن ملكه وان كان للمشتري فيها خيار
فلا ينفذ عتقه فيها والاخرى أمانة وهي باقية على ملكه فينفذ عتقه فيها الا أن باعتائه
لا يسقط الخيار الثالث للمشتري لان البائع غير متمكن من اسقاط خياره فيقال للمشتري
اكثر أيهما شئت فاذا اختار احديهما تعينت الاخرى للرد فينفذ عتق البائع فيها . قال (وان
اختار ردهما جميعا فعتق البائع اما ينفذ في احديهما) لان احديهما ما كانت مملوكة له حين
أعتق فلا ينفذ عتقه فيها وان عادت اليه بعد ذلك واذا نفذ عتقه في احديهما بغير غيرها كان
البيان فيه الى البائع . قال (ولو لم يعتق واحد من الموليين شيئا منهما ولكن المشتري وطأهما
مختلثا ثم مات قبل أن يبين أيتهما اختار فان عرفت الموطوءة أولا فهي أم ولده) لان إقدامه
على وطئها تعيين للبيع فيها واسقاط للخيار فان الوطاء لا يعمل الا في الملك فإقدامه عليه دليل
تقريره الملك فيها . ألا ترى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما خير ببريرة رضى الله
تعالى عنها (قال) لها ان وطئك زوجك فلا خيار لك فقد جعل تمكيتها نفسها من الزوج مسقطا
لخيارها واذا تبين بيمينه فيها وقد استولدها كان عليه ثمنها وهي أم ولده ويرد الاخرى
وولدها على البائع ولا يثبت له من المشتري لانه ليس له في الاخرى ملك ولا شبهة
ملك وعليه عقرها . وهذا لان الحد قد سقط بالشبهة صورة العقد والوطء في غير الملك
لا ينفك عن حد أو عقرا فاداسقط الحد لزمه عقرها وان لم يعلم أيتهما وطئت أولا فالقول
قول ورثته لانه قائمون مقامه وهو لو بين الموطوءة أولا منها وحب قبول بياحه . وكذلك
بيان ورثته بعده وهذا . لان ثمن الموطوءة أولا وحب على الوارث قضاءه من التركة والقول
قول في يار ما لزمه ثمنه فانهم ان قالوا لا نعلم لزم المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما ونصف
عقرها لانه ليست احدهما بتعين البيع فيها فأولى من الاخرى فيتبع البيع فيها ويلزمه
نصف ثمن كل واحدة منهما وقد لزمه عقرا احديهما بالوطء وليست احدهما بذلك بأولى من
الاخرى فله نصف عقد كل واحدة منهما وتسمى كل واحدة منهما في نصف قيمتها
للبيع لان للبيعة منهما أم ولده وقد عتقت بموته وليست احدهما بذلك بأولى من الاخرى

فلهذا يمتن نصف كل واحدة منهما ونسعى كل واحدة منهما في نصف قيمتها للبائع لان حكم أمية
 الولد لا يثبت بما هو ملك البائع منهما وكذلك يعتق أحد الولدين على المشتري وليس أحدهما
 بذلك بأولى من الآخر فيعتق نصف كل واحد منهما ويسمى كل واحد منهما في نصف
 قيمته للبائع ولا يثبت نسب كل واحد منهما لان من ثبت نسبه من المشتري منها مجهول
 وانما يثبت في المجهول ما يحتمل التعلق بالشرط والسبب لا يحتمل التعلق بالشرط فلا يثبت
 في المجهول . قال (واذا وطئها المشتري والبائع جميعا فادعى هو والمشتري ولديهما جميعا
 فالقول للمشتري في التي وطئها أولا وهي أم ولده والولد ولده) لان خيار البيان كان
 للمشتري دون البائع فالمصير الى قوله بالثمين أولى من المصير الى قول البائع ثم عليه عقر
 الاخرى لانه وطئها وهي مملوكة للبائع والاخرى وولدها للبائع وبثبت نسب ولدهما من
 البائع لانه طهر أنه استولدها في ملكه وعلى البائع عقر أم ولد المشتري لافتراده بانه وطئها
 وقد سقط الحد عنه بالشبهة فلزمه المقر فيجمل المقر بالمقر قصاصا ويترادف الفصل ان كان
 فيه فصل وان مات البائع والمشتري قبل البيان فالقول قول ورثة المشتري لانهم قائمون مقامه
 ولان الثمن يلزمهم فان لم يعلموا لم يثبت نسب واحد من الولدين لامن البائع ولا من
 المشتري لان الثابت نسب من كل واحد منهما مجهول والامتنان وولدهما أحرار لان كل
 واحدة منهما أم ولد لأحدهما وقد عتقت بموت مولاها والولدان كذلك وعلى المشتري نصف
 ثمن كل واحد منهما لاجل التعارض والتساوى فان كل واحد من الثمين يلزمه في حال دون
 حال وعليه نصف عقر كل واحد منهما وعلى البائع كذلك نصف عقر كل واحد منهما وهذا
 قصاص لانه لا فائدة في القبض والرد ولا الجارتين والولدين بين البائع والمشتري لان كل
 واحدة عتقت منهما جميعا . قال (واذا اختلف البائع والمشتري في اشتراط الخيار فالقول
 قول الذي يفيه منهما) لانه متمسك بمقتضى العقد وهو اللزوم ولان الخيار مانع لا يثبت الا
 بالشرط فالمدعى منهما يدعى شرطاً زائداً والآخر ينكر . فالقول قول المنكر بما في دعوى
 الاجل وان اختلفا في مقداره فالقول قول المقر بأقصر الوقتين لان الثابت من الخيار ما وقع
 الاتفاق عليه واختلفا في الزيادة على ذلك في هذا الفصل كاختلافهما في أصل الخيار في

التفصل الاول وان احتلقا في مضيه . فالقول قول الذي يكر مضيه لانهما تصادقا على ثبوت
 الخيار ثم ادعى أحدهما سقوطه بمعنى المدة فلا يقبل قوله الا بحجة كما في الأجل ولان البيع
 حادث فاما بحال بحدوثه الى أقرب الاوقات والذي يدعى مضى الخيار يسند البيع الى ما قبل
 هذه الساعة بثلاثة أيام فلا يصدق في ذلك الا بحجة وادام يصدق فاما يظهر البيع بينهما في
 الحال ولا يكون مضى مدة الخيار الا عصى أيامها . قال (ولو كان البيع داراً وكان للبائع فيها
 خيار لم يكن فيها شفعة) لأن خيار النافع يمنع خروج المبيع عن ملكه فانه لا يتم رصاه بالسبب
 مع شرط الخيار وخروج المبيع عن ملكه يعتمد تمام الرصا به ووجوب الشفعة يعتمد انقطاع
 حق البائع لان الشفعة لدفع ضرر سوء مجاورة الجار الحادث وذلك لا يكون الا بعد انقطاع حق
 البائع . قال (وادام كان الخيار للمشتري فلشفيع بها الشفعة) لان حق البائع قد انقطع فقد
 تم البيع من جهته ووجوب الشفعة تعتمد لثبوت الملك للمشتري . ألا ترى أنه لو قال كنت
 بعت هذه الدار من فلان . وقال المشتري ما اشتريتها كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة ولان
 المشتري قد صار أحق بها ملكاً أو تصرفاً فيتحقق ضرر سوء مجاورة الجار الحادث فكان
 للشفيع أن يدفع ذلك بالآخر . قال (وادام قال الرجل للرجل اذهب بهذه السلعة فانظر
 اليها اليوم فان رصتها هي لك بالف درهم . أو قال ان رصيتها اليوم فهي لك بالف درهم فهو
 جائز) على ما اشترطنا استحساناً وفي القياس هو باطل وهو قول زفر رحمه الله ووجه القياس
 انه صرح بتعليق الايجاب بشرط الرضا وإيجاب البيع لا يحتمل التعليق بالشرط كما لو . قال ان
 تكلمت هي لك بكذا . ووجه الاستحسان انهما أتيا بمعنى شرط الخيار يوماً والمعتبر
 والمقصود هو المعنى فكانه قال بعت منك علي أنك بالخيار الى الليل وهذا لان حمل كلامه
 على الصحة واجب ما أمكن والتقديم والتأخير في الكلام محتمل ونصحيح الكلام بالتقديم
 والتأخير طريق في الشرع فكانه قال هي لك بالف فان رصيتها اليوم والا مردها
 على . قال (وادام كان المشتري بالخيار فاستخدم الجارية فهو على خياره ثلاثة أيام) لأنه انما
 يشترط الخيار في شراء الرقيق لهذا حتى يستعمله في المدة فينظر أيوافقه أولاً . وكذلك ان
 ركب الدابة ينظر الى سيرها أو لبس القميص ينظر الى قدمه عليه فهو على خياره لأنه
 لا يعرف مقصوده الا بالامتحان ولاجله يشترط الخيار والامتحان في الدابة بالركوب
 والسير وفي الثوب باللبس فان لبس بعد ذلك ثانياً فهذا رصا لان معنى الاختيار قد تم

بالبس الاول فالثاني يكون اختياراً . وكذلك ان سافر علي الدابة فقد رضىها لان الاختيار
 لا يكون بالسمر على الدابة ولا يفعل ذلك الا في الملك عادة فان الانسان لا يسافر بدابة
 المير عادة من غير كراه . وكذلك اذا سكن الدار فهو علي خياره وانما اختلف الجواب لاختلاف
 الموضوع فاذا كان ساكناً في الدار قبل الشراء فاستدام السكنى بعد الشراء لا يسقط خياره
 فان انتقل اليها وسكنها بعد الشراء سقط خياره لانه لا يكون ذلك اختياراً عادة بل
 يكون رضا بتقرر الملك . قال (واذا قبل جارية شهوة ونظر الي فرجها بشوة فهو رضا) لان
 هذا العمل لا يحمل الا في الملك فاعدامه عليه دليل الرضي فتقرر ملكه فيها بمنزلة
 النسيان . قال (وان كانت الجارية هي التي نظرت الي فرجه أو قبلته أرمسته بشوة فأمر
 المشتري أنها فلت ذلك شهوة لرمته الجارية أيضاً وحرمت عليه أمها وابنتها) وكذلك هذا
 في الرجعة وهذا قول أبي يوسف وقاسه علي قول أبي حنيفة رحمه الله يعني في الرجعة وأما
 في قول محمد فلا يكون ما صنعت الجارية بالمشتري رضي منه لانه لم يصنع شيئاً والخيار من
 المشتري انما يسقط باعتبار صنع أو يوجد دليل الرضا به وصحها به لا يكون دليل الرضا من
 المشتري بها وانما هو دليل رضا بكون المشتري مولى لها ولو صرحت بذلك أو أسقطت
 الخيار كان ذلك لنوائها وليس هذا نظير ما لو جئت علي نفسها لان سقوط خيار المشتري
 هناك بغيره من ردها كما قبضها لالعملاء ألا ترى أنها وان تعييت من غير فعل أحد سقط
 خياره أيضاً وجه قول أبي يوسف رحمه الله أن فعلها به في الحكم كعمله بها بدليل الوطء فانه
 لو كان بالما فاستدخلت فرجه فراحا سقط خياره كما لو فعل بها . فكذلك دواهي الوطء . ألا ترى
 ان في حرمة المصاهرة يسوي بين الوطء ودواحيه وبين فعلها به وفعلها بها وهذا لان العمل
 غير مسقط الخيار بنفسه بل بحكمه وهو أنه لا يحمل الا في الملك والحمل باعتبار الملك يشتر
 من الجانبين فكما يسقط الخيار باعتبار هذا المعنى عند فعله بها فكذلك عند فعلها به وبه
 قيام الدليل الحكمي لا يبق خياره وان انعدم رضاها كما لو تعييت في يده بفعله أو بغير فعله وكما
 عجز هناك عن ردها كما قبض فقد عجز هنا عن ذلك لانه اذا كان اشتراها من أبيه
 فقد اشتراها وهي حلال للآب وبعد هذا العمل يردّها وهي حرام عليه فيمتنع الرد كذلك
 والدليل عليه الرجعة فان المرأة اذا صرحت بالرجعة لم يصح ذلك منها ثم جعل فعلها به في
 حكم ثبوت الرجعة كعمله بها فهذا مثله (قال) أبو يوسف رحمه الله وهذا في الخيار أتبع

ولكن الكل قياس واحد يريد ان ملك المل سب النكاح مشترك بين الزوجين ولا
 شركة بين المشتري والجارية في حقوق عقد الشراء والمالك الثابت ولكن الكل قياس واحد
 من الوجه الذي قررنا واما يسقط اقرار المشتري لها فذلك من شهوة لان قول الامه غير
 مقبول في اسقاط خياره واقرار المشتري بذلك حجة عليه ألا ترى أن في حرمة أمها وابنتها
 عليه يمتنع اقرار المشتري بذلك فكذلك في سقوط خياره وروى بشر عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنها ان احتلت ذلك منه وهو كاره لم يسقط خياره وان مكها من ذلك
 حينئذ يسقط خياره لوحود دليل الرضا منه لتمكها من تقيله أو منه شهوة قال (وإذا باع
 الوكيل حادما واشترط الخيار للآمر بأمره قال النافع يبنى الوكيل قد رضى الأمر وقال
 الأمر مارصيت قال قول الأمر مع يمينه أنه مارضى لانه في أصل التوكيل استثنى الرضا
 حيث أمره باشتراط الخيار له ولهذا لو باعه ولم يشترط الخيار له لم يفسد بيعه فسد ذلك الوكيل
 يدعى عليه أنه ما عرف أنه استثناء لنفسه والأمر يتكرر قال قول له مع يمينه منزلة ما لو أنكر
 أصل الأمر بالبيع قال (وان اختلف الأمر والمشتري في العادم وقد فسخ الأمر المقدم
 بخياره فقال الأمر ليست هذه بخادي وقال المشتري هي العادم التي اشتريت منك قال قول
 قول المشتري لان الأمر لما فسخ المقدم بخياره فانخادم ملكه في يد المشتري والقول في تعيين
 الملك قول ذي اليد أمينا كان أو صامما كالمصاحب قال (واذا لم يكن للخيار وقت فلصاحب
 الخيار أن يختار في الثلاث فان مضت الثلاث قل أن يختار البيع فالبيع فاسد في قول أبي
 حنيفة و(قال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز أن يختار بعد الثلاث و(قال) زفر
 لا يجوز وان اختاره في الايام الثلاث وهو باء على ما تقدم ان عبد أبي حنيفة اشترى
 الخيار لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ومطلق اشتراط الخيار يقتضي التأيد ألا ترى أن
 ما لا يتوقف من الحياء كخيار الميب فانه يثبت على التأيد ثم الاسقاط انما يعمل
 في المستقبل دون الماضي فاذا سقط قبل مضي الايام الثلاثة عمل اسقاطه في المستقبل وما
 مضى غير ماض لصحة العقد فكان العقد صحيحا عنده واذا سقط بعد مجيء اليوم الرابع
 فاما مضى كاف لافساد العقد واسقاطه غير ممكن وعبد أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
 ما مضى غير ماض في نفسه وهو غير ماض لصحة العقد وعلي قول زفر العقد متى فسد لا طريق
 لتصحيجه الا الاستقبال ومشايخنا رحمهم الله تعالى يختلفون في الحكم في هذا العقد في

الابتداء.. فهم من يقول هو فاسد ثم يفتل صحيحا باسقاط الخياره والا وجه أن يقول
الحال فيه مراعى وهو عقد غير منتم في الحال لان تأثير الخيار في المع من ابرام العقد
لا في افساد العقد وانما العقد هو الخيار في اليوم الرابع وذلك لا يتصور الا بعد مضي الايام
الثلاثة ما لم يقرر عليه الفساد لا يتعين عليه صفة الفساد للعقد ويستوى ان أسقط المشتري
خياره في الايام الثلاثة أو أعتقه أو مات في يده أو تيب في انه يسقط خياره في المستقبل
باعتراض هذه الممانى ويجب عليه الثمن المسمى ذكره الكرجى في جامعه الصغير وهذا يتبين
أن العقد غير محكوم بفساده قبل عتي اليوم الرابع. قال (واذا اشترى عبد من أحدهما ألب
والآخر بخمسمائة علي أن يأخذ أيهما شاء ويرد الآخر مات فقال البائع مات الذي بأب
دريم قبل. وقال المشتري لا بل مات الذي بخمسمائة قبل) وكان أبو يوسف يقول أولا لم يصدق
واحد منهما علي ما قال ويحلف المشتري ما يلزمه مات الذي ألب أول مرة ويحلف البائع
ما يلزمه انه مات الذي بخمسمائة أولا فأيمما نكل عن البين لزمه دعوى صاحبه فان حلما
لزمه ما نصبت ثمن كل واحد منهما ثم رجع أبو يوسف بعد ذلك. فقال القول قول المشتري الا
أن يقيم البائع البينة وهو قول محمد وجه قوله الاول ان كل واحد منهما يدعى علي صاحبه
البيد في مجلس آخر فيحلف كل واحد منهما علي دعوى صاحبه كما لو. قال كنت منك هذا
البيد بألف. وقال المشتري انما اشتريت منك هذا العبد الآخر بخمسمائة وقد بننا فيما سبق
ان كل واحد منهما في هذا الفصل مدع ومنكر حقيقه فالهالك لا يمنع حريان التحالف
وانما يحلف كل واحد منهما علي العلم لانه استخلاف علي مالىس من صنعه وهو الموت أولا
فاذا حلما فقد اثبتا دعوى كل واحد منهما يمين صاحبه وقد علمنا يقبلان يوم البيع في احدهما
ورجوب ثمنه عليه وليس أحدهما أولى من الآخر فيلزمه نص ثمن كل واحد منهما أو
لم يستلم التاريخ بين موتيهما يجعل كأنهما ماتا معا فيتسع حكم البيع والامانة فيهما وهو وجه
قوله الآخر ان حاصل الاختلاف في مقدار ماوجب للبائع علي المشتري من الثمن فالبائع
يدعى الزيادة فعليه أن يقيم البينة علي ذلك والمشتري منكر لتلك الزيادة فالقول قوله مع
يمينه وليس هذا علي أصل محمد نظير اختلاف المتبايعين في الثمن بعد هلاك السلعة لان هناك
كل واحد منهما يدعى عقدا آخر فالبيع بألف غير البيع بألفين علي ما بينا وهما صادقان
علي العقد بالثمن المسمى في كل واحد منهما وانما يختلفان في مقدار ما لزم المشتري من

النسيء المسمى بالقول قوله لا نكراه الريادة وان قامت لها يسة لزمه ألف درهم لان
 يسة البائع تثبت الريادة. وكذلك لو حدث بهما حياً عيب فاحتلها في الذي أصابه العيب
 أولاً وأقاما البينة فالبينة يسة البائع لانت الزيادة في حقه قبل المشتري . قال (وإذا اشترى
 عبداً على ان البائع بالخيار ثلاثة أيام فقطعت يده عند المشتري بالخيار ان شاء ألزمه
 البيع وأخذ منه الثمن وان شاء أخذ منه عسده) لان التعيب حصل في ضمان المشتري
 وذلك لا يباي خيار النائم وعمل الاجازة بعد القطع قائم فيبقى على خياره فان احتار أخذ
 العبد بخير في نصيب القيمة بين أن يرجع به على الخالي أو على المشتري لان خيار النائم يجمع
 خروج المبيع عن ملكه والحماية من القاطع حصلت على ملكه ولكن في ضمان المشتري
 بالنقص فيكون له الخيار في التضييع كالمسد للمغصوب اذا نطمت يده عند العاصب فاذا احتار
 اتسع القاطع لم يرجع القاطع على المشتري لان القاطع ضمن بحليته وان احتار اتسع المشتري
 ولمشتري أن يرجع به على القاطع لان ذلك الضمان تقرر عليه بخيانة القاطع فيرجع به عليه
 كالعاصب وان كان النائم هو الذي قطع يده فهذا منه رد البيع وليس له أن يلزمه البيع
 بعد ذلك لان اليد من الآدمي لصفه فهو قد استرد بصفه بقوله وفي الاسترداد يحكم الخيار
 العقد لا يتجزى وفسخه البيع في النصف بالاسترداد يكون فسخا في السكك ولهذا
 لم يكن له أن يلزمه البيع بعد ذلك . قال (وان اشترى حارية على انه بالخيار فيها ثلاثة أيام
 فولدت عنه فقد انقطع خياره) لانها نبتت بالولادة وكذلك لو وطئها هو أو غيره فنجور
 أو غير ذلك لان وطأه إياها دليل الرضا ووطء البير إياها بالمجور تعيب لها . وقد بينا ان
 حدوث العيب في ضمان المشتري مسقط لخياره المستوفي بالحكم في حكم جزء من آخر
 العين لان المستوفي بالوطء مائة ملك بالسكاح والمالوك بالسكاح في حكم العين ولهذا يثبت
 مؤبداً واستيفاء جزء من العين مسقط لخياره سواء كان المستوفي هو أو غيره . قال (مسلم
 اشترى من مسلم عبداً على انه بالخيار ثلاثة أيام ثم ارتد المشتري في الثلاثة والبيضاء بائنه
 أن يرد العبد ولا يوجب عليه الاسلام ولا الكفر شيئاً) لان مشيئته لا تقطع برده ثم
 عدهما خياره لا يجمع دخول العبد في ملكه فرد به بالخيار بمنزلة الاحراح عن ملكه
 وذلك صحيح من المرتد عدهما . وعد أبي حنيفة خياره يجمع دخول العبد في ملكه فهو
 بالرد يمتنع من التملك الا أن يملك غيره شيئاً وردته لا تمتنع من ذلك ثم لا خلاف بين

أصحابنا رحمهم الله أن البذل الذي من حاب الشروط له الخيار لا يخرج عن ملكه * وللشافعي فيه ثلاثة أقوال في قول مثل هذا وفي قول يخرج ويدخل في ملك الآخر لأن العقد مسقط مع شرط الخيار فيثبت حكمه وهو للملك إذا الخيار لا يبا في ذلك كخيار العيب . وفي قول آخر يقول أنه إذا أسقط الخيارتين أنه كان حارحاً من ملكه إلى ملك صاحبه من وقت العقد بما على أصله أن الخيار ما يقع بعد ما انعقد السبب موحاً للملك فإذا زال إسقاط الخيارتين أن الملك كان ناتياً من وقت السبب * ووجه قولنا أن الدين لا يخرج من ملكه بطريق التجارة إلا بعد تمام رصاه واشتراط الخيار بعدم رصاه به والسبب بدون الشرط لا يكون تاماً في الحكم كالمدين بالطلاق فإنه سبب لوقوع الطلاق بعد وجود الشرط فما لم يوجد الشرط لا يثبت الحكم به وعند وجود الشرط لا تنس أن الحكم كان تاماً كما في حكم الطلاق وهذا معنى ما يقول أن البيع بشرط الخيار في حق الحكم كالمعلق يستلزم الخيار وإنما تنبت حقيقة الملك عند سقوط الخيار ولهذا لو كان المشتري أعتقه قال ذلك لم يعد عتقه إلا أن السبب المنعقد في الأصل يسرى إلى الرائد المتصلة والمفصلة لكونها محللاً له بعد وجود الشرط كما يثبت الحكم في الأصل ينبت في الرائد وأما البذل الذي من حاب الآخر على قول أبي حنيفة رضي الله عنه يخرج في ملكه ولا يدخل في ملك الشروط له الخيار وعندهما يدخل في ملك الشروط له الخيار لأن البيع لازم في حاب من الخيار له فيتردد على البذل الذي في حاب حكم البيع اللازم وهو الانتقال من ملك أحدهما إلى ملك الآخر ولهذا خرج من ملكه ولو لم يدخل في ملك صاحبه بقي مملوكاً بالملك وذلك لا يجوز وليس من حكم العقد الخروج عن الملك من غير دخول في ملك المبيع * والدليل عليه أن المبيع إذا كان داراً والخيار للمشتري فيمت دار محب هذه الدار كان له حق الشفعة ولو لم يصير مالكاً لها لما استحق بها الشفعة كخيار السكنى وأو حنيفة رضي الله عنه يقول من شرط الخيار لنفسه قد استثنى الرضا فيما هو حكم العقد ودخول بطل صاحبه في ملكه من حكم العقد كما أن خروج البذل الذي من جانبه عن ملكه من حكم العقد فإذا لم ينبت أحدهما لا يندام الشرط . فكذلك الآخر لمعين (أحدهما) أنه لو دخل الوص في ملكه بحكم العقد ولم يخرج الموقوف عن ملكه احتجع البدل في ملك رجل واحد بحكم المعاوضة مع كونهما يحمل القتل وذلك لا يجوز (الثاني) أنه لو دخل في ملكه من غير أن يخرج

البديل الآخر عن ملكه كان مالكا لم يعرض وليس هذا بموجب البيع ان ثبت الملك به
 بغير عوض وادانبت الملك له فبيع عوض فلا يجوز أن يجب عليه العوض بعد ذلك
 اذن يكون ذلك عوضا يلزمه عن ملكه فالحاصل انها بيننا مذهبا على اعتبار حال
 البديل وأبو حنيفة رضى الله عنه من مذهب على اعتبار حل العاقد وأن الذى شرط الخيار لما
 استثنى الرضا لم يثبت حكم العقد أصلا في حقه لافي البديل الذى من جاسه ولا في البديل
 الذى من حاب صاحبه واعتبار هذا الحاب أولى لما قررنا ووجوب الشفعة للمشتري بها
 لانه صار أحق بها تصرفا لانه ملكها بمرلة المد المأدود ادا يمت دار بحجب داره بحيث
 له الشفعة لهذا المعنى ولهذا لو أعققه المشتري بعد عقده لانه صار أحق بالتصرف فيه وانقضاءه
 على الاعتنان اسقاط منه خياره ويتبرع على الأصل الذى يماسائل . منها أن من اشترى قريبا
 على أنه بالخيار ثبت خياره عند أى حنيفة رضى الله عنه ولم يمتق عليه لانه لم يملكه وعدهما
 عتق عليه لانه قد ملكه ولا خيار له فيه وكذلك لو قال ان ملكك هذا المد فهو حر
 فاشترته على انه بالخيار بخلاف ما اذا قل ان اشترى به فهو حر لان عد وجود الشرط بصير
 كالشيء ، للفق اذا كان الشرط هو الشراء يجعل بعد الشراء كأنه أعتقه فلها يمتق عندهم
 جيبا وعلى هذا لو اشترى روحه على انه بالخيار ثلاثة أيام لا يفسد النكاح عند أى حنيفة
 ولو وطئها في المدة كان الوطئ بحكم النكاح ولا يفسد من ردها بخياره . وعدهما بعد
 النكاح ولو وطئها في المدة لم يكن له أن يردّها بحكم خياره . ومنها أن المسلم اذا اشترى
 عسيرا على انه بالخيار ثلاثة أيام فقبضه فتحرق في يده فعلى قولها يسقط خياره لانه قد صار
 مالكا فلا يتمكن من رده بعد انقضاء وعد أى حنيفة رضى الله عنه لم يكن مالكا فيفسد
 البيع بالخنوع لانه لو لم يفسد البيع لكان متعلكا فاسقاط الخيار بعد ما خمر . وذلك لا يجوز
 وقبل في هذا الموضع تغيير الميسر من صفة الى صفة في ضمان المشتري فينبى أن يسقط
 الخيار عندهم جيبا واما هذا للاختلاف في ذمى اشترى من ذمى خرا على ان المشتري
 بالخيار وقبضها ثم أسلم . فعندهما يسقط خياره لانه كان مالكا فلا يردّها بعد اسلامه . وعند
 أى حنيفة يبطل البيع لانه لم يكن مالكا ولو لم يبطل البيع يملكها عند اسقاط الخيار بحكم
 العقد بعد اسلامه وذلك لا يجوز . ومنها ان من اشترى جارية على انه بالخيار وقبضها ثم
 ردها بحكم الخيار فعند أى حنيفة رضى الله عنه لا يجب على البائع استبراء جديد لانه لم

يدخل في ملك غيره عنده وعندهما يجب ولو حاصت عند المشتري في مئة الخيار ثم أسقط
 خياره عند أبي حنيفة رضي الله عنه لا يجزئ بتلك الحبيضة من الاستبراء وعندهما يجزئ بها
 ومنها المداؤون إذا اشترى عدلاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فأراه البائع من الثمن ثم أراد
 رده بخياره فله ذلك عند أبي حنيفة لأنه لم يكن مالاً له فهو بالرد يتمتع من ملكه. وعندهما
 كان مالاً فلو رده بعد ما أبرأه عن الثمن يجرح المد من ملكه بغير عوض والمد المأذون
 لا يملك ذلك. قال (نصراني اشترى من نصراني حرّاً لم يقبضها حتى أسلم أحدهما إما البائع
 أو المشتري ولا بيع بينهما) استحساناً وفي القياس يبق البيع بينهما صحيحاً لأن المشتري ملك
 الحر منس القصد والاسلام لا يسمعه من قبضها إلا ترى أنه لو كانت خيراً معصومة له في يد
 غيره كان له أن يقبضها بعد الاسلام فكذلك في البيع. وحه الاستحسان أن الاسلام يمنع
 القبض هنا لأن هذا القبض مشابه بالمقدم حيث أنه يتأكد به ملك العين ويستفاد به ملك
 التصرف فكما أن الاسلام من أحدهما يمنع ابتداء القصد على الحر فكذلك يمنع القبض
 بحكم القصد وفوات القبض المستحق بالقصد مطل للقصد يوصحه أن الطارئ بعد القصد قل
 القبض من الروايد يحمل كالموجود عند القصد حكماً. فكذلك الطارئ من اسلام أحدهما يجعل
 كالموجود عند القصد. وكذلك انسلم في الحر يمين إذا أسلم نصراني إلى نصراني في خمر يجوز
 فإن أسلم أحدهما قل قص الحر فهو على هذا القياس والاستحسان وعن أبي يوسف أنه
 (قال) في السلم أحداً بالاستحسان وفي مبيع العين أحداً بالقياس لأن القبض بحكم السلم يوجب
 الملك في غير المقبوض وهو نظير القصد في أن اسلام أحد المتعاقدين يمنع القصد على الحر فأما
 في بيع العين القبض نافي للصمان وليس موحى ملك العين فهو منزلة استرداد المقتبض
 . قال (وإن كان المشتري قبض الحر ولم يرد الثمن حتى أسلم أو أسلم أحدهما فالبيع ماض
 والثمن عليه) لأن حكم القصد ينهي في الحرام بالقبض والاسلام الطارئ لا يؤثر في المبيع من
 قبض الثمن. يقرره أن الاسلام إذا طرأ فإنه يلاقى الحرمة القائمة بالرد والماضية بالعقد كنزول
 آية الرابا على ما نص الله تعالى عليه بقوله (ودروا ما بقى من الربا) أي ما بقى غير مقبوض فرفها
 أن الاسلام المحرم إذا طرأ لا يتعرض للمقبوض. قال (وإذا اشترى الرجل عبدين ماله
 درهم على أن أحدهما له لازم وهو في الآخر بالخيار فهو فاسد) لأن الذي لزمه القصد فيه
 منهما مجهول والزام القصد في المجهول لا يجوز. وكذلك ن سمي لكل واحد منهما ثمان فان لم

بين الذي لزمه المقد فيه منها هذا ما يند أيضاً لما قلنا وان بين ذلك حينئذ يجوز لا الذي
لزمه المقد فيه معلوم وثمة مسمى معلوم والذي له الخيار فيه معلوم فكان المقد كل في
صفتين متفرقتين وان اشترى أحدهما بعينه في صفقة واحدة على أنه بالخيار فيه والاخر في
صفقة من غير خيار ولو لم يكن الذي لزمه المقد فيه مبيعاً وتبصيرهما وماذا في يده فهو ضايع
لقيمتهما لانه قد تبصيرهما بحكم الشراء العاسد فكل واحد منهما يكون مبصوماً عليه بالتبعية والله
أعلم بالصواب

باب الخيار لغير الشرط

قال رحمه الله واذا اشترى الرجل جراباً هروياً أو ريتاً في زق أو حطة في جوالق
فلم ير شيئاً من ذلك فهو بالخيار اذا رآه عند مو (قال) الشافعي رحمه الله ان لم يكن حسن المبيع
معلوماً للمشتري ولقد باطل قول واحد وان كان حسن المبيع معلوماً له فيه قولان اختلف
في ذلك سعى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع العرد وامر ما يكون مستورا لبقاءه وذلك
وجود فيما لم يره وسبه صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عند الانسان والمراد ما ليس
بمحاضر مرئياً للمشتري لاجتماعه على ان المشتري اذا كان رآه فالمقد حائر وان لم يكن حاصراً
عند العقد لانه لم يعرف من المقود عليه الا الاسم فلا يجوز البيع كما لو قال امت مياك
عبداً ولم يشر اليه ولا الى مكابه ومعنى هذا الكلام ان جميع اوصاف المقود عليه محمولة
وطريق معرفتها الرؤية دون الخبر ه الا ترى أن المقد لا يلزم قسلاً الرؤية مع سلامة
المقود عليه والرصاص لرواه ولو كان الوصف طريقاً للإسلام هـ لكان العقد يلزم باعتباره
يوضحه ان المتصور هو للمالية ومقدار المالية لا يصير معلوماً الا بالرؤية فالجهل يقتضيه
المالية قل الرؤية علة انعدام المالية في افساد العقد كبيع الآتي فان المالية في الآتي
قائسة حقيقة ولكن لا يتوصل اليه بالبعد عن اليد فيجعل ذلك كذوات المالية في
المع من حوار البيع ولهذا لا يجوز بيع الجبين في البطن وبيع اللبن في الصرع ولا ان البيع
يؤخر بيع ع ين وبيع دين وطريق معرفة المبيع فيما هو دين الوصف يعني المبيع فيه وفي
ما هو عين المشاهدة ثم ما هو الطريقة لمعرفة المقود عليه في بيع الدين وهو الوصف اذا
تراجى عن حالة العقد لم يحز العقد وكذلك ما هو الطريق للمعرفة في بيع العين وهو الرؤية

إذا تقرر عن جالة العقد لا يجوز العقد وحجتنا في ذلك ما روي في المشايخ أن النبي صلى الله عليه وسلم (قال) من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه والماء في قوله لم يره كناية وينصرف إلى المكى السابق وهو الشيء المشتري والمراد حيال لا يثبت إلا بعد تقدم الشراء وذلك الخيار بين مسخ العقد والزامه دون خيار الشراء ابتداءً وتصرّحه باتبات هذا الخيار له تنقيص على جواز ثرائه وهذا الحديث رواه عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما وعطاء والحسن البصري وسلمة بن الخير رحمهم الله تعالى مرسلان عن النبي صلى الله عليه وسلم لشهرته والمعنى فيه أن المبيع معلوم العين مقبوض التسليم فيجوز بيعه كالمرفق ويأتى الوصف أنه مشار إلى عينه فإن الخلاف في حارية فائقة بين يديه مبيعة فلا شك أن عينها مملوكة بالإشارة إليها وكذلك أن أشار إلى مكانها وليس في ذلك المكان معنى بذلك الاسم غيرها لما كونها حارية وكونها مملوكة فلا يلحق إلى معرفة ذلك الأخير التامع له فإنها وإن وقعت القاب لا يعلم ذلك إلا يقول التامع وقد أحرته وهذا لأن حيز الواحد في المعاملات يرجب العلم من حيث الظاهر ولهذا من علم شيئاً مملوكاً لا لسان ثم رآه في يده غيره يسه ويرم إرهابه اشتراؤه من الأول أو أنه وكله ببيعه حارله أن يشتري منه شاء على حره فإما أن تقدم رؤيته وحدها الجهل بصيغته الوجيه وجواز العقد وفساده لا ينبغي على ذلك لأن الجهل ببعض أوصافها لا يكون أكثر تأثيراً من فوات بعض الأوصاف بأن كانت محترقة الواحد أو مبيعة لم يصب آخر وذلك لا يمنع نجواز العقد وإن كانت يمنع لزوم العقد فكذلك الجهل ببعض الأوصاف لا يترى أن عدم المتعقد عليه يمنع العقد والجهل بالمتعقد عليه في بعض المواضع لا يمنع العقد وهو أنه إذا باع ميراً من الصبرة فإن عين المتعقد عليه مجهول وحار العقد يدل أن تأثير المبيع فوق تأثير الجهل في بوضوحه أن الجمالة إنما قصد العقد إذا كانت تنص إلى المنازعة كما في شاة من القطيع فإما إذا لم تنص إلى المنازعة لا تسد البيع كمن يميز من الصبرة وجهالة الأوصاف بسبب عدم الرؤية لا تنص إلى المنازعة بعد ما صار معلوم العين وإنما تأثير هذه الجمالة في إهدام تمام الرضا به وذلك شرط إتمام العقد لا شرط جوازها ألا ترى أن البيع يجوز مع خيار الشرط ولا يلزم لإتمام تمام الرضا وكذلك في البيع إلا أن هناك السبب المانع من تمام الرضا شرط الخيار منه وهو محتمل للإسقاط فإذا استقبلتم الرضا في البيع والسبب بثبوت الحق المطالبة بالجزء المأثب وهو محتمل

للاستقام ماذا أسقطه ثم الرضا به وما السب هو الجهل بأوصاف المقنود عليه وذلك
 لا يعدم إلا بالرؤية ولهذا لا يسقط خياره وإن أسقطه قبل الرؤية والدليل عليه أن جهالة
 المبيع كما تمنع حوار البيع تمنع حوار الكساح حتى لو قال زوجتك إحدى أوزوجك
 إحدى أمي لم يصح الكساح ثم عدم الرؤية لا تمنع صحة الكساح مرفأ أنه لا يوجب جهالة
 المبيع إلا أن في الكساح المقدر يلزم لأن لرومه لا يعتمد تمام الرضا ولهذا لم مع اشتراك
 الخيار والبيع بخلاف البيع وعليه تنبئ لعملة أن هذا عقد معاوضة فعدم رؤية المقنود
 عليه لا تمنع حوازه كالسكاح ولأنه ليس في هذا أكثر من أن ما هو المقصود بالمقد
 مسترد بغيره وهذا لا يمنع حوار الشراء كما إذا اشترى جوراً أو يصباً أو استرى ناعاً في
 كور يجوز المقصود بالتمتد مسترد بغيره يوضحه أن الشافعي رحمه الله لا يجوز بيع اللوز
 الرطب والجوز الرطب في تشرين وبحور بيع اليابس مهما لانه في قشر واحد وفي الرجبين
 المقصود وهو الثوب دون القشر وهو مسترد بما ليس بمقصود وهذا بخلاف السلم لأن
 جهالة الوصف هناك تنصبي إلى المازعة المأمنة من التسليم ولأن المقدر يرد على الأوصاف في
 باب السلم فإن الدين وصف في الدمة والبدل بمقابلتها فإذا لم يذ كر عند العقد لم يحرم المقدر
 لا لعدم المقنود عليه ويصح الاتي إنما لا يجوز للعجز عن التسليم لعدم المالية ولم لما
 حوفاً به من ابنه الصغير وبه من في يده ويصح الجلب في البطن إنما لا يجوز لعدم
 المالية فيه مقصوداً فإنه في البطن جزء من أجزاء الأم لا ترى أنه لا يحتمل الترويح
 مقصوداً فكذلك البيع بخلاف ما نحن فيه وتأويل الهى عن بيع ما ليس عند الإنسان بيع
 ما ليس في ملكه بدليل قصة الحديث فإن حكيم بن حزام رضى الله عنه (قال) يا رسول
 الله إن الرجل يطلب مى سلعة ليست عدى فأيعها منه ثم أدخل السوق فاستحبها
 فاستحبها فاشترىها فأسلمها إليه (فقال) صلى الله عليه وسلم لا تسع ما ليس عندك والهى عن
 بيع المرء بصرف إلى ما لا يكون معلوم العين إذا عرفها هذا فقولها فصلان (أحدهما)
 النائع إذا لم ير المبيع قط بأن ووث شيئاً قباعه قل الرؤية فالباع حائر عدنا وكان أبو
 رضى الله عنه أولاً يقول له الخيار ثم رجع و(قال) لا خيار له و(قل) الشافعي لا يجوز
 قولاً واحداً والدليل على جواره ما روى أن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه باع أرضاً
 كانت له بالبصرة من طلحة رضى الله تعالى عنه فبيل لطلحة أمك قد عينت (فقال)

الخيار لى لاني اشتريت مالم أوه فذكر ذلك لثمان رضي الله تعالى عنه فقال لى الخيار
لاني بئت مالم أوه حكما جبير بن مطعم رضي الله تعالى عنه في ذلك ففضى بالخيار لطاحة
رضي الله تعالى عنه فقد اتفقوا على حوار الشرط ولهذا رجع أبو حنيفة حينئذ لعمه الحديث
و (قال) لا خيار للبائع وهذا لان تمام رضاه باعتباره علمه بما يدخل في ملكه لا بما يخرج
عن ملكه والمبيع يخرج عن ملك البائع وانما يدخل في ملكه الثمن وهو طريق اعلامه
النسبية دون الرؤية . فاما اذا كان البائع قد رأى المقود عليه ولم يره المشتري فهو على
الخلاف الذي قلنا وسعد المقد قبل الرؤية للمشتري أن يفسح المقد لان تمكنه من الفسخ
باعتباره أن المقد غير لازم ومالم يتم الرضا به لا يكون المقد لازما فكان له أن يفسح
المقد قبل الرؤية وليس له أن يلزم المقد قبل الرؤية لان اللزوم يستند تمام الرضا وانما يتم
رضاه اذا علم بالاوصاف التي هي مقصوده وانما يصبر ذلك معلوما بالرؤية وهذا بخلاف خيار
العيب فان العلم بالاوصاف قبل رؤية موضع العيب يثبت على الوجه الذي اقتضاه المقد وهو
صفة السلامة وانما يثبت خيار العيب لثبوت حق المطالبة له بتسليم الجزء الثابت وذلك يحتل
الافراط فلماذا صح الإبراء قبل رؤية العيب . بوجهه أن في الرضا قبل الرؤية هما إبطال
حكم ثبوت بالنص وهو الخيار للمشتري ضد رؤية المقود عليه لانه يراه بعد ذلك ولا خيار
له وليس له في الفسخ إبطال حكم ثبات بالنص لانه يوجد رؤية المقود عليه حاليا عن الخيار
وقد أثبت الشرع الخيار ضد رؤية المقود عليه بخلاف الفسخ قبل الرؤية لان الفسخ بالفسخ
يخرج من أن يكون مقنونا عليه فلا يوجد بعد ذلك رؤية المقود عليه حاليا عن الخيار ثم
يشترط لاستقاط الخيار هنا الرؤية التي توجب اعلام ما هو المقصود وذلك في بي آدم رؤية
الوجه وفي الدواب رؤية وجهها وكملها ومؤخرها فيما يروى عن أبي يوسف وفي الثمن يحتاج
مع ذلك الى الجلوس وفيما يكون المقصود منه اللبس يحتاج الى رؤية الصرع وفيما يسلّم بالدوق
والثمن يحتاج الى ذلك أيضا لان العلم بما هو المقصود انما يحصل به فلا يستقط خياره مالم
يرض به العلم بما هو المقصود صريحا أو دلاله وليس للخيار في هذا وقت . لان الحديث ورد
بخيار مطلق للمشتري فانوقت فيه زيادة على النص ولان هذا في معنى خيار العيب وذلك
لا يتوقت إلا أن خيار العيب يجوز الصلح عنه على مال . بخلاف خيار الرؤية لان الحق هناك
في الجزء الثابت والاصطلاح يكون على رد حصة الجزء الثابت من الثمن ولهذا لو تسدر

الرد يرجع محصة العيب من الثمن وهذا الخيار للجهل بأوصاف المعقود عليه وذلك ليس بمأل
 فلا يجوز الصلح معه على مال كخيار الشرط . ولهذا قلنا ان خيار العيب يورث . لان الوارث
 يقرم مقام المورث فيما هو مال وخيار الرؤية لا يورث كخيار الشرط . قال (فان رأى بعض
 الثياب فهو فيما بقي منها بالخيار) لان الثياب تتفاوت فلا يستدل برؤية بعضها على رؤية البعض
 واذا أراد الرد فليس له أن يرد ما لم يره خاصة ولكن يرد الكل أو يمسك الكل لان خيار
 الرؤية يجمع تمام الصفقة كخيار الشرط فان كل واحد منهما يجمع اللزوم لعدم تمام الرضا فتك
 ان من له خيار الشرط لا يتمكن من تفرق الصفقة قبل تمام لزوم العقد . وكذلك من له خيار
 الرؤية ويستوى في ذلك ما قبل الفسخ وما بعد الفسخ لان الصفقة انما تتم بالعيب باعتباره
 تمام الرضا ولا يكون ذلك قبل الرؤية بخلاف خيار العيب فهناك الصفقة تتم بالعيب تمام الرضا
 على ما هو مقتضى التدوير وصفة السلامة . قال (ولو تعدى رد البعض المالك في بد الشئ
 قبل الرؤية فليس له أن يرد ما بقي) لانه تعدى عليه رد المالك وليس له أن يفرق الصفقة في
 الرد بل التمام من ضرورة تعدد الرد في المالك فتعد الرد فيما بقي الا في رواية عن أبي يوسف
 (قال) له أن يرد ما بقي لانه لو صرح بأرام العقد قبل الرؤية لم يسقط خياره فهناك البعض
 أولي أن لا يسقط خياره فيما بقي ولكنه قبل المالك باختياره رد البعض هو فاسد لأضرار
 بالباقي فيرد عليه قصده وذلك لا يوجد بعد المالك فيتمكن من رد ما بقي وكذلك كل حيوان
 أو عرس . فأما السمن والرم والحطة فلا خيار له اذا اشتراها بعد رؤية بعضها لان المكيل
 أو الموزون من جنس واحد لا يتفاوت برؤية البعض فتصير صفته ما بقي منه معلوما والاصل
 ان كل ما يمرض بالمودح فروية حرة منه يمكن لاسقاط الخيار فيه وما لا يمرض بالمودح
 فلا بد من رؤية كل واحد منهما لاسقاط الخيار وفيما يمرض بالمودح انما يلزم العقد اذا كان
 ما لم يره مثل مراه أو أحمود مما رأى . فان كان أدنى مما رأى فيه الخيار لانه انما رضي
 بالصفة التي رأى فاذا تغير لم يتم الرضا فهو ان احتقا . قال المشتري قد تضرر . قال البائع لم تضر
 ما تقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البينة لان دعواه التضرر لم تظهر رُسنت لزوم العقد
 وهو رؤية جزء من المعقود عليه بمنزلة دعوى العيب في المشتري ولو ادعى عيبا بالبيع
 أن يثبت ذلك بالبينة والقول قول البائع مع يمينه ان لم يكن له يمينه فهذا مثله . قال (واذا رأى
 متاعا مطوبا ولم يقصه ولم ينشر ، فاشتراه على ذلك فلا خيار له) لان في الثوب الوارث

برؤية طرفه على ما بقي فلا تنافوت أطراف الثوب الواحد الا يسيرا وذلك غير معتبر
ولان رؤية كل جزء منه يتغير . قالوا وهذا اذا لم يكن في طي الثوب ما هو المقصود فان
كان في طي الثوب ما هو مقصود كالعلم لم يسقط خياره ما لم يرد ذلك الموضع يسمى موضع العلم
لان المالية تنافرت بنفسه وهو لطيف النظر الي وجه الآتي فانه وان رأى سائر المواضع من
جسده لا يسقط خياره ما لم يروحه . قال (ولو كان رآه قبل الشراء ثم اشتراه فلا خيار له
الآن يكون قد تغير عن الحال الذي رآه عليه وان ادعى المشتري التغير فالقول قول البائع مع
بئس) لا نكاره وعلى المشتري البينة وهذا اذا كانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك
المدة فاما اذا تطاولت المدة فالقول قول المشتري . أرايت لو كانت حارية شاة ثم اشتراها بعد
عشرين سنة فزعم البائع انها لم تتغير كان يصدق على ذلك هذا مما يبرره كل عاقل فالظاهر
يشهد فيه للمشتري فالقول قوله . قال (واذا اشترى شيئاً ثم أرسل رسولاً يقبضه فهو بالخيار
اذا رآه ورؤية الرسول وقبضه لا يلزمه المتاع) لان المقصود علم الماقد أو صاف المقود عليه
ليتم رضاه وذلك لا يحصل برؤية الرسول فاكثروا فيه ان قص رسولك قبضه نفسه ولو قص
نفسه قبل الرؤية كان بالخيار اذا رآه وكذلك اذا أرسل رسولاً يقبضه فاما اذا وكل وكيلاً قبضه
فأرآه الوكيل وقبضه لم يكن للموكل فيه خيار بعد ذلك في قول أبي حنيفة رضي الله عنه و(قال)
أبو يوسف ومحمد رحمهما الله له خيار اذا رآه لان القبض فعل والرسول والوكيل فيه سواء
وكل واحد منهما مأثور فحراز المين والحل اليه والنقل الى صمانه فبعله ثم جواره لا يسقط برؤية
الرسول . فكذلك برؤية الوكيل وكيف يسقط خياره برؤيته وهو لو أسقط الميار لصاحبه لم يصح
ذلك منه لانه لم يوكله به . فكذلك اذا قبض بعد الرؤية وقاسا بخيار الشرط والبيع فانه لا يسقط
قبض الوكيل ورضاه به . فكذلك خيار الرؤية وأبو حنيفة رضي الله عنه يقول التوكيل عطلق
القبض يثبت للتوكيل ولانه إتمام القبض كالتوكيل عطلق المقديبب للتوكيل ولان إتمامه
وتام القبض لا يكون الا بعد تمام الصفقة والصفقة لا تتم مع سقاء خيار الرؤية يضمن التوكيل
بالقبض أباة التوكيل مناب نفسه في الرؤية للسقطه لجواره بخلاف الرسول فلن الرسول ليس
اليه الا تبليغ الرسالة فاما إتمام ما أرسل به ليس اليه كالرسول بالمقد ليس اليه من القبض
والتسليم شيء والدليل على الفرق بين الوكالة والرسالة ان الله تعالى أثبت صفة الرسالة لمبيه صلى
الله عليه وسلم وبقى الوكالة بقوله تعالى (قل لست عليكم بوكيل) وهذا بخلاف خيار اليب

فان بقاءه لا يمنع تمام الصفقة والقص ولهذا ملك بعد القص رد العيب خاصة * يوضحه ان
 خيار العيب نشأت حق المطالبة بتسليم الجزء العائت وذلك للموكل والوكيل لا يملك
 اسقاطه لانه موص الى الاستيفاء دون الاسقاط فاما خيار الشرط فقد منعه بعض اصحابنا
 رحمهم الله والاصح هو التسليم والعرق بينهما انما يجمل في الموضعين فعل الوكيل كفعل
 الموكل والموكل لو قبض بنفسه بعد الرؤية سقط به خياره . فكذلك قبض الوكيل ولو
 خيار الشرط قبض الوكيل بحال وهذا لان من شرط اختيار استثنى رضاه لصا فلا
 لسقوط خياره من اسقاطه أو اسقاط نائبه والوكيل ليس بنائب عنه في اسقاط حصة الذي
 استشه له نفسه أو يقول سقوط خيار الرؤية من حقوق القيد لان الرؤية تكون
 القبض عادة والوكيل بالشيء فيما هو من حقوقه كالمباشر لنفسه بتمرلة الوكيل بالمقدح لا
 خيار الشرط فاسقاطه لا يكون عند القبض والرؤية بل بالمال فيه بعد مدة بعيدة ولان الوكيل
 نفس المبيع بتمرلة الوكيل بالمقدح لان القبض مشابه بالمقدح من حيث انه يستفاد به ملك
 التصرف ثم رؤية الوكيل بالمقدح تعمل كرؤية الموكل . وكذلك رؤية الوكيل بالقبض بخلاف
 خيار العيب فراء الوكيل بالعيب لا يكون ملزما للموكل . الا ترى انه بعد الشراء لو وجد
 بالمبيع عيبا فرضي به الوكيل وأبى الموكل أن يرضى به فله أن لا يرضى بخلاف خيار الشرط
 فالوكيل بالمقدح لا يملك اسقاط خيار الشرط الذي استشه الا امر لسه نحو ما اذا أمره بأن
 يشترط له الخيار . فكذلك الوكيل بالقبض لا يملك اسقاطه . قال (واذا اشترى عدل وطل
 لم يره ثم باع منه ثوبا ثم نظر الى ما بقي فلم يرض به لم يكن له أن يرده الا من عيب بعده)
 لانه تعدد الرد فيما باع وليس له أن يفرق الصنف في الرد بخيار الرؤية فاذا عاد الى ملكه النافع
 مانع بسبب هو مسح من كل وجهه أن يرد الكل بخيار الرؤية لزوال المانع الا في رواية
 على بن الجهم رحمه الله عن أبي يوسف انه يقول خيار الرؤية كخيار الشرط فلا يرد
 ما سقط وان عاد الى قديم ملكه وان كان باعه على أنه بالخيار فان كان بعد الرؤية هو دله
 الرضا منه فيسقط خياره وان كان قبل الرؤية هو على خياره لانه لم يعذر عليه رد الكا
 بما أحدث من التصرف فلو أسقطا خياره لأسقطا باجابه البيع في الثوب وذلك لا يكون
 أقوى من تصرفه باسقاط خيار الرؤية ولو صرح بذلك لم يسقط خياره قبل الرؤية . وكذلك
 اذا باعه على أنه بالخيار فان كان بعد الرؤية فهو دليل الرضى منه فسقط خياره وان كان قبل الرؤية

فهو على خياره لان لم يتعد عليه رد الكل بما أحدث من التصرف ولو أسقطنا خياره لاستطنا
 بإجماعه البيع في الثوب وذلك لا يكون أقوى من قصره به باسقاط خيار الروية. ولو صرح بذلك
 لم يسقط خياره قبل الروية. فكذلك اذا باعه على انه بالخيار. وكذلك لو قطع ثوباً منه وألبسه
 حتى تغير فقد تذر عليه رد هذا الثوب كما قبضه وليس له أن يرد ما بقي لما فيه من تريق الصفقة
 قبل التمام. قال (واذا اشترى عدل رطلين بمن واحد أو كل ثوب بمشرة أو كرحطة أو
 حاد من خدث في شيء من ذلك عيب قبل أن يقبضه أو كان العيب فيه فلم به فليس له إلا أن
 يرد كله أو يأخذه كله) لما في رد المص من تريق الصفقة قبل التمام ولأن الرد بالعيب قبل
 القبض بمنزلة الرد بخيار الشرط وخيار الروية ولهذا يفرد الراد به من غير قضاء ولا رضاه
 وهذا لانه لا حصه من الثمن قبل القبض فهو مجرد خيار يثبت له ليدفع به الصرد عن نفسه
 لا حصه للجزء الفائت من الثمن قبل القبض لانه وصرف فلا يمكن من إلحاق الصرد بالبائع
 في تريق الصفقة عليه ولكن يرد الكل أو يحسب الكل والحادث من العيب قبل القبض
 كالوجود عند العقد لان المبيع في ضمان البائع ولو هلك كان هلاكه على البائع. فكذلك اذا
 فات جزء منه ولأن الزيادة التي تحدث في العين قبل القبض لما جمعت في حكم الموحود
 عند العقد. فكذلك انقص الحادث في العين قبل القبض. وكذلك لو قبض احدهما دون
 الآخر لان تمام الصفقة تعلق بالقبض فلا يثبت الا بعد قبض الجميع كسقوط حق البائع في
 المجلس لما تعلق بوصول الثمن اليه فإما يقبض جميع الثمن في حقه في الجنس فيستوي في ظاهر الرواية
 ان وجد العيب بالمفوض فله أن يرده خاصة وان وجد بالبدى لم يقبض فليس له إلا أن يردهما
 لانه يجعل في حكم ما وجد به العيب كان الآخر بصفته وأما اذا علم بالعيب بعد ما قبضهما فله أن
 يرد العيب خاصة وقد رمه البيع في الآخر بحصته من الثمن الاعلى قول زهر فانه يقول يردهما
 ان شاء لان ضم الجيد الى الرديء عادة طاهرة في البيع ولو رد الرديء بالعيب خاصة
 نضر به البائع فلدفع الصرد عنه اما أن يردهما أو يحسبهما كما في الرد بخيار الشرط والروية
 ولكننا نقول حق المشتري بعد القبض في المطالبة بتسليم الجزء الفائت ولا حله يتمكن من الرد
 ولهذا اذا نذر الرد دمج بحصة العيب من الثمن وهذا للمعنى تقتصر على العيب فلا يتعدى
 حكم الرد الى محل آخر وهذا لان الصفقة تم بالقبض لوجود تمام الرضا من المشتري عند
 صفة السلامة كما أوجب العقد وبه فارق خيار الشرط والروية فالمايع من تمام الصفقة هناك

عدم الرضا له بل بأوصاف المفقود عليه أو بشرط الخيار وهذا باق في رد أحدهما فنرى
 الصفة قل التمام لهذا لا يتمكن منه. وأما ما كان من مكيل أو موزون من صرب واحد
 فليس له إلا أن يرد كله أو يمسك كله لأن الكل في الحكم واحده ألا ترى أن الكل نسبي
 باسم واحد وهو الكر فالحشي الواحد لا يرد بعضه باليب دون البص ه بوجهه انه اذا مير
 الميب ارداد عيه فالميب من الحطة عند الاحتلاط عما ليس بميب لا يقين فيه من الميب
 ما يقين اذا مير عما ليس بميب والمشتري لا يتمكن من الرد بميب أكثر مما خرج من
 ضمان النافع وبعض المتأخرين رحمهم الله تعالى يتولون هذا اذا كان الكل في وعاء واحد وأما
 اذا كان في وسائين فوحده ما في أحد الوعائين ميبا فله أن يرد ذلك بالميب ان شاء سيرة
 التوين والمدين كالحطة والشير لانه يرد على الوجه الذي خرج من ضمان النافع والاطير
 في الجنس الواحد بصفة واحدة انه كشيء واحد سواء كان في وعاء واحد أو في وعائين
 وأما أن يرد الكل أو يمسك الكل قال (واذا اشترى نوبين أو عشرين شمن واحد وقبضهم ما تم
 استحق أحدهما فالآخر له لارم لأن الاستحقاق لا يسع تمام الصفة بالتقبض فان المقد
 حق الماقد فتمامه يستدعي تمام الرضا من الماقد به وبلاستحقاق ينعدم رضا المالك لا رضا
 الماقد ولهذا لما في الصرف ورأس مال السلم لو أجاز المستحق لمداه افتراقا بيني المقد صحيح
 فاذا عرف ما تمام الصفة بالتقبض فلما يرجع شمن المستحق لأن ذلك لم يسلم له والبيع لارم له في
 الآخر لانه سالم واستحقاق أحدهما لا يمكن تقصاها في الآخر وان استحق أحدهما قبل
 القبض فله الخيار في الآخر ليفرق الصفة عليه قل التمام وكذلك لو قبض أحدهما ولم يقبض
 الآخر حتى استحق المقبوض أو لدى لم يقبض فله الخيار في الباقي لما يسا أن تمام الصفة يقبض
 جميع ما يتناول له التمدد حتى شيء منه غير مقبوض لا تكون الصفة تامة ولو كان ثوب واحد
 أو عدد أو شيء مما لا يشتمل فاستحق بعضه قبل القبض أو لمداه فله أن يرد ما بقى بعينه
 الشركة فالتجار يمدون الشركة فيما يضره التميم عينا فاحشاء قال (واذا اشترى شيئا ما يكال
 أو يوزن فاستحق بعضه قبل القبض أو وحده ناقصا فله أن يترك ما بقى) لتفرق الصفة
 قبل التمام وان استحق البعض بعد القبض فلا خيار له فيما بقى لأن هذا لا يضره التبعيض
 وباستحقاق البعض لا يتعيب ما بقى وقد تمت الصفة بالتقص قال (ولو اشترى داراً فقطر الي
 ظاهرها حارجا منها ولم يدخلها فليس له أن يردها الا بميب) عندما و(قال) زفر له أن يردها

وتبيل هذا الجواب بأعلى دورهم بالكوفة قائما تحتلف بالسعة والتصيق وفيما وراء ذلك يكون
بصفة واحدة وهذا يصير معلوما بالنظر الى جدرانها من خارج . فاما في ديارها مالية الدور
تختلف بقلة المرافق وكثرتها وذلك لا يصير معلوما الا بالنظر اليها . من داخل الجواب علي
بما (قال) زفر ومن حقق الخلاف في المسئلة حجة زفر هنا الذي ذكرنا الجواب . وحجتنا ان
النظر الى كل جزء من أحرانها متعذر فانه يتمذر عليه أو ينظر الى ماتحت السور وإلى ما بين
الحيطان من الجنود والاسطوانات واداسقط شرط رؤية الكل للتعذر أقمار رؤية حرة
مهما مقام رؤية الجميع تيسيرا . قال (والاعمى في كل ما اشترى اذا لم يقبل ولم يحس بالخيار) فادا
قلب أو حس فهو منزلة النظر من الصحيح ولا خيار له الا أن يحده عينا والكلام في فصول
(أحدها) جوار المقعد عندا من الاعمي يما كان أو شراء . (قال) الشافعي رحمه الله ان كان
بصيرا فسي . وكذلك الجواب وان كان أكمه فلا يجور يمه وشراؤه أصلا لانه لا يعرف
لون الاشياء وصفها وهذا علط منه فالباس تعارفوا معاملة الميمان من غير تكبير مكر
وتأمل الناس من غير تكبير منكر أصل في الشرع ثم من أصله ان من لا يملك أن يشتري بنفسه
لا يملك أن يأمر غيره به فاذا احتاج الأعمى الى ما كوله ولا يتمكن من ان يشتري أو يوكل
به مات حوصا وفيه من القبح مالا يحصى فاذا ثبت جواز شراؤه (قلنا) ان كان المشتري مما يعرف
بالجس أو الذوق فهو كالبصير في ذلك وان كان ما تعرف صمته بالجلس كما تعرف بالرؤية
فليس فيه كالرؤية من البصير حتى لو لمسه . وقال رضيته به يسقط خياره وما لا يمكن معرفته
كالغفارات فانه بوصف له بالبلغ ما يمكن فاذا . قال قد رضيته سقط خياره لان ذكر الوصف
يقام مقام الرؤية في موضع من المواضع كما في عقد السلم والتصور دفع الدين عنه وذلك
يحصل بدكر الوصف وان كان بالرؤية أنهم وعن أبي يوسف رحمه الله (قال) تناد الى ذلك الموضع
فاذا كن بحيث لو كان بصيرا وأى . قال قدر صيت سقط خياره وحمل هذا كتحرير الشفتين
من الاحرس فانه يقام مقام عبارة الناطق في التكبير والقراءة لان الممكن ذلك القدر (قال)
الحسن ان زياد يوكل بصيرا بالقبض حتى يرى البصير له قبض وهذا أشبه بقول أبي حنيفة
والوكيل بالقبض عنده يحمل في الرؤية كالوكيل وقال بعض ائمة بلع رحمهم الله عيسى الحيطان
والاشجار فاذا . قال قدر صيت يسقط خياره لان الاعمي اذا كان زكيا يقف على مقصوده في
ذلك بالس (حكى) ان أعمى اشترى أرضا . فقال فيدوني اليها فادوه فجعل يمس الارض حتى

اختي الى موضع منها فقال امرصع كدس هذا قتالوا لا قتل هذا الارض لا تصلح لانها
تكسوا فيها فكيف تكسوني فكان كما قال فادا كان الاعمى بهذه الصفة فرضى بها
ما مسها سقط خياره والله أعلم بالصواب

باب المراجعة

قال رحمه الله واذا اشترى شيئا بسنة فليس له أن يبيعه مراجعة حتى يبين انه اشتراه
بسنة (لان بيع المراجعة بيع أمانة تبنى على كل تهمة وحاجة ويتعزز فيه من كل كذب وفي
ما لو نزل الكلام شبهة فلا يجوز استعمالها في بيع المراجعة ثم الانسان في العادة يشتري الشيء
بالسنة بأكثر مما يشتري بالقد فادا أطلق الاجار بالشراء فاما يجهل السامع من الشراء بالقد
فكان من هذا الوجه كلحصر ما أكثر مما يشتري به وذلك لحماية في بيع المراجعة «يوضحه أن المؤخر»
بعض في المالية من الحال ولهذا حرم الشرع النساء وجود أحد الوصفين للمطل الحالا
عن المقالة حكما فادا باعه وكنتم ذلك فالمشري بالخيار اذا علم للتدليس الموجود من المانع وهذا
لان المشتري انما اقرم رجحا ماء على حرره انه اشتراه لنفسه فكذا من الثمن ولو علم انه اشترا
بالسنة لم يرغب في شراؤه بالتدب بذلك القدر من الثمن فضلا من أن يعطيه على ذلك ر
فلم حاجته الى دفع الضرر اثبتنا له الخيار كما اذا وحد المتود عليه دون ماضط المانع فان كان
هذا قد استهلك المبيع فالمبيع له لازم وليس له أن يرد الباقي منه ولا يرجع في شيء من الثمن
لانه قد رده ومجرد الخيار اذا سقط لتعدد الرد بسببه لا يرجع بشيء بمزلة خيار الرد
والشرط (وروى) عن محمد انه يرد قيمة المبيع ويرجع بالثمن ان شاء وهو صحيح على أن
يجوز فسخ العقد بسبب التحالف على القيمة بعد هلاك السلعة وحمل رد القيمة عند تعدد
رد العين كرد العين فكل ذلك باعتبار معنى في الثمن فهذا مثله والمعنى في الكل نبحث الحاجة
الى دفع الضرر عن المشتري وهذا بخلاف خيار العيب على ظاهر الرواية فالمستحق للمنة
هناك المطالبة بتسليم الجزء العائت ولهذا يرجع بحصة العيب من الثمن اذا تعدد الرد
الثابت له مجرد الخيار والخيار ليس بماله وكذلك ان استهلك بعضه فليس له أن يرد الباقي
منه لما فيه من تريق الصفقة على البائع ولا يرجع في شيء من الثمن لما قلنا ان المبيع سلم له
استحقه بالمقد وان لم يكن الاجل مشروطا وانما كان متمادا كما هو الرسم بين الباعة

يؤدي المشتري الثمن منجافي كل أسوء فيما قد اختلف مشايخنا ورحم الله تعالى في هذا
النصل (قال) بمصم له أن يبيعه مراحمة من غير بيان لأن الثمن حال وبأن ساعه البائع
واستوفي الثمن منه منجافي لا يخرج من أن يكون حالاً. ومهم من يقول المعروف كالمشروط
بالتص ولو كان الاجل مشروطاً لم يكن له أن يبيعه مراحمة من غير بيان. فكذلك اذا كان متعارفاً
ألا ترى ان الورقة في بعض الاشياء تستحق بالمرف وتحمل كالمشروط فهذا تياسه. قال (وإذا
اشترى خادماً فاعورت أو نوا أو طاماً فأصابه عيب عند المشتري بغير فعل أحدهما أن يبيعه
مراحمة على جميع الثمن من غير بيان) وقال زفر ليس له ذلك ما لم يبين لأن المشتري لو علم انه
أشتراه غير عيب غاصي من الدل لم ياتم له على ذلك رجحاً ما لم يبين بعد ما تيب وهذا
مذهب الشافعي أيضاً بناء على مذهبه أن للأوصاف من الثمن حصاة وان التيب بأفة مماوية
ويقتصر المعاد فيه سواء. ولكننا نقول بأن المشتري غير حابس شيئاً من المعقود عليه يكون
له أن يبيعه مراحمة كما لو تير السر وهذا لأن المائت وصف فيكون تبعاً لا يقابله شيء من
الدل اذا فات بغير صم أحد وانما البديل بمقابلة الاصل وهو باق على حاله فيبيعه مراحمة
أرأيت لو اضر الثوب أو توسخ أو كس كان له أن يبيعه من المراحمة وفي نوادر هشام ذكر
عن محمد رحمه الله (قال) هذا اذا قصه العيب شيئاً يسيراً فان قصه العيب قدر ما لا يتعمان الناس
فيه لم يبيعه مراحمة. قال (وكذلك ان تيب بعمل المبيع بنفسه) لأن ذلك هدراً وان تيب بعمل
المشتري فلا يس له أن يبيعه مراحمة حتى يتبين لاه حابس لجزء من المبيع عما أحدث فيه من
العيب وما يكون فيما اذا صار مقصوداً بالتناول كان له من الثمن حصاة كالبائع اذا ألتف
شيئاً من أوصاف المعقود عليه يسقط حصته من الثمن بخلاف ما اذا تيب بغير فعل. وكذلك
ان فيه أجبي بأمر المشتري أو بغير أمره فان فضله بأمر المشتري كفعل المشتري بنفسه
وبغير أمره جناية موجبة ضمان النقصان عليه فيكون المشتري حاسباً بديل جزم من المعقود
عليه. وذلك يبيعه من أن يبيعه مراحمة حتى يبين فان باعه ولم يبين كان للمشتري رده اذا علم
به وان كان قد استهلك شيئاً منه لم يكن له رد الباقي ولا الرجوع بشيء من الثمن فان لم يصبه
عيب ولكنه أصاب من علة الدابة أو الدار أو الخادم شيئاً فله أن يبيع المشتري مراحمة على
ثمنه لأن الدابة ليست بتولدة من العين فلا يكون حاسباً شيئاً من المعقود عليه باعتبارها ولأن
السلعة بدل المنفعة واستيفاء الثمن لا تنتم من بيعها مراحمة وهذا لانه أثنى عليها بازاء ما نال

من الممة . قال واذا ولدت الحارية أو لسانة أو أتمر النحيل فلا بأس ببيع الأصل مع الزيادة
 مريحة) لأنه لم يجس شيئاً من المتولد عليه وإن قصتها الولادة فهو نقصان دبير فعل أحد
 وادائه ما يجبره وهو الولد وفي مثل هذا النقصان كان له أن يبيعه مريحة وإن لم يكن ماراً
 النقصان ما يجبره فإذا كان ماراً ما يجبره أولى فإن استهلك المشتري الزيادة لم يبع الأصل
 مريحة حتى يبين ما أصاب من ذلك لأن ما استهلك متولد من العين ولو استهلك جزء من عينها
 لم يبيها مريحة دبير يان فكذا إذا استهلك ما تولد من العين . قال (وكذلك البان الدم واصوائها
 وسمومها إذا أصاب من ذلك شيئاً فلا يبع الأصل مريحة حتى يبين ما أصاب منها) لأن ما
 أصاب في حكم جزء من عينها . وعد الشافعي رحمه الله له أن يبيها مريحة بناء على مذهبه
 أن الزيادة المنفصلة وإن كانت متولدة من العين فهي بمنزلة العلة حتى لا يمنع رد الأصل
 بالميب وسيأتي يانه في باب الميوب أن شاء الله تعالى . قال (فإن كان أئق عليها ما يساوي
 ذلك في عليها وما يصلحها فلا بأس أن يبيها مريحة من غير بيان لأن حصول الزيادة
 باعتار ما أئق عليها من ماله ولعمم مقابل العرم ولأن في بيع المريحة يتبر عرف التجار
 ومن عادتهم إذا اتقوا ندر ما أصابوا من الزيادة لا يعدون ذلك خيانة في بيع المريحة
 وإن هلكت هذه الزيادة من غير أن يتضح بها المشتري فله أن يبيها مريحة ولا يبين وأ
 كان ند نقصت الأصول لأن النقصان حصل بغير صم أحد . قال (وإذا اشترى متناً فله أن
 يحمل عليه ما أئق في الفصارة والخطاطة والكراء ويقول قام على بكدا ولا يقول اشتريته بكدا
 فانه كذب) وهذا لأن عرف التجار معتبر في بيع المريحة فما حرى العرف بالحائنه برأس المال
 يكون له أن يحنه به ومالا فلا أو يقول ما أثر في البيع فترداد به مالىته صورة أو ميه
 فله أن يلحق ما أئق به رأس المال والفصارة والخطاطة وصف في البين فترداد به
 والكراء . كذلك من مال مالىته حمل ومؤنة تختلف باختلاف الأمكنة فقله من
 مكان لا يكون الا تكري ولكنه ند الحاق ذلك رأس المال لو قال اشتريته بكدا يكون
 كدبا فانه ما اشتراه بذلك فإذا قال قام على بكدا فهو صادق في ذلك لأن الشئ إنما
 عليه بما ينرم فيه وقد غرم فيه القدر المسمى وإن كان في عقود متفرقة ولم يحمل ما
 ما أئق على نفسه في سفره من طعام ولا كراء ولا مؤنة لاندما العرف فيه ظاهراً ولا

بما اتفق على نسيه لا تراد مالية البيع صورة ولا معنى وأما الرقيق فله أن يالحق بهم طلبهم
 وكونهم بالمعروف ثم يقول قاموا على بكدا للعرف الطاهر في ذلك ولأن في هذه الفتحة
 إصلاح مالية الرقيق فإن نقاهم على هيئتهم لا يكون بدون الاساق بالمعروف. قال وإذا اشترى
 طعاما فكل نصفه وله أن يبيع النصف الباقي مراوحة على نصف الثمن. وكذلك كل مكيل أو
 موزون إذا كان صنفا واحداً لأنه مما لا يتفاوت بمحصة كل جزء منه من الثمن يكون معلوما
 ويبيع المراوحة على ذلك بقي وان كان محتالاً لا يبيع الباقي منه مراوحة لأن اتسام الثمن على
 الاجناس المختلفة باعتبار القيمة وطريق معرفتها الحر والطن فلم يكن حصة كل جنس من
 الثمن معلوم يقينا ليبيعه مراوحة عليه. وكذلك الثوب الواحد إذا ذهب نصفه أو احترق
 أو أحرته اسان أو باعه أو وهبه فلا يبيع النصف الباقي مراوحة على الثمن الأول لأن المسمى لا
 ينقسم على ذراعان الثوب باعتبار الاجزاء والدرع سواء في الثوب واتسام الثمن لا يكون على
 الاوصاف فقد تفاوت أطراف الثوب الواحد إذا ذهب نصفه أو أحرق من أحد جانبيه
 بثلث لا يشتري بثلث من حاب آخر بخلاف القفزان من الصورة الواحدة
 وهكذا الثوبان إذا اشتراهما صفة واحدة فلا يبيع أحدهما مراوحة دون الآخر فإن اتسام الثمن
 عليهما باعتبار القيمة. وكذلك ان اشتري عدل رطل بألف درهم وان كان أخذ كل ثوب بشرة
 فدلهم أنه أن يبيع كل ثوب منها مراوحة على عشرة في (قول) أبي حنيفة وأبي يوسف و(قال) محمد
 رحمه الله تعالى لا يبيع شيئا من ذلك مراوحة حتى يبين أنه اشتراه مع غيره لأن من عادات
 التجار ضم الجيد إلى الردي، ويبيعهما بثلث واحد مع التفضل في رغبت المشتري في شراء الردي،
 لماله من المقصود في الجيد ويرغب البائع في بيع الجيد لماله من المقصود في ترويح الردي، فلو
 جوزنا له أن يبيع أحدهما مراوحة من غير بيان لا مسك الجيد وباع الردي، مراوحة وإذا علم منه
 المشتري أنه كان منه في المقعد أجود منه لم يعطه رجاء على ما سعى فيه من الثمن ولا جمل هذا
 العرف استحسن محمد و(قال) لا يبيعه مراوحة حتى يبين والقياس ما قال. فان حصة كل واحد
 منهما من الثمن مسمى معلوم فله أن يبيعه مراوحة كما لو كان في عقدتين ومثل هذا العرف
 الذي اعتبره محمد يوجد في العقدين أيضا فقد يسامح الاسان لمن يامله في ثمن جيد من
 الترويح عليه رغبنا بده بثلث مثل ذلك الثمن ثم لم يمتد ذلك لأن اعتبار العادة عند عدم النص
 ما عند وجود النص فلا يمتد بالعادة. فكذلك ها بعد التخصيص على ثمن كل واحد منهما

لا يعتبر بالمادة . قال (و اذا اشترى متاعا محطه أو شيرا أو شيئا مما يكال أو يوزن فلا بأس بأن يبيعه . مراحة على ذلك) لأن بيع المراحة تملك شئ ما ملك به من ربح صمه اليه في يمه فاذا كان الثمن مما له مثل في جمعه تحقق هذا المص في له أن يبيعه مراحة عليه . قال (و اذا اشترى نوما بشرة دراهم فباعه بمحسة شر درهما ثم اشتراه بشرة فلا يبيعه مراحة حتى يطرح ربحه الأول من رأس المال) في قول أني حبيبة و (قال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ببيعته . مراحة على بشرة دراهم لانه شراء مستقل فلا يدخل فيه ما قبله من ربح أو وصية فألا ترى انه لو كان أصله هبة أو ميراثا أو وصية فباعه ثم اشتراه كان له ان يبيعه مراحة على الثمن الآخر ولا يضر ما كان قبله كذا هدا وهذا لأن بالشراء الثاني يتحدد له ملك غير الأول لأن شئ الحكم بثبوت صمه فاذا كان السب متجندا فالملك الثابت به كذلك واختلاف أسباب الملك بمرلة اختلاف العين ولو كان للمشتري في المرة الثانية عين أخرى بابه مراحة على ما اشتراه وقاس بما لو استعاد في المرة الثانية زيادة من العين فان ذلك لا يبيعه من بيع المراحة في الشراء الثاني . وكذلك اذا استعاد ربحا قبل الشراء الثاني وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ما استعاد من الربح انما يؤكد حقه فيه بالشراء الثاني لأن قبل شرائه كان حقه فيه يرض الاستوفاء بان يرد عليه بسبب والمؤكد في نص المواضع كالموجب . كأنه استعاد ذلك بالتقيد الثاني وبه فارق الزيادة المتولدة من العين فتأكد حقه فيها لم يكن بالتد الثاني ولأن معنى بيع المراحة على صم المقنود نعمها الى بعض . ألا ترى انه لو استعاد محياط حتى حاطه لم يلحق بالحق رأس المال فاذا كان يصم بعض المقنود الى بعض فياوجب زيادة في الثمن فلا يصم المقنود الى بعض فيطر الى حاصل ما عزم فيه فيطرح من ذلك قدر ما رجع اليه ويبيع مراحة مقنود فبا يوجب القصاص من الثمن أولى فان هذا الى الاحتياط أقرب ولكن صم المقنود عند اتحاد جنسها فاما عند الاختلاف فلا . ألا ترى انه لو استعاد محياط حتى حاطه لم يلحق بسبه شيئا من رأس المال . وكذلك اذا كانت التقيد الأول هبة أو صدقة لا يصم أحدهما الى الآخر لأن أحد المقدين يترع والاخر تحارة فاما اذا اتحد جنس المقنود يصم بهما الى بعض فيطر الى حاصل ما عزم فيه فيطرح من ذلك قدر ما رجع اليه ويبيع مراحة على ما بقي ان شاء . وفي هذه المسئلة قد عزم عشرين درهما في دفعتين . وعاد اليه خمسة عشر درهما ببيعته مراحة على خمسة . قال (ولو كان اشتراه بشرة ثم باعه بعشرين ثم اشتراه بشرة

لم يبيعه مراجعة عند أبي حنيفة أصلاً) لانه رجع اليه مثل ما عزم فيه فلم يسق له فيه رأس المال
 ابييه مراجعة عليه ولو كان اشتراه بشرة ثم ماء موصيف أو بدانة ثم اشتراه بشرة كان له
 ان يبيعه مراجعة علي عشرة لان معاذاً انه ليس من جنس ما عزم فيه فلا يمكن طرحه الا
 باعتبار القيمة ولا مدخل لذلك في بيع المراجعة ولان الرمح لا يظهر ما لم يمد اليه رأس ماء وإذا
 كان معاذاً اليه من عين جنس ما عزم فيه لا يظهر وبوجه فيه ولهذا كان له أن يبيعه مراجعة علي
 الثمن الثاني، وإذا اشترى نصف عبد بمائة درهم واشترى آخر نصفه بمائتي درهم ثم باعاه
 مراجعة أو وصيفة أو تولية فالثمن بينهما أثلاثاً بخلاف ما لو باعه مساومة فإن في بيع المساومة
 المسمى بمقابلة الملك ولهذا يستوي فيه المشتري والموهوب وملكهما في المد سواء بخلاف
 المراجعة والرصفة والتولية فإن الثمن الثاني مبني علي الاول في هذه القردة لان التولية تمليك
 لما ملك والوصيفة سفصان شيء يسمى عما ملكت به والمراجعة ريادة مدفوعة علي ما ملكت
 به ولهذا احتضت هذه المقود بالمشتري دون الموهوب فإذا أثبت أن الثمن الثاني مبني علي
 الثمن الاول وقد كان الثمن الاول أثلاثاً فيقسم الثمن الثاني بينهما كذلك وأصل في حوار
 هذه المقود ما روي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه اشترى تمرين عند قنص الهجرة
 (فقال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولي أحدهما (فقال) هو لك فغير شيء (فقال) صلوات
 الله عليه أما بغير شيء ولا قال (وإذا أتق علي عبده في تليم عمل من الاعمال دراهم لم يلحقه
 برأس المال) لانه ليس فيه عرف ظاهر - وكذلك الشعر والعاء العربية وأجر تليم القرآن
 والحساب حتى لو كان في شيء من ذلك عرف ظاهر في موضع بالحاقه برأس المال كان له أن
 يلحقه به لان زيادة المالية باعتبار معنى من المتعلم وهو الدهن والركاء عما أتفق علي المعلم فلم
 يكن ما أتفق موجباً ريادة في مالية العين وعلي هذا أجز الطيب والرائص والبيطار والراعي
 وجبل الآبق والحجام والنجار لا يلحق شيء من ذلك رأس المال لما قلنا وأما أحر سائق العم
 الذي يسوقها من بلد الى بلد يلحق برأس المال للعرف الظاهر فيه ولان هذا بمنزلة الكراء فيما
 له حمل ومؤنة - وكذلك أجرة السمار فتدحري للعرف بالحاقه برأس المال فهو كأجرة الفصاير
 وأجرة الراعي ليس بطير أجرة سائق الغنم لان الراعي لا يستحق الا حراً بالقل ولا يعمل
 الراعي بل يحفظ الغنم فهو كأجرة البيت الذي تحفظ فيه الغنم - وكذلك حمل الآبق ليس
 بطير أجز سائق الغنم لان الآبق قادر وفي الحاق شيء برأس المال العرف الظاهر

لا يمتنع بالمادة ^ع . قال (وإذا باع المتاع مرابحة ثم حط البائع الأول منه شيئاً حط ذلك من المشتري الآخر وحصه من الربح ولو كان ولاية حط ذلك عليه) .
 وعددهم والشايفي وجههما الله لا يحط عن الثاني شيء بهذا السبب وأصل المسئلة أن الربح في الثمن والمنس ثبتت على سبيل الالتحاق بالأصل عندنا وعددهم والشايفي وجههما
 هو مئة مستدأة لا تتم إلا بالتسليم ويستوى أن كانت الزيادة من العائد أو من أخيه آخر
 وكذلك حط بعض الثمن عندما يلحق بأصل العقد ويصير كأن العقد بقى عقد على ما في
 الشيع والمولى . وعددهم والشايفي وجههما الله هو ر مبتدأ في حق من حطه
 وجههما في ذلك أن الثمن لا يستحق بالعقد إلا عوضاً والباع كله صار مملوكاً للمشتري
 بالعقد الأول يبقى ملكه ما بقى ذلك العقد ومع قائه ملكه في المبيع لا يمكن إيجاب الزيادة
 عوضاً إذ يلزم الدوس عن ملك نفسه . وذلك لا يجوز كالمودع يشتري الودعة من المودع
 وهذا في حق الاحصي أظهر فإنه لا يملك شيئاً من المبيع فكيف يلزم الثمن متقابلة بما
 يملكه ولا يمكنه إثبات الزيادة في وقت العقد فإن المبيع لو كان هالكا في الحال أو
 حاربه فاعتقها المشتري أو درها لم تثبت الزيادة في الثمن . وكذلك في الصداق الزيادة لا
 بالطلاق قبل النكاح ولو ثبتت من وقت العقد لكان حكمها حكم المسمى فإذا طلق
 في الزيادة وكذلك في الحط لأن الثمن كله إذا صار مستحقاً بالعقد فلا يخرج البعض من
 يكون ثما إلا بمسح العقد في ذلك القدر والمسح لا يكون في أحد العوضين دون الآخر
 مع أن الثمن معقود به ومسح العقد في المعقود عليه دون المعقود به وقاسا حط البعض
 الجميع فكما أن ذلك لا يثبت في حق المولى والشيع وكذلك حط البعض وجههما
 ذلك قوله تعالى (ولا حاح عليكم فيما تراضيتن به من بعد العريضة) أي من عريضة
 العريضة فذلك تصيب على أن حكم الزيادة المعروضة بعد العقد كحكم المفروض في
 الأيما قام الدليل عليه وقد قام الدليل على أنه لا ينتصر الطلاق قبل الدخول إلا بما
 بالنسبة في أصل العقد بالنص فيما سوى ذلك حكم الزيادة حكم الأصل والمعنى فيه أنها غير
 بتراضيهما من وصف إلى وصف مشروع له فيصح ذلك ويجعل ذلك كالمذكور في
 العقد كما لو كان البيع لحيار لها فاسقط الخيار أو بنير الخيار فشرطاً للخيار لها أو لا أحد
 الوصف أيهما يملأن الحاسر عدلاً بالزيادة في الثمن أو العبد والراجح عدلاً

بالخط وهذا وصف مشروع في البيوع والبيوع أنواع منه حاسر ورايح وعدل معروف
 أنهما قصدا تعبيره الى وصف مشروع وتأثيره ان المقد قائم بينهما فكان التصرف فيه رفعا
 وأثناء فيمكن ان التصرف فيه بالتغير من وصف الى وصف لان التصرف في صفة الشيء
 أهون من التصرف في أصله فاذا كان بائعا يملك التصرف في أصل المقد في صفة
 أولى فاما قوله أنه يلتزم الموص عن ملكه (قلنا) قيام المقد بقيام المقود عليه والمقود عليه قائم
 في يد المشتري على وجه يجوز الاعتياص عنه فيصح منه التزام الموص بمقابلته أيضا لان
 الانسان اما لا يلتزم الموص عما هو ملوك له أصلا ومقصودا فاما ما ربحا فقد يلتزم الموص
 وهذا لان الأرباح في حكم الصلاة ولهذا لو حصل من المريض كان معتبرا من الثالث
 ولأنه يبيع والعوض بمقابلة الأصل دون البيع ألا ترى أن اطراف المبيع يستحق
 بالمعاوضة تبعا ولا يقابلها شيء من الثمن بل الموص بمقابلة الأصل يعي عن اعتبار الموص
 بمقابلة البيع فكذلك الزيادة بعد هلاك المقود عليه وقد روي في غير الاصول عن أبي
 حنيفة ان الزيادة تصح كما يصح الخط بطريق التمييز لأصل العقد وفي ظاهر الرواية لا تثبت
 الزيادة لان المقود عليه لم يبق على وجه يجوز الاعتياص عنه ولا يمكن اثبات الزيادة
 عوضا وكذلك بعد المتاق والتدبير لم يبق على وجه يجوز الاعتياص عنه وهذا لانه لا بد
 لاثبات الزيادة عرضا من اعتبار الحال ثم الاستناد الى وقت العقد وقد تعذر اثباتها في
 الحال فلا يظهر فيها حكم الاستناد كما قلنا في البيع الموقوف انه لا بد من قيام المقود عليه
 عند الاجارة ليثبت الملك مستندا الى وقت المتد وبالاتفاق في البيع يشترط الخيار على البائع
 وعلى هذا ان كانت الزيادة من الاحبي وضمنها لانه التزامها عوضا وهذا الالتزام صحيح منه
 فان يملك بمقابلة شيئا كما لو حال امرأته مع اجني على مال وصمه الاجني او تصالح مع احدي
 من الدين على مال وصمه الصالح وان لم يملك الالتزام بمقابلته شيئا وعلى هذا الخط الا أن
 عمل الخط في اخراج قدر المخطوط من أن يكون ثما فالشرط فيه قيام الثمن لقيام المقود
 عليه والثمن باقي فثبت الخط على سبيل الاتحاق بأصل العقد وقد بينا أنه مغير لوصف العقد
 وليس بماسخ للعقد حتى يقال التسخ في الثمن لا يكون والدليل عليه الخط بسبب العيب
 والخط في مجلس العقد على أحد تولى الشافعي فانه يثبت له حقيقة بأصل العقد لما قلنا بخلاف خط
 الجميع فانه مغير لوصف العقد لان الانسان لا يكون مبنوا بجميع الثمن ولو التحق بأصل العقد

فاما أن يفسد به العقد لانه يبقى فيما ملائمتين وقد علمنا أنهما لم يقصدا ذلك أو يصير ذلك العقد
هبة وقد كان قصدهما التحاقر في البيع دون الهبة فاما حط البعض لو التحق بأصل العقد تحقق به
منصودهما وهو التبرع. قال (وإذا ما مع المتاع مباحة فانه فيه فالمشترى بالخيار إذا اطلع عليه
ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء ترك وان استهلك المتاع أو بعصه فالثمن كله لازم له)
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله (قال) أبو يوسف وابن أبي ليلى رحمهما الله يحط عنه
الحياة وحصلتها من الربح على كل حال ولا خيار له في ذلك وان كان في التولية بعد أن
حسبه وأبى يوسف ورحمهما الله يحط عنه مقدار الحياة وعند محمد هو بالخيار ان شاء أخذه
بجميع الثمن وان شاء ترك فابو يوسف يقول في المراجعة والتولية جميعاً يحط عنه مقدار الحياة
وحصلتها من الربح لان العقد الثاني في حق الثمن ثانياً على الاول وقدر الحياة لم يكن ثماً
في العقد الاول فلا يمكن إثباته في العقد الثاني كما في الشفيع فان المشتري اذا كان الشفيع
لا يشت مقدار الحياة في حقه فانه يأخذ بمثل الثمن الاول ولا يمكن إثباته في العقد الثاني كما
في الشفيع وهذا لان السبب الثاني لما أضافه الى السبب الاول فاما يؤثر في الإيجاب مثل ما
وجب بالسبب الاول الا مقدار ما اراد به من الربح فبقا وراء ذلك لا يشت وبدون السبب
لا يشت الحكم والدليل عليه أنه لو حرج البعض من أن يكون ثماً في العقد الاول المحط
بحرج ذلك من أن يكون ثماً في العقد الثاني فاذا ثبت انه لم يكن ثماً فيه أولى ومحمد يقول
فيها جميعاً لا يحط الثمن من المشتري الثاني لانها بائراً عقداً باختيارها ثمن سبباً فينفق
بجميع ذلك الثمن كما لو باعناه مساومة وهذا لان العقد سبب الثاني يستند التراضي منهما ولا
يتم رضا المشتري الاول اذا لم يحج له جميع الثمن المسمى بخلاف الأخذ بالشفعة ولا مبر
رضا المشتري هناك ثم حق الأخذ للشفيع فالثمن الاول مستحق على المشتري على وجه
لا يمكن إبطاله ولا اعتباره وبالحياة قصد تمييزه ويرد عليه قصده وهذا البيع مباحة أو تولية لم
يكن مستحقاً على المشتري الاول فهو في تسمية ماسى غير قاصد إبطال ما هو مستحق عليه
ولكنه يدلس والتدليس يثبت للمشتري الخيار كتدليس العيوب وهذا بخلاف الخط
العقد لان الاستحقاق يثبت للمشتري الثاني بمثل الثمن الاول وثم رضى المشتري الاول
حرج من أن يكون ثماً في العقد الاول بحرج من أن يكون ثماً في العقد الثاني فكان الثمن
الثاني مدماً مآتم استحقاقه بمنزلة الشفيع وأبو حنيفة يفرق بين التولية والمراجعة من وجهين (أخذ

أن التولية بناء على السبب الاول من كل وجه فلا يثبت فيه ما لم يكن ثانيا في العقد الاول
 فلاقالة لما كانت فصاعدا الاول فما لم يكن ثابتا في العقد لا يمكن اثباته في الاقالة فاما
 المراجعة فليست بنى على العقد الاول من كل وجه وان ثبتت عليه من وجه وهو العيار في
 الشئ ألا ترى انها ماسيا فيه ما لم يكن مسمى في العقد الاول فيه يتبين انه سبب مبتدأ بأشراه
 باختيارهما فيتمتع بالثمن المسمى فيه يقرره انه لا حاجة في التولية الى ذكر الثمن وتسمية مقدار
 حياته فيه فيكون لهوا أيضا وفي المراجعة لا بد من تسمية الثمن وتعيين قدر الربح فكان انعقادها
 بالتسمية الثانية فيتمتع بجميع ماسيا فيها ورفق آخران في اثبات الحياة في التولية تغير العقد
 عن موضوع ماصرحا به لان به يصير البيع مراجعة لا تولية وقد صرحا بالتولية وكان ذلك منهم ما
 نيا المقدار الحياة فاما في المراجعة لو اثبتنا جميع المسمى لا يتغير به العقد عن موضوع ماصرحا
 به فاما صرحا ببيع المراجعة وهو مراجعة الا ان الربح فيه أكثر مما طله المشتري والبائع
 دلس بتسمية بعض ربحه رأس المال فكان ذلك مثنا الخيار للمشتري واذا سقط خياره
 بهلاك المبيع في يده لم يمسح جميع الثمن المسمى قال (واذا اشترى ثوبا بمائة درهم فليس له ان
 يبيع منه ذراعا مراجعة لما يبدأ أن الثمن ينقسم على ذراعا ان الثوب باعتبار الاحراء وله ان
 يبيع نصفه أو ثلثه مراجعة) لان ثمن النصف معلوم يقينا وهذا لان النصف جزء شائع فلا
 يثار والذراع اسم لموضع معين يقع عليه الذراع وذلك مختلف في الثوب قال (ولو اشترى
 نصف عبد بمائة درهم ثم اشترى النصف الآخر بمائتي درهم فله أن يبيع أى النصفين شاء
 مراجعة على ما اشتراه) لانه يملك كل نصف بمقدار حصة فيجمل كل نصف بمئة على
 حصة وان شاء باع كله على ثمانمائة درهم مراجعة لان العبد قام عليه في المتدين جميعا ثمانمائة
 وبيع المراجعة يبيع ما قام عليه قال (ولو اشترى عبدا بألف درهم فوجب له البائع الثمن كله
 وله ان يبيعه مراجعة على الألف ولو وهب له بمص الثمن أو حط عنه بمصه باعه مراجعة على
 ما بقى) للفرق الذي يبا بينهما في حكم الانتحاق باصل العقد وان باعه بالثمن عرضا أو أعطاه
 به رهن فذلك الرهن كان له ان يبيع العبد مراجعة على ألف درهم لانه صار قابضا لهذا الثمن
 بهذا الطريق فكأنه قضاه مشاهدا ولانه يبيعه مراجعة على ما يملك وانما يملك المسمى عند
 الشراء ألا ترى انه قبل أن يقدر الثمن له ان يبيعه مراجعة قال (ولو اشترى ثوبا بمائة
 درهم جراد فقدهما زيوا وتجاوز البائع عنه فله أن يبيعه مراجعة على عشرة جراد) لانه يملكه

بالحياذ وما نقد من الزبوف صار قاصيا لما عليه بدليل حوا ذلك في السلم والصرف وكذلك ان
 اشتراء بشرة نقد فلم يقده الثمن شهرا فله ان يبيعه مرا بحة على العشرة النقد لانه يملك بالنقد
 وبان لم يطله البائع بالثمن شهرا لا يجرح الثمن من أن يكون قد اتم بمحل تحو البائع بالزبوف
 وتركه المطالبة بالثمن مدة عملة الخط لان هلك القدر المخطوط يلحق باصل النقد فيكون
 ميراث الوصف وهما يترك المطالبة بالثمن زمانا لا يلتحق شيء باصل النقد . وكذلك بالتجوز
 بالزبوف لان الوصف نفع للأصل فاذا لم يجرح شيء من أصل العشرة من أن يكون ثما
 لا يمكن احراج الوصف من ذلك لئلا يصير البيع مقصودا بيا هو بيع فيه وذلك بمنع .
 قال (فان وهب الثوب المشتري بشرة لاسان ثم رجع فيه فله ان يبيعه مرا بحة على عشرة)
 لان الرجوع يعود اليه اليه قديم ملكه سواء رجع نقصا أو ميرا قضاء وقد يناهذا في الهبة .
 وكذلك ان ناعه ورد عليه بسبب أو فساد بيع أو حيار أو اقالة فله أن يبيعه مرا بحة على عشرة
 لانه ان عاد اليه بسبب هو مسح من كل وجه فقد عاد اليه قديم ملكه وان عاد اليه بسبب هو
 متردد كالاقالة فاكتر ما يبيعه أنه عملة عقد حديد وقد تملك فيه الثوب بشرة فيبيعه مرا بحة
 عليه ولو تم البيع فيه رجع اليه بميراث أو هبة لم يكن له ان يبيعه مرا بحة لانه ما عاد اليه الملك
 المستعاد بالشراء الاول فان ملك الوارث يسى على ملك المورث فاما يبق له ما كان لمورثه فيبيعه
 مرا بحة على ما اشتراه مورثه به لو ناعه مرا بحة وليس له ذلك لان المالكية قد تحددت له
 وان كان الملك هو الذى كان لمورثه واما في الهبة فقد يثبت له ملك حديد بسبب التبرع فلا
 يكون له ان يبيعه مرا بحة . قال (واذا اشترى شيئا من أبيه أو أمه أو ولده أو مكانه أو عبده
 أو اشترى السد أو المكاتب من مولاه بشئ قد قام على البائع فامل منه لم يكن له ان يبيعه
 مرا بحة الا بالذى قام على الاتع في العبد والمكاتب بالاصاق) لان بيع المرا بحة على ما يتيقن
 محروجه في ملكه بمقابلة هذا العبد وهو للدفع الى البائع الاول فاما الرجوع الذى حصل
 لعمده لم يجرح من ملكه لان كسب العبد مولاه وما حصل لمكانه من وجه كان له
 أيضا للمولى حق الملك في كسب المكاتب ويقتل ذلك حقيقة الملك لمجزه ولان تهمة
 المساحة تمكن فالاسان يسامح في المعاملة مع عبده ومكانه لعله انه لا يتعذر عنه ما
 يحصل لهما ويبيع المرا بحة بيع أمانة يبنى عنه كل تهمة وحياة فاما في غير المالك من الآباء
 والأولاد والأرواج والزوجات . فكذلك الجواب عند أبي حنيفة (قال) أبو يوسف

ومحمد رحمه الله له ان يبيعه مراحة على ما اشتراه به من هؤلاء لتأين الاملاك بينهما اذ ليس
 لكل واحد منهما في ملك صاحبه ملك ولا حق ملكهما في ذلك كالا حوين وأبو حنيفة
 رضي الله عنه يقول ما يحصله المرء لهؤلاء بمنزلة ما يحصل لبعده من وجه ولهذا لا تقبل
 شهادته لهؤلاء لماعتبار هذا الوجه صاروا في حقه كالعبد والمكاتب ولان مسامحة بعض هؤلاء
 مع البعض في المعاملة أمر طاهر ويسمى الرابحة يؤخذ فيه بالاحتياط فلا يبيعه مراحة الاعلى
 القدر الذي يتيقن بالالتزام فيه لاعلى وجه الساعة . وذلك أقل التمين كما في العبد
 والمكاتب . قال (واذا اشترى ثوبا بثوب قد قام عليه الاول مشرة دراهم وليس له ان يبيعه
 مراحة على العشرة) لانه ملك هذا الثوب بالعقد الثاني والدوس ما كان مذكورا فيه ولا مثل
 للثوب من حذسه فلماذا لا يبيعه مراحة على ما اشترى به ولا على الثمن الأول لانه ما بالرم
 ذلك عوضا عن هذا الثوب قل (واذا اشترى الرحلان عدل زطى بألف درهم فانتباه
 فليس لواحد منهما ان يبيع نصيبه مراحة) لان القسمة فيما تفاوتت يمكن فيها معنى المعاوضة
 من حيث ان كل واحد منهما يأخذ نصف ما يصيبه بتقديم ملكه ونصفه عوضا عما ترك
 لصاحبه يعني ذلك من البيع مراحة هو يوصحه اما لا يتيقن بان ما يصيبه بالقسمة هو
 النصف وإنما يعرف ذلك بطريق الحرر وقبل القسمة لو مير بعض الثياب وأرادا بيع ذلك
 مراحة على ما يحصها من الثمن لم يملك ذلك . فكذلك بعد القسمة وهو فارق المكيل والموردون
 . قال (واذا اشترى عبدا به عيب قد دلس عليه فلما علم به رضى فله ان يبيعه مراحة) لانه
 اشترى بالثمن الذي يبيعه مراحة عليه وسبب العيب يثبت له الخيار فاسقاطه لا يمنع من البيع
 مراحة كما لو كان فيه خيار الشرط او رؤية فاسقط . وكذلك لو اشتراده مراحة خاله صاحبه فيه
 كان له ان يبيعه مراحة على ما أحده به لما بينا ان الثالث له نسب هذه الحياة الخيار فقط
 . قال (واذا ولي رجل رجلا فيما قام عليه ثم اطلع على انه أخذه بأقل من ذلك شهادة
 شهود او اقرار البائع الاوسط أو سكو له عن التمين فيه وقد ادعاه المشتري الآخر) فانه
 يرجع عليه بالفصل وتم له البيع وقد بينا الخلاف في هذه المسئلة واما الشهادة في حرب
 وهو ان سمع دعوى المشتري الآخر ان الثمن الاول كان أهل مما سعى في التولية معه حتى سمع بيته
 على ذلك واستحلفه على ذلك خصمه يقضى عليه بشكوله من اصحابا رحمهم الله من يقول هو مناقض
 في هذه الدعوى والمناقض لا قول له ولا طريق لظهور ذلك إلا اقرار البائع الاوسط . به ومنهم

من يقول بل دعوى الحياة من المشتري الآخر بمحلة دعوى العيب أو بمحلة دعوى الخط.
ولو ادعى شيئاً من ذلك فأقام البينة فقلت بيته وإذا لم يكن له بينة يستحلف حصه. وكذلك
هما وإن كان المولى قد باعه مراحة قل أن يرجع على البائع الأول شيء ثم رجع عليه تصدر
الحياة برد ذلك القدر ودمجه على المشتري منه بمحلة مالهو حط ماله عنه بعض الثمن. قال (وإذا
اشتري شيئاً من شريك له شركة عن فلا بأس أن يبيعه مراحة) لا هما فالبس من شركتهما
كسائر الاحاب ولهذا قلت شهادة كل واحد منهما لصاحبه فان كان للأول فيه حصة فليس
له أن يبيعه حصه بعه مراحة إلا على ما اشتراه به لانه يملك حصته بالعقد الأول وإنما يملك
على شريكه بالعقد الثاني حصته ببيع كل حصته مراحة على ما اشتراه به. قال (وإن كانت حادام
لشريك معاوض للخدمة فاشتراها شريكه منه للخدمة ثم بدأ له أن يبيعه مراحة فله ذلك)
لان هذا ليس من شركتهما وكل واحد منهما من صاحبه فيه كأحسب آخر وكل شيء كان
لاحدهما خاصة فالحكم فيه كذلك وكل شيء كان بينهما فلا يبيعه واحد منهما مراحة إذا
اشتراه من صاحبه الا على الاصل الأول لان العقد الثاني غير معتبر فان قبله كانت الميراث
مشركة بينهما شركة معاوضة. وكذلك بعده بخلاف ما يشتري أحد شريكي المالك من صاحبه
لشركة لان ذلك شراء معه بانه يدخل في شركتهما ما لم يكن داخلاً الا ان البائع في
حصه بعه اما يبيعه مراحة على أقل الثمن وهو ما اشتراه به لانه متيقن بحقوق ذلك القدر
عن ملكه. قال (عند بن أبي قحافة عليهما مائة دينار فربح أحدهما صاحبه في حصته ديناراً
فلا بأس أن يبيعه مراحة على مائة دينار ودينار) لانه يملك جميع العبد بهذا القدر وفي شركة
الملك شراء أحدهما من صاحبه كشراؤه من أجسب آخر. قال (وإذا اشتري الرجل متاعاً من
رفقه بأكثر من ثمنه ثم باعه مراحة على رقه فهو حائر) ولكن لا ينبغي أن يقول قام على بكدا
ولا أخذنه بكدا فان ذلك كذب والكذب لا رحمة فيه ولكن يقول رقه بكداً أو أبيع
مراحة على ذلك وعن أبي يوسف (قال) هذا اذا كان المشتري ممن يعلم عادة التجار انهم يرقون
السلع بأكثر مما يشترون به فان كان لا يعلم ذلك فله حياة والمشتري حق الرد به اذا علم
وهذا منه احتياط وقد كان يبائع في الاحتياط في باب المراجعة حتى (قال) اذا اشتري شيئاً
بأكثر من ثمنه مما لا يتفان الناس في مثله وهو يعلم ذلك فليس له أن يبيعه مراحة من غير
بيان وكذلك لو اشتري بالدين من عليه الدين شيئاً وهو لا يشتري ذلك الشيء مثل ذلك

التمن من غيره فليس له أن يبيعه مرابحة وإن كان يشتري بمثل ذلك التمن من غير غيره وله أن يبيعه مرابحة - وإن أخذته لمعطة الشراء أو لمعطة الصلح وفي طاهر الرواية يفرق بين الصلح والشراء فنقول متى الصلح على الخط والنحوز بدون الحق ومتى الشراء على الاستقصاء والمالك كسبه ولو كان أصل الثوب له بميراث أو هبة أو وصية تقومه قيمة ثم باعه مرابحة - على تلك القيمة كان جائزاً أيضاً لأنه ما أخبر المشتري بشئ هو كذب وإنما (قال) قيمته كذا أو رقه كذا وهو صادق في ذلك فإن صار المشتري منبوا فيه فذلك من قبل جهله - (قال) وإذا باع الرجل المتاع برمح ده يازده أو برمح أحد عشر فكذلك سواء إن كان المشتري قد علم بالتمن قبل عقده البيع وليس أن يرده لأن مقداره التمن وربحه معلوم له عند العقد وإن لم يكن عالماً بالتمن فهو بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه ليكشف الحال له حين يعلم مقدار التمن وكذلك إن باعه له رقه فلمشتري الخيار إذا علم بالرقم لما بينا قال - وإذا اشترى ثوباً بعشرة دراهم ثم باعه بوضيعة ده يازده عن التمن فإن التمن يكون تسعة دراهم وجزء من إحدى عشر جزءاً من درهم ولو باعه برمح ده يازده كل الرمح درهماً ثم إذا باعه بوضيعة ده يازده لم يحمل الوضيعة درهماً في الحقيقة لا فرق بينهما فإنه إذا باعه برمح ده يازده كان التمن أحد عشر درهماً والرمح جزءاً من إحدى عشر جزءاً من التمن وذلك أن تصرب العشرة في إحدى عشر فتكون مائة وعشرة فتقدر الوضيعة جزءاً من إحدى عشر جزءاً وذلك عشرة أجزاء بقي مائة جزء وكل إحدى عشر جزءاً من درهم وذلك تسعة دراهم وجزء من إحدى عشر جزءاً من درهم - (قال) وإذا اشترى ثوباً بمحسة دراهم واشترى آخر ثوباً بستة دراهم ثم باعها بعشرة واحدة مرابحة ومراصة فالتمن بينهما على قدر رأس مالهما (لأن التمن الثاني في هذا النوع من البيع مبني على التمن الأول - قال) ولو ولي المشتري رجلاً ثم حط البائع الأول عنه جميع التمن فإنه لا يحط عن الآخر شئ (لأن حط الكل مبتدأ غير ملحق بأصل العقد فلا يثبت في حق المولى والله أعلم

باب العيوب في البيوع

وقال رحمه الله وإذا برى البائع إلى المشتري عند عقده البيع من كل عيب فهو حازر وإن لم يسم العيوب عدداً (قال) الشافعي شرط الرأفة عن العيوب المجهولة باطل إلا أن يكون

عينا في باطن الحيوان فله في ذلك قولان وفي البيع بشرط الرأفة من كل عيب له قولان في
 أحد القولين البيع . فاسد وفي القول الآخر البيع صحيح والشرط باطل واحتج بهي البي
 صلى الله عليه وسلم عن بيع الرد وهذا بيع غرر لانه لا يدري ان المعقود عليه على أي صفة هو
 ولان هذا شرط يبيع . وجب المتد لان . وجب الماوعة استحقات صحة السلامة وهذا الشرط
 يبيع من ذلك وهو نظير شرط يبيع الملك ولان النافع يلزم تسليم المجهول لانه يلزم تسليمه
 على الصفة الى عليها البيع . وذلك غير معلوم عند المتعاقدين والبرام تسليم المجهول بالبيع لا يصح
 كبيع ثوب من العذل أو شاة من القطيع بخلاف ما اذا سمي العيب أو ارأه المشتري فان ما يلزم
 تسليمه بالعقد بعد تسمية العيب معلوم وما لا يمكن اعلامه نحو عود الجراحة أو يلحق
 الجرح باعلامه . نحو ما يكون في باطن الحيوان يسقط اعتباره للتعذر . والدليل على الفرق بين
 المسمى وغير المسمى ان المشتري لو عرض على انسان (قال) اشتروا فانه لا عيب به ثم وجد به
 عيبا كان له ان يحاسم فيه بانه ومثله لو قال اشتروا فانه ليس بأثق ثم وجد به عيبا لابق
 لم يكن له ان يحاسم فيه بانه . وحجتنا في ذلك ما روى ان زيد بن ثابت رضي الله عنه ابتاع مملوكا
 من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بشرط الرأفة من كل عيب ثم طعن فيه بسبب واختصا الى
 عثمان بن عفان رضي الله عنه فخلعه فاق له بعد بقتله وما به عيب يعلمه وكتبته فسل عن
 اليمين فرد عليه فقد انفقوا على جوار البيع بهذا الشرط وانما احتلوا في صحة الشرط
 فيستدل باتفاقهم على حوار البيع ويقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم
 على صحة الشرط والكلام في شرط صحة الرأفة من كل عيب ينبغي على صحة الابراء عن
 الحقوق المجهولة والشا في لا يجوز ذلك وقد قام الدليل على جوازه لما في ذلك حديث على
 رضي الله عنه حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصالح بني جديمة فاداهم حتى ميلنة
 الكلب وتقي في يديه مال فقال هذا لكم ما لا تعلمونه ولا يعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فصر فهذا دليل جواز الصالح عن الحقوق المجهولة والمضى فيه
 ان هذا إسقاط حق لا يحتاج فيه الى التسليم فيصح في المجهول كالطلاق والعتاق وتأثيره ان
 نفس الجهالة لا تمنع صحة لائرام ولكن جهالة تعصي الى تمكن اسارعة ألا ترى ان التملكين
 يصح في هذا وهذا أصبق من الاسقطات ثم الجهالة التي لا تقصى الى المازعة لا تمنع صحة
 التملك كجهالة الفقير من الصبرة فلا لا يمنع صحة الاسقاط أولى فالسقوط يكون متلاشيا

لا يحتاج فيه الى التسليم والجهالة التي لا تقضي الى المنازعة أولى ولا معنى لقول من يقول ان
 الاحتياط في الجبرول في معنى التعليق بشرط البيان ما لا يحتل التطبيق بالشرط لا يصح احتجابه
 في الجبرول لان الشرط داخل على سبب السبب حتى يجعله في حكم تصرف آخر هو يمين
 والجهالة تدخل على حكم السبب فاذا كانت تقضي الى المنازعة يتعدى اثبات الحكم مع الجهالة
 واذا كانت لا تقضي الى المنازعة لا تتعدى ولا يمنع صحتها اذا ثبت صحة هذا الشرط ثبت حوار
 العقد . . . لان هذا الشرط يقرر مقتضى العقد ومقتضى العقد اللزوم والعقد بهذا الشرط يلزم
 سلما كان البيع أو . . . متبائما البائع بهذا الشرط يتمتع من التزام ما لا يقدر على تسليمه لان صد
 اطلاق العقد يلزم تسليم المبيع بصفة السلامة واذا كان معييا فهو عاجز عن تسليمه سلما
 وعند هذا الشرط يلزم التسليم على الصفة التي عليها المبيع وهو قادر على تسليمه تلك الصفة
 والقادرة على التسليم شرط حوار العقد لان يكون موحا فساد العقد ثم لا يتمكن جهالة في
 المبيع بهذا الشرط لانه . . . شار اليه معلوم بالاشارة الى عينه والى مكانه وليس مقصوده من
 هذا الشرط الاقرار باليوب به فلا يجتمع كل عيب في عيب واحد وانما يقصد بذكر هذا
 الشرط التزام البيع والتزام التسليم على وجه يقدر عليه وهذا من الحكمة . . . ولهذا قلنا ان
 المشتري بقوله لا عيب به لا يصير مقرا باسقاط اليوب عنه بل قصده من ذلك ترويح السلعة
 بخلاف قوله ليس يأتى في تخصيصه هذا العيب بالذكر ما يدل على ان مراده بى هذا العيب
 انه ولئن تمكنت جهالة في وصف المقود عليه بهذا الشرط فهي جهالة لا تقضي الى المنازعة
 فلا يؤثر في العقد كجهالة مقدار العيب المسمى . . . وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا نصح
 الراءاة من العيب مع التسمية ما لم يره المشتري وقد حرت المسئلة بينه وبين أبى حنيفة في
 مجلس الدواني فقال له أبو حنيفة أرايت لو ان بعض حرم أمير المؤمنين باع عدا رأس
 ذكره رصا كان يرميها ان يرد ذلك المشتري وما زال به حتى أشعه وصحك الخليفة
 ما صنع به فاذا عرفنا حوار العقد لهذا الشرط (قلنا) تدخل فيه الراءاة من كل عيب . . . ووجود
 به وقت العقد فان حدث به عيب آخر بعد البيع قبل التسليم فهو داخل في هذه الراءاة أيضا
 في قول أبى حنيفة رضى الله عنه وهو الظاهر من قول أبى يوسف رحمه الله و(قل) محمد وزر
 والحسن رحمهم الله لا تدخل الراءاة عن العيب الحادث في هذا الشرط وهو رواية عن أبى
 يوسف لان ذلك معمول لا يندى أبى حدث أم لا وأبى مقدار يحدث ولو سرح بالزهرى من

العيب الذي يحدث قبل القبض فسد به العقد ولو دخل في هذا الشرط لفسد العقد به أيضا
 فابويوسف رحمه الله يقول العيب الحادث قبل القبض لما حمل كالموجود عند العقد في ثبوت
 حتى الرد وكذلك يحمل كالموجود عند العقد في دحوله في شرط البراءة من كل عيب وهذا
 لأن مقصود النافع إثبات صفة اللزوم للعقد والامتناع من الترام مالا يتقدم على تسليمه وفي هذا
 لا فرق بين العيب الموجود والحادث قبل القبض ولا رواية عن أبي يوسف فيما إذا نص على
 البراءة عن العيب الحادث وقيل ذلك صحيح عندما باعتبار أنه يقيم السبب وهو العقد مقام
 نص العقد المرجح للرد في صحة الاستقاط ولئن سلمنا فقولنا هنا ظاهر له أنه يتناول
 العيوب الموحدة ثم يدخل فيه ما يحدث قبل القبض نعم لأن ذلك يرجع إلى تقرير مقصودهما
 وقد يدخل في التصرف نعم ما لا يجوز أن يكون مقصودا بذلك التصرف كالشرب
 في بيع الأرض والمقولات في وقت القرعة ولو كان شرط البراءة من كل عيب به فهذا يفسد
 العيب المرحود فلا يتناول الحادث بالاتفاق وإن اختلفا في عيب (فقال) المشتري أنه
 حدث بعد العقد (قال) البائع بل كان موحودا عند العقد فإن كان شرط البراءة من كل عيب
 فالقول قول المشتري وإن كان شرط البراءة من كل عيب فعلى قول محمد القول في ذلك قول
 النافع وعند رفر القول قول المشتري لأنه هو المسقط لحقه فالقول في بيان ما أسقط قوله كما
 في الفصل الأول ومحمد يقول قد طهر المسقط مطلقا فالمشتري إذا ادعى خروج شيء بيته من
 ذلك المطلق لا يقبل قوله في ذلك إلا بحجة كما لو أراه عن كل حق له عليه ثم احتلما في دين
 أنه كان موحودا وقت الإراء أو حدث بعده فانه يحمل القول قول ن بدعي دخوله في
 البراءة المطلقة لهذا المبنى بخلاف ما إذا شرط البراءة من كل عيب به لأن المسقط هنا ما طهر
 إلا مقيدا بوصف فإذا أنكر المشتري في عيب عيه أنه ما دخل في ذلك الإيجاب التمسك
 وحب التعبير إلى قوله كما في البراءة المقيدة عما كان أو زمان قال (وإذا شهد شاهدان على البراءة
 من كل عيب في حاد ثم اشتراها أحد الشاهدين بغير راءة فوجد بها عيبا كان له أن يردّها)
 لأن البراءة من كل عيب لا تتضمن الإقرار بوجرد كل عيب فيها فلا يكون الشاهد راضيا
 ليس فيها بعد تلك الشهادة وكذا لو شهدا على البراءة من الأبق ثم اشتراها أحدهما فوجدها
 آتق فله أن يردّها لأن الأبق مذكور في البراءة مطلقا غير مصاف إليها فلا يكون ذلك انقرا
 من الشاهد ولا من المشتري بوجرد ذلك فيها بمنزلة البراءة من كل عيب ولو شهدا أنه تبرأ

من إياها تم اشتراؤها أحد الشاهدين فوجدتها آتية وليس له أن يردّها لأن الأناق هنا مضاف
إلى بحرف الكتابة وتخصيصه من بين سائر العيوب بالاضافة إليها يكون إيجاب وجوده
فيها ما للشاهد أندهم على شرائها وهو عالم بميها فلا يكون له أن يردّها باليب قال (وإذا اشترى
حاربة ولم يتبره البائع من عيوبها فوطئها المشتري ثم وحدها عيبا ليس له أن يردّها باليب
عدنا بكرة كانت أو ثيبا عند ما اشتراها) (قال) التافى رحمه الله أن كانت بكرة وكذلك
الجواب وإن كانت ثيبا له أن يردّها باليب ولا يعرف للوط شيئا (قال) إن أنى ليلى يردّها
بكرة كانت أو ثيبا ويردّها عقرها وعقرها عشر قيمتها إن كانت بكرة أو نصف عشر قيمتها
إن كانت ثيبا وجه قول الشراعي أنه قادر على ردّها كما قصصا له أن يردّها كما لى الوطئ
وهذا لأن الوطئ في الثيب لا يوجب قصاصا في عيبها حقيقة ولا حكما وإنما استوفى منها عيب
ممنه فهو كالواستخدام ثم اطلع على عيبها لم يولي فإن الاستخدام يبيها والوطئ بمنها
بخلاف ما إذا كانت بكرة فالوطئ هناك يوت جزء منها فإن صفة البكرة في الحاربة بمنزلة
جزء من عيب هو مال منقوض ولهذا استحق بالبيع شرطاء والدليل على الفرق أن المشتري يرد
ما وطئ المكر ليس له أن يبيعها مراعاة من غير بيان وفي الثيب له أن يبيعها مراعاة لند
الوطئ من غير بيان وكذلك لو كانت ذات روج فوطئها الروح عند المشتري فإن كانت بكرة
ليس للمشتري أن يردّها بيب النكاح عند ذلك وإن كانت ثيبا له ذلك وكذلك البائع إذا
وطئ الميعة قبل القبض فإن كانت ثيبا لم يسقط شيئا من الثمن ولا يتغير المشتري في
قول أى حنيعة بخلاف ما إذا كانت بكرة وبهذه الأصول تبين أن الوطئ في الثيب بمنزلة
الاستخدام وكما أن الوطئ لا يجل إلا في الملك فلا إيجاب على الخدمة لا تحل إلا في الملك ثم لا
يمنع نسيئة الرد باليب وحجتنا في ذلك إجماع الصحابة رضوان الله عليهم فقد قال علي وإن
مسمود رضى الله عنهما لا يردّها بعد الوطئ (قال) عمر وريد بن ثابت رضى الله عنهما يردّها
ويرد معها عشر قيمتها إن كانت بكرة ونصف عشر قيمتها إن كانت ثيبا فقد اتفقوا على أن
الوطئ لا يسلم للمشتري عينا فمن قال يردّها ولا يرد معها شيئا فقد حالف أقاويل الصحابة
رضوان الله عليهم أجمعين وكفى بإجماعهم حجة عليهم ثم أنهم كانوا يعممون على أن الوطئ بمنزلة
الجنابة ألا أنه كان من مذهب عمر وزيد رضوان الله عليهما أن المشتري إذا جنى عليها ثم علم
ببب يردّها ويرد معها الأرض في الوطئ أحانا نحو ذلك وعلي وابن مسمود رضى الله

عهما كان يقولان لا يردّها بعد الحياطة وكذلك بعد الوطء. وبالأجماع بيننا وبين الشافعي
 الحياطة تنفع الرد. وكذلك الوطء وهو المسمى الفقهي في المسئلة أن الوطء يسلك فيه مسلك الحياطة
 فيجمع الرد بمثيرة الحياطة عليها نفسها والدليل على إثبات هذا الوصف اتفاق الصحابة رضوان
 الله عليهم أجمعين كما يبيّنه والدليل على أن المستوفى بالوطء في حكم حرء من العين فإن المستوفى
 بالوطء ما يملك بالسكاح والملوك بالكلح في حكم العين ولهذا لا يملك العقد إلا مؤدّوا الدليل
 عليه أن استيفاءه في غير الملك لا يخلو عن عقوبة أو عرامة واستيفاء المفعة تملك عن ذلك
 وإن المستوفى بالوطء معصون عن الاستدال حتى لا يجوز استيفاءه بالبذل بدون الملك والمصون
 من الآدمي نفسه وأحرّؤه لا ماله ولا مفعوله والمفعول يتبدل من الآدمي كما يتبدل من غيره فإذا
 ثبت أنه في حكم حرء من العين فاستيفاءه كاستيفاء حرء بالحياطة. وذلك بمنع من الرد بالبيع
 والدليل عليه ما إذا كانت نكرا أو زمر ما قلنا أن الرد بالبيع مسح للعتد من الأصل ولهذا لو كان
 موهوبا كان للواهب أن يرجع فيه ولو كان ميبعا كان للبائع أن يردّه عليّ بالفسخ ولو لم يتعد
 ردّها بالبيع لأجل الوطء لكان إذا ردّها ويسح العتد من الأصل تبين أن وطء أباها كان
 في غير الملك والوطء لا يخل إلا في الملك فلا تتحرر عن الوطء الحرام قلنا لا يردّها والوطء
 في غير الملك بمرة تناول جزء من العين حتى لا يفسخ عن عقوبة أو عرامة وهذا فارق حكم
 بيع المراجعة لأنه لا يتبين بالبيع مراجعة إن وطء أباها كان في غير الملك ولأن ذلك في حكم
 حرء من العين أيضا ولكن هو حرء وهو ثمرة لما لم يتمكن به تصان في الدين وذلك لا يمنع
 بيع المراجعة عددا فإنه لو تناول من الشاة وأعطاه بقدره كان له أن يبيعها مراجعة وعدا بخلاف
 وطء أرواح أباها عند المشتري لأن ذلك حصل بتسليط البائع وإيجاه له بالسكاح وبحمل
 كعمل البائع نفسه بخلاف ما إذا كانت نكرا أو ماله بالسكاح بوجب الوطء للزوج لا صفة
 البكارة فيصير أصل الوقت مصافا إلى البائع ولكن بزوال صفة البكارة لا يصير مصافا إلى
 النائع فكأنها ذهبت إلى المشتري من غير صاع أحد أو تصنع إنسان بأصبع أو خشبة. وذلك
 يجمع المشتري من ردّها وكذلك وطء البائع قبل التسليم فنشوت الخيار للمشتري وسقط
 شيء من الثمن إذا كانت نكرا باعتبار صفة البكارة دون الوطء وهذا لأن المستوفى بالوطء
 في حكم حرء هو ثمرة كما يبيّنه وذلك لا يوجب الخيار للمشتري كتناول الثمار واللبن إلا أن
 ذلك مال متقوم فيقاله جزء من الثمن إذا صار مقصودا بتناول البيع وهذا الجزء ليس بمال

متقوم ألا ترى أنه يملك بالتكاح والملوك بالكاح ليس يملك فلا يقابله شيء من الثمن ثم
 القيمة قبل التسليم في ضمان البائع وفي حكم الوطء إنما تصير مملوكة للمشتري بالتقبض فإن
 الوطء تصرف وملك التصرف ينتل للمشتري بالتقبض ولهذا لا يجزأ بالحصة التي
 توجد قبل القبض من استبراء المشتري ولهذا لم يوجب المقدم على البائع إذا وطئها واستمر
 لأبي حنيفة الكلام في موضعه إن شاء الله تعالى وهذا بخلاف الاستخدام فالمسئمة ليست
 في حكم جزء من المين ولكنها أعراض تحدث شيئا فشيئا وهو يتبدل ويحور استيفاؤها
 في عين الملك واستيفاؤها محال عن عقوبة أو عرامة ما كثر ما فيه أنه يتبين بالرد أنه
 استخدمها في غير ملكه وذلك لا يوجب عليه شيئا ولهذا لا يمنع الرد سبب الاستخدام
 بخلاف الوطء إذا ثبت أنه لا يمكن ردها باليب قلنا يرجع بحصة العيب من الثمن لأن
 الجزء العائت صار مستحقا بالمقد للمشتري وقد تمرد تسليمه إليه فيرد حصة من الثمن لانه
 صار مقصودا بالمع فيكون له حصة من الثمن فطريق معرفة ذلك أن يقومها وبها العيب
 ويقومها ولا عيب بها فإن كان تفاوت ما بين القيمتين العشر رجع بمشر الثمن وإن كان نصف
 العشر رجع بنصف عشر الثمن إلا أن يقول البائع ردها علي فأما أرضى بذلك حينئذ يرددها
 لأن المانع من الرد حقه وقد زال حين رضي به * ولولم يطأها ولكن حدث بها عيب
 عند المشتري ووجد بها عيب لم يرددها عدنا وقال ابن أبي ليلى يرددها ويرد معها نقصان العيب
 الحادث عنده لأن رد الدل عند تمرد رد المين بمنزلة رد المين ولكنا نقول حق الرد
 للمشتري أعانت لدفع الضرر عن نفسه وإنما يدفع الضرر عن منه بطريق لا يلحق الضرر
 فيه بالبائع ولقد ما تعيب عنده لو ردها كان في ذلك إلحاق الضرر بالبائع ولا يقال لا بد
 من إلحاق الضرر بأحدهما فيترجح جانب المشتري في دفع الضرر عنه لأن المانع دلس
 له العيب والمشتري صار مرورا من جهة وهذا لأن الشرع ينظر لما جيبا والضرر عن
 المشتري يدفع إذا أثبت له حق الرجوع بحصة العيب من الثمن فإن لم يدفع فذلك لمجزه
 عن الرد كما قبض لا تصرف مباشرة البائع ولورده تضرر البائع بتصرفه مباشرة المشتري
 وهو ردها عليه فكان مراعاة جانب البائع أولى من هذا الوجه وإذا لم يرددها رجع
 بمقتضى العيب من الثمن كما يسا إلا أن يرضى البائع بأن يرددها عليه لأن المانع من الرد حق
 البائع وقد رضي بالتزام هذا الضرر * قال (فإن باعها المشتري بعدما رأى العيب بها وقد وطئها

أو نيت عنده لم يكن له أن يرجع على البائع) بقصان عيها لان البائع يقول أما أقبلها فإما
نمذر الرد بيع للمشتري إياها بعد العلم بالعيب وذلك يعمه من الرجوع بحصة العيب
والاصل في حقن هذا أن في كل موضع يجوز ردها رضا البائع فإذا باعها المشتري لم يكن
له أن يرجع بقصان عيها وفي كل موضع لم يكن له أن يردّها وإن رضي البائع ببيعها إياها
لا يعمه من الرجوع بقصان العيب لان نمذر الردها يعنى حكى دون بيع المشتري إياها وفي
الاول انما نمذر الرد بيع للمشتري إياها فكأنه حتمها عنده وأراد الرجوع بقصان العيب
وعلى هذا لو اشترى ثوبا قطعه ولم يخطه حتى رأى به العيب ثم باعه لم يكن له أن يرجع
بقصان العيب لان بعد القطع يجوز رده اذا رضي به البائع وإلّا نمذر الرد ببيع المشتري
إياه ولو قطعه وحاطه ثم رأى به العيب فباعه كان له أن يرجع بقصان العيب لان الرد كان
متقدرا قبل البيع وإن رضي به البائع نصفه الخياطة التي أحدث المشتري فيه وكذلك لو اشترى
ثوبا قصه نمصر أو عمران ثم وحد به عيا فباعه رجح بقصان العيب لان الرد كان متقدرا
قبل البيع للزيادة الحادثة في الثوب من ملك المشتري ولو صبغه اسود فكذلك الجواب عند
أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لان السواد عندهما زيادة وعند أبي حنيفة السواد بقصان
كالقطع فإما نمذر الرد ببيعها إياه فلا يرجع بقصان العيب وقد ذكرنا هذا في كتاب العصب
ه قال (ولو وطئها غير المشتري زنا لم يردّها المشتري بالعيب لحدوث العيب بها عنده بالزنا
فالزنا عيب في الجارية ولكنه يرجع بقصان العيب الا أن يقول البائع ردها علي وهذا بخلاف
ما اذا حصى عليها أحمى فالجارية توجب الارش والارش زيادة منفصلة متولدة من العين
حكما وذلك يعم ردها بالعيب عندنا وإن رضي البائع بذلك على ما يذكره وأما الزنا فلا
يوجب إلا الحد ووارث الارش السكاح فان المشتري لو زوجها فوطئها الروح أو لم يطأها
ثم وجد بها عيبا لم يكن له أن يردّها به لمكان المهر الذي وجب بالسكاح للمشتري وكذلك
لو وطئت بالشبهة وأحد المشتري المقدم يردّها بالعيب بعد ذلك وإن رضي البائع به ولكن
يرجع بقصان العيب لان الرد قد نمذر فيدفع الضرر عن المشتري رد حصة العيب من الثمن
عليه وكل عيب وحده المشتري في السلفة مبرصا بعد ما رآه علي بيع أو اطمأ أو قبلها أو لمساها
بشهوة أو أحرها أو رهها أو كاتبها فذلك رصا منه بالعيب وليس له أن يردّها ولا يرجع
بقصان عيها لانه يبرصا على البيع لحاحته الى ثمنها وذلك دليل الرصا منه بسقوط حقه من

المثل المدفوع الى المثل ودليل الرضا كصریح الرضا وأما الوطئ ودواعيه فلا يحل الا في
 الملك المتقرر فانقلبه عليه دليل الرضا بقرره ملكه فيها ولو وجد ذلك قل العلم باليب امتنع
 ردها باليب كان هذا في القياس رضا بعد العلم باليب أولى الا أن قل العلم باليب لم يصبر هو
 راضيا باليب فيرجع بالتقصان وبعد العلم باليب يصير هو بالاقدم على هذا العمل راضيا
 باليب ولا يرجع بالتقصان وأما الإحارة والرهن فلا نه أوجب هذا التصرف للغير فيها حقاً
 لاوماً وذلك بجزءه عن ردها فالاقدم عليه دليل الرضا باليب والكنانة توجب لها حقاً
 لاوماً في نفسها وذلك بجزءه عن ردها فالاقدم عليه دليل الرضا باليب ودليل الرضا
 فيما ينفك الخيار كصریح الرضا قال (ولو استخدمها بعد العلم باليب كان هذا في القياس
 رضا) لانه يستخدمها للملك فيها فالاقدم عليه دليل الرضا بقرره ملكه وفي الاستحسان
 هذا لا يكون رضا باليب لان الناس قد يتوسمون في الاستخدام فقد يستخدم الإنسان
 ملك غيره بأمره ونهيه أمره وانما يستخدمها للاختار انها مع هذا اليب هل تصلح
 لخدمته ام لا فكان ذلك اختبار الاختيار ولو كان ثوباً فله من رضاء منه لانه تصرف
 بحكم الملك وقلما يفعل الإنسان في ملك غيره فيكون ذلك منه دليل الرضا بقرره ملكه
 وكذلك ان كانت دابة فركبها غير أئى استحسن اذا ركب الدابة ليعطها أو ليسقيها أو
 ليردها ان لا يكون هذا رضا منه لانه يحتاج في ردها الى سوقها وربما لا تنقاد له ما لم يركبها
 وكذلك في سفنها وعطرها والركوب لاجله لا يكون دليل الرضا منه وانما دليل الرضا أن
 يركبها في حاجة منه أو يسافر عليها قال (واذا ولدت الجارية عند الرجل أو وطئها ثم باعها
 وكم ذلك فليس للمشتري أن يردها) لان هذا ليس بسبب لارم لان اليب ما يمدد التجار عينا
 أو يؤثر نقصاناً في المالية وصفة الثبوت لا يمدد التجار عينا فالجوارى عليها في أغلب
 أحوالهن والبسكرة صفة زائدة لا تستحق الا بالشرط والولادة كذلك فالنقصان الممكن
 فيها بسببها يزول بمضي المدة ومنه زواله لا أثر له في مالية العين فلا يمدد التجار عينا وفي
 كتاب المضاربة يقول الجارية اذا ولدت فهذا فيها عيب لارم أندا فللمشتري ان يردها اذا
 علم بذلك لانه يدخل عليها بالولادة كسر لا يرتفع ويظهر ذلك في عكن بطها ولا بأس
 بأن يبيعها مراهجة بعدما وطئها ان لم يكن الوطء نقصاناً لان المتبر في بيع المراهجة عرف
 التجار وهم لا يعدون هذا من الحياة ولان المستوفي بالوطء ليس بمال وبيع المراهجة يلاقي

مالتها فاستيفاء ما ليس مالاً منها اذا كان لا يوجب القصاص في مالتها لا يعتبر في بيع المراجعة
 بخلاف ما اذا كانت تكراراً فان الوطء في هذه الحالة يؤثر نقصاناً في مالتها والقصاص فيها
 اذا كان فعل المشتري فذلك ينع من أن يبيعها مرابحة • قال (وإذا اشترى جارية فأعتقها
 أو درها أو ولدت له ثم وحبها عيماً فليس له أن يردّها) لظلال ملكه فيها وخروجها من
 أن يكون محلاً للقتل من ملك إلى ملك وفي القياس ليس له أن يرجع بقصاص العيب لأن
 نذر الرد كان فعل المشتري فهو كما لو قتلها وهذا لانه لما اكتسب سناً يتعدى الرد فيه كان
 حاسماً لها حكماً فكأنها في يده يحبسها ويريد الرجوع بقصاص العيب وفي الاستحسان
 يرجع بقصاص عيبها لأن ملكه تقرر فيها بما صنع أما التدبير والاستيلاء فلا يزيل الملك
 ولكنها تخرج من أن تكون محل القتل من ملك إلى ملك وأما العتق فهو منه للملك لأن
 الملك في الآدمي إلى وقت العتق والشيء ينتهي بمضي مدته والتمهي منقور في نفسه ولهذا
 لما ثبتت الولاء بالعتق والولاء أثر من آثار الملك فبقاؤه كبقاء أصل الملك حتى تعدى
 الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشراء حقيقة أو حكماً يرجع بقصاص العيب لانه استحق ذلك
 الملك بصحة السلامة كما لو عيب في يده • بوصفه أنها لو ماتت عنه رجع بقصاص العيب
 لانه بالموت تنتهي مدة حياته والملك فيها باعتبارها فكذلك بالعتق ينتهي الرق والمالية فيها
 باعتبارها وأما اذا قتلها فتدري عن أبي يوسف انه يرجع بقصاص العيب أيضاً لأن القتل
 موت بأجل فكأنها ماتت حتف أنفها وفي ظاهر الرواية قال لا يرجع بعد القتل بقصاص
 العيب لأن القتل فعل مضمون لو أشره في ملك الغير كان موجبا للضمان عليه وإنما
 استبعاد الرأفة عن الصمان هنا للملكه فيها وذلك في معنى عوص من سلم له فكأنه باعها بخلاف
 العتق فانه ليس بفعل موجب للضمان على الإنسان في ملك الغير على الإطلاق لأن
 عتقه في ملك الغير لا يفد ومن أحد الشريكين وإن شذ فلا يتعلق به الصمان مطلقاً
 حتى اذا كان مسراً لم يصح شيئاً فهو لم يستعد عوصاً عن ملكه حقيقة وحكماً وكذلك ان
 ماتت لانه لم يوجد منه فعل مضمون فيها أما اذا باعها ثم علم بالعيب فيها لم يرجع بقصاص
 العيب لانه لو حاصم انما يحاصم في عيب ملك الغير ولا له نال العوض حيث باعها بصفة
 السلامة ولأن البيع والتسليم فعل مضمون في ملك الغير فهو بمزلة القتل والهبة والصدقة في
 هذا كالباع لانه أوجب الملك فيها باختياره فيكون قاطعاً ملكه الذي استفاده من جهة

البائع فكان كالبيع ثم هذا فعل مضبوط في ملك الغير فإما استبعاد البراءة عن الصمان
 باعتبار ملكه فيها قال (ولو باع منها بعضا لم يكن له أن يرد ما بقي عندها وقال ابن أبي ليلى
 له ذلك إلا أن يشاء البائع أن يرد عليه نقصان العيب) لانه يتمكن من رد ما بقي ولكنه
 مبيع لعيب الشركة ولو تعيب في يده لعيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب إلا أن
 يشاء البائع أن يقبلها مبيعة فهذا مثله ولكنا نقول عجز عن رد الباقي على الوجه الذي تبص
 لانه قبض غير مبيع وإنما حدث عيب الشركة عنده وذلك يعمه من الرد وسبب هذا كان
 بيع النصف ومتى كان تقرر الرد بسبب البيع فليس له أن يرجع شئ من نقصان العيب
 كما لو باع الكل وعقد زفر له أن يرجع بنقصان العيب في النصف الذي لم يبيع اعتدرا
 للبعض بالكل إذا لم يبيع ولو كاتبا فالكاتبة لطير البيع من حيث أنه يوجب لها حقا بموض
 يسترجعه المولى عليها فلا يرجع بنقصان العيب بعد ذلك وكذلك لو أعتقها بمال فيها رواه
 أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله لانه أزال ملكه عنها بموض فهو كالمو باعها وفي رواية
 أخرى يرجع بنقصان العيب لأن العتق منه للرق سواء كان بموض أو بغير عوض ألا ترى
 أنه يثبت به الولاء في الموضين جميعا ولو قتلها أجنبي لم يرجع بنقصان العيب على البائع
 لانه أخذ العوض من القاتل فكان ذلك بمنزلة عوض سلم له بالبائع وكذلك لو كان ثوبا
 فاحرقه أجنبي أو طعنا فأكله لانه قد سلم للمشتري العوض من جهته وكذلك ان كان
 المشتري هو الذي أحرقه لانه قد استعاد البراءة عن الصمان بسبب ملكه وقال (ولو لس
 الثوب حتى تحرق أو أكل الطعام ثم علم بالعيب لم يرجع شئ في قول أبي حنيفة وقال
 أبو يوسف ومحمد وحمهما الله يرجع بنقصان العيب من الثمن استحصانا) لانه صنع بالمبيع
 ما يشترى لاحله ويمتد فله به فلا يمنه من الرجوع بنقصان العيب كما لو أعتق العبد
 وأبو حنيفة يقول ثم هذا الرد بفعل مضبوط منه في المبيع فلا يرجع بنقصان العيب
 كالإحراق والقتل وهذا لأن اللبس والاكل موجب للضمان عليه في ملك الغير وإنما
 استعاد البراءة باعتبار ملكه في المحل فذلك بمنزلة عوض سلم اليه وكما ان الأكل واللبس
 مقصودان بالشراء فالبيع مقصود بالشراء ثم لا يتر ذلك المعنى في إثبات حق الرجوع له
 بنقصان العيب لسلامة العوض له فكذلك الأكل وإن أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب
 فكذلك الجواب عند أبي حنيفة بمنزلة ما لو باع البعض لأن الطعام في الحكم كشيء واحد

ولا يرد بمصه باليب دون المض * وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله روايتان فيما اذا
أكل المص في إحدى الروايتين يرجع بقصا الميب في الكل لان الطعام في
حكم شيء واحد يرد بمصه باليب وأكل الكل عدما لا يمتنع من الرجوع بقصا
اليب فأكل المص أولى وفي الرواية الأخرى يرد ما بقي لان هذا مما لا يضره
التبعض وهو قادر على الرد كما قبضه ويرجع بقصا الميب فيما أكله ولمد بيع
البعض عنها روايتان أيضا في إحدى الروايتين لا يرجع شيء كما هو قول أبي حنيفة
لان الطعام في حكم شيء واحد فيجب المص فيه كبيع الكل وفي الرواية الأخرى
يرد ما بقي لانه لا يضره التبعض ولكنه لا يرجع بقصا الميب فيما اذا باع اعضارا
للبيع بالكل * قال (وإذا طحن الحنطة أولت السوق ثم علم بيب به كان له ان يرجع
بقصا الميب) لان الملك المستعاد له بالشراء باق وانما تسد الرد لمكان الزيادة التي
هي غير متولدة من البيع بمرلة الثوب اذا قطعه وحاطه أو صنفه فله ان يرجع بقصا
الميب * قال (وإذا اشترى خفين أو ثوبين أو مصراعي باب فوجد في أحدهما عيبا
فله ان يردهما جميعا) لانهما في الصورة شيك وفي المنة والملي كشيء واحد فله ان يأتى
الاتفاق المقصود بأحدهما دون الأخرى والمعتبر هو الملي وفي الشيء الواحد وجود
العيب محذور منه ممكن من رد الكل لانه لو رد الميب خاصة لداد الى البائع عيب حادث
اد التفريق بينهما يجمع الاتفاق وذلك عيب في كل واحد منهما فان كان قد باع الذي
ليس به عيب لم يكن له ان يرد ما بقي ولا يرجع بشيء كما في الشيء الواحد حقيقة
اذا باع بمصه أما اذا اشترى ثوبين أو عديس وقبصهما ثم وجد بأحدهما عيبا رد الميب
خاصة عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله وقال زفر له ان يردهما جميعا وليس له ان يرد أحدهما
لان الصفقة واحدة وصم الحيد الي الردى * عادة معروفة ولو رد الميب فضرر البائع بذلك
فليس له ذلك الا أن يردهما جميعا كما في الفصل الأول ألا ترى انه في الرد بخيار الشرط
والرؤية ليس له ان يفرق بينهما وكذلك في الرد بالميب قبل القبض فكذلك بعد
القبض ولكنا نقول الصفقة قد تمت بالقص لان الميب لا يجمع تمام الصفقة ثم علة الرد
الميب وذلك وجد في أحدهما والحكم انما يثبت بحسب العلة ألا ترى أنه لو استحق
أحدهما بعد القص لم يتغير في الآخر فكذلك اذا وجد الميب في أحدهما بخلاف

المعلن، فهناك لو استحق أحدهما كان له أن يرد الآخر لاتصال أحدهما بالآخر انقضاءً
 وبخلاف خيار الشرط والرؤية لأن ذلك يمنع تمام الصفقة بالقبض وكذلك خيار العيب قبل
 القبض لأن الصفقة لا تتم قبل القبض وتفرق الصفقة قبل التمام لا يجوز ثم إن تعذر
 البائع هنا من الوجه الذي ذكره زفر فكذلك من قبل تدليس فلا يستتر في حق المشتري
 وليس من ضرورة ثبوت خيار له في أحدهما ثبوت في الآخر كما لو سمي لكل واحد
 منهما تمنا وشرط الخيار لنفسه في أحدهما بعينه قال (وإذا اشترى عبداً ثم باعه فرد
 عليه عيب، فغير قضاء قاض فليس له أن يرده على بانه بالعيب) لأن هذا بمنزلة الإقالة فإنه
 حصل بتراصيها والإقالة في حق البائع الأول بمنزلة بيع متداً فلم يمد إليه الملك المستعاد
 من جهة البائع الأول في حقه قلها لا يحاصه في عيبه قال (ولو قبله بقضاء قاض بعينه
 قامت عليه أو بانه، الميمن أو باقرار عبد القاضي أنه باعه والعيب به وهو لا يعلم به كان له
 أن يرده على الأول أن كان له على العيب يمينه والا استحلته) لأن الرد عليه بقضاء القاضي
 فسح فإن للقاضي ولاية الفسخ بسبب العيب دون استثناء البيع فيعود إليه الملك المستعاد
 من جهة البائع فهو على خصومته في العيب منه بمنزلة ماله وهه ثم رجع في الهبة إلا أن
 في الرجوع في الهبة القضاء وغير القضاء سواء بخلاف الرد بالعيب وقد قررنا هذا الفرق في
 كتاب الهبة قال (ولو اشترى حارية ولها زوج أو عبداً وله امرأة فله أن يردهما
 بالعيب) لأن النكاح مما يندم التحار عبا في السلام والجارية جيباً ولأن المقصود ملك
 الحارية الاستفراش وهذا المقصود يخل إذا طهر أنها مسكوحة العير وفي البعد بسبب
 النكاح يلزمه نفقة امرأته وذلك يقص من ماله قلها كان النكاح عيباً فيها جيباً وإذا
 اشترى شاة أو بكرة ظنها وشرب اللبن ثم علم بعيبها لم يكن له أن يردّها بالعيب ولكنه
 يرجع بقصان العيب عندنا وقال الشافعي ردّها بالعيب بجميع الثمن والأصل أن الريادة
 نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان زيادة غير متولدة من العين كالصبي في الثوب
 والسنس والفسل في السوق وهي تجمع الرد بالعيب بالاتفاق لمراعاة حق المشتري في
 مالية الريادة والريادة المتصلة التي هي متولدة من الأصل كالسنس وانجلاء الباض من
 العين وثياب اللبس لا يجمع الرد بالعيب في ظاهر الرواية لانه لا معتبر بها في عقود
 للمواضعات ألا ترى أنها إذا حدثت قبل القبض لا يتم حكم انقسام الثمن بسببها وتيسل

على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهها الله هذه الزيادة تمنع الرد باليب وعبد محمد
 لا تمنع على قياس مسألة التحالف وقد تقدم بياها وأما الريادة المصصلة فهي نوعان عين
 متولدة من الأصل كالكسب والعلة فلا تمنع الرد باليب ولكن الريادة تسلم للمشتري
 به ورد الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الخراج بالصمان ثم الكسب
 والعلة بدل المصصلة وسلامة المصصلة للمشتري لا تمنع رد الأصل باليب بجميع الثمن
 فكذلك سلامة بدل المصصلة وأما الريادة المصصلة التي هي متولدة من الأصل كاللبس
 والثمار والولد والعقد أدا وطئت الحاربة بالنسبة والأرض إذا حيا عليها بعد ما قبضها
 المشتري فهو يمنع رد الأصل باليب عدما وعبد الشامي لا يمنع ولكن يرد الأصل
 بجميع الثمن والزيادة تسلم للمشتري لأن هذه ريادة تملك بسبب ملك الأصل فلا يمنع
 رد الأصل باليب كالكسب والعلة وتأثيره أنه لا يقابل هذه الريادة شيء من الثمن لأنها لم تكن
 موحودة لا عند العقد ولا عند القص فكان جميع الثمن بمقتضاه الأصل ألا ترى أن هذه
 الزيادة إذا هلك من غير صبح أحد كان له أن يرد الأصل باليب بجميع الثمن فكذلك
 إذا كانت قائمة في يد المشتري أو استهلكها أو غيره وبهذا يتبين أن هذه الزيادة ليست
 بمبيعة لأن المبيع ما يقابله الثمن فلو صارت هذه الزيادة مبيعة لقابله شيء من الثمن كما قلتم
 في الزيادة الحادثة قبل القص إذا قصها المشتري مع الأصل والدليل عليه أنه لا يرد
 هذه الريادة بسبب إذا وحدها فلو صارت مبيعة لثبت فيها حكم الرد باليب وبحجور
 فسح سبب الملك في الأصل مع بقاء الريادة سالمة للمتلئ كالوهوبة إذا رادت زيادة
 موصلة ثم رجع الواهب فيها تبقى الريادة سالمة للموهوب به وبحجنا في ذلك أن تملك
 المشتري في هذه الزيادة تملك مبيع فلور رد الأصل بجميع الثمن لتقيت الزيادة له مبيعا بلا ثمن
 وذلك ربا وبيان هذا أنه لا سبيل للملك الريادة سوى التولد من الأصل وإنما يسرى
 إليها الملك لثبات في الأصل وملكه في الأصل ملك مبيع لأن هذا الملك يثبت له
 بالشراء وما ثبت فهو باق من غير دليل متى يقوم الدليل والدليل عليه أن
 باعتبار قيام ذلك الملك التصرف في العقد بالاقالة وإذا ثبت أن ملكه في الأصل ملك
 مبيع فذلك الملك يسرى إلى الريادة لأن التولد من عين الشيء يكون بصمته ألا ترى أن
 ولد المكاتب وولد أم الولد من غير السيد يكون للملك فيه بصفة الملك في الأصل وبه

مارق الكسب والمالة لانه ملكه بسبب متدا وما سرى اليه ملك الاصل ألا ترى ان
 كسب المكاتب لا يثبت فيه حكم الذبابة فاذا ثبت أن هذه الريادة في حكم البيع قلنا
 ليس بمقابلتها شيء من الثمن لأنها بيع محض والثمن بمقابلته الأصل دون البيع كأطراف
 البيع لا بمقابلتها شيء من الثمن إلا أن يصير مقصودا بالتناول وكذلك الريادة أن حدثت قبل
 القبض ثم قبضها المشتري مع الأصل صارت مقصودة بالتناول ويقابلها جزء من الثمن ومن
 ضرورة ذلك استحقاق صفة السلامة فيها فإذا وجدها عيبا كان له أن يردّها بذلك وقبل
 القبض لما كان لا يقابلها شيء من الثمن كان ردّها مقصودا ولكن يردّها مع الأصل تبعاً
 وأما الزيادة الحادثة بعد القبض فلم أقصر مقصودة بالتناول والقبض بحكم العقد ولا يقابلها
 شيء فلهذا لا يكون له أن يردّها ولا يرد الأصل دونها بجميع الثمن لأنها تبقى مبيعة سالمة
 للمشتري بنسبة عوض والباقي ليس إلا هبة ولهذا لا يملك ردّها وإن رضى المانع لأن
 تضرر الرد لحق الشرع ولهذا وجع بالتقصان وإن باعها بعد العلم بالعيب لأن الرد
 ممتنع لمكان الزيادة سواء رضي البائع بذلك أو لم يرض ولا يقال قل رد الأصل الزيادة
 تسلّم للمشتري مبيعا بلا ثمن فكذلك بعد رد الأصل لأن قل رد الأصل الزيادة تبع
 فتكون الزيادة بمقابلته الأصل يسي عن اعتبار الثمن بمقابلته للبيع فإذا تضرر رد الأصل بالعيب
 فقد انسخ العقد فيه فالزيادة بعد ذلك لا تكون تبعاً للأصل ولذا صارت مقصودة ولا يقابلها
 ثمن كانت ربا ولهذا يرد الأصل بالعيب بعد هلاك الزيادة لأن المانع زيادة كانت تبقى
 للمشتري مبيعا بلا ثمن وقد انعدم ذلك إذا هلك من غير صبح أحد وإن استهلكها أخفى
 غرم بدّلها بسلامة الدل للمشتري كسلامة الأصل وإن كان المشتري هو الذي استهلكها
 ولأنه حاس لها باستهلاكه أو لأنه استفاد البراءة عن الصمان بملكه فيها وذلك عمى عوض
 سلم إليه منها منفعة ذلك من ردّها بالعيب بخلاف الوهوبة لأن بعد الرجوع في الأصل
 هناك الزيادة تبقى للموهوب له فغير عوض والأصل كان سالماً له موهوباً بغير عوض
 ولم يكن له ذلك ربا فكذلك الزيادة وهذا لأن حكم الربا أعما يثبت في الماورات دون
 الترحات قال (وإذا اشترى عبداً فوجده مخنثاً أو سارقاً أو كاذباً أن يردّه) والأصل
 أن مطلق العقد يقتضي سلامة المقود عليه عن العيب لما روى أن النبي صلى الله عليه
 وسلم اشترى من العبداء بن حالد عبداً وكتب في عهده هذا ما اشترى محمد رسول الله من

الداء من حاله بن هودة عبدا لاداء ولا عائلة ولا خثة بيع المسلم من المسلم في هذا تخصيص
 على ان البيع يقتضى سلامة المبيع عن العيب وتفسير الداء بما رواه الحسن عن أنى حبيبة
 رجمها الله المرض في الحوف والكسد قال المرص ما يكون في سائر البدن والداء ما يكون في
 الحوف والكسد والزنة وفيما روى عن أنى يوسف قال الداء المرص والعائلة لا تكون
 من قسمل الاعمال كالأمان والسرقه والحشة هو الاستحقاق وقيل الخنوع ثم المرجع
 في معرفة العيوب الى عرف التجار وفي كل شئ انما يرجع الى أهل تلك الصفة
 فما يمدوه عبدا فهو عيب يرد به أو ما يقص المالية فهو عيب لان المقصود بالبيع
 الاستراح وذلك بالمالية فما يقص المالية فهو يمكن حلالي المقصود وذلك عيب يرد به
 وإذا وجد المد محضا فهذا مما يمد التجار عيا فيمكن إقصاها في ماليته وفيما هو المقصود
 بمالك المد وهو الاستعمال في الأعمال الشاقة وكذلك ان وجدته سارقا فان ذلك محل
 مقصوده لانه لا يمكنه استخدامه ادلا بأنه على ماله ويشق عليه حفظ ماله عليه ماء الليل
 والنهار وان سرق مال الغير يقطع بسبه وكذلك ان وحده كافرا كان له أن يرد ادلا عيب
 تسليح درجته الكفر وهذا لانه ربما يحتاج الى استخدامه في الأمور الدينية نحو
 اتحاد الماء لطهوره وحمل المصحف اليه والكافر محس لا يؤدي الأمانة في الأمور الدينية
 ولو اشتراه بشرط انه كافر فوحده مسلما لم يكن له أن يرد عيبا وقال الشافعي له أن
 يرد لانه وحده بخلاف شرطه وله في هذا الشرط غرض وربما قصد أن يستخدمه في
 المحقرات من الأمور ولا يستجير من نفسه أن يستخدم المسلم في مثله فاداه عليه
 مقصوده يمكن من رده وأصحابنا رحمهم الله قالوا الكفر عيب فذكره في العقد لا يكون
 على وجه الشرط بل على وجه التبري من العيب فكأنه اشتراه على انه نعيم فاداه هو
 سليم وهذا لانه وحده أزيد مما شرط ونوت حق الرد لدفع الضرر عن نفسه فاداه
 أريد مما شرط فلا حاجة الى دفع الضرر عن نفسه بأبواب حق الرد له وقال (وان وجد
 العلام زائبا لم يكن له أن يرد بالعيب عيبا وقال الشافعي له ان يرد) لان عيب الزنا كعيب
 السرقة أو فوته ألا ترى ان في الجارية كل واحد معها عيب فكذلك في العلام ولكنا نقول
 اشتراه على انه محل فوجده أهل ثم الذي به ليس الا على الزنا فان تمي الزنا معدوم في حقه
 فان فعل الزنا لا يتهيأ للعبد الاعمال ولا مال له بخلاف الجارية ثم المقصود من المد

الاستخدام في أمور خارج البيت وزناه لا يحل بمقصود المولى وأما في الحاربة فالمقصود
 هو الاستفراش وزناها يحل هذا المقصود فلها ثلوث عليه فراشه وقيل في الغلام إذا
 صار ذلك عادة له بحيث لا يصبر عنه فله أن يردّه لانه يتمكن الخلل في مقصوده فكما
 يوجهه في حاجته ذهب في متابعة هواه فهو كالسرقة فلها تحل بالاستخدام من الوجه
 الذي قلنا وكذلك إن وجد البعد ولد زنا لم يكن له أن يردّه لأن هذا لا يحل بمقصوده
 من الاستخدام ولأن أكثر الماليك هذه الصفة لا تعرف النكاح فلها الحاربة إذا كانت
 ولد زنا فله أن يردّها لأن ذلك يحل بمقصوده منها وهو الاستفراش ولله يسير فانه
 إذا كانت ولد زنا وعلى هذا الغلام إذا لم يكن محتوماً أو الجارية إذا لم تكن محفوفة ففي
 الحلية من دار الحرب هذا لا يكون عيباً لأنهم لا يعملون ذلك وفي المولد لا يكون عيباً
 في الصغير أيضاً ويكون عيباً بعد البلوغ لأن المولد في دار الإسلام لا يترك كذلك حتى
 يبلغ والتجار يمدون ذلك عيباً في المولود قال (والتزول عيب إذا كان ينقص الثمن وإن كان
 لا ينقصه فليس لعيب) لانه لا يحل بالمقصود يمتنع نقصان المالية بسببه والخلل كذلك فقد
 يكون الحال رثة لا ينقص من المالية وهو ما إذا كان على الخد وقد يشبهه إذا كان على رأس
 الأرنبة وذلك ينقص من المالية فلها بترفيه أن ينقصه من الثمن قال (والصهوة في الشر
 عيب) لأن التجار يمدونه عيباً وكذلك الشمط فإن الشمط في أوانه من الهرم والهرم عيب
 وفي غير أوانه ومن داء في الباطن وهو عيب ثم اللون المستوى للشر السواد فأسوى
 ذلك إذا كان ينقص من الثمن ويمد التجار عيباً ثبت به حق الرد قال والنحر عيب في
 الحاربة وليس لعيب في السلام إلا أن يكون من داء وهو ثمن المم وهذا يحل بما هو
 المقصود من الجارية وهو الاستفراش ولا يحل بما هو المقصود من الغلام لانه يستخدمه
 بالبدن من نفسه إلا أن يكون من داء فالداء نفسه عيب قال (والدفن كذلك وهو من الإبط
 وهو يحل بالمقصود من الجارية دون السلام إلا أن يكون فاحشاً لا يكون في الداس مثله
 فهذا يكون لداء في البدن وهو ينقص الثمن قال والجعر عيب وهو استنخ تحت السرة وبه
 سمي بعض الناس أيجر وهو يكون لداء في البدن ويمد التجار عيباً والاحدة عيب وهي عظم
 الحسيتين وإنما يكون ذلك لداء في البدن وفي بعض النسخ الآذن عيب وهو الذي
 يسيل من منخره الماء ومنه قول القائل

ونرى الدين على مناخرهم • يوم الهياح كآون النمل

وذلك يستقدر منه ولا يكون الا لدا في الدماغ والبصر عيب وهو الذي يعمل ببساره
ولا يستطيع ان يعمل عينه الا أن يكون اعسر يسر وهو الاصبط الذي يعمل بايديين
وبد كان عمر رضي الله عنه بهذه الصفة حينئذ يكون ريادة وليس عيب • قال (والشي
عيب) وهو صعب في البصر حتى لا يبصر من شدة الظلمة أو شدة الضوء ومنه يسمى
الاعشي • والمسم عيب وهو بوسة ونشج في الاعصاب منه أصل العرج والتشن السوءاء
عيب لانه لا يتنع به وهو يشين صاحبه والسواد في السن دليل موت السن عند من
يقول في السن حياة وكذلك السن الساطعة عيب صرسا كان أو غيره لانه ينقص من الثمن
ويهدد التحار عينا ثم سقوط السن فيما لا يبدو منها كالطواحين ينقص من المنفعة وفيما يبدو
منها كالصواحك وفي الأصل كالتواجد ينقص من الحال ولهذا وجب الأرض اذا قلع
من العير وأفسد الميت • قال والطمر الاسود عيب اذا كان ينقص الثمن لانه ينقص من
الحال والسواد في الطمر دليل موته كما في السن وانما يشترط هذه الريادة لان ذلك
قد لا ينقص من الثمن فيمن هو اسود اللون كالخنثى وانما ينقص فيمن هو أبيض اللون
كالأتراك واذا كان بحيث لا ينقص الثمن لا يثبت حق الرد به • والاناقي مرة واحدة عيب
من الصغير ما دام صغيرا فاذا بلغ فليس ذلك لعيب الا أن يأتي بعد الكبر وهذا اذا كان
بحيث يبر أما في الصغير حدا فهذا لا يكون عيبا لانه يصل ولا يبق والاناقي يكون عن
قصده وهو ليس من أهله ولكنه لا يهتدى الي بيت مولاه فيضل كالدابة فاما اذا كان
محميرا فالاناقي والفصد الى ذلك يتحقق منه وهو عيب فيه ما لم يبلغ فاذا بلغ زال ذلك
وان أقي بعد البلوغ مرة فهو عيب لازم أبدا والسرقة كذلك • قال (والبول في الفراش
كذلك في حق الصغير جدا لا يكون عيبا) لانه يكون من أمثاله عادة وأما الجنون اذا وجد
مرة فهو عيب لازم أبدا سواء وحدي حالة الصغر أو بعد البلوغ والفرق أن سبب
الجنون واحد لا يختلف بالصغر والكبر وهو آفة في العقل فاذا وجد مرة فأنه يبقى فيه
ما عاش وذلك يطهر في جماليق عينه معرفة أهل البصر فيه وأما سبب الابق والسرقة
والبول في الفراش في حالة الصغر فمحالف لسبب هذه العيوب بعد البلوغ لان الاناقي في
الصغر سببه سوء الأدب وحب اللعب وسببه بعد البلوغ التمرد وقلة المبالاة بالمولى وكذلك السرقة

سبها قل البلوع قلة التأمل في عوامب الأمور بسبب الضرر ومد البلوع سبها التمر
ولهذا لا يحبها على الصبي ما يجب على البالغ وسبب البول في العراش قبل البلوع
استرخاء في المثانة بسبب الضرر وسببه مد البلوع آفة في الآلة للاسكفة فادأ وحده في
حالة الضرر وهو عيب ما دام صغيرا فإذا بلغ زال ذلك السبب فزال الحكم أيضا فإذا وجد
بمد البلوع فهو عيب لازم أبدا لأن التجار يمدونه عيبا فهو يتقص من المائة والاثاني
سوى المائة يهكمها فكان من أخش العيوب (قال والحل في ثبات آدم عيب) لانه يتقص
المائة ويخل بالمقصود وليس يقب في الهائم لانه يريد في المائة (قال (والقرع عيب) وهو
عظم في المثاني يمنع الوصول اليها وبه قصي شريح رحه الله قال اقتدوها فان أصاب الارض
فهو عيب (والرقع عيب وهو لم في المثاني يمنع وصول الواطئ اليها والعقل عيب وهو ان
يكون في المثاني شه الكيس لا يتلد الواطئ ووطئها وهذا كله يخل بالمقصود (قال (والرص
عيب) وهو معلوم بمد التجار عيبا فيقص من المائة (قال (والحدام عيب) وهو نسيج تحت
الجلد يوحد منه من مد ورعا تقطع الاعضاء به وهو أخش العيوب قال صلى الله عليه
وسلم من المحدث فرارك من الاسد (قال (والفتق عيب) وهو ريج في المثانة بما يهب بالمر
فيقتله ولا يكون ذلك الا لداء في البدن (قال (والسلمة عيب) وهو القروح التي تكون في
الفتق ويسمى بالفارسية حوك وذلك لا يكون الا لداء في بدنه ورعا يثب سببه وكل
شيء ينقص الثمن في الرقيق والدواب فهو عيب لان المقصود في البيع الاستراح فايقص
من الثمن يكون خلا في المقصود (قال (والسكى عيب) لانه انما يعمل ذلك لداء في البدن
الا أن يكون سمة في بعض الدواب فان كان من ذلك شيء لا يمدد التجار عيبا لا بد منه
قال (والفدع عيب) وهو في الكف ريج في الرسع يسه وين الساعد وفي القسم كذلك ريج
بسه وبين عظم الساق وفي العرس هو التواء الرسغ عن عرصه الرحشى وهو الحانب الايمن
(قال (والهجع عيب) وهو في القرن تباعد ما بين الكمين والاشج من الآدمى الذي تدانى
صدور قدميه وتناعد عقباه وتصحج ساقاه والدخس عيب وهو ورم يكون في اطراف حافر
المرس (قال (والصكك عيب) وهو ان يصطك ركبته بآفه أو عمر أو أبو عيذر حم الله الصكك
في الرحلين في الكمين (قال (والحف عيب) وهو اقبال كل واحد من الابهامين الى صاحبه
وذلك يتقص من قوة المشى وقال ابن الاعرابي الاحف الذي يمشى على طهر قدميه (قال

والصدق عيب وهو التوافق أصل التقى قال (والشديق عيب) وهو وسع مفرط في الم
 وفيه الحديث رسى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التشديق في الكلام وهو مما يده
 التحار عبا ثم الميوب التي يطم المشتري بها أنواع أربعة نوع منها يكون ظاهرا في موضع
 يراه القاضي وعيره ولا تسع الحصومة في ذلك ما لم يره العيب لان قيام العيب عند
 الحصومة شرط لتوحيه الحصومة وحقيقة معرفة ذلك بالمعرفة ممكن فاذا رآه القاضي فان
 كان عيبا لا يحدث مثله في مثل تلك المدة وقد علم القاضي وجوده عند البائع فيقصي
 بالرد إلا أن يدعى النائم أن المشتري علم به عند العقد ورضى به حينئذ يحلف المشتري على
 ذلك ثم يرده وان كان شيئا مما يحدث مثله في مثل تلك المدة فالقول قول البائع ان العيب
 لم يكن عنده لان الحوادث اعمأ يحال محدونها على أقرب الأوقات ومن ادعى تاربخا
 سابقا فعليه ان يشته بالينة فان أقام المشتري البينة على ان العيب كان عند البائع فصي
 بالرد وان لم يكن له بينة يحلف البائع ألتماته لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب واعا يذكر
 التسليم لجوار أن يكون العيب حدث بعد العقد قبل التسليم الا أنهم قالوا النظر للمشتري
 بعدم اذا استحلها بهذه الصفة فان العيب لو كان حادثا بعد العقد وقبل التسليم كان للمشتري
 حق الرد والبائع بار في يمينه فان العيب لم يكن موحودا عند العقد فالأحوط ان يحلفه
 بأنه لقد سلمه بحكم هذا العقد اليه ولم يكن به هذا العيب قال الشيخ الامام عدى الأول
 أصح لان البائع يبي العيب بعد البيع وعند التسليم ولا يكون بارا في يمينه اذا لم يكن العيب
 منفيما في الحالين جميعا واعا يستحلف على الثبات لان استحلافه على فعل نفسه وهو
 التسليم كالتزامه بالمقد فان لكل من الممين فكله كإقراره وان حلف أقطعت المازعة
 بينهما ونوع من ذلك عيب لا يعرفه الا الاطباء فعلى القاضي ان يريه مسلمين عديين
 من الأطباء لان علم ذلك عندهم واعا يرجع الى معرفة كل شيء الى من له بصير في ذلك
 الباب كما في معرفة القيمة والأصل فيه قوله تعالى فاستلوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
 ولا بد من المدد في ذلك لانه قول ملزم كالشهادة فاذا قال العيب موجود فيه وقال هو
 مما لا يحدث في مثل هذه المدة حكم بالرد بقولها وان قال قد يحدث ذلك حينئذ يخاف
 النائم كما بينا في الفصل الأول الا ان يقيم المشتري البينة على اقرار البائع أن العيب كان
 عنده ونوع منه لا يعرفه الا النساء فان يكون في موضع لا يطلع عليه الرجال فالقاضي

يربها النساء لان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال
 والمرأة الواحدة تكفي لذلك بعد أن تكون حرة مسلمة فان كانتا اثنتين فهو أحوط
 وهذه المسئلة معروفة في الطلاق والشهادات فان أخبرت بوجود العيب توجبت الحصومة
 لظهور السبب في الحال نقولها ولكن لا يثبت الرد بقول النساء وان كان ذلك مما لا يحدث في
 مثل تلك المدة لان هذه الزيادة يمكن الواف عليها الامن جهة النساء فلا يتبر قول النساء فيها ولان
 شهادة النساء صيغة لا يحصل الحكم بها ما لم تتأيد بمؤيد وذلك بنكول البائع يستحلف
 حتى اذا انضم نكول البائع الى شهادة النساء فسبح البيع وعن أنى يوسف انه يقضى بالرد نقول
 النساء لان شهادتهن فيما لا يطلع عليه الرجال كشهادة الرجال فيما يظلمون عليه وقاس بالعينين
 اذا ثبتت البكارة نقول النساء بعد معنى السنة فانه يبرق بينهما وقد بينا الفرق بين المصلين
 في كتاب السكاح وعن محمد قال ان كانت الحصومة قبل القبض يفسخ العقد نقول النساء
 وان كان بعد القبض لا يفسخ لان الحاجة الى نقل الضمان من المشتري الى البائع وشهادة
 النساء في ذلك ليست بحجة تامة ونوع من ذلك ما هو حكى كالامان والسرفة والبول
 في الفراش فان القاضي لا يسمع حصومة المشتري في ذلك ما لم يتم اليقة على وجود العيب
 عنه لان قيام العيب في الحال شرط لتوجه الحصومة ولا طريق لمعرفة ذلك الا بالينة فان
 طلب المشتري يمين البائع على وجود ذلك العيب عنه فقد ذكر في الجامع أن على قول
 أنى يوسف ومحمد ورحمهما الله يستحلف البائع بالله ما يعلم انه أبى عند المشتري أو مرق
 أو بال في الفراش وقد بينا هذا الفصل فيما أملينا من شرح الجامع الكبير وان يثبت
 وجود العيب عند المشتري فان كان اشتراه وقبضه وهو صغير والحصومة بعد اللوع لم
 تسمع الحصومة في ذلك لان العيب الذي كان عند البائع قد زال وهذا عيب حادث عند
 المشتري قال (وان كانت الحصومة في الصفر أو كان الشراء بعد اللوع فالآن تسمع
 حصومة المشتري وبمحتاج الى إقامة اليقة على الذي كان أبى عنده بعد ما لم قل ثرائه
 فان لم يكن له ينة يستحلف البائع بالله لقد باعه وقبضه المشتري وما أتى ولا سرق ولا بال
 في الفراش منذ بلغ مبلغ الرجال وهذا استحلاف على الثبات لانه على التسليم الذي التزمه
 واليمين الأولى على العلم لاسيما على فعل الغير وفي ظاهر الرواية الجور كذلك الا ان في
 الجنون يستحلف بالله لقد باعه وسلمه وما جن قط لما بينا ان الجنون اذا وجد مرة في

الصبر أو الكبر فهو عيب لازم أندا وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله قلوا في
 الحسب لا يشترط عوده عند المشتري لتوجه الخصومة لأن أثر ذلك الذي كان قائم فيه
 على ما بينا فالحوون بعد انقلاعه يقبأ أثره يظهر ذلك في جماليق عيبه وذلك يكفى لتوجه
 الخصومة بخلاف الأباقي والسرقة والبول في العرائش فانه ليس لما قد كان أثر في العيب
 فلا بد من عوده عند المشتري لتوجه الخصومة * قال (وإن طلب النافع بين المشتري باله
 ما رضى باليب مدعلم به ولا عرصه على بيع حله على ذلك) لانه ادعى عليه ما لو أقر به
 لزمه فادأ أنكر يستحل عليه لرساء كوله * (قال والبرل عيب) وهو أن يزل دمه في أحد
 العايسين وذلك يكون عادة لاحلة وانما يعمل ذلك اذا راتو رجما يحول الدب من جاب
 الى حاس حتى يطلع وركبه بالروث وذلك ليتقدر ويعد عيابه رده * قال (والمش عيب) وهو
 شيء يشخص في وطبعه حتى يكون له حزم ليس له صلاة العظم قال الوطيف مستند الساق
 قال (والخرد عيب) وهو كل ما حدث في عرقه من ترديد أو انفاج عصب قال (والرواند
 عيب) وهو اطراف عصب يترقع عند المحانة ويقطع عندها ويلصق بها والخرن عيب
 فهم من ينول الحر وهو ضيق معرط في العين والأظهر هو الحر فانه ذكر في حمله
 عيوب الدرس وهو أن لا تقاد للراكب عند العطف والسير وهو نوع من الجمع والجمع عيب
 يحل بالمقصود وحل الرأس عيب * وهو ان يكون به حيلة يخلع رأسه من العذار وان شد عليه
 وهو مما بعد عيباً وربما بطل منه وبل المحلاة عيب اذا كان يقص الثمن وهو ان يسبل
 لعاب المرس على وجهه فتتل المحلاة به اذا جطت على رأسه وجها عليه وقيل ان يأخذ المحلاة
 لشفتيه ويرى بها وهذا نوع من الجمع فهو عيب اذا كان يقص الثمن والمفتوع عيب والمفتة
 دائرة في عرص روره بعد عيباً ويقشاهم به ومنه يقال اتق الحيل المفتوع * والانتشار عيب
 وهو انتفاع النصب عند الاتعاب والنصب الذي ينشر هي المحانة وتحرك السطأ كانتشار
 العصب عبر أن المرس لا انتشار العصب أشد احتمالاً منه لتحرك السطأ * والفرب عيب وهو
 ورم في اللان وربما يسيل منه شيء حتى قال محمد اذا كان ذلك سائلاً فصاحبه في حكم الطهارة
 كصاحب العرج السائل * والشر عيب وهو انقلاب في الاحفان وبه كان يسمى الاشتار
 وهذا يمكن صمما في البصر * والحول عيب فانه يمكن ضمناً في البصر حتى يرى الأحوال
 الشيء الواحد شيئين والحوص والقتل عيب وهو نوع من الحول إلا أنه اذا كان يعمل إنسان

العين الى الجانب المتسم يسمى فلا وإذا كان الى الجانب المؤخر فهو الخوص والطرع عيب
 وهو يابس يدوي في لسان العين يسمى بالطرية باحسه وذلك يمكن صغفا في العصر وربما
 يمنع العصر أصلاً والشعر في جوف العين يكون عيباً لأنه يصف البصر والحرب عيب
 سواء كان في العين أو في غير العين لأن الحرب في العين يمكن صغفا في البصر وفي غير
 العين يكون لداء في السدن وكذلك الماء في العين عيب لأنه يصف البصر ويرجع السدل
 عيب فإنه يصف البصر وربما يذهب به والسعال القديم عيب إذا كان من داء أما القدر
 المتأخر منه فلا يمد عيباً إذا كان قديماً وذلك من داء في السدن والداء نفسه عيب
 والاستحاضة عيب لأن الاستحاضة لداء في السدن ثم سيلان الدم إذا كان مستداماً
 وربما يصيبها ويقنأها والتي يرتفع حبسها زماناً عيب لأن ذلك لا يحكمون الأمن داء في
 السدن ومنه يكون مواد المرض للمرأة فإن الرطوبة إذا كانت تسيل منها في وقتها تكون
 صحيحة البدن وإذا لم تسل أصغر لوناً ولائها إذا كانت لا تحيض فأنها لا تحبل أيضاً
 نعرفنا أنه يحل بما هو المقصود منها وإذا اشترى عبداً عليه دين لم يعلم به ثم علم بذلك فله
 أن يردّه لأن قيام الدين عليه مما يمدّه التجار عيباً وتكون ماله مشفولة بحق الذمّاء فهو
 عيب حكى كريب السكاح إلا أن يقضى عنه البائع دينه أو يرثه المراء منه بذلك
 يزول العيب وروال العيب قبل المصومة يسقط حق المشتري في الردّ أما إذا علم بالدين
 ثم اشتراه هل له أن يردّه عند محمد لا استدلالاً بسائر العيوب وعند أبي يوسف له أن
 يردّه كما إذا كان مستحقاً وهو عالم به له أن يردّه كذلك ها وإذا اشترى جارية فوجدها
 محرمة فليس ذلك بسبب لأن له أن يحللها عندنا وقال زفر ليس له أن يحللها ولكنه يردّها
 بالعيب لأنها دحت في ما كره وهي بهذه الصفة فلا يكون له أن يحللها كما لو اشتراها
 وهي منكوسة لا يكون له أن يفسخ السكاح ولكنه يردّها بالعيب وإنما قول المشتري
 قائم فيها مقام البائع وقد كان للبائع أن يحللها فإذا كانت أحرمت بغير إذنه حلّها من غير
 كراهة وإذا كانت أحرمت بإذنه فله أن يحللها وإن كان ذلك مكروهاً لما فيه من
 خاف الوعد فكذلك المشتري ولا يكره ذلك للمشتري لأن خلف الوعد لا يوجد منه
 بهذا وبه فارق السكاح هناك لم يكن للبائع أن يهرق بينهما بمد صحة السكاح فكذلك
 للمشتري وهذا لأن روم السكاح لحق الزوج وقد كان مقدماً على حق المشتري فاما

لزوم الاحرام فلحق الشرع وحق الآدمي في المحل مقدم لهذا كان للمشتري ان يحلها واذا
 تمكن من ازالة العيب فليس له ان يردّها به . وان كانت في عدة من ذوح فان كان الطلاق
 رحما وله ان يردّها كان الكاح قائما والزوج يستند بالرجعة الا اذا انقضت العدة قبل
 الحرمة حينئذ لا يردّها لزوال العيب . وان كانت العدة من طلاق بائن أو موت فليس
 هذا سبب لان هذا عمالا يمدّه التجار عيا فالعيب هو الكاح وقد انقطع والحرمة بهذا
 السبب نظير الحرمه بسبب الحيض كما أن ذلك لا يكون عيا بهذا مثله واذا وجد الجارية
 عيا فاراد أن يردّها قتال البائع ما هذه بمحاربي والقول قوله مع عيبه لان العيب لا يمنع
 تمام القبض والرد محكم لا يعرّد المشتري به من غير قضاء ولا رضا فالمشتري يدعى
 ثبوت حق الرد له في هذا المحل والنائع بكر والقول قوله مع عيبه بخلاف ما سبق من
 خيار الشرط والرؤية . وان اشتراها على انها بكر قتال وحدثها ثيبالا يصدق على ذلك
 الا نية لان الكارة في النساء أصل فالمشتري يدعى عارضا ليثبت لنفسه حق الرد به
 فهو بمنزلة دعوى العيب فلا يصدق عليه الا بنية . قل واذا اشترى حررا أو ييضا
 فوحده فاسدا كله وقد كسره الله أن يردّه ويأخذ الثمن كله أما البيض فافسد منه
 ليس بمال متقوم اذ هو غير مستمتع به ولا قيمة لقشره فتبين ان أصل البيع كان باطلا
 وأما الخور فالمقصود منه اللب دون القشر ولا قيمة لقشره في المواضع التي يكثر فيها
 الخطب وفي المواضع التي يندر فيه الخطب فان كان لقشره قيمة لكن مالبية الجور نسل
 الكسر باعتبار اللب دون القشر فاذا كان حادنا أو منتن اللب لا يصلح للاستفاعة
 فكان البيع باطلا فأما اذا كان قليل اللب أو اسود اللب فهذا بمنزلة العيب فاذا وحده كذلك
 بعد الكسر رجع مفسدان العيب من الثمن عدنا وقال الشافعي يردّه وكذلك البطيخ والقرع
 والفاسكه اذا وجدها فاسدة كلها بعد ما يكسرها فان كانت لا تساوي شيئا رجع
 بجميع الثمن لانه تنب بطلان البيع وان كانت بحيث يأكلها بمض الناس أو تصالح لعاف الدواب
 يرجع محصة العيب من الثمن عدنا وقال الشافعي له ان يردّه لانه لا يتمكن من الرد الا بعد
 العلم بالعيب ولا طريق له الى معرفة العيب سوى الكسر ولا يصير ذلك مانعا حقه
 في الرد وهذا لان دفع الضرر عن المشتري واجب بحسب الامكان والنائع هو الذي
 سلطه على الكسر فكأنه فعل ذلك نفسه ولما قول للكسر عيب حادث بفعل المشتري

وذلك بمسه من الرد كما لو تيب البيع بسبب آخر وهذا لان الرد لنفع الضرر عن
 المشتري وانما يتمكن منه على وجه لا يلحق الضرر بالبائع ثم مراعاة سائر البائع أولى فان
 حق المشتري لا يبطل أصلاً ولكن يرجع مقصد البيع من الثمن والضرر الذي يلحق
 البائع بالرد لا يمكن دمه بموس لهذا رجحنا حابه وهذا اذا وجد الكل فاسداً فان
 وجد البعض بهذه الصفة والكلام في حصة ذلك كالكل اذا وجد فاسداً الا ان
 في الجوز اذا كان الباسد منه مقدارا مالا يحل الجوز منه عادة كالأحادية والاثنتين في
 كل مائة فليس له ان يخصم البائع لأجله لانه عند الاقدام على الشراء راض به على الوجه
 المعتاد والجوز في العادة لا يحل عن هذا فلا يخصم فيه لاجل ذلك قال واذا اشترى
 عبداً قد حل دمه بقصاص أو ردة فقتل صد المشتري رجع على البائع بالثمن كله في قول
 أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يقوم حلال الدم وحرام الدم فبرجع تمام ما بين
 القيتين من الثمن لان العبد بعد ما حل دمه مال متقوم وحل الدم عيب فيه ومن اشترى
 شيئاً ميباً وتمسك عليه رده بعد ما قبضه رجع بحصة العيب من الثمن كما لو كان زانياً بجلد
 عند المشتري وماتت ويأبى الوصف أن يبع حلال الدم صحيح وبالقبض ينتقل الى ضمان
 المشتري بدليل أنه لو مات كان الثمن منقراً على المشتري ولو تعرف فيه المشتري نفذ
 نصرة فيه ولو كان مالاً حين اشتراءه حلال الدم لم يرجع بشيء مرفقاً أن حل الدم
 عيب فيه (بوضحه) ان البيع يرد على محل غير مستحق بسبب حل الدم فالمستحق به النفس
 وانما يملك بالبيع للمالية وحل الدم لا يعدم المالية ولا يصير يستحقه وانما تلفت المالية
 باستيلاء القتل وذلك فعل إنشاء المستوفى باختياره بعد ما دخل البيع في ضمان المشتري
 بخلاف ما اذا استحق البيع بملك أو حق دهن أو دين لان المستحق هناك ما تناوله البيع
 بنقص به قبض المشتري من الأصل وفي الكتاب استدلل بما لو اشترى حاملاً وقبضها
 فولدت وماتت في نفاسها لم يرجع بجميع الثمن وان كان أصل السبب في يد البائع وعذرهم
 أن الغالب في الولادة السلامة يشكل على أصل أبي حنيفة بالجارية المصوبة اذا جلت
 ثم ردما الغاصب فأتت في نفاسها يرجع المصوب منه على الغاصب بقيمتها وفي هذا الفرق
 نوع تناقض وأبو حنيفة يقول زالت يد المشتري عن البيع لسبب كانت الازالة مستحقة
 في يد البائع ويرجع بالثمن كما لو استحقته مالك أو مرتبة أو صاحب دين وهذا لان الازالة

لما كانت مستحقة قبل قص المشتري ينتقص بها قبض المشتري من الأصل مكانه لم يقصه وإنما قلنا ذلك لأن القتل بسبب الردة مستحق لا يجوز تركه وبسبب القصاص مستحق في حق من عليه إلا أن يفتي من هو له غفوا باختياره والسبع وإن كان يرد على المألية ولكن استحقاق النفس بسبب القتل والقتل متلف للمألية في هذا المحل ويمكن في معنى علة المألية وعلة المألة تمام مقام المألة في الحكم فمن هذا الوجه المستحق مكانه المألية ولا تصور لقاء المألية في هذا المحل بدون العسية والعسية مستحقة بالسبب الذي كان عند النائع يجعل ذلك بمنزلة استحقاق المألية لأن ما لا يفصل عن الشيء بحال مكانه هو ولا تصور لقاء المألية في هذا المحل بدون العسية إلا أن استحقاق العسية في حكم الاستيفاء فقط وانقضاء البيع صحيحا وراء ذلك وإدامات في يد المشتري فلم يتم الاستحقاق في حكم الاستيفاء فهذا هلك في صلب المشتري وإذا قلنا فتقدم ذلك الاستحقاق ولا بعد أن يظهر الاستحقاق في حكم الاستيفاء دون غيره كذلك الروح في زوجته ومالك من له القصاص في نفس من عليه القصاص لا يظهر إلا في الاستيفاء حتى إذا وطئت المنكوحة بالشبهة كان المهر لها وإذا قتل من عليه القصاص إنسان فالدية تكون لورثته دون من له القصاص وهذا بخلاف الزمان وربما المد لا يصير منه مستحقة وإنما المستحق عليه صرف مؤلم واستيفاء ذلك لا ينال المألية في المحل وإذا اشتراه وهو يعلم محل دمه في أصح الروايتين عن أبي حنيفة يرجع فالثمن أيضا إذا قتل عبده لأن هذا بمنزلة الاستحقاق وفي الرواية الأخرى لا يرجع لأن حل الدم من وجهه كالاستحقاق ومن وجهه كالمبيع حتى لا يبيع صحة المبيع فلهذه بالاستحقاق قلنا عند الجمل به يرجع جميع الثمن ولهذه بالمبيع قلنا لا يرجع عند العلم بشيء لانه إنما جمل هذا كالاستحقاق لدفع الضرر عن المشتري وقد ادفع حين علم به وأما الخامل فهناك السبب الذي كان عند البائع يوجب انفصال الولد لا موت الأم بل العالب عند الولادة السلامة فهو نظير الزاني إذا جلد وليس هذا كالمص لأن الواجب على العاصف فسخ فعله وهو أن يرد المصوب كما غصب ولم يوجد ذلك حين ردها حاملا وهما الواجب على البائع تسليم المبيع كما أوجه القصد وقد وجد ذلك ثم إن تلف سبب كان الملاك مستحقا به عند النائع ينتقص قبض المشتري فيه وإن لم يكن مستحقا لا ينتقص قبضه فيه وعلى هذا الأصل لو كان العبد سارقا فقطعت يده عند

الشئى رجع بحصة العيب من الثمن عد أنى يوسف ومحمد رحمهما الله بأن يقرم سارقا
 وغير سارق وعند أبى حنيفة يرجع بنصف الثمن لأن قطع اليد كان مستحقا عليه بسبب
 كان عد البائع واليد من الآدمى نصفه فيقتض قبض المشتري في الصف فيكون المشتري
 بالخيار أن شاء وجع نصف الثمن وإن شاء رد ما بقى ويرجع بجميع الثمن على البائع كما
 لو قطعت يده عد البائع * وإن مات العبد من ذلك قبل أن يردده لم يرجع الا إلى نصف
 الثمن لأن النفس ما كانت مستحقة في يد البائع ألا ترى أن على الامام أن يتحرز عن
 السراية بأن لا يقطع في البرد الشديد ولا في الحر الشديد وأن يحسم بعد القطع بقبض
 المشتري لا ينتقض في النصف الباقي وإن سرى * قال وإن اشترى حارية وعبدا وزوجهما
 ثم وجد ههما عيبا لم يكن له أن يردهما لأن الكاح فيهما عيب سادس عدده فان أباهما ولم
 يكن دخل بها كان له أن يردهما لئوال العيب الحادث عدده ولم يجب المهر لهذا الكاح فان
 المولى لا يستوجب على عبده ديناء قال وإذا شهد شاهد أنه اشترى هذا العبد وهذا العيب
 به وشهد آخر على انفراد البائع به لم تحر الشهادة لاختلاف الشاهدين في المشهود به
 فاحدهما بشهد بقول والآخر بعيب مابين وليس على واحد من الأمرين شهادة شاهدين
 * ولو باع عبده من نفسه بخارية ثم وجد بها عيبا كان له أن يرددها ويأخذ منه قيمة نفسه في
 قول أبى حنيفة الآخر وهو قول أبى يوسف رحمهما الله وكان يقول أو لا يرجع بقيمة
 الجارية وهو قول محمد وكذلك لو ماتت قبل أن يقبضها المولى واستحقت وكذلك
 لو حدث بها عيب عد المولى حتى تعذر ردها بالعيب في قوله الآخر يرجع بحصة العيب
 من قيمة العبد وفي قوله الاول من قيمة الجارية * وجه قوله الاول ان هذا مبادلة مال بما
 ليس بمال فعند الاستحقاق والرد باليب يكون رجوعه بقيمة ما هو بدل له كما في
 الكاح والخلع والصلح من دم العمد اذا استحق البذل وكان بينه رجوع بقيته وبيان
 الوصف أن الذى من جهة المولى في هذا العقد الاعناق فان بيع العمد من نفسه اعتاق
 وذلك ليس بمال والدليل عليه أن الحيوان يثبت دينا في الدمة بمقابلته فان العمد يعتق
 على ملك المولى حتى يكون الولاء له وإن الوكيل من جانب المولى في هذا العقد لا يكون
 له قبض البذل ولا يبطل بيمانه عن المجلس قبل قبول العبد انه لا يملك الرجوع عنه
 * والأجل الى الحصاد ونحوه يثبت في بدله وإن البذل لا يرد الا باليب الفاحش عرفنا

أنه في حكم مبادلة مال عا ليس بمبدل وتأثيره وهو أن استحقاق الجارية لوردها باليب
لا يمسح العقد فكيف يمسح وقد عتق العبد فإذا لم يمسح فقد تمرد تسليم الجارية مع
قيام السبب الموجب للتسليم تجب قيمتها واستدل بالكتابة فانه لو كاتبه على جارية بغير
عيها فإذا ما وعق ثم وجد المولى بها عياردها وأخذ مثلها صحيحة فان حدث بها عيب
عند المولى رجع مضمون العيب من قيمة الجارية وكذلك في بيع العبد من نفسه بجارية
«ووجه قوله الآخر أن المولى أزال عن ملكه مالا يراه مال فإذا لم يسلم ما بذل له رجع
قيمة ما بذل كما لو باعه من نفسه بجارية فعق على القريب ثم استحققت الجارية رجع
المولى قيمة العبد « وبيان الرصف أن يقول تصرف المولى باعتباره ملكه وليس له في العبد
الملك المالى الا أن ارادة ملك المالى اذا لم تكن الى مالك يكون موجبا عتق العبد فاما
تصرف المولى من حيث الارادة فتلاق ملكه وملكه ملك المالى « وتحقيق هذا الكلام ان
في حق ما يسلم للعبد في هذا في معنى مبادلة المال عا ليس مال لان الذى سلم للعبد العتق
وهو ليس مال وفيما يربطه المولى عن ملكه هذا مبادلة المال بالمال فعند الاستحقاق والرد
باليب مراعاة حاج المولى أولى لان الحاجة في دفع الضرر عن المولى فاما العتق فسلم
للعبد بكل حال ولان العتق للمدينى على ارادة المولى ملكه فيعتبر ما هو الأصل
وماعتباره هذا مبادلة مال عا لا ترى أنه اذا أعتق عبدا على حر يجب على العبد قيمة
نفسه وما كان ذلك الا بالطريق الذى قلنا فكذلك اذا استحق البذل أو هلك قبل
التسليم وقوله ان السبب لم يمسح على احدى الطرفين يقول في حق المولى قد افسح
السبب ولان في حقه مبادلة المال بالمال ولكن يتفرع عليه استرداد العبد ليعود العتق
فيجب رد قيمته كالمدر اذا مات المولى وعليه دين مستغرق أو قتله مولاه نطل وصيته
واكن يتعذر رده الى الرق فيجب عليه السماية في قيمته وعلى الطريق الآخر يقول
لا يمسح السبب ولكن لم يسلم للمولى الموص ويرجع مثله ومثل الجارية بحكم هذا العقد
ما هو عوضها وهو مالى العبد فاما يرجع قيمة العبد فهذا بخلاف السكاح فان عوض
الصداق هناك ليس مال متقوم ليكون الرجوع بمالته ولهذا صرفنا الى قيمة الصداق هناك
وفي الكتاب قيل الجواب قول محمد فان من عادته الاستشهاد بالتحلف لا يوضح الكلام
ولئن سلمنا فعول بدل الكفاة ليس بمقابلة رقعة المكاتب بل بمقابلة ما يسلم للمكاتب

لقد الكتابة وهو كونه أحق بنفسه ومكاسبه وذلك ليس عال فهذا كان الحكم فيه بجزلة
الحكم في الكساح وهما بدل الجارية مالية المد في حق المولى فإذا لم يسلم له الجارية كان
رجوعه بمالية المد وهو قيمته وإذا ما عرجل حارية رجل بأمره ثم خوصم في عيب
فقتلها بشير قضاء قاض ما لم تلزم المائع دون الأمر لأن هذا بمنزلة الإقالة في أنه يستمد
نواصبها فالإقالة في حق الوكيل كالبيع الجديد فكان الوكيل اشتراها ابتداء قال لا أن
يلزم أن مثله لا يحدث فيلزم الأمر لا ما يتقيا بوجود الميب عند الأمر وإنما لم يشتغل
الوكيل بالخصومة لأنه لم يربها فائدة وفي كتاب الوكالة والمأذون قال لا يلزم الأمر
على كل حال وهو الأصح لما قلنا أن هذا بمنزلة الإقالة وفي هذا المسمى لا فرق بين الميب
الذي يحدث مثله أو لا يحدث وإن أتى البائع أن يقبلها خاصه المشتري إلى التاضي فأقر
عده بالميب كان إقراره عند القاضي وعند غيره سواء لا يلزم الأمر إلا في عيب
لا يحدث مثله ومعنى هذا الكلام أن في الميب الذي لا يحدث مثله رد القاضي بإقرار
الوكيل وبالبينة سواء في أنه يلزم الأمر لأن الرد نقض القاضي فسخ وقد يتقيا بوجود
سبه عند الأمر وإن كان الميب يحدث مثله بإقرار الوكيل لا يكون حجة على الأمر
ولكن يحتاج إلى أن يثبت على الأمر بالبينة أن الميب كان عده ليردها عليه وإن لم يكن
له بينة فعلى الأمر الممين على ذلك وإن ردها القاضي على الوكيل بينة أقامها المشتري فالبينة
حجة على الأمر فيلزم الأمر فإن ردها بقاء الممين من الوكيل ما لم تلزم الأمر عدها وقال
زفر هذا والإقرار سواء لأن السكول بدل عن الإقرار وهو بمنزلة البدل فلا يكون حجة
على الأمر ولكن الوكيل على خصومته مع الأمر كما في الإقرار ألا ترى أن المشتري
لو باع الجارية من غيره ثم ردت عليه بميب سكوله جعل هذا وما لو ردت عليه بإقراره
سواء في حق البائع الأول وكذلك في حق الوكيل ولكنما يقول الوكيل مضطر في هذا
النكول لأنه لا يمكن أن يخلف كاذبا إذا كان عالما بالميب وإنما اضطر إلى ذلك في عمل
بأمره الأمر فيرجع عليه بما يخطئه من المهددة بخلاف ما إذا أقر فانه غير مضطر إلى الإقرار
لأنه يمكنه أن يسكت حتى يعرض عليه الثمن ويقضي عليه بالسكول فيكون هو في الإقرار
مضطرا لا مضطرا وبخلاف المشتري الأول فانه مضطر في السكول ولكن في عمل بأمره
لنفسه فلا يرجع بمهددة عمله على غيره فإن أمكر الأمر أن تكون الجارية التي ماها فالقول

قوله مع يمينه لان الوكيل يدعى لفسه حق الرجوع على الأمر بما يلحق من العهدة في هذا المحل والموكل مسكر فالتول قوله مع يمينه الا أن يمين النافع البينة لها هي الجارية التي باعها فحيث التامت بالبينة كالتامت بافراد الخصم واد اشترى الرجل حارية لرجل بأمره ثم وحد بها عيا له أن يردّها بالبيع قل أن يردّها الى الأمر من غير أمر الأمر عندما وقل أن أنى لي ليس له ذلك لانها مملوكة للأمر فلا يملك اخراجها عن ملكه بغير أمره ولا انها أمانة في يد الوكيل وبدا الامين كيد صاحبها ولو كان سلمها الى الأمر لم يردّها بالبيع الا بأمره وحه قولنا ان الرد بالبيع من حقوق العقد ولحقا احتص به الوكيل والعقد في حقوق العقد مستبد به ون كان قد عقده لبيعه ولا به في الحقوق كالتامت لفسه ألا ترى أن في الرد بخيار الشرط والرؤية لا تحتاج الى استطلاع رأى الأمر فكذلك في الرد بخيار العيب بخلاف ما عند التسليم الى الأمر لانه لا يتمكن من ردّها الا باعادتها الى يده وليس له ولاية أسات اليد عليها بغير رضا الأمر بعد ما سلمها اليه فاما قل التسليم فهو لا يحاح الى ذلك ألا ترى ان المصارف يرد ما اشترى بالبيع وان كان رب المال غائبا والبعد المادون يرد ما اشترى بالبيع وان كان مولاه غائبا فان ادعى النافع ان الأمر قد رضى بالبيع فطالب يمين الأمر أو يمين الأمور ما رضى بذلك الأمر لم يكن على واحد منها في ذلك يمين عندما وقل ان أنى لي لا يردّها الوكيل ولا المصارف حتى يحضر الأمر أو رب المال يجعل ما رضى بالبيع لان رضا الأمر ورب المال يسقط حق الوكيل في الرد بدليل أن النافع لو أقام البينة على ذلك وأقرته الوكيل لم يكن له أن يردّها فاذا ادعى البائع سببا مستقلا لحقه في الرد استحق اليمين على من يدي ذلك عليه كما لو ادعى الوكيل أنه قد رضى به وحه قولنا أنه لا يمين على الوكيل في هذه الدعوى لانه لا يدعى البائع عليه الرضا فلا استعطف كان بطريق البينة ولا بينة في اليمين ولا يمين على الأمر لأن الاستحلاف يترتب على دعوى وخصومة ولم يجر بين النافع والأمر معاملة فلا يكون هو خصما له في دعوى الرضا بخلاف ما اذا أقام البينة فان الوكيل خصم للبائع وان كان تابعا عن الأمر واثبات الحق بالبينة على خصم هو ثابت صحيح واذا أقر الوكيل فرضا الأمر بقراره لا يثبت ولكن اقراره حجة عليه وقد زعم أنه لا خصومة له مع النافع في هذا العيب فاعتارعه منقطع الخصومة ولو أقر الوكيل على نفسه أنه رضى بهذا العيب فذلك منه صحيح في حق

منه دون الأمر كما لو أقر أن الأمر رضى بالبيع بالخيارية فله أن يقر الأمر بذلك أو يقوم بنية على ذلك أو يرضى بما رضى به الوكيل قال وإذا اشترى الرجلان حارية فوجدا بها عيبا مرضى أحدهما فهو على الخلاف الذي ذكرنا في خيار الرؤية والشرط وقول ابن أبي ليلى كقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في أن له ذلك قال وإذا اشترى عبدا بخيارية وتناصتا ثم وجد العبد عيبا ومات عبده فانه يرجع بمحنة العيب من الخيارية فيقوم العبد صاحبا ويقوم وبه العيب فان كان ذلك بقصه العشر رجع بشر الخيارية لأن بدل العبد الخيارية ألا ترى أنه لو كان قائما بنيه رده وأخذ الخيارية والرجوع بمحنة العيب من البدل يكون وكذلك الحيوان والعروض كلها إذا استحق أحد الوصيين أو رد بالعيب فقد انسخ المقد فيرجع بالبدل ان كان قائما وتبين ان كان هالكا لانه تدمر استرداده مع قيام السبب الموجب للرد وكذلك ما يكل أو يوزن ان كان بيته فان هوات القص فيه سطل للمقد كما في العروض ولو أقر المشتري به لسان ولم يتم عليه بنية لم يرجع على البائع بشئ لأن إقراره حجة في حقه دون البائع فهو في حق البائع متائب للسلمة باتقراره وان استحق بنية فقال البائع ليس هو عدي الذي تمتك فالقول قوله مع يمينه لانه يسكر البيع في هذا العبد ولو أنكر حريان البيع بينهما أصلا كان القول قوله مع يمينه وكان على المشتري إثبات المقد المالية وكذلك إذا أنكر المقد في هذا المحل قال وإذا اشترى حادما بكر حصة وليس الذكر عبده لم يجر لانه ان عيب الذكر وهو ملك غيره فهذا بيع ما ليس عند الإنسان وان لم يمين فهو مجهول الصفة وهذه جهالة تعفى الى المارة فان قال نكر حظه حيدة أو وسط في القياس لا يجوز هذا أيضا لانه في جانب الذكر نافع وبيع ما ليس عند الإنسان لا يجوز إلا بشرائط السلم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص في السلم وفي الاستحسان يجوز هذا المقد لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اشترى حرورا كرمي فترحم استقرضه فأعطاه إياه ولان للكيل أو المروء إذا لم يكن بعينه فهو يثبت في الدمة ثمنا فكل شراء ثمن ليس عبده وذلك صحيح كالشراء ولدرهم والدليل على أنه من جوار الاستبدال ما قل القبض والاستبدال بالمبيع قل القبض لا يجوز عينا كان أو دينا فان وجد بالخيارية عيبا وقد استهلك البائع الكرم ردها وأخذ كراما مثله كرمه وكذلك لو كان ذلك الكرم عند البائع بعينه كان له أن يرد كراما مثله لأن

حال المشتري مع البائع عند المسح كحال البائع معه عند القدر وقد كان للبائع على المشتري
 كره في دمه بمطيه المشتري من أي موضع شاء فكذلك البائع بعمله عند المسح هو كل
 ما يكل أو يور أو يمد في هذا الحكم - واه لما قلنا قال ولو اشترى حارية ثوب ليس عنده لم
 يجر لأن الثياب لا تثبت دينا في الدية إلا موصوفة ومؤهلة ولم يوجد ذلك وإن كان
 الثوب ليس به فوجد الحارية عينا وقد استهلك البائع الثوب ودما وأحد قيمة الثوب لأن
 الثوب ليس من دوات الأمتال وقد لزمه رد عينه حين رد عليه الحارية فإذا تدرى رد
 بالاستهلاك لزمه قيمته كما في المصوب - وإذا باع رجل شيئا بقدر أو بسبعة فلم يستوف
 ثمنه حتى اشتراه بمثل ذلك الثمن أو أكثر منه حار وإن اشتراه بأقل من ذلك الثمن لم يجر
 ذلك في قول علمائنا رحمهم الله استحسانا وفي القياس يجوز ذلك وهو قول الشافعي لأن
 ملك المشتري قد تأكد في المبيع بالقبض فيصح بيعه بعد ذلك بأي مقدار من الثمن بانه كما
 لو باعه من غير البائع ألا ترى أنه لو وهبه من البائع جاز ذلك وكذلك إذا باعه منه بثمن
 يسير ولأنه لو باعه من إنسان آخر ثم باعه ذلك الرجل من البائع الأول بأقل من الثمن
 الأول حار فكذلك إذا باعه المشتري منه إلا ما استحسانا حيث عاثت رضى الله عنها
 فإن امرأة دخلت عليها وقالت في دمت من زيدى أرقم حارية لي ثمانمائة درهم إلى العطاء
 ثم اشترتها منه بثمانية درهم قبل عمل الأجل فقالت عائشة رضى الله عنها بثمنها
 ما شريت وثمنها اشتريت إلى زيدى أرقم أن الله تعالى أبطل حجه وجهاده مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يقب فأنا لها زيدى أرقم مقتدرا فقلت قوله تعالى فمن
 حاه وعطاه من ربه فإنه ما سلب فهذا دليل على أن فساد هذا المقدار كان معروفا بينهم
 وأما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن أحزبه الحرائم لا تعرف بالرأي
 وقد جعلت حزماء على مباشرة هذا المقدار بطلان الحج والجهاد فعرضا أن ذلك كالمسحوع
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتبار زيدى رضى الله عنه البها دليل على ذلك لأن
 في المجتهدين كان يخالف بعضهم لبعضا وما كان يعتذر أحدهم إلى صاحبه وبها ولا يجوز
 أن يقال إنما ألحقت الوعيد به للأجل إلى العطاء فإن مذهب عائشة رضى الله عنها جواز
 البيع إلى العطاء وقد كرهت المقدار الثاني تقولها ثمنها اشتريت وليس فيه هذا المعنى
 عرفا أنها ما كرهت لما قلنا وأما كرهت المقدار الأول لأنها يطرأ أن به إلى الثاني والمعنى فيه

انه اشترى على ما ليس في صماه ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربح مالم يضمن
ومان ذلك ان الثمن لا يدخل في صماه قبل الميض فاذا عاد اليه الملك الذي زل عنه بمضيق
له بمض الثمن فهذا ربح حصل لا على صماه ولا يوجد هذا المسمى فيما اذا اشتراه بمثل الثمن
الاول أو أكثر فالربح هناك يحصل للمشتري والبيع قد دخل في صماه ولا كذلك فيما اذا
باعه من غيره لانه لا يحصل للمشتري هناك ربح الا على صماه وكذلك لو اشتراه البائع الاول
من المشتري الثاني لانه لم يعد اليه الملك المستعاد من جهته لان اختلاف أسباب الملك بمرة
اختلاف أسباب الاعيان وقد قررنا ههنا وكذلك لو دخل في البيع عيب ثم اشتراه البائع
بأقل من الثمن الاول لان الملك لم يعد اليه على الهيئة التي خرج عن ملكه فلا يتحقق فيه
ربح مالم يضمن ولكن يحمل القصاص بمقابلة الخسارة والذى احتبس عند المشتري سواء كان
للقصاص تدبر ذلك أو دونه حتى اذا كان القصاص قصاص السعر فهو غير معتبر في العقود
لانه يورث رعبات الناس فيه وليس فيه فوات خسر من الذين فاعشاه لا يجوز شرآؤه بأقل
من الثمن الاول وكذلك لو اشتراه بخمس آخر غير جنس الثمن الاول وذلك حائر لان
الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس فالمفضل انما يظهر في التقوم والبيع لا بوجوب ذلك بخلاف
ما اذا اشتراه بخمس الثمن الاول والفصل يظهر هناك من غير تقويم ولو كان النقد
الاول بالدرهم فاشتراه بالدنانير وقيمتها أقل من الثمن الاول فهو جائز في النياس وهو قول
زفر لان الدرهم والدنانير جنسان بدليل انه لا يجري الربا بينهما وفي الاستحسان هذا
لا يجوز وهو مذهبا لانهما جنسان صورة وجنس واحد معنى المقصود منهما واحد وهو
الثمنية ولهذا جملا في أغلب الاحكام كجنس واحد باعتبار انهما جنسان صورة يصح
هذا النقد واعتبار انهما جنس واحد معنى لا يجوز هذا النقد وعند اجتماع المسمى الموجب
للحل والموجب للحرمة يثلب الموجب للحرمة بقوله صلى الله عليه وسلم ما اختنع الحرام
والحلل في شيء الا وقد غلب الحرام للحلال ولان ثبوت هذه الحرمة لاحتل الربا وباب الربا
مبنى على الاحتياط وكذلك لو اشتراه بملوك النافع الاول عبده أو مكنابه بأقل من الثمن
الاول لان تصرف المملوك للمالك من وجه فكسب البعد لولاه وللولي في كسب
مكنابه حق الملك فهو كشرائه البائع نفسه لكان حقه في المقصود بالتقيد و لو اشتراه
ولده أو والده أو زوجته فكذلك في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله

يجوز لان الاملاك بينهما متباينة فليس للولد في مال الوالد ملك ولا حق ملك فهو قياس
 ما لو اشترى أخوه وأو حيفة يقول ان كل واحد منهما يحمل بمنزلة صاحبه فيما يرجع
 الى ملك الميراث الا ترى ان شهادة أحدهما لصاحبه تحمل كشهادته لنفسه فكذلك شراء ابن
 البائع وأبيه كشراء البائع نفسه وهو نظير الخلاف الذي سبق أن الوكيل بالبيع عند
 أي حيفة لا يبيع ممن لا يجوز شهادته له كالأب يبيع من نفسه ومملوكه وعد أبي يوسف
 ومحمد رحمهما الله يجوز بيعه منه كما يجوز من أخيه وغيره من القرابات فقال وان اشترى
 وكيل البائع بأقل من الثمن الاول جاز في قول أبي حيفة ولا يجوز في قول أبي يوسف
 ومحمد رحمهما الله وهو ما على ما تقدم ان المسلم اذا وكل ذميا شراء حمر له أو يتبها
 عند أبي حيفة يجوز ويحل الوكيل في ذلك مرة العائد لنفسه وكذلك هما الوكيل
 عنده كالعاقد لنفسه ثم الملك ينتقل الى الموكل حكما هو كالموكل اشتراه لنفسه ثم مات
 مورثه البائع منه وعد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله هناك يمتثل حال الموكل ويجعل
 عقد الوكيل له كعقده لنفسه فيها أيضا يحمل كذلك والموكل هنا بائع لا يجوز شراؤه
 بأقل من الثمن الاول وكذلك شراء الوكيل له الا أن أبا يوسف يسوي بين العاقد
 ويقول هناك التوكيل باطل والوكيل يصير في الشراء عاقد لنفسه فيها أيضا يصير
 الوكيل مشتريا لنفسه شراء صحيحا ومحمد يفرق بينهما فيقول هناك الوكيل يصير
 مشتريا لنفسه وما يصير مشتريا للموكل شراء فاسدا حتى يصير تقض الوكيل مضمونا
 بالقيمة على الموكل لان المسلم ليس من أهل المنع على الجرح حتى لو اشترى الجرح لنفسه
 لا يملك وان قرض فكذلك توكيله بالشراء باطل اما البائع هنا فمن أهل مباشرة هذا
 العقد حتى لو اشتراه بنفسه العقد شراؤه فاسدا فكذلك اذا وكل غيره فيه لا
 التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل بالشراء الى الحصاد والدياس وبعد صحة
 الوكالة شراء الوكيل كشراء الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه
 بالقيمة ولكن أبو يوسف يقول متى أمكن تصحيح العقد لا يجوز إفساده اذ لا معارضة
 بين الفاسد والصحيح وما لو حملناه مشتريا لنفسه كان الشراء صحيحا ولو جعلناه
 مشتريا للأمر كان الشراء فاسدا فينبغي أن يحمل مشتريا لنفسه شراء صحيحا وفيه شبهة على
 مذهب أبي حيفة فانه قال ان البائع أو اباه لا يشتره لنفسه وما تحصل للبائع من الملك شراء

الوكيل فوق ما تحصل بشراؤه لنفسه وان جعل هذا نظير مسألة الجردى الوكالة وكذلك ينبغي
 أن يعمل في شراء ابن البائع ومملوك البائع فان المسلم اذا كان له عند مكاتب أو عند مأذون
 كافر فاشترى حرًا حارًا شراؤه • وكذلك لو كان له أب كافر فاشترى حرًا يجوز شراؤه
 فمن هذا الوجه بشكل مذهب أبي حنيفة • قال الشيخ الامام الاصح عني في ارادة هذا
 الاشكال أن المانع هنا لاحل القدر لا لاجل المقود عليه دليل ان أحد المقدين لو كان مبيع كان
 كل واحد من المقدين صحيحا وكل من له الحق في المقدين جميعا لا يجوز منه الشراء
 كالبايع وليس للوكيل حق في القدر الاول فلماذا صح منه القدر الثاني وان كان حكمه
 يثبت للبائع فاما الاب والابن فلها حق في المقدين حرًا لا منزلة البائع في ذلك بخلاف
 مسألة الجردى هناك المانع لانعدام صفة المالية والتقوم في الجردى وانما يمتد ذلك في حق العائد
 خاصة فاذا كان العائد كافرًا صح القدر سواء ثبت له حق الملك أو حقيقة الملك أو شبهة
 الملك لمسلم لان ذلك يثبت بطريق الحكم • قال ولو كان البائع والمشتري وكيلين في البيع
 الاول لم يحرم للبائع أن يشتري بأقل من الثمن الاول قبل القدر لان المشتري ولا من موكله
 لان هذا المانع باعتبار القدر والعائد لغيره في حقوق القدر بمنزلة العائد لنفسه وكذلك ليس
 اوكل البائع ان يشتري به من المشتري ولا من موكله لان وكيله اعما باع له فهو بمنزلة يبعه
 بنفسه في المانع من الشراء ألا ترى أن من باع أو بيع له لا يثبت له حق الاخذ بالشفعة
 وكذلك لا يجوز شراؤه باقل من الثمن الاول قبل القدر وهذا لان الربح لا على صماه
 الذي يحصل له • قال واذا باع ألف درهم فبشئته ستة ثم اشتراه بألف درهم فبشئته سنتين
 قل قبض الثمن لم يحزم لان هذا في معنى شراء ما باع باقل مما باع فان الزيادة في الاحل
 تمكن تقصانا في مالية الثمن ألا ترى أن أصل الأجل يمكن تقصانا في المالية حتى يكون
 المؤجل أنقص من الحال ولهذا يثبت ربا النساء شرعا وكذلك زيادة الأجل يزداد القصاص
 في المالية فان زاد على الثمن درهما أو أكثر سار لان الزائد في الثمن الثاني عقوبة التقصان
 المتكفي زيادة الاحل فينعلم القصاص به معنى والمنعع شراء ما باع بأقل مما باع فاذا لم
 يعلم أن الثمن الثاني أقل من الثمن الاول كان الشراء جائزا • قال واذا باع الرجل طعاما
 بدراهم فلا بأس بأن يشتري بالثمن قبل أن يقصه من المشتري ما بدله من العروض
 أو الطعام بدا بدسواء كان أكثر من طعامه أو أقل اذا لم يكن طعامه بعينه لان

يجوز لأن الاملاك بينهما متباينة فليس للولد في مال الوالد ملك ولا حق ملك فهو قياس
 ما لو اشترى أخوه وأو حبيبة يقول ان كل واحد منهما يحمل بمنزلة صاحبه فيما يرجع
 الى ملك البين ألا ترى ان شهادة أحدهما لصاحبه تحمل كشاهدته لنفسه فكذلك شراء ابن
 البائع وأبيه كشراء البائع نفسه وهو بطير الخلاف الذي سبق أن الوكيل بالبيع عند
 أبي حنيفة لا يبيع ممن لا يجوز شهادته له كإلا يبيع من ماله وماله وعده أني يوسف
 ومحمد ورحمهما الله يجوز يمه منه كما يجوز من أخيه وغيره من القرابات قال وإن اشترى
 وكيل النائع بأقل من الثمن الاول حار في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول أبي يوسف
 ومحمد ورحمهما الله وهو ما على ما تقدم ان المسلم اذا وكل دينا بشراء حر له أو يبعها
 عند أبي حنيفة يجوز ويبرل الوكيل في ذلك مرة العائد لنفسه فكذلك هما الوكيل
 عنده كالعائد لنفسه ثم الملك ينتقل الى الموكل حكما فهو كالموكل اشتراه لنفسه ثم مات
 مورثه النائع منه وعده أني يوسف ومحمد ورحمهما الله هناك بمنزلة حال الموكل ويحمل
 عقد الوكيل له كعقده لنفسه بها أيضا يحمل كذلك والموكل هنا بائع لا يجوز شراؤه
 بأقل من الثمن الاول فكذلك شراء الوكيل له الا أن أبا يوسف يسوي بين العاصين
 ويقول هالك التوكيل باطل والوكيل يصير في الشراء عاقدا لنفسه هنا أيضا يصير
 الوكيل مشتريا لنفسه شراء صحيحا ومحمد يفرق بينهما فيقول هالك الوكيل يصير
 مشتريا لنفسه وهما يصير مشتريا للموكل شراء فاسدا حتى يصير نقض الوكيل مسبوفا
 بالقيمة على الموكل لأن المسلم ليس من أهل العقد على الحر حتى لو اشترى الحر لنفسه
 لا يملك وإن قص فكذلك توكيله بالشراء باطل اما النائع هنا فمن أهل مباشرة هذا
 العقد حتى لو اشتراه نفسه العقد شراؤه فاسدا فكذلك اذا وكل غيره به لأن
 التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل بالشراء الى الحصاد والدياس وبعد صحة
 الوكالة شراء الوكيل كشراء الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه
 بالقيمة ولكن أبو يوسف يقول متى أمكن تصحيح العقد لا يجوز إفساده ادلا معارضة
 بين العاصد والصحيح وهما لو حملاه مشتريا لنفسه كان الشراء صحيحا ولو حملناه
 مشتريا للآخر كان الشراء فاسدا فينبغي أن يحمل مشتريا لنفسه شراء صحيحا وبه شبهة على
 مذهب أبي حنيفة فانه قال ان النائع أو امه لا يشتريه لنفسه وما تحصل للنائع من الملك بشراء

أو كبل فوق ما تمعمل شراء به لنفسه وإن جعل هذا نظير مسألة الحر في الوكالة فكذلك ينبغي أن يحمل في شراء من النافع ومملوك البائع فإن المسلم إذا كان له عبد مكاتب أو عبد مأدور كافر فاشترى حراً حاز شراؤه وكذلك لو كان له أب كافر فاشترى حراً يجوز شراؤه فمن هذا الوجه بشكل مذهب أبي حنيفة قال الشيخ الإمام الأصح عدي في إرالة هذا الاشكال أنه المنع هنا لاحتل القدر لا لاجل المقود عليه بدليل أن أحد المقدين لو كان مية كان كل واحد من المقدين صحيحاً وكل من له الحق في المقدين جميعاً لا يجوز منه الشراء كالبايع وليس لو كبل حق في القدر الأول فلهذا صح منه القدر الثاني وإن كان حكمه يثبت للنافع فاما الأب والابن فلها حق في المقدين فزلا منزلة البائع في ذلك بخلاف مسألة الحر فهناك المانع لعدم صفة المالية والتقوم في الحر وإنما يشتري ذلك في حق العاقد خاصة فإذا كان العاقد كافراً صح القدر سواء ثبت به حق الملك أو حقيقة الملك أو شبهة الملك لمسلم لأن ذلك يثبت بطريق الحكم قال ولو كان البائع والمشتري وكليهما في البيع الأول لم يجوز للمانع أن يشتري فأقل من الثمن الأول قبل القدر لأن المشتري ولا من موكله لأن هذا المانع باعتار القدر والمال له في حقوق القدر بمنزلة العاقد لنفسه وكذلك ليس لكل النافع أن يشتريه من المشتري ولا من موكله لأن وكيله أعماع له فهو بمنزلة بيعه بنفسه في المانع من الشراء ألا ترى أن من باع أو بيع له لا يثبت له حق الواحد بالشفعة وكذلك لا يجوز شراؤه بأقل من الثمن الأول قبل القدر وهذا لأن الربح لا على مما به الذي يحصل له قال وإذا باع ألف درهم بنسيئة ستة تم اشتراؤه بألف درهم بنسيئة سنتين فل قبض الثمن لم يجوز لأن هذا في معنى شراء ما باع بأقل مما باع فإن الزيادة في الأجل تمكن تقصصاً في مالية الثمن ألا ترى أن أصل الأجل يمكن تقصصاً في المالية حتى يكون للأجل نقص من الحال ولهذا يثبت ربا للنساء شرعاً فكذلك زيادة الأجل يرداد التقصص في المالية فإن زاد على الثمن درهماً أو أكثر جاز لأن الرائد في الثمن الثاني بمقابلة التقصص المتكسر بزيادة الأجل فيعدم التقصص به معنى والمتنع شراء ما باع بأقل مما باع فإذا لم يعلم أن الثمن الثاني أقل من الثمن الأول كان الشراء جائزاً قال وإذا باع الرجل طعاماً بدينار فلا بأس بأن يشتري بالثمن قبل أن يقصه من المشتري ما يبدله من العروض أو الطعام إذا يبد سواء كان أكثر من طعامه أو أقل إذا لم يكن طعامه بدينار لأن

الثمن دين لا يستحق منه في المجلس ويحور الراء عنه فيجوز الاستدلال به أيضا
 كدال الروص والأصل في حواز الاستدلال بالثمن حديث عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أبيع الابل بالنبيع ودرهما ابعه
 بالدرهم وأحد مكاها دباير فقال صلى الله عليه وسلم لا بأس ان افترقما وليس بينكما عمل
 قال واذا كان لرجل على رجل دين الى أهل وهو من ثمن مبيع محط عنه شيئا على ان يجعل
 له ما بقي فلا خير فيه ولكن يرد ما أخذ والمال كله الى أجله وهو مذهب عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما وكان يرد من فأت رضي الله عنه يحوز ذلك ولما أحد بقوله لان
 هذا مقامه الأهل بالدرهم ومقالة الأهل بالدرهم وما ألا يرى ان في الدين الحال
 لو رآه في المال ليؤحله لم يحز فكذلك في المؤجل دا حط عنه البص ليحل له ما بقي
 والذي روى أن الذي صلى الله عليه وسلم لما أحل بي الصير فقالوا ان لنا ديونا على الناس
 فقال صلى الله عليه وسلم صموا وتعلوا فتأويل ذلك صموا وتعلوا من غير شرط أو كان ذلك
 قبل بزل حرمة الرأ وهذا بخلاف المولى اذا صالح مع مكاتبه من الالاب المؤجلة على
 تخماته على أن يجعلها له فذلك يحوز لان المكاتب ملكه ولا راب بين المملوك وسيد
 فبأنه شمة الرأ لا يمتد بين المملوك والسيد وان كان يعتبر حقيقة الرأ بينهما حتى
 لا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بينهما بوضعه أن المولى يقصد بالكتابة الرقيق بالمكاتب
 وكذلك في حط بعض الدال مقصوده الرقيق به لا مبادلة الأهل بالدرهم وكذا لو رآه
 في بدل الكتابة ليربده في الأهل حار وينضم هذا المسمى فيما بين الحرين قال واذا باع عبدا
 بسبعة مائة اشترى من رجل أو رهه أو أوصى له به ثم اشترى البائع من ذلك الرجل
 بأقل من الثمن الأول حاز لان هذا ملك متجدد ثبت للثاني بسبب حديد هو كمين آخر
 يشترى بأقل من الثمن الاول منه وقرق بين الموصى له وبين الوارث فان البائع لو اشترى من
 وارث المشتري بأقل من الثمن الأول لا يجوز ذلك لان الورثة خلافة وأما ينتقل الى
 الوارث الملك الذي كان للمورث ولهذا يرد باليب وبصير معروفا فيما اشترى مورثه
 ويجوز إقالة الوارث مع البائع أما الموصى له فثبت له ملك بسبب متجدد ولهذا لا يرد
 باليب ولا يقبل المتدفع بائع الموصى ولا يصير معروفا فيما اشترى الموصى فهذا حار شراؤه
 منه بأقل من الثمن الاول وقرق بين ما اذا اشترى له وارث البائع من المشتري لنفسه

موت البائع وبين ما اذا اشتراه البائع من وارث المشتري وأبو يوسف يسوي بين
 الفصيلين ويقول لا يجوز بينهما لأن وارث البائع يقوم مقامه بعده كوارث المشتري
 ووجه الفرق على ظاهر الرواية أن الوارث يقوم مقام المورث فيما كان للمورث • وقد
 كان الملك في البيع للمشتري ويحل له وارثه فيه وما كان ملكه للوارث فيخله وارثه في
 ذلك ولكن هذا ملك يحصل لوارث البائع باكتسابه وهو ليس بحلف عن البائع في ذلك
 فيجوز شراؤه بعد موت البائع ككسائه في حياة البائع • قال وإن اشتراه البائع من
 المشتري مع عد آخر بثمن حصته منه أقل من الثمن الذي ماعه لم يجوز للشراء فيه كما لو
 اشتراه وحده بأقل من الثمن الأول ويجوز في البعد الآخر بخصته لأنه لا مفسد للعقد
 في حصته البعد الآخر • وقد يبيح عد أبي حنيفة في الخلافيات أن هذا فساد صديق
 خفي ولهذا خفي على ربه من أرقم رضي الله عنه فلا يبدؤ حكمه عليه بخلاف ما إذا كان
 الفساد ظاهرا بسبب الربا أو غيره ولا يقال يبيح أن يحمل بمقالة ما ماع مثل الثمن الأول
 احتيالا لتصحيح العقد لأن هذا الوجه غير متعين للتصحيح فانه وإن حمل بمقالة أكثر
 من الأول يجوز العقد أيضا ولا يقال قد جعل قبول العقد في ذلك شرطا لقبول
 العقد في الآخر وهو شرط فاسد فينتفى أن يفسد به العقد في الثاني كما هو مذهب
 أبي حنيفة في نظر هذا لأن قبول العقد في ذلك البعد ليس بشرط فاسد ألا ترى
 أن ثمة لو كان مثل الثمن الأول أو خلافه ففسد الثمن الأول كان صحيحا وإنما الفساد
 لأجل الربح الحاصل لا على ضماؤه وهذا المني يقتصر على البعد الذي ماعه ولا يمتد
 إلى العقد في البعد الثاني • وإن اشتراه البائع مع رجل آخر حاشا شراء الأجنبي
 في نفسه كما يجوز شراؤه في الكل إذا اشتراه لنفسه واعتبار البعض بالكل اعتبار صحيح
 • وإن كانت حارية فولدت عند المشتري ثم اشتراها منه بأقل من الثمن الأول جاز أن
 كانت الولادة نقصها كما لو دخلها عيب آخر عند المشتري بسبب آخر ولا يجوز أن لم ينقصها
 لأن ما دخل في ملك المشتري على هيئته كما كان فإذا اشتراها البائع بأقل من الثمن الأول
 يحصل له ربح لا على ضماؤه • قال وإذا اشترى الرجل حارية فولدت عنده لأقل من ستة
 أشهر من يوم اشتراها فادعى البائع الولد وكده المشتري في ذلك لم تصح دعواه في
 القياس وهو قول زفر وصحت دعوته في الاستحسان وهو قول علما الثلاثة رحمهم الله

وجه التباس فيه أن البائع بهذه الدعوى يسمى في قصص ما تم به فلا يقبل ذلك منه كما
 لو رجم أنه كان أعتقها قبل البيع وكما لو مات بالولد لسته أشهر فصاعدا وكما لو مات الولد
 أو أعتق المشتري الولد ثم ادعى نسبه وهذا لأنه ما قضي في كلامه فأقدمه على بيعها إقرار
 منه أنها ليست أم ولد له فإذا رجم بعد ذلك أن الولد ولده وأنها أم ولد له كان ما أتى به
 ذلك والدليل عليه أن البائع لو ادعى نسب هذا الولد لم تصح دعواه بالملق ولو حصل
 الحال بعد بيعها كالحال قبله في دعوى الناح فكذلك يسمى أن يحمل في دعوى أبيه. وجه
 الاستحسان أما يتقنا أن الملق حصل في ملكه لأن أدنى مدة الحمل ستة أشهر فلما وضعت
 لأقل من ستة أشهر عرفنا أن الملق كان حاصلا قبل البيع وحصول الملق في ملكه
 يثبت له حق استحقاق النسب بالدعوى وحق استحقاق النسب لا يحتمل الفسخ بحقيقة
 النسب فلا يبطل ذلك بالبائع وإذا لم يبطل كانت دعواه بمسء البيع كدعواه قبله وهذا
 لأن الشيء لا يقصه ما هو دونه وما يقصه ما هو مثله أو فوقه والملك النات للمشتري
 دون حق استحقاق النسب للبائع فهذا يحتمل رفع وذلك لا يحتمل فلا يتقص به بخلاف
 ما إذا وضعت لسته أشهر فصاعدا فلا يثبت هناك حصول الملق في ملك الناح وثبت
 حق استحقاق النسب له والملك للمشتري متيقن به ولتيقن به أقوى مما لا يثبت فيه
 وبخلاف ما إذا أعتق المشتري الولد لأن ولادته يثبت للمشتري بالهبة والولاء لا يحتمل
 الفسخ لحق استحقاق النسب فتقص به ما كان من حق استحقاق النسب لأن هذا مثله أو
 فوقه بخلاف ما إذا مات الولد لأن حق استحقاق النسب لمعة الولد وحاجته إلى النسب
 وهو بالموت قد استسمى عن ذلك وهو بخلاف ما لو ادعى هو البائع لأنه بمجرد حصول الملق
 في ملك الناح لا يثبت لاسه حق استحقاق النسب إلا بشرط وهو ولاية نقلها إلى نفسه
 ألا ترى أن حق الدعوى لا يثبت للحد حال حياة الأب ويثبت له بعد موت الأب لأن ولادته
 بعد موت الأب وهذا الشرط لا يوجد فيه بعد البيع لأنها صارت مملوكة للمشتري
 وليس للأب ولاية نقلها إلى نفسه بالدعوى ولهذا تصح دعواه ثم التنازع لا يمنع صحة
 استحقاق النسب ألا ترى أن الملاح إذا كذب نفسه يثبت النسب منه وهو منافق في
 ذلك وهو لعمري أثر الملق قد يظن في لادعاء أنها لم تعلق منه فيصيرها ثم يبين أنها علقته
 فيستدرك ذلك بدعوى النسب وحكم الحاكم باللعان وقطع النسب أقوى منه في بيته إياها فإذا

جار انطال حكم الحاكم بدعوى النسب وان كان هو سامعيا في قض ما تم به فلا يجوز انطال
 البيع أولى وان ادعاء المشتري أولا ثم ادعاء البائع لم تصح دعوى البائع لان نسبه قد ثبتت
 من المشتري فاستثنى به الولد عن النسب ولان النسب الذي يثبت من المشتري لا يحمل
 النفق وهو أقوم من الولاء الثابت له بالعتق وقد بينا أن اعتبار الولاء يطل حق
 الاستحقاق الثالث للبائع فاعتار النسب أولى وان ادعاءه مما فانه يثبت نسبه من البائع
 وتصير أم ولد للبائع وينتقض البيع فيها عندنا وقال ابراهيم النخعي يثبت نسبه من
 للمشتري لان للمشتري فيها حقية الملك والبائع حق الملك وصاحب حقية الملك يرجع
 في الدعوى كالأول ولدت جارية رجلا فادعى الولد هو وأبوه صحة دعوى المولى دون أبيه
 لهذا المعنى ولكننا نقول دعوى البائع ساقطة معي لاها تستند الى وقت الملوقة فان الملوقة
 حصل في ملكه ودعوى المشتري لا تستند الى تلك الحالة لانه يملكها بعد ذلك ولو سبق
 البائع بالدعوى كان النسب ثابتا منه فكذلك اذا سبقت معي بخلاف مسألة الأب لان
 دعوى كل واحد منهما هناك تستند الى ما تستند اليه دعوى الآخر الا أن شرط دعوى
 الأب نقلها اليه ولا يمكن اتحاد هذا الشرط اذا اقتربت دعوى المولى بدعواه ويصح
 ما قلنا ان دعوى المشتري دعوى التحرير لان الملوقة لم يكن حاصلا في ملكه ودعوى
 التحرير كالاتفاق اما دعوى البائع فدعوى استيلاء ولان الملوقة كان في ملكه فيجوز هذا
 بمنزلة مالو ادعاء البائع واعتقه المشتري مما فتكون دعوى البائع أولى وأما اذا ولدت
 لاكثر من ستة أشهر فادعاءه ما دعوى المشتري أولى لاننا لم يقق بحصول الملوقة في
 ملك البائع ها ولو امرد بالدعوى لم يصح اذا لم يصدقه المشتري فاذا اقتربت دعوى
 المشتري بدعوى البائع فأولى ان لا تصح دعوى البائع قال ولو أعتق المشتري الأم ثم ادعى
 البائع الولد وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر فنسبه يثبت من البائع لانه يحتاج الى
 النسب لحل له بعد عتق الأم ولكن لا ينتقض عتق المشتري في الأم للولاء الذي لم يثبت
 له عليها وهو مما لا يحمل القرض وقد يجوز ان يثبت نسب الولد وان كانت لا تثبت
 حق أمية الولد للأم كما في ولد الممرور وهذا بخلاف مالو أعتق الولد فان هناك دعوى
 البائع لا تصح في حق الأم لان الولد هو المقصود والأم تبع فاذا لم يمكن نصحيح
 عواء فيها هو الأصل لا يشتغل بتصحيحه في البيع فاما حق الأم في الاستيلاء فيبيع

وتقدر ثبوت الحكم في البيع لا يمنع ثبوت الحكم في الأصل ولهذا ثبت سب الولد منه
ويقسم الثمن على قيمتها وقيمة ولدها فيرد النائع حصة الابن من الثمن وانما كان لهذا الولد
حصة من الثمن وان افصل بعد النقص لانه صار مقصودا بنقص النقيض فيه فيكون
مصلحة الولد المقصود بالنقص فيكون له حصة من الثمن ولذلك لو كانت ولدت قبل أن
يبيعهما ثم ادعى النسب بعد ما يباعها فهذا وما سبق سواء ولو اشتراها ثم باعها ثم ادعى
المشترى الأول سب الولد لم تصح دعواه لان أصل الموقوف لم يكن في ملكه فدعواه
فيه كدعوى التحرير ولا يعمل بعد روال الملك ولو ادعاه النائع الأول صحت دعواه لان
الموقوف كان في ملكه والبيع الثاني في احتمال النقص كالاول فاعتبار الدعوى بنقص النقيض
حيثما ولو ولدت بعده ولدين في بطن واحد ثم باع أحدهما وأعتقه المشتري ثم ادعى
النائع الولد الذي عنده ثبت قسمهما من حاجتهما الى النسب وبقي أحد الولدين في ملكه
على حاله ثم ينتقض عتق المشتري في الولد الآخر حكما لانهما توأم حلتا من ماء واحد
فمن ضرورة حرية الأصل لأحدهما حرية الأصل للآخر ومن ضرورة ثبوت حرية
الأصل فيه انتفاض العتق والولاء الثالث للمشتري بخلاف ما سبق فيما اذا أعتق
المشتري الأم لانه ليس من ضرورة ثبوت النسب وحرية الأصل للولد انتفاض عتق
المشتري في الأم هو صحيح ان هناك لو نقص عتق المشتري عادت أم ولد للنائع فيطوؤها
بالمالك بعد ما حكم بحريتها وذلك لا يجوز اماها لو نقصا عتق المشتري في الولد أثبتنا فيه
ما هو أقوى وهو حرية الأصل فهذا هو المرق بينهما والله أعلم

باب بيع أهل الدمة

قال واذا اشترى الدمي مملوكا مسلما صغيرا أو كبيرا ذكرا أو أنثى من مسلم أو دمي
جار شراؤه في قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله وقال الشافعي لا يجوز شراؤه لقول الله تعالى ولن
يحمل الله للكافرين على المؤمنين سيلا وفي آيات الملك للكافر على المسلم سبب يكسبه
آيات أقوى السبيل له عليه . والمضى فيه أن الكافر لا يقر على تحصيل مقصود هذا العتد
لحرية الاسلام فلا يصح استدামته كسكاح المسلمة وبيان الوصف أن المقصود استدامة
الملك ولهذا لا يصح البيع الا مؤبدا وهو ممنوع من استدامة الملك على المسلم لانه يحرم

على يده فإذا لم يصح منه استدامة الملك على المسلم لا يصح مباشرة سبب الملك الدليل عليه
 أن إسلام المملوك مع كرم المالك ينع استدامة الملك إذا طرأ فمتنع ثبوت الملك إذا اقترن
 بالسبب كما في الكاح • وهذا لأن الكافر ممنوع من استدلال المسلم وفي آيات الملك
 له عليه استدلال المسلم ولهذا لا يترق الكافر المسلم وكذلك لا يشتريه لأن الثابت
 بالشراء له ملك متجدد تتجدد سببه • ولهذا لا يرد بالعيب على بانه فيكون هذا في
 المسمى كالاسترقاق • بخلاف الارث فانه يبقى للوارث الملك الذي كان للمورث • ولهذا
 يرث المسلم الحر ولا يملك الحر بالشراء • وبخلاف البيع لانه بالبيع يزول ملكه ودله على المسلم
 واكتساب سبب ازالة الدل غير ممنوع منه فاما المنوع منه اكتساب سبب الدل • وهذا المسمى
 لمن في المسمى عنه فيكون مفسدا للعقد ألا ترى أن الكافر يطلق امرأته المسلمة ولا يصح
 عقد الكاح من الكافر على المسلمة • وهذا بخلاف الولد يشتري والده يجوز وان كان
 الولد ممنوعا عن ادلال والده لان بالشراء هالك ثم علة العقد فيتحاص به عن دل الرق
 والا • ويرى انها ما يعتبر المالك يصير هذا الشراء اكرا ما لا ادلالا ولهذا قلنا ان
 الكافر اذا اشترى اياه المسلم يجوز وكذلك اذا قال الكافر لمسلم اعق عبدك هذا على ألف
 درهم يجوز ويملكه الكافر ثم يمتق عليه وهو نظير المصد وهو جرح لا يجوز الاقدام
 عليه من غير حاجة وعند الحاجة يكون دواء والذي يحقق ما قلناه بالشراء يتمكن من
 قبضه وفي آيات السيد للكافر على المسلم على وجه يستفيد به ملك التصرف معنى الدل
 ولا يوجد ذلك في حق من يمتق عليه وان قلنا انه يمتنع من قبضه فيقول مالا يتأتى فيه
 القبض بحكم الشراء لا يجوز شراؤه كالمبد الآق • وهذا لان فوات القبض اذا طرأ
 بهلاك العقود عليه قبل التسليم كان مطلا للعقد فاذا اقترن بالمقد منع انعقاد العقد والدليل
 عليه افرم اذا اشترى طيبا لا يملكه لانه ممنوع من آيات اليد عليه وكذا على الصيد لا حرامه
 ولا يملكه بالشراء كالا يملكه بالاصطياد فكذلك الكافر في العبد المسلم وحاشا في ذلك
 العمومات المحرزة للبيع من الكتاب والسنة والمسمى فيه ان الكافر يملك بيع عبده المسلم
 بملك شراؤه كالمسلم • وهذا لان صحة التصرف باعتبار أهلية التصرف وكون المحل
 قابلا للتصرف وما يصير به أهلا للتصرف يستوى فيه الكافر والمسلم • واما يكون المحل
 محلا للتصرف لكونه مالا متقوما والعبد المسلم مال متقوم في حق المسلم والكافر جميعا

ألا ترى أن البيع يستدعي محلا هو مال متقوم كالشراء ففقد يمه دليل على أنه مال
 متقوم في حقه وفي تصحيح البيع اطهار سلطان مالكيته ولم يكن في عينه من ممي
 الاستدلال شيء حتى يؤثر به شرعا فكذلك في تصحيح الشراء اثبات سلطان الملكية
 ولا يكون في عينه من معنى الادلال شيء وبهذا يتبين أن النهي ليس لمعنى في عين الشراء
 بل لمعنى في قصده وهو الاستخدام قهرا على المؤمنين ولا يمنع صحة الشراء كالمعنى عن
 الشراء وقت النداء ولهذا نذب الولد الى شراء أبيه مع أنه ممنوع من اذلاله لأنه
 لا يقصد شرائه الاستخدام ولو كان آتات الملك لطريق الشراء عنه اذلالا لكان
 القريب ممنوعا عنه في قربه لأن كل طاعة لا تصل اليها الا بجمعية لا يجوز الاقدام عليها
 ثم تحقيق هذا الكلام أن بالشراء لا تنسل صفة المحل لأنه كان مملوكا قبل شرائه وبقي
 مملوكا بعد شرائه وانما تتحول الاضافة من المسلم الى الكافر وهي اضافة مشروعة
 ألا ترى أنه يرث الكافر البعد المسلم والارث تتحدد الاضافة في حق الوارث ولكن
 لا يتبدل وصف المحل فلا يكون فيه اذلالا بخلاف الاسترقاق فيه تنسل صفة المحل
 فيصير مملوكا بعد أن كان الكافرا والمملوكية اذا قولت للملكية كانت المملوكية في غاية
 النذل والهوان وهذا غير مشروع للكافر على المسلم وكذلك الكاح لأن انعقد الكاح
 يتحدد ثبوت الملكية في المحل وكان يسمى أن لا يثبت للمسلم على المسلمة الا أن لصورة
 الحاجة الى قضاء الشهوة واقامة النسل أثبت الشرع ذلك للمسلم على المسلمة فبقى في
 حق الكافر اذلالا فلا يكون مشروعا للكافر على المسلمة ألا ترى أن ملك الكاح يبنى
 للكافر على المسلمة لأنه ليس في اثناء الملك تبديل صفة المحل فصار الشراء هاهنا
 معنى الادلال بمنزلة البقاء في ملك النكاح بوضعه ان المحلية للكاح باعتبار صفة المحل ولهذا
 لا يجوز للمسلم نكاح المحوسية والمرتدة والأخت من الرضاغة والمسلمة ليست بمنحلة
 في حق الكافر فلا يندم المحل لا ينعقد الكاح ولكن يبقى لأن قوات المحل عارض
 على شرف الروال فيمنع اثناء الكاح ولا يجمع البقاء كالفوات بسبب المدة وكذلك
 القبض الذي يتم به العقد ليس فيه معنى الادلال لأن ذلك يحصل بالتخلية وليس هذا
 لطير الحرم يشتري صيدا لأن الصيد في حق الحرم محرم العين قال الله تعالى وحرم عليكم
 صيد البر ما دمتم حرما فلم يكن مالا متقوما كالحرم في حق المسلم ولهذا لا يجوز يمه

عندنا فكذلك شراؤه فاعلم بطل ذلك التصرف لانعدام المحل بخلاف ما نحن فيه ولما
نقول بأنه لا يقصر على مقصود هذا المقدم بل يتر على مقصوده اذا أسلم ثم موجب
الشراء انما الملك * فاما استدامة الملك فليس من موجبات المقدم ولا يمنع صحة الشراء
لكونه ممنوعا من استدامة الملك فيه كالمسلم يشتري عبدا مرتدا فيصح شراؤه وان كان
ممنوعا من استدامة الملك فيه وعد التأمّل في تصحيح هذا الشراء اطهار ذل الكافر دون
المسلم لان العبد المسلم بقسائطه على الكافر فيخاصمه ويحرره الى باب القاضي ويحبره
على يمينه شاء أو أبى ولهذا يتبين ان هذا النوع من التصرف لم يدخل تحت قوله ولن
يحصل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا مع ان المراد بالآية أحكام الآخرة بدليل قوله
تمالى فانه يحكم بينكم يوم القيامة وعلى هذا الخلاف الكافر اذا اشترى مصعبا لا يصح
الشراء عند الشافعي لانه يستخف به فيرجع ذلك الى اذلال المسلمين وعندنا يصح شراؤه
لانه ليس في عين الشراء من اذلال المسلمين شيئا وكلامنا في هذا الفصل اطهر فالكافر
لا يستخف بالمصعب لانه ينتقد انه كلام فصيح وحكمه بالغة وان كان لا ينتقد انه كلام
الله عز وجل فلا يستخف به ثم يحبر على بيع العبد من المسلمين لانه لو ترك في ملكه
استخدمه قهرا بملك اليمن وفيه دل فيحبر على ازالة هذا الدل وذلك يمينه من المسلمين
ولا يترك ليمينه من كافر آخر وان كانت لو ماعه حاز ولكن المقصود لا يحصل به
ولا يمكن منه وكذلك يحبر على بيع المصعب لانه لا يعطيه كما يجب تعطيه * واذا ترك
في ملكه بمه وهو نحس وقال الله تعالى انما المشركون نجس وقال الله تعالى في القرآن
لا يمس الا الطهرون * فلها يحبر على يمينه من المسلمين وكذلك ان أسلم مملوك الذي
ماه يحبر على يمينه من المسلمين وذلك بعد ان يرض عليه الاسلام فله يمس فترك العبد
في ملكه فان أبى ذلك أجبر على يمينه كالكافر اذا أسلمت امرأته يرض عليه الاسلام
فان أبى فرق بينهما الا أن ملك الكاح ليس بحال متقوم فيجوز ازالته عاما عند اباية
الاسلام وملك اليمن مال متقوم محترم بعقد الدمة فلا يجوز اطلاقه عليه بالتق مجاما ولا بد
من ازالة ملكه عن المسلم فيجبر على يمينه بقيمته ليستوفي المالية ويحصل المقصود وان كان
لذي عبد وامرأة له أمة قد ولدت منه فأسلم العبد وولده منها صغير فاه يحبر على بيع
العبد وولده لان الولد الصغير يصير مسلما باسلام أبيه فيجبر على يمينه * وان كان ذلك

تفريقا بينه وبين أمه لأن هذا تفريق محق وحب فيه فهو كالجحى الابن الصغير جناية
فدفع بها أو لزمه دين فبيع فيه بحور ذلك * وإن كان فيه تفريق بين الولد والأم ولكن
لما كان محققا لم ذلك في الولد خاصة واستقام ذلك فهذا مثله * وعن أبي يوسف أنه في
كل موضع يجب بيع الولد تناع الأم معه لأنه لا ضرورة في التفريق بينهما إذا كان
كل واحد منهما مباحا للبيع * قال وإذا أسلم المد وهو بين مسلم وكافر أحمر الكافر
على بيع حصته منه اعتبارا للعص بالكل وإن أسلم عبد الدمي فكانه حارت الكتابة لأن
ملكه فيه باق بعد إسلامه وعود عقد الكتابة منه باعتبار ملكه ثم ما هو المقصود يحصل
بالكتابة في الحال وهو إزالة دله منه لأنه يصير بمنزلة الحر في حق اليد والمكاسب
ولا يبقى له ولاية الاستخدام عليه قهرا تملك المملوك وربما يؤدي بدل الكتابة يفتق
ويتم المقصود به فإن عجز أحمر على بيعه لأن الكتابة أصبحت حين تحقق عجزه فظهر
الحكم الذي كان قبل الكتابة وهو الإحار على البيع * وإن لم يكتسه ولكنه رده بعد مسلم
أو كافر أحمر للمولى على بيعه لأن المقصود بقصد الرهن لم يحصل فله الرهن يستخلف
المرهون بادن المرتهن والمرتهن بادن الراهن ثم بعد الرهن هو محل البيع فيبقى فيه حكمه
وهو الإحار على البيع * فإما بعد الكتابة فلا يكون مباحا للبيع ما بقيت الكتابة وإذا بيع المرهون
فيكون ثمنه رهنا مكانه لأن عقد الرهن قد صح باعتبار ملكه في المحل فتحول حكمه إلى
بدله كما إذا قبل المرهون وأحد المرتهن قيمته وكذلك لو أجره من مسلم أو كافر المقصود
وهو إزالة اليد عن المسلم لا يحصل بالإجارة بل يتحقق فيه معنى الأدل والبيع هو
محل البيع بعد الإحارة فيجوز على بيعه ثم تبطل به الإجارة بخلاف الرهن * ألا ترى إن
المؤجر إذا باع المؤجر رهنا المستأجر نطقت الإجارة والراهن إذا باع المرهون برضا المرتهن
كان الثمن رهنا * ولو كان رهنا أو أجره وهو كافر ثم أسلم في يد المرتهن أو مستأجر
أحمرته على بيعه ولم أثر كونه يكون في ملك الكافر وهو مسلم كما بينا أن الأدل
ها يقرر إذا ترك في ملكه فيجب إزالته بالإجارة على بيعه * وإن كانت حارية فدرها
أو استولد ما قبل الإسلام أو بعده جعلت عليها أن تسمى في قيمتها لأن بيعها متعذر
لما يقر بهما من حق التمتع فيجب إخراجها عن ملك الكافر بالاستسماة في قيمتها وهي
بمنزلة المكاتبة ما دامت تسمى وعددها هي حرية والسماة دين عليها وعد الشافعي يحرر

على بيع المدبرة وأم الولد بخارج وقد تقدم ما في كتاب النكاح • وإذا باع الكافر عبدا على
أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أسلم السد فهو على خياره لأن إسلامه لا يمنع ابتداء البيع ولا يمنع بقاءه •
بطريق الأولى • فإن نقض البيع أجبر على يمينه لأن الأول صار كأن لم يكن • وإن أمضاه
لكافر مثله أجزأه وأجبر ذلك الكافر على يمينه كالموابعه منه ابتداء بعد ما أسلم العبد
وكذلك إن كان الخيار للمشتري فإن فسخ العقد أحضر على يمينه إذا كان كافرا وإن أمضى
العقد والمشتري مسلم فهو سالم له • قال وإذا اشترى الكافر عبدا مسلما ثم اشتراه فأسدا ونقضه
فإنه يجبر على رده على البائع سواء كان البائع مسلما أو كافرا ثم يجبر البائع على يمينه إن كان
كافرا لأن فسخ البيع الفاسد مستحق شرعا ولا يفوت به ما يثبت من الحق للمسلم
بإسلامه فإن البائع يجبر على يمينه إذا كان كافرا ومع إمكان استيعاا الحقيقين لا يجوز ترك
أحدهما فإن كان البائع مائنا فرفع العبد للمشتري إلى القاضي أحضره على البيع إن كان شراء
يجوز في مثله البيع • منه لأنه مالك له وقد تمذر فسخ العقد الفاسد لبيع البائع ولا يجوز
أن يترك المسلم في ملك الكافر ويجبر على يمينه • وهذا لأن في التأخير إلى أن يمحصر
البائع اضرازا بالسد وإبقاء له في ظل الكافر وذلك يمتنع في الشرع وإن كان شراء لا يجوز
في مثله البيع فهو غير مالك له ولا يمكن إجباره على يمينه ولكنه ملك الغير • مضمون في
يده أو أمانة بمنزلة المنصوب أو الوديعة • مسلم اشترى عبدا مسلما من كافر اشتراه فأسدا
أجبرته على رده على الكافر لفساد العقد ثم يجبر الكافر على يمينه لأن لستيعاا الحقيقين ممكن
وإن كان الكافر عابثا فهو على حاله عند المسلم لأنه ليس في إبقاء المسلم في ملك المسلم منى
الادلال ولو أن مسلما وهب عبدا مسلما لكافر أو تصدق به عليه جاز وأجبر الكافر على
يمينه كالموابعه منه • ولو أراد المسلم أن يرجع في هبته كان له ذلك ما لم يسه الكافر
أو يبرص المسلم منه والكافر في حكم الهبة بمنزلة المسلم وكذلك لو كان الكافر هو الواهب
للمسلم المسلم من المسلم ثم رجع في هبته كان له ذلك لأن حتمه في الرجوع كان ثابتا ما لم
يصل إليه الدرض فلا يبطل بإسلام العبد وإن كان إذا رجع فيه أجبر على يمينه • وإذا أسلم
عبد النصراني فأجبره القلخي على يمينه فباعه ثم استحقه نصراني آخر ببيعة مسلمين وقد
أعته للمشتري فإن عتقه باطل لأن بالاستحقاق قد ظهر أن المشتري لم يملك وإن عتقه
لم ينفذ لأن بآله لم يكن مال كافيا أخذه المستحق ويجبر على يمينه ولا يقال ينبغي أن ينفذ

البيع بإجبار اتصاف عليه في حق المستحق اذا كان نصرانيا لان القاضي اما أجبر عليه
 المالك الظاهر له حيث أبي أن يعلم فلا يندى ذلك الى المستحق لانه لم يكن ظاهرا
 بومئذ ولله يعلم لو عزم عليه الاسلام ولو ان نصرانية تحت مسلم لها مملوك مسلم
 فأجبرت على يمه فاعته من زوجها واشتراه زوجها لولد له صغير فذلك حائر لان المنفرد
 قد حصل وهو ازالة دل الكافر عن المسلم بخروجه من ملكها قال ولو ان يتأى من
 للصاري أسلم عد لم أجبروا على يمه لتقرر السب وهو ملك الكافر في العد المسلم
 فان كان لم وصي باعه الوصي لانه قائم مقامهم في البيع الذي ليس عسحق في البيع
 المستحق أولى وان لم يكن لهم وصي حمل القاضي لهم وصيا فاعه لهم لانه اذا جاز للقاضي
 نصب الوصي نظرا منه لليتأى فلان يجوز ذلك منه نظرا لليتأى ومراعاة حرمة الاسلام
 أولى قال واذا كان للمسلم عد نصراني تاجر فاشترى عبدا نصرانيا مسلم ولا دين على
 العد التاجر لم أجبره على يمه لان كس البعد الذي لا دين عليه مملوك لمولاه وهو
 مسلم وان كان عليه دين أجبره على يمه لان المولى لا يملك من كسبه ما لم يتص عنه
 الدين كالأجنبي والعد هو السند بالتصرف وهو نصراني فيجبر على يمه كما كان
 نصراني لمسلم أسلم عبده قال واذا اشترى النصراني عبدا مسلما فرحده به عيا فقال ارده
 تركته حتى برده لانه يستوفى بالرد حقه ويدفع به الضرر عن نفسه وأكثر ما يه أن
 يكون رده اياه عملة البيع منه وذلك صحيح وان وكل وكيل يحاصم عنه في العيب حاز
 حتى بلغ الثمن بالله ما رأي ولا رضى فاذا بلغ ذلك لم يستطع رده حتى يحضر الموكل
 فيحلف وفي هذا الحكم يستوى الكافر والمسلم ثم في ظاهر الرواية القاضي يحلف المشتري
 بهذه الصفة ما رأى ولا رضى طلب البائع ذلك أو لم يطلب ومن أصحابنا رحمهم الله من
 يقول لا يحلف الا لطلب البائع لانه نصب لفصل الخصومة لالانشائها ولكما قول
 هو مأمور بان يصون قضاءه عن أسباب الخطأ وليس كل خصم يهتدى الى ذلك ليسأل
 أو يتجاسر على ذلك مع حشمة القاضي فيحطاط القاضي بذلك ويحلفه باقه ما رأى العيب
 ولا رضى به وفي موضع آخر قال ولا عرصه على بيع ثم يقضى بالرد فان أقر الوكيل
 عند القاضي أن المشتري قد رضى بالعيب جاز ذلك على المشتري وان وكل البائع وكلا
 بالخصومة فانار وكيله عليه جائز في مجلس القاضي لانه قائم مقام الموكل في جواب الحكم

ولا يجلب لو قيل لأن البياض في المين لا تحزى ولكن يحضر الموكل ويحلف بالله لقد
بانه وما هذا به وقد قررنا هذا في كتاب الديوبه قال ولا يجوز بين أهل الدمة شيء من
بيع العرف والسلم وغيرهما الا ما يجوز بين أهل الاسلام. احلا الحر والحزير
فان أجز ذلك بينهم وأستحسن ذلك لانهما أموال متقومة في حقهم والآخر الذي جاء
فيه من عمر بن الخطاب رضى الله عنه حيث قال ولو هم يبيعوا وحدوا العشر من أثمانها وقد
تقدم بيان هذا الفصل في كتاب العصب وأوصح الفرق بين الزيا والتصرف في الحر
والحزير باعتبار أن ذلك مستثنى من عقد الدمة وبذكر ما حرمنا آخر الفرق بينهما فتقول
بما تبقى الحر والحزير مالا متقوما في حقهم فلو لم تحر تصرفهم فيها بالبيع والشراء لم يظهر
فائدة المالية والتقوم فيكون اضراراً بهم ولو مساهم عن عقود الزما لأدى ذلك الى
ابطال فائدة المالية والتقوم لانهم قد لا يتمكنون من التصرف في ذلك المثل الا بطريق الزما
قال ولا يجل للمسلم بيع الحر ولا أكل ثمنها لما ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفيه حديثان أحدهما قوله صلى الله عليه وسلم لن الله في الحر عشرة وذكر في الجملة
ثانيها والثاني قوله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرها حرم بيعها وأكل ثمنها وفي
حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم لن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحملوها
وباعوها وأكلوا ثمنها وان الله تعالى اذا حرم شيئاً حرم بيعه وأكل ثمنه وبهذه الآثار تبين
أن الحر ليست بماله متقوم في حق المسلم فلا يجوز بيعه إلا ما جاء قال وإذا اشترى المسلم عسيراً
لم يقبضه حتى صار حراً فالبيع فاسد لانه قد مر قبضه بدم التخمير وبالقبض يتأكد الملك
لستناد بالعقد ويستناد ملك التصرف وبكالا يجوز انتهاء العقد على الحر من المسلم فكذلك
يجوز قبض الحر بحكم العقد فان صارت خلا قبل أن يترافعا الى السلطان فالمشترى بالخيار
شاه أخذه وان شاء تركه وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ورحمهما الله أما عند محمد
بيع باطل هكذا ذكر السكرخي لأن العقد فسد بالتخمير فلا يمكن تصحيحه على انحل الا
تقبل وهذا لأن التخمير قبل القبض كالموجود عند العقد ولو اشترى المسلم خراً فتخلت
بصح العقد وبوجه قولهما ان أصل العقد كان صحيحاً ثم التخمير فانتقص المستحق بالعقد
رض على ثمن الزوال وهو انعدام المالية والتقوم فالدوال صار كأن لم يكن كما لو أنق المبيع
القبض ثم عادم انما الآن المشتري هنا غير لتغيير صفة المبيع وهو في ضمان النائع ولهذا لو

خاصه فيها قل أن يصير حلالا فاطل القاضي البيع ثم صارت حلالا بعد ذلك لم يكن له عليها
سبيل لأن العقد أصبح نقضاء القاضي كما في الاتفاق إذا عاد بعد ما فسخ القاضي البيع بينهما
وبه فارق ما لو كانت حراما في الابتداء فان هناك البيع ما انعقد صحيحا هـ ألا ترى أنه لو باع
السبد وهو آبق ثم رجع من إباحته لم يصح البيع وعلى هذا النصراني لو اشترى من نصراني حراما
ثم صارت حلالا ثم أسلما فالمشتري بالخيار أن شاء أخذ وان شاء ترك لتغير صفة المبيع وان أسلما
ثم صارت حلالا فهو على هذا الخلاف الذي ذكرنا ثم ذكر مسألة اقراص النصراني نصرانيا
حراما وقد تقدم بيان ذلك في كتاب المصيبة قل واد اشترى النصراني من النصراني حراما أو
حبريا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أسلم المشتري قل أن يختار وقد قص كان البيع باطلا في
قول أبي حنيفة ويتم البيع في قول صاحبيه ساء على اختلافهما في وقوع الملك للمشتري مع اشتراط
الخيار وقد تقدم بانه مصوله ولو كان الخيار للنابع فأسلم أو أسلم النابع نطل السع لأن خيار
النابع مع خروج المبيع عن ملكه فلا يمكن من إراحته عن ملكه بالأجرة بعد إسلامه وان
أسلم المشتري وقد نص ما اشترى لم يفسد البيع لأن البيع قد تم من قبله والنابع على خياره
فان أحار البيع ملك المشتري الحرام حكما من غير عقد فاشره بعد إسلامه وإسلامه لا يجمعه
من ذلك هـ وإذا ارتهن نصراني من نصراني حراما بدين له عليه فأسلم المرتهن نطل الرهن لأن
المقصود بالرهن الاستيعاء ولا يتم ذلك إلا بهلاك الرهن فالإسلام الطارئ بعد العقد قس
حصول المنصود يجعل عملة المقترون بالمقد فان كان المرتهن هو الذي أسلم بقى مصبوا عليه
حتى اذا هلك هلك على الراس لأن حرام الكافر يجوز أن تكون مضمونة على المسلم بالمصيب
فكذلك بالتقص بحكم الرهن فان كان الراس هو الذي أسلم ثم هلك الرهن لم يقتص من
حق المرتهن شيء لأن حرام المسلم لا تكون مضمونة على الذي بالمصيب فكذلك بالتقص بحكم
الرهن وهذا لانعدام المالية والقوم في حق المالك لها خلاف الأول هـ قال وإذا وكل المسلم
نصرانيا ببيع الحرام فباعها حراما في قول أبي حنيفة لأن العاقد نصراني ولم يجز في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله لأن من وقع له العقد مسلم وقد تقدم بيان هذا الفصل هـ وإذا كان للذي
عبدان أحوان لم أكره له أن يفرق بينهما في البيع لأن ما فيه من الشرك أعظم من التفريق
بمعنى أن المسع من التعريق لحق الشرع والكفار لا يحاطبون من حقوق الشرع عما هو
أعظم من كراهة التعريق نحو العبادات فكذلك لا يطهر في حقهم حكم كراهة التفريق

- باب بيع دوى الارحام -

قال ليس يبنى للرجل أن يهرق بين الحارية وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في الصدقة ولا في الوصية إذا كان صغيرا الماروي أن زيد بن حارثة رضى الله عنه قدم بسبايا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يتصفحهم فرأى حارية والهبة فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبأها فقال رضى الله عنه احتجبا الى نفقة فما ولدها فقال صلى الله عليه وسلم أدرك أدرك لا توله والدة ولدها وقال النبي صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدة وولدها فرق الله تعالى بينه وبين الجثة وفي رواية فرق الله تعالى بينه وبين احبته يوم القيامة وكذلك كل دى رحم محرم * والمحصل انه اذا اجتمع في ملكه شخصان بينهما قرابة محرمة للسكاح وهما صغيران او احدهما صغير فليس له ان يفرق بينهما في الاخراج عن ملكه بالبيع عندما وقال الشافعي والوالدين والمولودين كذلك وفيما سوى ذلك لا بأس بالفرق بين باع على مذهبه في عتق احدهما على الآخر عند دخوله في ملكه . وبحثنا في ذلك ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهب لى كرم الله وجهه احرين صغيرين ثم لقيه بعد ذلك فقال ما فعل الغلامان فقال احدهما فقال ادرك ادرك. والمعنى فيه ان الصغير يستأنس الكبير والكبير يشفق على الصغير ويقوم بحوائجه في التفريق بينهما اجماعهما وترك الترحم عليهما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من لم يرحم صغيرا ولم يوقر كبيرا فليس ما والكافر والمسلم في ذلك سواء لا استوائهما في الشفقة التي تنشئ على القرابة ثم تمتد هذه الكرامة الى البلوغ عندما وقال الشافعي الى أن يستحق الصغير عن الكبير في الترية . واعتمادنا في ذلك ما ذكره الدارقطني في مسنده بالاسناد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجمعوا عليهم بين السي والتفريق ما لم يبلغ السلام ونحو الجارية وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله اذا راقق الصغير ورضيا ان يهرق بينهما فلا بأس بالفرق بينهما لأن كل واحد منهما من اهل الطر لنفسه وربما يران مصلحة في ذلك فلا بأس بالتفريق عند ذلك برضاها فأما بعد البلوغ فلا بأس بالتفريق بينهما لأن كل واحد منهما يقوم بحوائجه وربما لا يستأنس بعضهم ببعض بل يستوحش لبعضهم من بعض اذا اجتمعوا في ملك رجل واحد حتى يؤدي الى قطيعة الرحم ولهذا حرم

الجمع بين الاثنين كما لو كان مملوك لرجل وولده الصغير مملوك لابن الرجل وهو صغير في حجره كان له ان يهرق بينهما بالبيع لاسيما ما اجتمعا في ملك رجل واحد والاب في التصرف في ملك ولده قائم مقام الولد لو كان بالغا وكذلك ان كان كل واحد منهما لولد من أولاده ولو اشتراهما جميعا لنفسه فوحد باحدهما عينا كان له ان يرد به وبمسك الثاني وعن ابي يوسف قال يردهما او يمسكهما لان في معنى كراهة التفريق بينهما أنها كشخص واحد وقاس بما لو اشترى مصري باب فوحد باحدهما عينا كان له ان يردهما أو يمسكهما ووجه ظاهر الرواية ان المثلث لحق الرد له هو العيب وهو مقصور على العيب حقيقة وحكما ولا يتمكن من رد الآخر بعد تمام الصفقة ثم هذا طريق يحق مستحق في احدهما فيجوز كالدفع بالحياة والبيع بالدين ولو كان له من كل واحد منهما شقص لم أكره له ان يبيع شقصه من أحدهما دون الآخر لاسيما ما اجتمعا في ملكه وكراهة التفريق ما على اجتماعهما في ملكه ولو كانا مملوكين له فباع أحدهما دون الآخر كان سيئا والبيع حائر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف أستحسن انطال البيع في الوالدين والمولودين ولا أنطاله في الأخوين وهو قول الشافعي * وروي الحسن عن أبي يوسف رحمهما الله ان البيع في جميع ذلك باطل لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلي رضي الله عنه أدرك أدرك وقال صلى الله عليه وسلم ذلك لزيد بن حارثة رضي الله عنه وانما يتمكن من الادراك بالاسترداد لفساد البيع في إحدى الروايتين فيهما جميعا قال البيع فاسد * وفي الرواية الاخرى فرق لقوة الولادة وصف القرابة المتجردة عن الولادة وحمل قوله صلى الله عليه وسلم ليلي بن أبي طالب رضي الله عنه أدرك أدرك على طلب الاقالة أو بيع الآخر ممن باع منه أحدهما وهو تأويل الحديثين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله والقياس لما كان النهي عن بيع احدهما لمعنى في غير البيع غير متصل بالبيع وهو الوحشة وذلك ليس من البيع في شيء والنهي متى كان لمعنى في غير النعي عنه لا يفسد البيع كالنهي عن البيع وقت الداء * قال ولا بأس بأن يكاتب أحدهما دون الآخر لان عقد الكتابة ماله القلق فهو كالاتاق ولا بأس بأن يمتق أحدهما فكذلك يمكنه لانه لا تفريق بينهما في هذا التصرف بل يزداد الاستئناس ويمكن الكبير من القيام بمواضع الصغير اذا كوتب او اعتق وربما يتمكن من شرائه بعد ذلك فيعتق عليه

وكذلك لا بأس بأن يبيع أحدهما لسة للثقي ويمسك الآخر وعن محمد أنه يكره له ذلك
وهذا لأن بيع لسة ليس ببيع بشرط العتق فإن البيع هذا لا يجوز ولكنه مباح
بمنه أربعاً يعني به المشتري ودعاً لا يفي في حق التفريق بينهما متحققاً في الحال . وجه
ظاهر الرواية أن الظاهر من حال من يشتري اللسة للعتق الوفاء بما يعد وإنما يبني الحكم
على الظاهر ما لم يتبين خلافه ببيع أحدهما لسة كيومه من قريبه ليعتق عليه وذلك غير
مكروه . قال وإذا اجتمع في ملكه أختان مدبر أحدهما أو استولدها والآخرى صغيرة
لم أكره له بيع الصغيرة وكذلك أن كاتب أحدهما لأن كراهة التفريق عند تمككه
من يهما فإن عند ذلك يكون التفريق محالاً على اختياره وهما هو غير متمكن من
بيع أحدهما فيجوز له بيع الأخرى . وعن أبي يوسف أن في التدير والاستيلاء ليس له
أن يبيع الأخرى لأن ملكه في المدبرة وأم الولد مطلق فيتحقق اجتماعهما في ملكه فيكره
التفريق وفي الكتابة لا يكره لأن ملكه في المكاتب تأت من وجه دون وجه فلم يجتمعا
في ملك مطلق له فلا بأس بأن يبيع أحدهما . قال وإذا كان أحد المملوكين له والآخر
زوجه أو مملوكته فلا بأس بالتفريق بينهما لأنهما ما اجتماعاً في ملك رجل واحد ولأنه
غير متمكن من يهما من واحد إذ ليس له حق التصرف في كسب مملوكته وملك زوجته
وكذلك أن كانت أحدهما لبعد له تاجر وعليه دين لانه غير متمكن من يهما فإن تصرفه
في كسب البعد المديون لا ينفذ . وعن أبي حنيفة هو لا يملك كسبه فلم يجتمعا في ملكه
وإن لم يكن على البعد دين فليس له أن يهرق بينهما لأنهما اجتماعاً في ملكه وهو متمكن
من يهما وإن كانت أحدهما لمضاربة فلا بأس بأن يبيع المضارب ما عده مهنهما لأن
المضارب غير مالك لهما ولا هو متمكن من يهما فله أن يبيع ما كان عده مهنهما . قال وإذا
كان للرجل أمة فباعها على أن له الخيار ثلاثة أيام ثم اشترى ابنها كرهت له أن يوجب
البيع في الأمانة لأن خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فقد اجتماعاً في ملكه وهو
متمكن من أن لا يهرق بينهما بأن يسح البيع فيها ثم يبيعهما معا فإذا أوجب البيع في
الأمانة كان مفرقا بينهما باختياره وذلك مكروه وكذلك أن سكت حتى مضت المدة لأن
سكوته عن الفسخ إلى مضي المدة كاختياره إمضاء البيع . وإن كان الخيار للمشتري
فلا بأس بأن يستوجبه لأن الأمانة خرجت من ملك البائع مع خيار المشتري فلم يجتمعا في

ملك رجل واحد ولو كان عبده ابن لها فاختار ردها لم يكن بذلك ناس . أما عند
 أنى حيلة فلاهما لم يحتما في ملكه فان خيار المشتري ينع وقوع الملك له وعدهما لان
 هذا التفرق لحق له في احدهما فكان بركة الرد بخيار العيب . قل ويكره للمكاتب
 والعد التاجر من التعريق ما يكره للحر لانهما محاطان . وفي التمكن من بيعهما بمنزلة
 الحرين وكراهه التعريق لحق للشرع فيستوى فيه المملوك والحر ولا يكره التعريق من
 دي محرم من غير النسب كالرصاص والمصاهرة لحديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما
 أن رجلا سأل قتال أبيع جارية لى قد أرصت ولدى فقال قل من يشتري أم ولدى
 وهذا لان الرصاص والمصاهرة بركة للنسب في حرمة السكاح خاصة . وأما الاحكام
 المتعلقة بالقرابة سوى الحرمة لا يثبت ثبوتها بالرصاص والمصاهرة . قل ولا ناس بالتعريق
 بين المملوكين الروحى لانه لا قرابة بينهما وعلى ذلك تنبى كراهية التعريق . قال واذا
 احتسج أحرار في ملك رجل لا يدعى له ان يبيع أحدهما من ابن صغير له في عياله لان
 هذا يريق بينهما في البيع والملك ولو حاز هذا الجواز الذى باعه من ابنه الصغير بعد ذلك
 فتعرق التعريق بهذا الطريق فاذا دخل الحرى دار الاسلام فلامين أحرار صغيرين
 بامان فاراد أن يبيع احدهما فلا ناس بشرائه منه . وان كان فيه تعريق لانى ان لم أشره
 به لا عاده الى دار الحرب ويتمكن من ذلك فشراؤه منه أقرب الى الطر من مراعاة
 التعريق ولو كان قد اشتراهما في دار الاسلام كرهت للمسلم ان يشتري منه أحدهما
 لانه يحجر على بيعهما ولا يمكن ان يدخلهما في دار الحرب لانه اشتراهما من أهل
 الاسلام أو من أهل الذمة وهو ان لم يكن محاطا بحرمة الفرق لمسلم المشتري محاطب
 بالتحريم ان اكتساب سبب التعريق الا أن يكون اشتراهما في دار الاسلام من حرى
 مستأنس فلا ناس حينئذ شراء أحدهما منه لانه غير محبر على بيعهما بل هو ممكن من أن
 يدخلهما دار الحرب كما كان النافع متكما من ذلك ولم يذكر في الكتاب ما اذا اجتمع في
 ملكه مع الصغير كبران . والجواب في ذلك ان الكبيرين اذا استويا في القرابة من
 الصغير وكان ذلك من جهة واحدة كالأحرار والحاليين والعين فلا ناس بان يبيع أحد
 الكبيرين ا- حسنا . وفي القياس يكره ذلك وهو رواية عن أنى يوسف لان الصغير
 يستأنس بكل واحد منهما وكل واحد منهما حتى كالا مردبه . وفي الاستحسان قل هذا

يُمنع باقي الصغير وحقه مراعى اذا ترك منه أحد الكيدين فانه يستأنس به ويقوم
 الكبير بخواتمه فلا بأس ببيع الآخر وان كانت قرانتها اليه من جهتين كالآب والأم
 فليس له ان يفرق بينهما ويده ولا يبيع واحدا منهما لان كل واحد منهما له نوع شفقة
 ليس للآخر وله بكل واحد منهما نوع استئناس لا يحصل ذلك للآخر فان كان أحدهما
 أهدأ والآخر أقرب اليه في القراءة كالأم مع الجد في طاهر الرواية لا بأس ببيع الاهدأ
 وبمسك الأقرب مع الصغير لان مقصود الصغير يحصل اذا أمسك الأقرب معه وشفقة
 الأقرب عليه أطهر والقربة البعيدة عند المقابلة بالقربية تكون البعيدة كالمدة وروى
 بشر عن أبي يوسف رحمه الله انه يكره له ان يبيع واحدا منهما لانه يستأنس بكل
 واحد منهما نوع استئناس كما اذا استويا في الدرجة

- باب بيع الامة الحامل -

قال رضى الله عنه اعلم أنه اورد هذا الباب في كتاب الدعوى وقد بينا شرح مسائله
 هناك وهو بكتاب الدعوى أشبه وقد بينا بعض المسائل فيما تقدم ها أيضا فاما ما
 ما تقدم بانه ان الجارية المبيعة اذا ولدت ولدين أحدهما لائل من ستة أشهر والآخر لاكثر
 من ستة أشهر فاعطاهما البائع فانه يرد البيع لان اتفاق حصول المولود بالتي ولدت لائل من
 ستة أشهر في ملكه وهما توأم من ضرورة التيقن لمولود أحدهما في ملكه التيقن بمولود
 الآخر فهو كما لو ولدتهما لائل من ستة أشهر وقد بينا ان بعد موت الولد لا تصح دعوى
 البائع وان كان الولد حيا ولدا بخلاف ولد الملاعة فانه اذا مات عن ولد ثم اكذب الملاحن
 منه فانه يثبت النسب منه وهذا لان نسب ولد الملاعة كان ثابتا من الروح بالمراس وبقي
 بعد الممان موقوف على حته حتى لا ينفذ دعوة المبر فيه ويظهر ذلك بالا كذاب اذا كان مقيدا
 وتقام حاجته ولده الى ذلك مقام حاجته فاما نسب ولد الجارية المبيعة فلم يكن ثابتا منه قبل
 الدعوى وانما تصح دعواه لحاجة الولد الى النسب وقد استثنى عن ذلك بالموت ولا يمكن
 اثبات ولده مناه في اثبات نسبه ابتداء فلها لا تصح دعواها وان كان في يده صبي لا ينطق
 برقم انه عبده ثم اعتمه ثم زعم انه ابنه فهو غير مصدق في ذلك في التماس لانه منافض
 لكلامه ولصدق في الاستحسان ويثبت نفسه منه لان الانسان قد يشبهه عليه هذا

في الاستدعاء ثم يتبين له في الانتهاء فيريد ان يتدارك وقد بدا ان لحقاء امر الملقق ينذر في
 التامس فيه ثم لا مسافة بين الولاء الثلاث له عليه ومن السبب الا ترى انه يشتري ابنه
 فينتق عليه ويحتس له ولاؤه ونسبه ولو كان عدا كبيرا اعتقه ثم ادعاه ومثله يولد لمثله لم
 تمرد عونه الا ان يصدق لانه بالتقصاد يذنبه فالحق سائر الاحرار والدعوى من المولى
 بعد ذلك ومن غيره سواء لا تعد الا بتصدقه بخلاف الصغير الذي لا يبر عن نفسه لانه
 في يد مولاه اذ هو ليس بمحل ان يبر عن نفسه قال في الكتاب استحسن في الصغير
 كما استحسن في المذبح يكون بين اثنين اذا احاطا بآي ولد فادعاه أحدهما وقد تقدم بيان هذه
 المسئلة في كتاب المتنازع قال واد ولدت الأمة ولدين في بطن واحد فباع المولى الأم مع
 أحدهما ثم ادعى المشتري الذي اشتري فان نسبته ثبتت له لانه ادعى مملوكه في حال حاجته
 الى النسب ثم يثبت له نسب الذي عد النافع لانه توأم ومن ضرورة ثبوت نسب أحدهما
 منه ثبوت نسب الآخر وهو عبد النافع على حاله لان الملقق لم يكن في ملك المشتري
 فدعواه دعوى التحرير والتوأم يفصل أحدهما عن الآخر في التحرير كما لو اعتق أحدهما
 وان كان النافع ادعى الولد الذي عدته ثبتت نسبهما معه وانقص البيع في الآخر وان كان
 اعتقه المشتري لان أصل الملقق كان في ملك النافع فدعواه توجب حرية الاصل الذي
 بقي عدته والتوأمان حلقتان من ماء واحد ولا يفصل أحدهما عن الآخر في حرية الاصل
 وقد بينا أنه يجوز نقص عتق المشتري لضرورة انساب حرية الاصل له وقال واد باع أمة
 حاملا خاف المشتري ان يدعى النافع حملها واراد ان يتحرز عن ذلك فانه يشهد عليه أن هذا
 الحمل من عدله كان روحا لها وليس هذا تنليم للكذب ولا أمره فانه لا رخصة في الكذب
 ولكنه يبان للحكم ان النافع ان أثر بذلك كيف يكون الحكم فيه وقد بينا بقية هذه
 المسئلة في كتاب الاعاق أن المقر له ان صدقه أو لم يطهر منه تصديق ولا تكذيب فليس
 للنافع أن يدعي لنفسه وان كذبه فكذلك عد ان حقيقة لان لاقاره حكيم اخراج نفسه
 عن نسب هذا الولد وانساب من المقر له فانما يبطل تكذيب المقر له ما كان من حقه فاما
 ما هو من حالص حق المقر فان اقراره فيه لا يبطل بتكذيب المقر له خصوصا فيما لا يخل
 الا بطلان وعند اني يوسف ومحمد رحمهما الله الاقرار بتكذيب المقر له يبطل من أصله وان
 يدعي لنفسه بعد ذلك وقاسا السبب بالولاء فان من اشترى حارية ثم زعم ان النافع كان

تقرا فكذب البائع كان له ان يدي ولا ما لعهه بعد ذلك الا ان انا حبيبة يسرق بينهما يقول
 لا، فاقبل التحول من شخص الى شخص الا ترى ان ولاء الولد يشت لمولى الام اد
 ن الاب عيدا فاداعى الاب تحول ولاؤه اليه والاسب لا يعتدل التحول من شخص الى
 شخص منه ما اخرج منه من نسب هذا الولد لا يصح دعواه لعهه قال ائمة بين اثنين
 لم أحدهما نصيبه من صاحبه ثم ولدت لاقبل من ستة أشهر فادعاه البائع صحت دعواه
 هل البيع فيكون هذا الحكم الحاربة المشتركة استولدها أحدهما ولو ادعيها معامت نسبة
 وما وطل البيع لان الملقوق حصل في ملكهما جميعا ولو دعاه البائع وأعتقه المشتري بدعوى
 انه تستد الى وقت الملقوق وبثت به حرية الاصل للولد فيكون عتق المشتري فيه باطلا
 باع أحدهما نصيبه من رجل وهي حامل فادعى المشتري الحسل وادعاه البائع والذي
 بيع فان ولدت لأقل من ستة أشهر فالبيع باطل وبثت نسبة من البائع ومن شريكه لان
 رهما تستد الى وقت الملقوق فالملقوق حصل في ملكهما وبأحد المشتري ماقد من
 وبرد على الذي لم يبع نصف المقد لاقراره بالوطء قال الحاكم أو الفصل قوله وبرد
 الذي لم يبع نصف المقد ليس بسديد والصواب أن يرد جميع المقد على الشريكين
 ما وهكذا رواية أبي سليمان لان اقراره بوطئها لا بد أن يكون ساقط على ائمة وقد
 بل ذلك في ضمن دعوى الاسب ويكون عليه جميع المقد للشريكين وان جاءت به لاكثر
 ستة أشهر ثبت نسبة من المشتري ومن الذي لم يبع لانا لم يتيقن محصول الملقوق قبل
 مع فلا يصح دعوى البائع ولكن على البائع نصف المقد للذي لم يبع لانه أقر بوطئها
 لك بازمه نصف المقد للذي لم يبع سواء كان وطؤه اياها قبل البيع أو بعد البيع بشبهة وليس
 نعم على المشتري عتق لانه ما أقر بوطئها قبل شرائه وانما رعم أنه وطئها بعد شرائه في
 ن دعوى الاسب فلهذا لا يعم له شيئا من العقد واقفه أعلم

باب الاستبراء

قال رضى الله عنه الاصل في وجوب الاستبراء قول النبي صلى الله عليه وسلم في سبأيا
 ليس الا لاوطأ الخالي من الفء حتى يضمن حملهن ولا الخالي حتى يستبرأ بحبضة وهذا
 ب للموالى يفيد وجوب الاستبراء على المولى فانه اذا قيل لا انصرب فلانا يكون

ذلك بها للصارب عن الصرب لاحتطابا للمضروب والى في المسية حدوث ملك الحمل فيها لمن
وقعت في سهمه نسب ملك الرقة هذه العلة يتعدى الحكم من المصوص عليه الى غير المنصوص
عليه وهي المشتراة أو الموهوبة ووجوب الاستبراء في المشتراة مروي عن علي وابن عمر
رضي الله عنهما والحكمة في ذلك تعرف براءة الرحم وصيانة ماء نسه عن الخلط بما غيره
والنحرر عن أن يصير ماؤه ساقيا ررع غيره ولكن الحكم يثبت ثبوت علته ولهذا قلنا اذا
اشترأها من امرأة أو صى ناعها أو دأ أو اشتراها وهي بكر أو اشتراها من مملوك لزمه الاستبراء
لوجود العلة الموحدة وهي حدوث ملك الحمل نسب ملك الرقة وعن أنى يوسف قال اذا
يقن فراع رجها من ماء النافع طلس عليه فيها استبراء واحد لان الاستبراء كلسه
تبين فراع الرحم وقلس للمطابقة قل الدحول أنه لا يلزمها المدة لان المقصود من المدة في
حال الدحول تبين فراع الرحم ولكنا قول هذه حكمة الاستبراء والحكم متعلق بالصلة
لا بالحكمة ثم اشتغال رجها بالماء عند الشراء لا يمكن معرفته حقيقة فيتعلق الحكم شرعا باليب
الظاهر وهو حدوث ملك الحمل نسب ملك الرقة فدار الحكم معه وجودا وعدما للتيسير
على الناس وكذلك لا يقبلها ولا يابشرها ولا يطر منها الى عورة حتى يستبرأها لأن من
الحائزها حملت من النافع وان البيع فيها باطل وهذه التصرفات لا تحمل الا الى الملك كالوطء
ولأن الوطاء حرام في مدة الاستبراء وهذا من دواعي الوطاء فيحرم محرمة الوطاء كما
اذا طاهر من امر أنه المحرم عليه وطؤها حرم عليه دواعيه بخلاف الحيض فان المحرم نسب
الحيض استعمال الادى كما وقعت اليه الاشارة بالنس ولا يوجد ذلك في التقبل والنس ثم
الدواعي هناك لا توقعه في ارتكاب الحرام لمرة في طبعه عنها بسبب الادى والدواعي هنا
موقعة في ارتكاب الحرام وهو الوطاء لانه راعب فيها عابة الرعة مالم يحصل مقصوده منها
فان كانت لا تحيض من صفر أو كثر فاستراؤها بشر لان الشهر قائم مقام الحيض والطهر
شرعا وفي شهر يشتمل على حيض وطهر عادة ألا ترى أن الله تعالى أقام ثلاثة أشهر في
حق الآية والصغيرة مقام ثلاثة قروء في المدة ومدة الاستبراء ثلث مدة المدة فيقدر
شهر وان كانت حاءلا فاستراؤها موضع الحمل للنس كما روينا ولا مدة الحمل لا تحتمل التحري
لنعدر الاستبراء بعضها فاذا وجب اعتار حزمها وحب اعتار الكل والمقصود تبين
فراع الرحم ولا يحصل شيء من هذا المقصود قبل الوضع بل يرداد معنى الاشتغال بمضي

نمص المدة فلهذا قدرنا الاستبراء في حقها بوضع الحمل وإذا ارتفع حيضها وهي من تحيض
 تركها حتى إذا استبان له أنها ليست محامل وقع عليها لأن المقصود تسخير فراغ الرحم من
 ماء البائع لينتفيح بصحة البيع ووقوع الملك للمشتري فيها وتندخل ذلك إذا ما عيب من المدة
 ما لو كانت حلي لطهر ذلك بها وليس في ذلك تقدير بشئ، فيما يروى عن أنى حيفة وأنى يوسف
 ورحمها الله إلا أن مشايخنا رحمهم الله قالوا يثنون ذلك بشهرين أو ثلاثة أشهر وكان محمد رحمه
 الله يقول أولاً يستبرئها مائة أشهر وعشراء باراً ما كثر العدد وهي عدة الوفاة في حق
 المرأة ثم رجع وقال يستبرئها شهرين وحملة أيام لأن أطول مدة المدة في حق الأمة
 هذا فإذا كان أقوى السنين وهو الكاح لا يجب على الأمة الاعتداد إلا بهذه المدة في
 أصعب السنين وهو الملك أول أن لا يجب في استبرائها زيادة على هذه المدة وقال زفر
 يستبرئها بحولين أكثر مدة الحمل وكان أبو مطيع اللحجي يقول يستبرئها تسعة أشهر لأنها مدة
 الحمل في النساء عادة قال والاول أصح لأن نصب المقادير بالرأى لا يكون وليس في ذلك
 نص ولو ملكها مائة أو صدقة أو وصية أو ميراث أو حابة وحبث عليه أو حمل كتابته أو
 حلع فلهذا الاستبراء بها لحدوث ملك الحمل له نصف ملك الرقة وكذلك لو كان له في حابة
 شقص فملك الباقي منها بوجه من الوجوه لأن حدوث ملك الحمل بسبب ملك الرقة يكون
 بسبب ملكه جميع وقتها بعد ذلك يلزمه الاستبراء وهذا لأن ملك نمص الرمة بمرلة نمص
 العلة ونوت الحكم عند كمال العلة وأما بعض العلة فلا يثبت شيء من الحكم قال وإذا
 اشتراها وهي حائض لم يحتسب تلك الحصة عليه وأن يستبرئها بحصة أخرى وعن أنى يوسف
 أنها كما طهرت من هذه الحصة فله أن يطأها ثنتين فراغ وحمها ماء على أصله ولكننا نقول
 الشرع ألزمه الاستبراء بحصة والحصة لا تجزأ وقد قلنا الاحتساب من الاستبراء بما
 بقي منها قبل الشراء فلا يحتسب بجميعها بما لو طلق امرأته في حالة الحيض لا يحتسب
 بها الحصة من العدة ولأنه كان يحتسب ما بقي من الحصة بعد الشراء من الاستبراء فعليه
 إكمالها من حصة أخرى فإذا وحبجز من الحصة الثانية وحبث كلها وكذلك ان كانت
 حاضت حصة مستقبلة بعد الشراء قبل النقص لم يحتسب بتلك الحصة من الاستبراء إلا
 في رواية أبي يوسف رحمه الله فله يقول تين فراغ الرحم يحصل بالحصة التي توحد في يد
 البائع كما يحصل بالحصة التي توحد في يد المشتري ولكننا نقول ملك الوطء نصف ملك الرقة

انما يستمده المشتري بالقص لان الوطاء تصرف وملك التصرف يحصل للمشتري بالقص
 فالحصة التي توجد قبل هذا لا يحتسب بها ولكن الموقوف بعد العقد قبل التصرف كالمقترن
 بالعقد والموقوف قبله بمدة الزوائد الحادثة والتصرف في المصير وكذلك ان وصفت على يدي
 عدل حتى يتقد الثمن فحاصت عنه لان بدل المثل فيها كيد النائع الا ترى انها لو هلك
 اصح البيع وهلك من مال النائع قال واذا ناع حارية ولم يسلمها حتى تاركة المشتري البيع
 فيها في القياس على النائع ان يستترها بحصة ودكر أبو يوسف في الاماني ان انا حينئذ كان
 يقول أولا بالقياس ثم رجع الى الاستحسان فقال ليس عليه ان يستترها وهو قول ابي
 يوسف ومحمد رحمهما الله وحق القياس انها بالبيع حرحت عن ملكه ثم عادت اليه بالاقالة فقد
 حدث له فيها ملك الحل بسبب ملك الرقبة وهي العلة الموجبة للاستبراء ووجه الاستحسان
 انها في ضمان ملكه ما بقيت يده عليها بدليل انها لو هلكت هلكت على ملكه ويحمل بقاؤه
 فيها كبقاء الملك فاما اذا سلمها الى المشتري ثم تقايلا فلي البائع ان يستترها في ظاهر الرواية
 لانها حرحت من ملكه ويده وثبت ملك الحل فيها لغيره وهو المشتري فاذا عادت اليه
 لزمه استتره حديد كما لو استترها ابتداء بخلاف ما قبل التسليم وعن ابي يوسف قال اذا لم
 يكن النائع فارق للمشتري حتى تقايلا فليس عليه فيها استبراء لانه يقف معراج رحمها من
 ماء غيره قال واذا اشترى حارية لا ينجس فاستترها بعشرين يوما ثم حاضت نطل الاستبراء
 بالايام لان الشر بدل عن الحيض واكمال البدل بالاصل غير ممكن ولكن القدرة على
 الاصل قبل حصول المقصود بالبدل يسقط اعتبار البدل كالمدة بالاشهر اذا حاضت واذا
 حاضت عند المشتري حصة ثم وحدها عينا فودها لم يقر بها النائع حتى ينجس عنه حصة
 لانها عادت اليه بعد ما حدث ملك الحل فيها لغيره بسبب ملك الرقبة فعليه ان يستترها
 سواء كان عودها اليه بسبب هو فسخ او بمدة عقد جديد وكذلك لو باع شقة بها ثم
 استقاله البيع فيها واشتراها لان بيع المعص كبيع الكل في زوال ملك الحل في حق النائع وفي
 الوحيين يحدد الحل بعد زوال ملكه ويده فله ان يستبراء جديده قال واذا رحمت الآفة
 اوردت المعصونة او فكت المهرونة او ردت عليه المؤجرة للخدمة قبل انقضاء العدة فليس
 عليه ان يستترها لان ملك الحل مارال عنه بما عرض من الاسباب فان سده ملك الرقبة
 ولم يخل ملك الرقبة بهذه الاسباب فارتفعها لا يتحدد ملك الحل له وكذلك لو كان أمته

ثم عجزت فليس عليه ان يستبرئها عدما وقال الشافعي عليه ان يستبرئها لانه مالكة صارت
 كالخارحة عن ملكه حتى يبرم ووطئها المقتلما ويفرم الارض لها الرجى عليها بوضعه اليها
 صارت بمنزلة الحرة يدا فتكون مملوكة لمن وجه دون وجه فهو كالماع يصعب ان يشتري
 الباق والدليل عليه انه لو زوجها من انسان ثم فارقت الروح وجب عليه ان يستبرئها لان
 ملك المنة زال عنه بالتزويج فكذلك الكتانة هوجه قولنا انها ملكة باقية على ملكه فقد
 قال صلى الله عليه وسلم المكاتب عدما تقي عليه درهم وللمدني يكون مملوكا لمولاه فكيف يقال رال
 ماله وانحل وانما كانه ليعتق على ملكه الا ان نفقت الكتانة ينت لها ملك اليدى ما معها
 ومكاسها و ملك الحل لا يبنى على ذلك وانما يبنى على ملك الرقة وسبب الكتانة لا يخل
 ملك الرقة فلا يلزمه الاستبراء وانما يبرم الارض والعقد لان ذلك بمنزلة الكسب وقد
 جاءها الحق بكسبها فاذا عجزت فانما تقرره للملك الذى كان ماقيا فلم يحدث ملك الحل بسبب
 ملك الرقة ولا يلزمه الاستبراء فاما الزوجة اذا فارقتا زوجها فان كانت المرقبة بسبب
 يوجبها المدة فالمدة اقوى من الاستبراء وهو حق النكاح لاحق ملك البهي وان
 طلقها الروح قبل الدحول فيه روايتان اشار اليهما في هذا الكتاب في احدي الرايتين يلزمه
 الاستبراء لانها حلت لميره فاذا حلت له كان ذلك حلا متحدا وفي الكتانة ما حلت لميره
 حتى يحصل ذلك حلا متحدا له وفي الرواية الاخرى ليس له ان يستبرئها وهو الاصح
 لانه لو لم يلزمه الاستبراء لكان ذلك سبب ملك السكاح الثابت للروح والوطيفة في السكاح
 المدة دون الاستبراء فاذا لم يجب عند الطلاق قبل الدحول ما هو وطيفة السكاح فلا
 لا يجب اولى الا ترى ان المطلقة قبل الدحول اذا كانت حرة كان لها ان تروح عقب الطلاق
 ويوطئها زوجها بالسكاح فكذلك للمولى ان يطأ أمته بعد الطلاق بالملك ولو وهبها لولد له
 صغير ذكر أو أنثى ثم اشتراها لمسه منه كان عليه ان يستبرئها لحدوث ملك الحل له بسبب
 تجديد ملك الرقة ولو ماعها على انه مالحيار ثم قص البيع لم يكن عليه ان يستبرئها لانه لم
 يحدث ملك الحل له لانها باقية على ملكه والحل الذى كان له باق في مدة خياره بمسوخ البيع
 لم يتجدد له ملك الحل فان كان الخيار للمشتري فردها بعد القبض فليس على البائع ان
 يستبرئها في قول ابي حنيفة لان المشتري لم يملكها مع ثناء خياره عنده وعدا ان يوسف
 ويحمد رحمهما الله عليه ان يستبرئها لان المشتري قد ملكها ثم ردها بخيار الشرط كردها بخيار

العيب والرؤية بعد القصد وإذا قبضها المشتري على شراء فاسد ثم ردها القاضى على البائع
 فساد البيع فعليه أن يستترئها لأن المشتري ملك رقبها بالقبض فيحدث الحل للبائع بما نادى
 إليه من الملك وقال وإذا عصت حارية باعها من رجل وقبضها المشتري فوطئها ثم حاصم
 مولاهما الأول فقضى القاضي له بها فعليه أن يستترئها بحصة استحقاقه والقياس لا يلزمه
 الاستبراء لأن المشتري من الماصب عاصم كالأول وقد بينا أن المصوب منه إذا استرد
 المصوبة فليس عليه فيها استبراء ولكنه استحسن فقال عليه أن يستترئها لأنها حلت
 للمشتري حين اشتراها ومعنى هذا الكلام أن المشتري ما كان يعلم أن البائع عاصم وأما
 قدم على شرائها باعتبار أن البائع مالك فينت له الحل من حيث الظاهر وإن لم ينت له
 الحل فيها باطلا فلتوث الحل له ظاهرا قلنا إذا وضعا ثم اسردها البائع كان عليه أن يستترئها
 ولعدم ثبوت الحل فيها باطلا قلنا إذا لم يظاها فليس على البائع استبراء وهذا لأن الوطاء
 تشبه الكاح في حكم المدة بمرلة الوطاء بحقيقة الكاح فكذلك الوطاء تشبه ملك الجبين
 بمرلة الوطاء بحقيقة الملك في حق وجوب الاستبراء على المالك وإن كان المشتري يعلم أن
 البائع عاصم فليس على السولى أن يستترئها إذا اسردها لأن الحل للمشتري لم ينت فيها
 ظاهرا ولا باطلا ألا ترى أنه لا ينت نسب الولد منه هنا وإن ادعى ذلك بعد ما وطئها
 وفي الأول ينت نسب الولد منه وستوسط الحد عنه باعتبار صورة العقد الموقوف لا ثبوت
 الحل له وبها فلا يجب على المالك لأجل ذلك استبراء كما لو لم يظاها المشتري وقال وإذا زوج
 الرجل أمه ووطئها الروح قبل الدخول كان للولى أن يقر بها بعد ما يستترئها بحصة هذا
 في إحدى الروايتين في هذه المسئلة وقد بينا وجه الروايتين وإن كانت تروحت بغير إرادة
 ففرق بينهما قبل الدخول لم يكن عليه أن يستترئها لأنها ما حلت لغيره والامة لا تملك أن
 تزوج نفسها بغير إذن مولاهما وإن فرق بينهما بعد الدخول لم يكن له أن يقر بها حتى تستحي
 عندها لانه دخل بها من كاح فاسد فيجب عليها المدة بسببه والمدة أقوى من الاستبراء وقال
 وإذا وطئ حارية ولده ولم تعلق منه ثم اشتراها فعليه أن يستترئها لأن ملك الحل له فيها
 حدث بالشراء ووطؤه إياها قبل الشراء كان حراما وارتكاب المحرم لا يمنع وجوب الاستبراء
 إذا تقرر منه وكذلك أن اشتري حارية من أبيه أو أمة مكانة فعليه أن يستترئها لحدوث
 ملك الحل له بسبب ملك الرقبة وقال وإن اشتراها من عد تاحر له فلا استبراء عليه أن

كانت قد حصلت حصة نمد ما اشتراها السد ولا دين عليه لأن المولى ملك رقبها من
 وقت شراء السد وقد حصلت نمد ذلك حصة فيكيه ذلك عن الاستبراء كما لو اشتراها
 له وكيله فاصت في يد الوكيل حصة وإن كان على السد دين يحيط رقبته وعما في يده
 وكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله لأن عندهما دين العبد لا يمنع ملك
 المولى في كسه ولهذا لو أعتقها حار عتقه فاما عند أبي حنيفة فالقياس كذلك لأن السد
 ليس أهلاً أن يثبت له عليها ملك الحل بسبب ملك الرقبة ولا يثبت ذلك للعمران أيضاً
 بسبب دينهم والمولى أحق بها حتى يملك استخلاصها لنفسه قضاء الدين من موضع آخر
 فإذا حصلت نمد ما صار المولى أحق بها بعتري تلك الحصة من الاستبراء ولكه استحسن
 فقال عليه أن يستبرئها نمد ما يشتريها من السد لأن قبل الشراء كان لا يملك رقبها عنده حتى
 إذا أعتقها لم ينفذ عتقه فاما حدث له ملك الحل بسبب ملك الرقبة حين اشتراها فعليه
 أن يستبرئها قال وإن وهب جاريته لرجل وسلمها ثم رجع في المدة فعليه أن يستبرئها لأنها
 حلت للزهرور له فتحدد للواهب ملك الحل فيها بالرجوع نمد ما حلت لغيره وكذلك إذا
 أصاب المأسورة قبل النسبة أو نمدها لأن البدن قد كانوا ملكوها بالأحرار ألا ترى
 أنهم لو أسلموا عليها كانت لهم فتحدد له فيها ملك الحل حين استبرئوها وإن أتت إلى دار
 الحرب فأحدها فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله لأنهم ملكوها وعد
 أبي حنيفة رحمه الله الآخر إذا دخل دار الحرب لا يملك بالأحد فإذا ردت على المولى تغير
 شيء من مائة على ملكه كما كانت فلا يلزمه أن يستبرئها قال وإذا باع أم ولده أو مدبرته
 وقصها المشتري ثم ردها عليه فليس عليه أن يستبرئها لأن المشتري لم يملكها فالحق الحرية
 الثانية بها لحقيقة الحرية في المبع من يملكها بالشراء ألا ترى لها لو كانت امرأته لم يفسد
 نكاحها ولو أعتقها لم يجر عتقه فيها ولو ولدت عبداً للمشتري لم يثبت نسب الولد من المشتري
 وإن ادعى ما لم يثبت فيها ملك الحل لغيره لا يلزمه استبراء حديد قال وإذا أراد الرجل
 أن يبيع أمته وقد كان يوطؤها فليس يبيعها له أن يبيعها حتى يستبرئها بحصة مكدا روى عن
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وهذا الاستبراء في حق النافع مستحب عندنا وقال مالك
 واجب لأنه يجرها عن ملكه بسد وجوب السبب الشاغل لرحمائها وهو الرطء فهو
 ظهير ما لو طلق امرأته نمد الدحول فهالك العدة واحدة لا مستحبة فكذلك الاستبراء ها

ون كال عد الشراء يحى عليه الاستبراء لتوهم سبب اشتغال الرحم ولا يحى عند البيع
 وقد تقرر سبب اشتغال رحمها أولى ولكنا نقول الاستبراء فى ملك الميم تطهير العدة فى السكاح
 ثم وجوب العدة يختص بأحد الطرفين وكذلك وجوب الاستبراء عند حدوث الملك ولو
 أوجبا عليه الاستبراء عند ارادة الملك لأوجبا عليه الاستبراء فى الطرفين جميعا يوصيه ان
 الاستبراء على المولى لصيانة ماء نفسه من أن يسقى به روع غيره وانما يتحقق هذا عند
 الشراء وانما عدالسع فلا يتحقق هذا فى حق البائع ومعنى صيانة مائه يحصل بإيجاب الاستبراء
 على المشتري لأنه لا يأس أن لا يستبرئ المشتري فيستحب له أن يستبرئها احتياطاً وإذا
 فعل ذلك ثم باعها فليس للمشتري أن يجترى بذلك الا فى رواية شاذة عن أنى يوسف ماء على
 أصله فى أن نس فراع رحمها يحصل به ولكنا نقول حدث ملك الحبل فيها للمشتري بالشراء
 فعليه أن يستبرئها ولو أراد البائع أن يروحها لم يكن له أن يروحها حتى يستبرئها ومن أوجبا
 رحمهم الله من يقول لا فرق بين البيع والرويح بل فى الموصعين جميعا يستحب للمولى أن
 يستبرئها من غير أن يكون واحداً عليه ألا ترى أنه لو روجها قبل أن يستبرئها حاكماً ولو
 باعها قبل أن يستبرئها والا طهر ان عليه أن يستبرئها ان أراد أن يروحها بعد ما وطئها صيانة
 لمائه لأنه لا يجب على الروح أن يستبرئها ليحصل معنى الصيانة له بخلاف البيع فهناك يجب على
 المشتري ان يستبرئها ليحصل معنى الصيانة وان روجها قبل أن يستبرئها حاكماً لأن وجوب الاستبراء
 على المولى لا على الامة ولا يجمع صحة ترويحها والأجس للروح أن لا يقرها حتى نجس
 حيصة وليس ذلك بواجب عليه فى القضاء وفى الحامع الصغير قال للروح ان يطأها قبل
 ان يستبرئها أعدأتى حيصة وأنى يوسف رحمها الله وقال محمد أحب الى أن لا يطأها حتى يستبرئها
 كى لا يؤدي الى اجتماع رحلين على امرأة واحدة فى طهر واحد لأن ذلك حرام قال صلى
 الله عليه وسلم لا يحل لرحلين يؤمنان مائة واليوم الآخر أن يجتمعا على امرأة واحدة فى طهر
 واحد رحمه قولها ان الاستبراء وطبيعة ملك الميم كما أن العدة وطبيعة ملك السكاح فكما
 لا يبقل وطبيعة السكاح الى ملك الميم فكذلك لا يبقل وطبيعة ملك الميم الى السكاح وكذلك
 ان أراد أن يروح أم ولده أو مدرته فهي فى ذلك كالامة قال وإذا زنت أمة الرجل فليس
 عليه أن يستبرئها بحيصة لأنه لا حرمة لماء الزنا والشرع ما حصل للزنى الا الحرج وليس
 فى الزنا استبراء ولا عدة وقال زفر عليه ان يستبرئها بحيضة صيانة لماء نفسه عن الخلط

عاه عبر وفي المانع الصغير ذكر عن محمد قال أحب إلى أن لا يطأها حتى يستبرئها
 بحصة فان جئت من الزنا لم يقرها حتى تصنع حملها لأنه لو وطئها كان سابقا ماء ربيع
 غيره وقال عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقبض ماء ربيع
 غيره قال أمة بين رجلين باع أحدهما كاهنا وسلم الآخر البيع بعد ما حاصت عند
 المشتري حصة فعليه أن يستبرئها بمد جوار البيع كله لأن ملك الحل لا يثبت له ما لم يملك
 جميع رقبتها وذلك بعد إحارة البيع وكذلك لو باع أمة رجل بغير أدبه فقبضا المشتري
 وحاصت عنده حصة ثم أحرار المولى البيع كان عليه أن يستبرئها لأن ملك الحل إنما
 يثبت له بعد إحارة المالك البيع عندما وأصل المسئلة أن بيع العتق يتوقف على إحارة
 المالك عندما ويجعل إحارته في الانتهاء كالأدب في الابتداء وعند الشافعي لا يتوقف
 بل ينفذ بيع مال العير بغير إذن المالك وكذلك كل ماله بحيز حال وقوعه من العتق
 والفرج والكاح والطلاق فهو على هذا الخلاف ولحق الشافعي نهى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن بيع ما ليس عند الإنسان ومطلق النفس يوجب فساد النهي عنه والمسلم من
 العتق عنده غير مشروع ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض
 فكون بيع ما يقبض ولم يملك مسبا عنه أولى والمضى فيه أن نصرته صادق حلال ولا يـ
 له على ذلك الحل فليكن كبيع الطير في الهواء والسك في الماء فانه لا يفسد وإن أحده بعد
 ذلك وهذا لأن انعقاد العقد يستدعي حلا ويختص محل للعقد عليه ولاية فإذا انقضت
 الولاية على الحل جرت ذلك منزلة اندام الأهلية في التصرف عند العقد وذلك بوجوب
 الماء كالصبي والمجنون إذا طلق امرأته ينفو ذلك ولا يمتد وإن أجاره بعد البلوغ فكذلك
 هذا وهذا بخلاف قول المشتري قبل إيجاب النافع قد اشترت منك بكفا فان ذلك تصرف
 في ذمة نفسه بالترام التمس إذا أوجب للبائع البيع وهو على ولايته والدليل عليه أن المشتري
 إذا باع المبيع قبل القبض ثم قصه لا يمتد ذلك البيع وكذلك لو أحراره النافع لا يندم ولاية
 الماند على الحل بدا وكذلك لو باع الآبق ثم رجع من إبقائه لم يفسد ذلك البيع فإذا انقضت
 ولايته ملكا وبدأ على الحل أولى وكذلك لو باع مال الغير ثم اشتراه من المالك أو ورثه بطل
 البيع ولا يندم إذا لم يحرر أن يفسد هذا العقد من جهة الماند فاعتلوا ملكه فلا يفسد من جهة
 غيره بإجازته أولى وحجتنا في ذلك ما روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع إلى حكيم بن حزام

ديارا وأمره أن يشتري له أصحية فاشتري شاة ثم باعها بدينارين ثم اشترى شاة بدينار وجاء
 بالشاة والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك فقال صلوات الله عليه وسلامه
 مبارك الله لك في صفتك ما للشاة فصحبها وأما الدينار فتصدق به فقد باع ما اشتري له بغير أمره
 ثم أحار رسول الله صلى الله عليه وسلم يمه ولا يجوز أن يقال كان هو وكلا مطلقا بالبيع والشراء
 لأن هذا شيء لا يمكن إنشائه بغير نقل ولو كان لنقل على سبيل المدح له فالمقول أمره أن
 يشتري له أصحية وهذا لا يصير وكلا مطلقا للتصرف ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دينار إلى عروة البارقي رضي الله عنه وأمره أن يشتري أصحية فاشتري بالدينارين ثم باع
 أحدهما بدينار وجاء بالآخرى مع الدينار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحوز عليه الصلاة والسلام
 ذلك ودعا له بالخير ولو لم يكن البيع موقوفاً على إحارته لأمره بالاسترداد والمعنى فيه أن هذا
 تصرف صدر من أهله في عمله فلا يامر كما لو حصل من المالك وكالوصية بالمال من عليه
 الدين وأما أكثر من الثلث ممن لا دين عليه وهذا لأن التصرف كلام وهو فعل اللسان فحده
 ما هو حد سائر الأعمال ونمحيق العمل يتنقل من فاعل في محل فيعمل فيه فهذا يكون حد
 التصرف باللسان وإذا صدر من أهله في عمله تحقق به وجوده ثم قد يمنع بعبء شرعا
 لمانع فيتوقف على روال ذلك المانع وبالإجارة يرول المانع وهو عدم رضا المالك به وبيان
 الأهلية في التصرف أن التصرف كلام والأهلية للكلام حقيقة بالنسبة واعتباره شرعا
 بالخطاب وبيان الأهلية أن البيع تمليك مال عال فالمحل إنما يكون محلا بكونه مالا متقوما
 وبانعدام الملك للمعاقدي المحل لا تسد المالية والتتوم ألا ترى أنه لو باع مائة المالك حاز وبما
 ليس محل فالأذن لا يصير محلا ولو باعه المالك نفسه حار والأهلية لا تختلف بكون التصرف
 مالكا أو غير مالكا فاد قل اعتبار التصرف شرعا لحكمه لا لعيه والمراد بالأسباب الشرعية
 أحكامها واشتراط الملك في المحل لأجل الحكم بالتمليك لا يتحقق الأمن للمالك فإذا لم يكن
 المتصرف مالكا لما تصرفه لانعدام حكمه في الجواب عن هذا السؤال طريقتان أحدهما أن
 نقول لا نسلم أن الحكم لا يثبت لهذا التصرف بل يثبت حكمه بغير السبب فانه ثبت بالسبب
 الموقوف ملك الموقوف كما يثبت بالسبب البات ملكات ولهذا لو أعتق المشتري ثم أجاز
 المالك البيع بعد عتقه وهذا لا يصرر على المالك في أن ملك موقوف به هذا السبب كما
 لا يصرر عليه في انعقاد السبب وإنما يصرر في روال ملكه وبالمالك الموقوف لا يزول ملكه

المات والثاني أن السبب إنما يلو إذا حلا عن الحكم شرعا فاما إذا تأخر عنه الحكم فلا
 لأن الحكم نارة يتصل بالسبب ونارة يتأخر كما في البيع بشرط الخيار وما الحكم يتأخر إلى
 إحارة المالك ولا ينعدم أصلا لأن إعدام الحكم في الحال رفع الضرر عن المالك وفي تأخير
 الحكم إلى وجود الإحارة فهو المصلحة عليه فانه إذا صار مستندا بالنظر أن شاء أجاز البيع
 وإن شاء أنقضه فيكون فيه عجز منفعلة فلهذا انعقد السبب في الحال على أن يحمل إحارته
 في الانتهاء كادته في الاستثناء بخلاف بيع الطير في الهواء والسك في الماء فهناك لما انعقد
 لإعدام محله والحل غير مملوك أصلا ولا يكون قابلا للتشريك وكذلك طلاق الصبي امرأته
 إنما لا لإعدام الأهلية في التصرف فإن اعتار عقل الصبي ونعزله لتوفير المصلحة وما يتحصص
 ضررا ينعقد فيه هذا المعنى ولا يحمل أهلا باعتباره ودليل أن الطلاق يتحصص ضررا أن
 الولي لا يملك عليه هذا التصرف وإنما لما لإعدام حكمه أصلا فامرأة الذي ليست تعمل
 لتوقع الطلاق عليها بالإيقاع ألا ترى أنه لا يقع عليها بادن الولي ولا بإيقاعه فاما مال الغير فحل
 الحكم البيع حتى ثبت فيه حكم البيع عند أحد المالكين أو مباشرة نفسه وهذا بخلاف بيع
 الآبق والمبيع قبل القبض فإن ذلك لا يصير لموايل بعقد فاسدا لإعدام شرط الصحة
 وهو قدرة الماند على تسليم الموقوف عليه وبخلاف ما إذا اشترى الماند مائة لأن حكم ذلك
 السبب لا يمكن إثباته باعتبار الملك الحادث له فحكم السبب ثبوت الملك للمشتري من وقت
 العقد وإنما يتأني ذلك باعتباره ملك من كان مالكا وقت العقد وقد رآل ذلك أو أنه لم يعد
 باعتبار الملك الحادث بعد تمصورا على الحال وحكم السبب ليس هذا فاما عند الإحارة فيثبت
 الملك للمشتري من وقت العقد ولهذا يستحق المبيع وروائده المتصلة والمفصلة وهذا هو
 تأويل المهي عن بيع ماليس عند الإنسان أن المراد إذا طاعه ثم اشتراه وأراد تسليمه بحكم
 ذلك العقد بدليل قصة الحديث فإن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال يا رسول الله إن الرجل
 ليأبى فيطلب مني سلة ليست عندي فأبيعها منه ثم أدخل السوق فأشترى بها فأسلمها فقال
 صلى الله عليه وسلم لا تبع ماليس عندك إذا عرفها هذا في بيان مسألة الاستبراء بالملك الحادث
 للمشتري لا يكون إلا بعد الإحارة والحل يبنى على ذلك ولا يحتسب بالحيضة التي توجد
 قبل الإجارة من الاستبراء فتلك دون الحيضة للموحدة في يد المائع بعد تمام البيع فإذا
 كان لا يحتسب بهامن الاستبراء فهذا أولى ولو كان المائع هو المالك لما سلمها وحاضرت

بعد ما قبضها المشتري قبل ان يتفرقا عن مجلس العقد فانه يحتسب بهذه الحصة من الاستبراء
عند ما خلا للشامي وهو ساء على خيار المجلس فان عندما البيع يلزم نفسه ويتم الملك
للمشتري بالتبض وليس لواحد منهما ان يفرد بالصح قبل الافتراق عن المجلس ولا بعده
وعند الشامي خيار المجلس فانت لكل واحد منهما فانه يفترقا فكل واحد منهما يفرد
بالصح الا ان يقول أحدهما لصاحبه اختر وبرضى صاحبه وله في وقوع الملك للمشتري
قولان واحتج بحديث مالك عن مافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال للتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولا يكونا متبايعين إلا بعد الايجاب
والقول وقد نص على انات الخيار لكل واحد منهما ما لم يتفرقا والمراد التفرق عن
المجلس بدليل ما ذكره في رواية أخرى للتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم
يتفرقا عن مكاهما الذي تابعا فيه وراوى الحديث ابن عمر رضى الله عنهما وقدم منه
الافتراق عن المجلس على ما روى انه كان إذا أراد أن يوجب البيع مثنى هنية والمثنى فيه أن
هذا عقد تملك المال فلا يلزم نفسه ما لم ينضم اليه ما يتأيد به كعقد الهبة فانه لا يوجب الملك
نفسه ما لم ينضم اليه القصد وقاؤه أن المال متذل تكثر المعاملة فيه ويقع العقد عليه بعينه
من غير بطر وروية والقصد بالاستبراء ولا يحصل هذا التصود الا بعد لطر وروية
فثبت الشرع الخيار لكل واحد منهما ما دام في المجلس ليتحقق به ما هو المقصود لكل واحد
منه خلاص الكساح فانه في المادة لا يتبع نية وانما يكون بعد تقدم الماطة والمرادة ثم إنهما
تقدر هذا الخيار بالمجلس لأن حال المجلس حمل كحالة العقد ألا ترى أن في الصرف والسلم
القبض الموحود في المجلس كالقبض المفترق بالعقد ثم حالة العقد وهو ما بعد الايجاب قبل
التسول يثبت الخيار لكل واحد منهما فكذلك يثبت ماداما في المجلس إلا أن يقول أحدهما
لصاحبه اختر فيستدل بهذا اللفظ على تمام الطر والروية فيسقط به الخيار. وحتاى ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم المسلمون عد شروطهم وقد شرط امضاء العقد بينهما ليرمها الوفاء بظاهر
الحديث وقال عمر رضى الله عنه البيع صفقة أو خيار والصفقة هي الباعدة اللازمة قتين من البيع
وعان لازم وغير لازم بشرط الخيار فيه فمن قال ما الخيار يثبت في كل بيع فقد حالف
هذا الحديث والمعنى فيه أن البيع عقد معاوضة فطلته بوجوب اللزوم نفسه كالسكاح وتأثير
هذا الكلام ان العقد يتقوى بصفة المعاوضة وإنما يظهر فوته في حكمه حتى لا يفرد

أحدهما برهوه وهه فارق التبرع هو ضعيف لخلوه عن العوض ولهذا لا يثبت الحكم به إلا
 بالنقص ثم لزوم هذه المناوضة تعتمد تمام الرضا من المتعاقدين وهه يلزم عند المجلس وكذلك
 في المجلس لأية لا أثر لبقائهما في المجلس في المص من تمام الرضا والدليل عليه أنه لو قال
 أحدهما لصاحبه احترامه يلزم المتمد مع بقائهما في المجلس لوجود الرضا وإيجاب العقد
 مطلقاً أدل على الرضا من هذه الكلمة ثم الشرع ممكن كل واحد منهما من دفع الدين عن
 نفسه بشرط الخيار فإذا لم يعمل فهو الذي ترك النظر لنفسه ومن لم ينظر لنفسه لا يطر له ثم
 الفسخ صد العقد فإما هو المقصود بالتمد لا يحصل بالفسخ بل هو متين في إصاء العقد
 فهذا يقتضي أن لا يثبت حق الفسخ لواحد منهما بحال إلا أن الشرع ممكن كل واحد منهما
 من اشتراط الخيار لنفسه ليتمكن به من الفسخ إذا ظهر أن منعه وهه فإذا لم يشترط
 الخيار عرفاً أنه إنما قصد تحصيل ما هو المطلوب بالعقد وهو الملك في السدل وفي لزوم
 العقد نفسه يحصل هه المقصود لا تقويته فإما الحديث فإما مالك رحمه الله ومن
 مذهبه أنه لا يثبت خيار المجلس وقوى الراوى بخلاف الحديث دليل ضعفه ثم المراد
 بالحديث ارضع المتساومان فإن حقيقة إسم المتساوين لها حالة التشاغل بالعقد لا بعد الفراغ
 منه كالمقايين والمناظرين وهه نقول أن لكل واحد من المتساوين الخيار أو المراد
 بالفرق الفرق بالقول دون المكان يعنى أنهما جميعاً بالخيار أبشأ آفسخا البيع بالاقالة
 ما لم يفرق وأيهما في ذلك وذكر أبو يوسف في الأمالي أن تأويل هذا الحديث إذا قال
 لغيره يعنى هذه السلطة بكذا فيقول الآخر نعم وهه يتأول أن بعد هذا الكلام قبل قول
 المشتري اشتريت لكل واحد منهما الخيار ما لم يفرق عن ذلك المجلس وهذا صحيح هه متباينان
 في هذه الحالة لوجود التكامل بالبيع منهما على أصل الشافعى هه اللفظ بقصد البيع بينهما ثم
 يثبت الخيار لكل واحد منهما ما لم يفرق عن المجلس إن شاء قال المشتري اشتريت حتى يتم البيع
 وإن شاء رجع البائع أو قام من المجلس قبل أن يقول المشتري اشتريت وقال وإذا اردت أمة
 لرجل ثم مات لم يكن عليه أن يستبرئها لأنها لم تخرج عن ملكه ولم تحمل لغيره إنما حرمت
 عليه مراض الردة ثم قال ذلك بالتوبة فهو بمنزلة ماله حرمت عليه بالحيض قال وإذا اشترى
 أمة لها زوج ولم يدخل بها وطلقها قبل أن يقبضها المشتري قبل المشتري أن يستبرئها لأن
 وقت وجوب الاستبراء على المشتري وقت القبض وهه فارغة عن حق الغير عند القبض

فوجود الكاح عند العقد وعدمه سواء وان طلقها الزوج بعد ما قصها المشتري فليس عليه
 أن يستترها لأنه حين قبضها لم يلزمه الاستبراء لكونها مشغولة بمحق الروح خفية بجميع
 نيت ملك الخلق له تلك الرقة وإذا لم يلزمه الاستبراء عند القبض لا يلزمه بعد ذلك لأنه
 لو لم يلزمه الاستبراء إنما يلزمه بالطلاق قبل الدخول والطلاق لا يوجب الاستبراء وهذه هي
 الرواية الأخرى في أن الروح إذا طلقها قبل الدخول لا يجب على المولى به الاستبراء ولو
 استترها وقبضها ثم زوجها فان مات عنها روحها واعتدت عدة الوفاة ولم تحصن ولا
 مأس بأن يطأها لما بنا أن عدة أقوى من الاستبراء بعد طهور العدة لا يظهر حكم
 الاستبراء وان طلقها الروح قبل أن يدخل بها وقبل أن تحبس عنه لم يطأها المشتري حتى
 يستترها بحصة لأن الاستبراء قد وجب لها حين قبضها وهي فارعة وبالطلاق قبل
 الدخول ارتفع الكاح لا إلى أثر يطهر ما كان من الحكم قبل الكاح والطلاق وهو
 الاستبراء الواجب على المشتري وان كانت قد حصلت حصة عند الزوج قبل الطلاق
 أحرأت تلك الحصة عن الاستبراء لأنها حاصتها بعد ما وجب الاستبراء على المشتري
 بالقبض وتلك الحصة بين فراع رحمها من ماء النائع ويجزئها من الاستبراء لأنها حاصتها
 بعد ما وجب الاستبراء بالقبض وفي كتاب الحيل قال إن زوجها المشتري عبداً له قبل أن
 يقبضها ثم قبضها ثم طلقها بعد قبل أن يدخل بها وقبل أن تحبس فله المشتري أن يطأها من
 غير استبراء وهو صحيح فتروى به أياها قبل التبص صحيح كالاتفاق لأن الكاح لا يمنع
 صحته حسب العرر أو أن وجوب الاستبراء بعد القبض وقد قبضها وهي مشغولة بالكاح فلم
 يلزمه الاستبراء عند ذلك ولا بالطلاق عند ذلك وهذه هي الحيلة لاسقاط الاستبراء في حق
 من كان تحت حره لأنه لا يمكنه أن يتزوجها معه وإن لم يكن تحت حره فالحيلة أن يتزوجها قبل
 الشراء ثم يشترها بقبضها فلا يلزمه الاستبراء لأن الكاح ثبت له عليها العراش فإنما اشتراها
 وهي فراشه وقيام العراش له عليها دليل على تيقن فراع رحمها من ماء الغير شرعاً ثم التحل لم
 يتحدد له تلك الرقة لأنها كانت حلالاً له بالكاح قبل ذلك ولا مأس بالاحتياط لاسقاط
 الاستبراء بهذه الصفة إذا علم أن النائع لم يكن وطئها في هذا الطهر وفي قول أبي يوسف وقال
 محمد يكره ذلك وهو نظير ما تقدم من الحيلة لاسقاط الرقة عند أبي يوسف وهو يمتنع من التزام
 حكم محافة أن لا يتمكن من الوفاء إذا لم يرد محمد يقول العراش من الأحكام الشرعية ليس من

أخلاق المؤمنين فيكره له اكتساب سبب الفرار ومكدا الخلاف في العيلة لاستقام
الشقة والله أعلم

حجج باب الاستبراء في الاختين

قال وادأوطى الرجل أمة ثم اشترى أختها كان له أن يظأ الأولى وليس له أن يظأ الثانية لأنه
إذا وطى الثانية يصير حاملاً بين الاختين وهذا آءك الميوس وذلك لا يحل لظاهر قوله تعالى
وأن تحموا بين الاختين وكان في هذا الفصل اختلاف بين عثمان وعلي رضي الله عنهما فكان
عثمان رضي الله عنه يقول أظهم آية يسي قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم وحرمتها آية يسي
لولة تعالى وأن تحموا بين الاختين فكان يوجب فيه وكان علي رضي الله عنه يرجع آية التحريم
لأنه أن كان المراد الجمع بينهما وطأه وبيع ساس وان كان المراد الجمع بينهما نكاحاً فالنكاح سبب
مشروع للوطأ فحرمه الجمع بينهما نكاحاً دليل على حرمة الجمع بينهما وطأه واخذنا قول علي رضي
الله عنه احتياطاً لتلبس الحرمة على الحل والاماحة ولذا قال صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحلال
والحرام في شيء إلا غلب الحرام الحلال وإن لم يكن وطى الأولى حتى اشترى الثانية أو
اشترى أماً له أن يظأ أيتهما شاء لأن كل واحدة منهما مملوكة له ووطأ أحدهما لا يصير
مرتكباً لما هو المحرم وهو الجمع بينهما وطأه أنه أن يظأ أيتهما شاء فإن وطى أحدهما لم
يكن له أن يظأ الأخرى لأنه لو وطى الأخرى صار حاملاً بينهما وطأه فإن وطئهما جميعاً
أو بينهما أو بطر إلى نرجسهما شهوة فقد أساء لأن نكاح الجمع المحرم فكما يجرم الجمع بينهما
في دواعي الوطأ والتقبيل والنظر إلى الفرج شهوة من جملة الدواعي كالنكاح ولهذا ثبتت
به حرمة المصاهرة كما ثبتت للوطأ ثم ليس له أن يظأ واحدة منهما حتى يحرم على نفسه
أحدهما ببيع أو نكاح أو تزوج لأنه إذا أراد أن يظأ أحدهما والآخرة ووطأه ولهذا
لو كانت موطراً على الخصوص لم يكن له أن يظأ أختها بالملك حتى يحرمها على نفسه وكذلك
هذا الحكم مد ما رطبهما فإن زوج أحدهما له أن يظأ الباقية منهما لأن المسكوة صارت
فراساً للروح وثبوت الفراش الصحيح للروح بشدم أثر وطأ المولى حكماً ولهذا لوحات
بالولد بعد ذلك لا يثبت السبب من المولى وإن ادعى ويكون هذا بمنزلة الطلاق قبل الدخول
ولو طلق إحدى الاختين قبل الدخول كان له أن يتزوج بالأخرى من ساعته فيها أيضاً أنه أن

بجامع الاخرى غير اني لأحمله أربحاً معها حتى تحبب احتيا حصة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجمع ماله في رحم اختين وكذلك الروح يستحب له أن لا يقرب التي تروج حتى تحبب حصة لموله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجتمع على امرأة في طهر واحد فابطلت الروح واقتضت عدتها لم ينس للمولى أن يبطأ واحدة منهما حتى يروح احدهما أو يبيع لأن حق الزوج يسقط عنها بالطلاق ولم يبق له أثر بعد انقضاء المدة فعاد الحكم الذي كان قبل التزويج وكذلك لو باع احدهما وسلم ثم اشتراها أو ردت عليه لم يمس فليس له أن يبطأ واحدة منهما حتى يحرم إحداها على من هكدا روى عن ابن عمر رضي الله عنهما وهذا لا يسا احتما في ملكه وكل واحدة منهما موطوءة فكانت هذه الحالة كحال قس البيع في البيع قال واذا أردت إحداها عن الاسلام والعياد فاقه لم يخل له أن يبطأ الاخرى لأن المرتدة في ملكه بعد ولم يثبت فيها حل لنيره وحرمتها عليه فالردة حكرمتها بالحض وكذلك الرهن والاحارة والتدبير فمأثرة في احداها لا يجرها عن ملكه ولا يجرها عليه ولا يخل له أن يبطأ الاخرى فاعتباره وكذلك ان لحق احداها دين أو حباية فاما لم يخرج من ملكه ما لم تدفع أو تسع فادا دعت أو بيعت في الدين فقد خرجت من ملكه وحل له وطء الاخرى بعد ذلك قال ولو كاتب احداها أو اعتق لمصها ففني عليها بالسماية أو لم يقص حل له أن يبطأ الاخرى أما في معتقة النصف فهو غير مشكل لأن ملكه رال عنها مدراعتق وروال ملكه عن بعضها في حكم الحرمة كروال ملكه عن جميعها وفي الكتابة الجواب مشكل فتدكر ما في الباب المتقدم انها بالكتابة لا تخرج عن ملك المولى حتى لا يلزمه استراء جديد بعد المعز ولم يخل فرحها اميره وكان يسمى أن لا يخل له وطء الاخرى ولكن قال ملك المولى يرول بالكتابة ولهذا يلزمه العقد بوطئها وجعل وطء اياها وطئا في غير ملك حتى لا يملك عن عقوبة أو عرامة وقد سطلت العقوبة فتجب المرأة فيجعل روال ملك الحل عنها بالكتابة كرو له بتزويجها أو بيع بعضها فيحل له أن يبطأ الاخرى وكذلك لو وهب احداها أو وهب شقها منها وسلم فهو والبيع سواء وكذلك لو أسرها المدور وحرروها مدارهم لاسم ملكوها بالاحراز ولو أقت البهم لم يخل له وطء الباقية في قول أني حنيفة لاسم لم يملكوا الا بقى بالأحد فهو نافية على ملكه وعد أبي يوسف

ويحرم ربحها الله إذا أهدوها ملكوها بالاحرار فيحل له وطء الأخرى قال ولو ربح
 أحدهما ملكها فاسداً موطنها زوجها ثم يرق بينهما طء أن يطأ أختها لأن العدة وحلت على
 التي زوجها والعدة بمنزلة السكاح في حرمتها بها على المولى فيحل له أن يطأ أختها وإن كانت
 عنه الزوج لم يرق بينهما ولم يدخل بها أو فرق بينهما قبل الدخول لم يكن له أن يفرق
 الأخت لأن السكاح للعاسد لا يجرهما على المولى ولا يثبت للزوج عليها فرائش فوجرده
 وعدمه سواء وإن باع أحدهما بما فاسداً وقضيا للمشتري حل له وطء الأخرى لأن
 للمشتري ملكها بالنقض وإن كان لا يحل له وطؤها لقصد البيع ومخروج أحدهما عن ملكه
 يحل له وطء الأخرى لأن للمشتري ملكها بالنقض فإن أراد البيع فليس له أن يطأ واحدة معها
 حتى يحرم أحداهما عليه فإن باع التي لم يبيع لم يقرب التي ردت عليه حتى يستترها بحصة لزوجها
 عن بده وملكه بالتسليم بحكم البيع الفاسد قال وإذا تزوج أخت جاريته التي وطئها لم يقرب
 واحدة منهما حتى يملك فرج أمة غيره لأن التي تزوجها صارت فراساً له بنفس السكاح حتى
 لو جاءت بالولد يثبت النكاح منه مكات كالوطوءة حكماً فهذا لا يقرب أمتة ولا يقرب
 المكروهة لانه وطئ أختها بالملك فيصير بهذا الفعل حاملاً بين الاختين وطئاً وذلك حرام
 وقال مالك له أن يطأ أمة كما كان يطؤها بمثل النكاح وجعل سكاه أختها بمنزلة شراؤه
 أختها والفرق بينهما ما ذكرنا فلها بنفس الشراء ما صارت فراساً حتى لو جاءت بالولد لا يثبت
 النكاح ولو اشترى أخت امرأته وهي أمة كان له أن يطأ الأولى وهي المكروهة لأن الثانية
 بنفس الشراء ما صارت فراساً له ويستوى أن كانت وطئ المكروهة أو لم يطأها لأن
 بالسكاح صارت فراساً له ولتحت بالوطوءة ولو اشترى عمة أمتة التي وطئها أو حالها أو
 بنت أختها أو بنت أخيها من نسب أو رضاع فهو بمنزلة شراء الأخت لأن الجمع بين هاتين في
 السكاح حرام فكذلك يحرم الجمع بينهما وطئاً ملك الميم قال وإذا اشترى حارية وقضيا
 وعليها عدة من زوج من طلاق أو وفاة يوم أو أكثر من ذلك فليس عليه بعد مصي تلك
 المدة استبراء استعسماً لأن العدة من حقوق السكاح فتعمل عمل أصل السكاح في المص
 من وجوب الاستبراء ولو كانت مكروهة عند القبض بالشراء لم يجب على المشتري فيها
 استبراء فكذلك إذا كانت مستترة ألا ترى أنها لو كانت حاملاً فولدت فمما قبضها المشتري
 لم يلزمه استبراء آخر فكذلك إذا انقضت عدتها بغير ولد قال وإذا اشترى حارية لها زوج

ونقبضها ثم طلقها الزوج قبل أن يدخل بها وقد كان الباقع وطلتها قبل أن يزوجها لم يبلغ للمشتري
 أن يقر بها حتى تحيض حصة استحسانا لانه لو قرها أدى الى اجتماع الرجلين على امرأة
 واحدة في طهر واحد وقيل هذا الاستراء مستحب لا واجب كما يستحب الزوج أن يستبرئها
 قبل أن يطأها اذا علم ان المولى وطلتها في هذا الطهر فكذلك حال المشتري بعد طلاق
 الزوج مثله وقيل بل في حق المشتري الاستبراء واجب وهو احدى الروايتين في أن الطلاق
 قبل الدخول يوجب الاستبراء على المشتري فان كانت قد حاضت حصة بعد وطء الدائع فلا
 بأس بان يقر بها المشتري ولا يستبرئها فهذا من أن المبيع في الفصل الاول لكيلا يؤدي الى
 اجتماع رجلين على امرأة واحدة في طهر واحد لا وجوب الاستبراء على المشتري عند الطلاق
 قال وادأ استرى المكاتب حارة وقصها خاصت عنه ثم عتق حل له أن يطأها لأن المكاتب
 في حكم ملك التصرف بجملة الخروا بشرائه ينت له حق الملك فتأكد ذلك بالعتق والحبسة
 التي توجد في بدء مد ذلك يتيقن له فراجع رحمها من ماء البير فيحتسب بهامن استبرائه قال
 ألا ترى أن مولاه اذا اشتراها منه قبل أن يبتن كان عليه أن يستبرئها بحبسة يسي أن المولى
 في كسب مكاتبه كالأجنبي والمكاتب ملك المكاتب فيها تمس العجرا لا ملك المولى فان عجز
 المكاتب لم يطأها المولى حتى يستبرئها بحبسة لان المولى انما ملكها بعد عجز المكاتب وهذا
 لأن ملك الحل غير لملك التصرف والمكاتب هو المستند بالتصرف في ملكه قبل العجز وانما
 يملك المولى التصرف بعد عجز المكاتب فيلزمه استبراء جديد ألا ترى أن المشتراة قبل القبض
 اذا حاضت ثم قصها يلزمه استبراء جديد وان كان هو قبل القبض مالم يكتسبها بهذا أولى فان
 كانت أم المكاتب أمواتة لم يكن على المولى أن يستبرئها لأنها كانت عليه وكل من دخل على
 كتاتبه فهو بمالك المولى حتى يفد عتقه فيه كما يفد المكاتب فكما أن المكاتب اذا عجزت
 لا يجب على المولى أن يستبرئها فكذلك لا يجب عليه الاستبراء متى صارت مكاتبه منه ولو
 كانت اخت المكاتب أو ذات رحم عزم منه فكذلك الجواب عبد بن يوسف ومحمد ورحمهما الله
 لانما قد نكحت عليه وعدل في حبسة لا يتكاتب ماسوى الوالدين والمولودين فيجب على المولى
 فيها الاستبراء بعد العجز كما في الاجنبية ألا ترى أن المولى لو أعتقها لم يفد عتبه فيها عبده
 ولا يمتع عليه فيها قال ولو اشترى النصراني جارية طيس عليه أن يستبرئها لأن ماله من
 الشرك أعظم من ترك الاستبراء مثناه ان وجوب الاستبراء لخلق الشرع والكافر لا يحاطب

عما هو أهم من الاستبراء كالعبادات فإن أسلم قبل أن يطأها وقيل أن تحيض حيضة ففي القياس ليس عليه أن يستبرئها لأن أو أن وجوب الاستبراء عند القبض ولم يزمه عند ذلك فلا يجب من بعد كما لو كانت منكوحة أو ممتدة حين قبضها وفي الاستحسان عليه أن يستبرئها بحيضة لأن وقت الاستبراء من حين يقبضها إلى أن تحيض حيضة فإذا أسلم وقد بقي شيء من وقت الاستبراء يجعل ذلك لوجود الاسلام في أول الوقت كالكاثر إذا أسلم في آخر وقت الصلاة يلزمه تلك الصلاة لهذا المعنى فإن وطئها قبل اسلامه ثم أسلم لم يكن عليه أن يستبرئها لأن وقت الاستبراء ما قبل الوطء لانه يستبرئ رحمها من ماء غيره لأن ماء نفسه وبعد الوطء لو استبرأها إنما يستبرئها من ماء نفسه قال وإذا اشترى حارية بخرسية طاشت عنه حيصة ثم أسلمت حل له أن يطأها لأن تلك الحيضة وجدت بعد تمام الملك له فيها فيجزي بها من الاستبراء وكذلك إن كانت محرمة طاشت في إحرامها ثم حلت قال وإذا اشترى حارية هي اخت المانع من الرضاع أو كانت حراما عليه بوجه من الوجوه فعلى المشتري أن يستبرئها لأنه حدث له فيها ملك الحل بسبب الرقبة فهو كما لو اشتراها من امرأة قال وإن اشترى حارية فلم يقبضها حتى ردها بخيار أو عيب فليس على البائع أن يستبرئها لأنها لم تخرج من ضمان ملكه حين عادت إليه والله أعلم

باب آخر من الخيار

قال وإذا رأى الرجل عند رجل حارية فساومها عليها ولم يشترها ثم رآها بعد ذلك منقبة فاشترها بثلث مسمى ولم يعلم أنها تلك الحارية ولم يقع بينهما مطلق يستدل به أنه قد عرفها فهو بالخيار إذا كشفت نقابها وهذا بمنزلة من اشترى شيئا لم يره لأن الرقبة السابقة لم تعد له العلم بأوصاف المنقود عليه لمسلم يعلم أنها تلك الحارية وشوت خيار الرقبة للجهل بأوصاف المنقود عليه فإما يسقط خياره رؤية تفيد العلم بأوصاف المنقود عليه فلم يعمده بأوصاف المنقود عليه فوجوده كعدمه أو أيت لو رآها عنده ثم رآها متقبة عند آخر ولا يعلم أنها تلك الحارية فاشترها أما كان له الخيار إذا كشفت نقابها فكذلك إذا اشترها من الأول قال ولو نظر إلى جراب هروى فقلبه ثم إن صاحب الجراب قطع منه نوام أخره أنه قطع منه نوام ولم يره إياه ثانية حتى اشتراه فهو بالخيار إذا رآه لأن الثياب عدد متقلبات ولذا لا يجوز

وقصبا ثم طلبها الروح قبل أن يدخلها وقد كان النائع وطئها قبل أن يرونها لم ينبغ للمشتري
 أن يقرها حتى تخلص حيضة استحسانا لاه لو قرها أدى إلى اجتماع الرجلين على امرأة
 واحدة في طهر واحد وقيل هذا الاستراء مستحب لا واجب كما يستحب الروح أن يستبرئها
 قبل أن يطأها إذا علم أن المولى وطئها في هذا الطهر فكذلك حال المشتري بعد طلاق
 الروح مثله وقيل بل في حق المشتري الاستراء واجب وهو إحدى الروايتين في أن الطلاق
 قبل الدخول يوجب الاستراء على المشتري فإن كانت قد حاصت حيضة بعد وطء المائع فلا
 بأس بأن يقرها المشتري ولا يستبرئها فهذا تن أن المع في الفصل الأول لكيلا يؤدي إلى
 اجتماع رجلين على امرأة واحدة في طهر واحد لا يوجب الاستراء على المشتري عند الطلاق
 قال وإذا استأثر المكاتب حارية وحبها فحاضت عنده ثم عتق حل له أن يطأها لأن المكاتب
 في حكم ملك التصرف بمحلة الحر والشراء يثبت له حق الملك فتأكد ذلك بالتق وبالحیضة
 التي توحد في يده بعد ذلك يثبت له فراع وجهها من ماء البير فيحتسب بها من استبرائه قال
 ألا ترى أن مولاه إذا اشتراها منه قبل أن يعتق كان عليه أن يستبرئها بحیضة يبنى أن المولى
 في كسب مكاتبه كالأجنبي والمتمتع ملك للمكاتب فيها قبل العزل ملك المولى فإن عجز
 المكاتب لم يطأها المولى حتى يستبرئها بحیضة لأن المولى إنما ملكها بعد عجز المكاتب وهذا
 لأن ملك الحل بمحلة ملك التصرف والمكاتب هو المستند بالتصرف في ملكه قبل العجز وإنما
 يملك المولى التصرف بعد عجز المكاتب فيلزمه استراء جديد ألا ترى أن المشتراة قبل القمص
 إذا حاصت ثم قصها يلزمه استراء جديد وإن كان هو قبل القبض مالكا رقتها هذا أولى فإن
 كانت أم المكاتب أو أخته لم يكن على المولى أن يستبرئها لأنها تكتاف عليه وكل من دخل في
 كتابته فهو مملوك المولى حتى بعد عتقه فيه كما يعنى المكاتبه فكأن أن المكاتبه إذا عجزت
 لا يجب على المولى أن يستبرئها فكذلك لا يجب عليه الاستراء متى صارت مكاتبه معه ولو
 كانت أخت المكاتب أو ذات رحم محرم منه فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد وجهها الله
 لأنها قد تكتانت عليه وعقد أي حنيفة لا يتكاتب ماسوي الوالدين والمولودين فيجب على المولى
 فيها الاستراء بعد العجز كما في الاحية ألا ترى أن المولى لو أعتقها لم يبعد عتقه فيها عنده
 ولا يمتنع عليه بيعها قال ولو اشتري الصراني حارية فليس عليه أن يستبرئها لأن ما فيه من
 الشرك أعظم من ترك الاستراء معناه أن وجوب الاستراء لحق الشرع والكافر لا يجاطب

عما هو أهم من الاستبراء كالعبادات فان أسلم قبل أن يطأها وقبل أن تحيض حيضة من القياس ليس عليه أن يستبرئها لأن أو ان وجوب الاستبراء عند التمس ولم يلزمه عند ذلك فلا يجب من بعد كما لو كانت مسكوحة أو متدة حين قبضها وفي الاستحسان عليه أن يستبرئها بحيضة لأن وقت الاستبراء حين يقبضها الى أن تحيض حيضة فإذا أسلم وقد بقي نحو من وقت الاستبراء يجعل ذلك لوجود الاسلام في أول الوقت كالكافر اذا أسلم في آخر وقت الصلاة يلزمه تلك الصلاة لهذا المعنى فان وطئها قبل اسلامه ثم أسلم لم يكن عليه أن يستبرئها لأن وقت الاستبراء ما قبل الوطء لانه يستبرئ رجها من ماء غيره لان ماء نفسه وبعد الوطء لو استبرأها انما يستبرئها من ماء نفسه قال واذا اشترى حارية مجوسية خاضت عنده حيضة ثم أسلمت حل له أن يطأها لان تلك الحيضة وجدت بعد تمام الملك له فيها فيجزي بها من الاستبراء وكذلك ان كانت محرمة خاصة في احرامها ثم حلت له قال واذا اشترى حارية هي اخت النافع من الرضاع أو كانت حراما عليه بوجه من الوجوه فلي المشتري أن يستبرئها لانه حدث له فيها ملك الحل بسبب ملك الرقبة فهو كما لو اشترىها من امرأة قال وان اشترى حارية فلم يقبضها حتى ردها بجبار أو عيب فليس على البائع أن يستبرئها لانها لم تخرج من ضمان ملكه حين عادت اليه والله أعلم

باب آخر من الخيار

قال واذا رأى الرجل عدو رجل حارية فساومها عليها ولم يشتريها ثم رآها بعد ذلك متفقة فاشترىها من مسمى ولم يسلم انها تلك الجارية ولم يقع بينهما مطلق يستدل به أنه قد عرفها فهو بالخيار اذا كشفت تقابها وهذا بمنزلة من اشترى شيئا لم يره لان الرؤية السابقة لم تعد له العلم بأوصاف المفقود عليه لمسلم يعلم انها تلك الجارية وشوئ خيار الرؤية للحمل بأوصاف المفرد عليه فانما يسقط خياره برؤية تبيده العلم بأوصاف المفقود عليه لما لم يده بأوصاف المفقود عليه فوجوده كعدمه أرايت لو رآها عنده ثم رآها متفقة عند آخر ولا يعلم انها تلك الجارية فاشترىها انما كان له الخيار اذا كشفت تقابها وكذلك اذا اشترىها من الاول قال ولو نظر الى جراب هروى فقبله ثم ان صاحب الجراب قطع منه ثوباً ثم أحده انه قطع منه رداء ولم يره اياه ناية حتى اشترىه فهو بالخيار اذا رآه لان الثياب عدد متفاوت ولذا لا يجوز

شراء ثوب من الجراب بغير عيه فاذا لم يكن ما قطع منه معلوما عند المشتري لم يكن ما يتاوله
 العقد أيضا معلوم الوصف عنه ثبت له الخيار عند الرؤية ألا ترى انه لو اشترى الجراب
 الا ثوبا منها بغير عيه لم يجر الشراء فكذلك اذا كان لا يعلم ما قطع البائع منها عند رؤيته فله
 قطع أحدهما والمشتري يظن أنه قطع أردأها فهذا كان له الخيار اذا رآه قال ولو عرض
 رجل على رجل ثوبين فلم يشتريهما ثم لب أحدهما في منديل ثم اشتراه منه ولم يره ولم يعلم
 أيهما هو فهو بالخيار اذ رآه لان الرؤية المتقدمة لا تبيد العلم بأوصاف العقود عليه فلع
 المشتري يظن انه أجودهما وهو أردؤهما ولو آتاه بالثوبين جميعا وقد لب كل واحد منهما في
 منديل فقال هذان الثوبان اللذان قد عرضت عليك أمس فقال أخذت هذا لا أحدهما
 بعشرين درهما وهذا بعشرة في صفتين أو صفقة ولم يرها في هذه المدة فأوجبها له فهو
 بالخيار لانه لما حالف بينهما في الثمن فهاهو المقصود لا يحصل له ما لم يعلم بأوصاف كل واحد
 منهما بغيره لحوار ان يظن أن الذي اشتراه بعشرين درهما أحودهما والذي اشتراه بعشرة
 أردؤهما والحال بخلاف ذلك فربما يملك أحدهما أو يجده عيبا يحتاج الى رده فلا يندفع
 الممن عنه ما لم يبرأ كل واحد منهما بغيره ولو قال قد أخذت كل واحد منهما بعشرة أو
 بعشرين حار ذلك ولا خيار له لانه أخذهما صفقة واحدة ولم يفصل أحدهما في الثمن وقد كانا
 معلوم الوصف عنه بالرؤية المتقدمة فلاحله لا يثبت له خيار الرؤية فيما قال رجل اشترى
 ثوبا ولم يره حتى رهنه أو أخره يوما أو باعه والمشتري بالخيار بهذا اختيار منه له وليس له أن
 يرده لانه أوجب للغير فيه حقا لا زما وذلك بمجرد عن الرد فان البيع بشرط الخيار للمشتري
 لازم في حاب النائع واكتسابه ما يعجزه عن الرد مسقط لخياره حكما كما لو كان المبيع عبدا
 قدره أو باعه والبائع بالخيار فنقض البيع كان له أن يرده لان خيار النائع يجمع روال ملكه
 والبيع هذه الصفة لا يجره عن الرد فلا يكون مسقطا لخياره وروى الحسن عن أبي حنيفة
 رحمه الله انه يسقط خياره بهذا البيع وقيل تلك الرواية اصح لان البيع بشرط الخيار
 للنائع أقوى في اسقاط الخيار من العرض على المبيع ولو عرضه على البيع سقط خياره فاذا باعه
 بشرط الخيار أولى ووجه طاهر الرواية أن البيع تصرف من جهة القول فاذا كان بحيث
 لا يعجزه عن الرد لا يكون اسقاطا لخياره حكما ولكنه بمنزلة اسقاط خيار الرؤية بالقول قصدا
 وذلك لا يصح قبل الرؤية فكذلك انجاب البيع بشرط الخيار له قال ولو اشترى عبدا لم يره

فكأنه ثم عجز مرآه لم يكن له أن يرد به الخيار وكذلك خيار الشرط في ذلك لأن عقد اكتساب لازم في جانب المولى وهو يعجزه عن الرد بحكم الخيار فإشترته تتضمن سقوط خياره حكما خيار الشرط والرؤية في ذلك سواء ولو لم يبدئ ثم ذهبت الحمى عنه كان له أن يرد به خيار الرؤية والشرط لأن الحمى عنده بمنزلة عيب حادث وذلك غير مسقط لخياره وإنما يحسمه عن الرد بغير رده البائع لدفع الضرر عن البائع فإذا أقلمت الحمى عنه فقد زال معنى الضرر فكان هو على خياره في الرد بخلاف ما تقدم فإن عجزه عن الرد هناك لا يحسمه حقا لارما للغير فيه وذلك مسقط لخياره حكما ولو أشهد على نقض البيع في الثلاثة محصورة البائع والمبدئ محموم وله خيار الشرط ثم ذهبت الحمى قبل مضي الثلاثة ولم يحدث رفاحتى مضت الثلاثة الأيام كان له أن يرد به ذلك الرد لأن قصه البيع بمحصورة البائع صحيح في حقه وإنما اشع ثبوت حكمه في حق البائع لدفع الضرر عنه فإذا ذهبت الحمى قبل مضي الثلاثة فقد انعدم معنى الضرر فتم البيع في حق البائع أيضا ولهذا كان له أن يرد به بعد مضي الأيام الثلاثة وهذا لأن الحمى حين ذهبت مع تمام مدة الخيار تحمل المشتري كالمجدد للفسخ في هذه الحالة لانه مصر على السح الذي كان منه كانه جدد بعد زوال المانع ولو تعادت به الحمى عشرة أيام ليس له بذلك الرد ولا بغيره لأن مدة الخيار ذهبت والمانع قائم بطل حكم الرد لاستعراق المانع في جميع المدة ولانه حين أقلمت الحمى عنه يصير كالمجدد للفسخ وهو لا يملك الرد به بعد مضي مدة الخيار وإنما يملك ذلك في مدة الخيار ولو حاصره في الثلاثة إلى القاضي فرد المشتري وأنى البائع أن يقبله وهو محموم فان القاضي يحجز البيع ويبطل الرد لانه يرد به بسبب حادث عنده وإنما كان تمكنه من الرد بحكم الخيار له لدفع الضرر عن نفسه لا للاحاق الضرر بالبائع فإذا أدى ذلك إلى الاضرار بالبائع أبطل القاضي رده ولم يمه البيع بقضاء القاضي فان صح العقد في الثلاث لم يكن له أن يرد به لأن الرام القاضي إياه أقوى من التزامه اسقاط الخيار ولو أسقط خياره لم يكن له أن يرد به بعد ذلك فإذا أزمه القاضي كان أولى وكذلك هذا في خيار الرؤية لأن قضاء القاضي بطلان رده مسقط لخياره حكما وذلك حاصل قبل رؤية وهذا بخلاف الرجوع في الهبة فان الموهوب له إذا بى في الدار الموهوبة ثم رجع إياها بطل القاضي رجوعه ثم رجع الموهوب له بناء كان للوابب أن يرجع فيها لأن الوابب في الرجوع لا يحتمل الاسقاط حتى لو اسقطه بنفسه كان اسقاطه باطلا

والقاضي انما يبيع رجوعه بقضائه لاجل الباء لأن يستقط حقه في الرجوع فاذا زال المانع
 كان له ان يرجع وهنا القاضي مستقط لحياره لان خياره محتمل للسقوط فعدم استقط خياره
 بقضاء القاضي لا يمكن من الرد بحكمه * قال ولو اشهد على رده في الثلاثة بحضرة اللانع وهو
 صحيح ثم سم قبل ان يقبضه البائع ثم اقلعت عنه الحجي وعاد الى الصحة في الثلاثة أو بعدها
 فهو لازم للبائع ولا خيار له فيه لان المشتري فسخ البيع وهو صحيح فماد فسغه الى ذلك
 البائع ثم يحدث العيب في صلب المشتري يثبت للبائع الخيار فاذا اقلعت الحجي فقد زال
 ذلك العيب وستط ما كان من الخيار للبائع كما لو حدث بالمبيع عيب في يد البائع ثم زال
 العيب قل أن يقبضه المشتري كان لازما للمشتري ولا خيار له فيه فهذا مثله وكذلك خيار
 الرؤية ولو حاصه والحجي به فاطل القاضي الرد وألزم المشتري العبد فليس له أن يرده بعد
 ذلك لان ذلك المفسخ بطل بقضاء القاضي عملة البيع اذا اطله القاضي للعيب الحادث عند
 البائع ثم زال العيب * قال ولو حرج العبد عند المشتري حرجا له ارش أو جرحه هو أو كانت
 أمة فوطئها هو أو غيره لم يكن له أن يردها بخيار الرؤية ولا بخيار الشرط اما اذا حرجها
 هو فلا اقدامه على ذلك العمل اكتساب منه للسب المستط لحياره لانه يحجزه عن ردها
 كما قضها وان حرجها غيره فلما حدث من الزيادة المنفصلة وهو الارش وكذلك ان وطئها
 غيره فان وطئها هو فاقدمه على الوطء يكون رضاه منه بتقرر ملكه فيها وذلك مستقط لخياره
 وكذلك إذا ولدت ولدا ثبات ولدها أو لم يمت لم يمكن له أن يردها بخيار الرؤية ولا بخيار
 الشرط أما اذا بقي الولد فلزيادة المصيلة وأما اذا مات الولد فلانقصان الحادث في يده بالولادة
 ولو كانت دابة أو شاة فولدت لم يكن له أن يردها لا بخيار الشرط ولا بخيار الرؤية للزيادة
 المصيلة وكذلك لو قتل ولدها هو أو غيره لأنه بالقتل حاس للزيادة فكسها قائمة في يده واذا
 كان القاتل غيره فموجب على القاتل قيمة الولد وبقاء قيمته في يده كبقاء عيه ولومات مواته
 كان له أن يردها لأن الزيادة لما هلكت لمير صم أحد صارت كان لم تكن والولادة
 لا تمكن عيبا فيها فان الولادة في الهائم لا تكون نقصا فلهذا كان له أن يردها * قال ولو
 أن البائع حرجها عند المشتري أو قتلها وحج البيع على المشتري وعلى البائع القيمة في خيار
 الشرط والرؤية أما في القتل فلان المشتري عجز عن ردها بعد ماقلعت وقد صار البائع بها
 كالجسي آخر فكما أنه لو قتلها أجنبي آخر يستقط خيار المشتري ويكون له على القاتل قيمتها

فكذلك اذا قلها البائع وأما اذا جرحها الناع عند المشتري فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول أبي يوسف الاول وهو القياس وفي قول أبي يوسف الآخر للمشتري أن يردّها بخياره ذكر قوله في كتاب الشربود كرمحمد بن سماعه في بواره في خيار الشرط والرؤية وخيار العيب جميعاً وجه قوله أن الخيار مستحق للمشتري على الناع ومن عليه الحق لا يملك اكتساب سبب اسقاط الحق المستحق عليه الا بطريق الابقاء. بوضعه أن حدوث العيب في يد المشتري انما يمنع الرد لدفع الضرر عن البائع ولا يستحق ذلك في جناية البائع عليه لانه راضى بملكه ولا يملك يحمل مسترداً لذلك الجزء لحايته ولما بقى برد المشتري عليه فيعود اليه حكماً كما حرج من يده بخلاف ما اذا كان الجاني غيره. وجه قولهما أن البيع لازم في حاب البائع وهو امد التسليم فيها كالحسنى آخر بدليل مسألة القتل ولو كان الجاني أحببياً آخر فوجد الارش لم يتمكن المشتري بعد ذلك من ردّها فكذلك اذا كان هو الناع ولا يملك اسقاط خيار للمشتري فالاجنبى لا يملك اسقاط خياره والناع اعراضاً بالتقصان الحادث بحايته في ملك المشتري فلا يكون راضياً به في ملك نفسه ولو حمل جانيته استرداداً في ذلك الجزء لكان قتله استرداداً في الكل وهذا لان البيع لازم من جهة ولا يتمكن هو من الاسترداد ولو استودعها المشتري الناع بعد ما نصها قامت عند الناع قبل أن يرضى للمشتري في خيار الرؤية هي من مال المشتري وعليه الثمن لانها مملوكة للمشتري أمانة في يد الناع فلا كفا في يد الأمين كمالها في يد المشتري وفي خيار الشرط كذلك الجواب بعد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان خيار الشرط عندهما لا يبيع ملك المشتري وعند أبي حنيفة في القياس كذلك لان البيع لازم في جانب البائع والمبيع خارج من ملكه فابداع شترى اياه كابداعه أحببياً آخر فاذا هلك في يده هلك من مال المشتري وفي الاستحسان ان من مال البائع لأن خيار المشتري يبيع ملكه عند أبي حنيفة فتسليمه اياه الى البائع يكون ايداعاً فيه ملك نفسه ولكنه فسح للقض فكانها هلكت في يد الناع قبل أن يبيعها المشتري فيهلك من مال البائع .

هو باب بيع النحل وفيه نمرأو لم يكن فيه نمر

قال واذا اشترى الرجل أرضاً ونخلأ بألف درهم والارض تساوى ألفاً والنخل يساوى

ألفا فأنثر الحبل بعد ذلك في يد البائع مرة أو مرتين كل مرة تساوى النمرة المأ فأكلة
 البائع كله ثم جاء المشتري يطلب بعه فالأصل في تخريج هذه المسئلة أن الثمار الحادثة ريادة
 في الأرض والحل في قول أنى خيفة ومحمد وهو قول أنى يوسف الأول رحمهم الله وفي
 قوله الآخر هو زيادة في الحل خاصة وجه قوله الآخر أن الثمار يخرج النخيل دون
 الأرض ويكون ريادة بهما يقسم الثمن على قيمة الأرض والحل أولاً ثم حصة النخيل تقسم
 على قيمتها وقيمة الثمار عملة مالمو اشترى حاريتين فولدت أحدهما قبل القبض ثم قبضها
 فانه يقسم الثمن على قيمة الحاريتين أولاً ثم ما أصاب التي ولدت يقسم على قيمتها وقيمة
 ولدها يوم يقص المشتري الولد لهذا المعنى أن الولد اعصل عنها فتكون ريادة بها خاصة
 وجه قولها أن النخيل في هذا البيع يبيع بتدليل أنها تدخل في البيع من غير ذكر والبيع
 لا يقع له فتكون الثمار الحادثة ريادة في الأصل عملة مالمو اشترى حارية فولدت ابنة قبل
 القبض ثم كرت الامة وولدت ولدا فيحمل الولد الثاني ريادة في الجارية حتى يقسم الثمن
 على قيمتها وقيمة الولد لأن الامة نائمة في المقعد فلا يكون ولدها تسامها بهذا مثله والثمار
 في الصورة يخرجها الحبل وفي المعنى ريادة في الأرض لأن النخيل تنسب لعروها من
 الأرض ألا ترى أن قوة الأرض ترداد الثمار جودة عرفاً أن من حيث المعنى الأصل هو
 الأرض للثمار وللحبل جميعاً فلها يقسم الثمن على قيمة الكل قسمة واحدة ثم يعتبر في القسمة
 قيمة الثمار حين أكلها البائع لأنها عند ذلك صارت مقصودة فالريادة الحادثة إنما تنصير
 لها خاصة من الثمن إذا صارت مقصودة بالتناول ألا ترى أن المشتري إذا قبضها يعتبر في
 الانقسام قيمتها وقت القبض فكذلك إذا أكلها البائع فإن كانت أثمرت مرة واحدة فأكلها
 البائع وقيمتها ألف درهم انقسم الثمن أثلاثاً ثلثه بآراء الأرض وثلثه بآراء النخيل وثلثه بآراء
 الثمار ويسقط عن المشتري حصة الثمار من الثمن ويأخذ الأرض والنخيل بثلثي الثمن وفي
 قول أنى يوسف الآخر يقسم الثمن أولاً على قيمة الأرض والنخيل نصفين ثم حصة الحبل
 تقسم على قيمتها وقيمة الثمار نصيبين فيسقط عن المشتري ربع الثمن ويأخذ الأرض والنخيل
 بثلثة أرباع الثمن وإن كانت أثمرت الحبل مرتين أخذ المشتري الأرض والنخيل بنصف
 الثمن لأن القيم لما استوت فحصة ما تناول البائع من الثمار نصف الثمن الأول وقال أبو
 يوسف يأخذ بثلثي الثمن لأن نصف الثمن بمقابلة الأرض والنصف الذي يقابله الحبل يقسم

اثلاثاثة يستط عن المشتري تناول البائع الثمار من ذلك النصف حصص الخيل ينظر على
 المشتري مع حصص الارض يأخذها باثني الثمن وان كانت أثمرت ثلاث مرات أخذ
 الارض والخيل بحسب الثمن وسقط عنه ثلاثة أثمان الثمن حصص فمن ثلاث مرات وعدد
 أبي يوسف يأخذ الارض والخيل بحصة أثمان الثمن نصف الثمن حصص الارض ويرجع
 النصف الآخر حصص الخيل ويستط عن المشتري ثلاثة أثمان الثمن وان أثمرت أربع مرات
 عند أبي حنيفة ومحمد وحكما الله يأخذ الارض والخيل ثلث الثمن لان الثمن ينقسم على ستة
 أسهم حصص الارض والنخل سهمان وهو الثلث وعند أبي يوسف يأخذها ثلاثة أثمان
 الثمن نصف الثمن حصص الارض ونحو النصف الآخر حصص الخيل فذلك ستة أجزاء
 من عشرة من جميع الثمن وان أثمرت خمس مرات أخذ الارض والخيل عدد خمس الثمن
 لان القسمة على الأسباع تسددها بسقط حصص الثمار حصص أسباع الثمن ويأخذ الارض
 والنخل سبعة أجزاء من اثني عشر جزءا من الثمن حصص الارض نصف الثمن وحصص
 النخل سدس النصف الباقي وفي جميع ذلك الخيار للمشتري ان شاء أخذ الارض والنخل
 وان شاء فسخ البيع فيما وهذا قول أبي يوسف ومحمد وحكما الله فأما عند أبي حنيفة فلا
 خيار للمشتري في ذلك وإنما نص على الاختلاف في الباب الذي يمد هذا في الولد الحادث
 قبل القبض اذا أتمه البائع ولا فرق بين الولد في الشاة وبين الثمار وجه قولهما ان الرابطة
 الحادثة قبل القبض لما صارت مقصودة تناول البائع وكان لها حصص من الثمن فالتحقت
 بالوجود عند العقد ولو كانت موحودة فأقلها البائع ثبت الخيار للمشتري فيما بقي لفرق
 الصفة عليه قبل الثمار وكذلك ما وأبو حنيفة يقول المشتري عند القبض رضى بأخذ
 الارض والنخل بجميع الثمن فهو مأخذهما بمض الثمن أو صي وثبوت الخيار لتسكن
 الخلل في رضا المشتري فاذا علمنا تمام الرضا منه هنا فلا معنى لاسات الخيار له. يوضحه أن هذه
 الرابطة لو هلك من غير صنع البائع أخذ المشتري الارض والنخل بجميع الثمن ولا خيار
 له ولا يلزم الارض والنخل بمض الثمن عند اختلاف البائع الثمار كأولى بخلاف الموجود
 عند العقد فاه لو هلك من غير صنع البائع يجرى للمشتري فكذلك يصنع البائع وبها يتبين أن
 فرق الصفة انما يحصل بهلاك الموجود عند العقد لا بهلاك الحادث بعد القبض فان كان
 في الخلل مرة تساوى لنا يوم اشتري الارض والنخل وقد اشتراهما فان الثمار لا تدخل

في البيع الا بالذکر لانه يعرض الفصل فهو والموصوعة في الارض سواء بحلاف الحيل فاما
 ثالثة للارض كالتاء ويدخل في البيع من غير ذكر فاداً أكلها البائع ثم أنكرت بعد ذلك
 مراراً فاكله البائع فالاصل في تخرج هذه المسئلة أن ثلث الثمن يسقط من المشتري بأكل
 النافع الثمار الموحدة لان الثمار الحادثة بعد ذلك ليست بزيادة في الثمار الموحدة وهي
 مقصودة لا تدخل في العقد الا بالذکر فيقسم الثمن أولاً على قيمة الارض وعلى قيمة الخلل
 وقيمة الثمار الموحدة وقت العقد وقد استوت القيم فتقسم أثلاثاً ويسقط عن المشتري
 ثلث الثمن حصصة الثمار الموحدة وأما ثلثا الثمن حصصة الارض والخلل في هذه المسئلة
 فمبترلة جميع الثمن في المسئلة الاولى في حكم الاتقسام على قيمتها وقيمة ما أكل البائع من الثمار
 الحادثة على نحو ماخرجنا في المسئلة الاولى قال فان كانت الثمرة التي حدثت بعد البيع لم يأكلها
 البائع ولكن أصابها آفة من السماء فهدمت بها وتبست تلك الحل فالمشتري بالخيار ان
 شاء أحدهما بجميع الثمن وان شاء تركها لان الثمار الحادثة لما فات من غير صنع أحد لم
 يكن لها حصصة من الثمن وصارت كأن لم تكن في القصاص المتكهن فيتخير المشتري لاجل
 ذلك وان لم يقص الحل لم يكن للمشتري في البيع خيار وهو لازم له بجميع الثمن لان
 الثمار الحادثة لما هلكت لم يصر صاع أحد صارت كأن لم تكن وأما الثمار الموجودة عند
 العقد سواء هلكت لم يصر صاع أحد أو تناولها البائع سقط عن المشتري حصتها من الثمن
 لانها كانت مقصودة بالعقد وقد فات القصاص المستحق بها كما وبمعصع البيع فيها ويسقط
 عن المشتري حصتها من الثمن وله الخيار في أخذ الارض والحل سواء هلكت من صنع
 أحد أو تناولها البائع لتعرق الصفقة عليه قبل التمام بمنزلة ما لو اشترى حاربتين فهلك
 احدهما قبل القصاص والله أعلم

حريم باب جباية البائع والمشتري على البيع قبل القبض

قال رجل اشترى من رجل عبداً بألف درهم فلم يقصه حتى قطع البائع يده فالمشتري
 بالخيار ان شاء أحد المبدئيين الثمن وان شاء تركه لان المبيع تغير في ضمان البائع وتب
 صنفه فتمرقت الصفقة على المشتري قبل التمام بموات الصف فان اليمين الآدبي نصفه وذلك
 مثبت الخيار له فان اختار فسخ العقد سقط عنه جميع الثمن وان اختار أخذ الانطعم فله

نصف الثمن عدداً . وقال الشافعي عليه جميع الثمن ويضمن البائع نصف القيمة . وكذلك
 لو مثله المانع قبل القبض سقط الثمن عن المشتري عندما وعند الشافعي يبرم المانع القيمة
 اذا اختار المشتري امضاء العقد لان البيع صار مملوكا للمشتري بالمقد قبل القبض والقاطع
 في الحاية عليه كأجبي آخر وباعتبار أن البند للمانع ثبت له حق الفسخ وهذا لا يخرج
 من أن يكون مضموناً عليه بالقيمة إذا جنى عليه كالمروء إذا جنى عليه المروء . وحجتنا
 في ذلك ان البيع مضمون بالثمن على البائع وضمن الثمن مع ضمان القيمة لا يلتفتان وهذا لا ي
 لو وجب بالجارية ضمان القيمة على المانع لزمه تسليمها بحكم العقد ولا يجوز أن يجزأ على البائع
 القيمة في ذمته على وجه يلزمه تسليمها بحكم العقد ولان البيع في ضمان ملك المانع حتى
 لو هلك كان هلاكه على ملكه فيزل ذلك منزلة المملوك له حقيقة في البيع من وجوب
 ضمان القيمة عليه بالجارية كما لو كانا في مجلس العقد أو كان البائع شرط الخيار ل نفسه فادام
 يلزمه ضمان القيمة سقط عنه من الثمن حصة ما ألتفه بحايته لان ذلك صار مقصودا بالتناول
 فيناؤه حصة من الثمن وقدرات القبض المستحق فيه باستهلاك المانع فيفسخ العقد به في
 ذلك العقد وان كانت يد البند شلت من غير فعل أحد كان المشتري بالخيار ان شاء أخذه
 بجميع الثمن وان شاء تركه لتغير المقنود عليه في ضمان البائع فان اختار الأخذ فعليه جميع
 الثمن من اختلاف الاول والشافعي يسوي بينهما فيقول في الموضعين جميعاً على المانع ضمان
 نصف القيمة لان البيع في ضمانه قبل التسليم فلا فرق بين ان يفوت جرمه بفعل الماسن
 أو بغير فعله كالمصوب وقاس بمالو اشترى عدي فتلأ أحدهما قبل القبض ففعل المانع
 أو بغير فعله كان الجواب في ذلك سواء فهذا مثله ولكنا نقول الطرف من الميعد وصف
 ألا ترى انه يدخل في البيع تبعاً من غير ذكر ولا يجوز استثناءه من العقد واسم العقد
 لا تغير بقواته وبقائه والبيع يلاقى العين والتمن يكون بمقابلة الاصل دون الوصف فاذا كان
 الثابت وصفاً قلنا ان فات بغير صمم أحد فقد فات تما لا مقصودا فلا يقاله شيء من الثمن
 وان فات بحياة المانع فقد صار مقصودا بالجنس وفسخ العقد فيه فيقوله بعض الثمن لا بحالة
 بخلاف العبدین وكل واحد منهما هالك يدخل في العقد مقصودا بوضعه ان الوصف
 لا يرد بالعقد ولا يرد بضمان المقد أيضاً والثابت ببقاء يد المانع ضمان المقد ولا يظهر ذلك في
 الوصف اذا فات من غير صممه بخلاف المصوب فهو مضمون بالتناول والوصف يفر بالتناول

فيرد أيضاً لصان التناول وكذلك ان كان البائع هو الذي حى عليه سقوط حصته من
 الثمن بما باعتار تناول البائع اياه وحسه اياه والوصف يرد بذلك وكذلك ان قطع العبد بد
 نفسه فهو كما لو شئت يده بغير فعل أحد لأن فعله نفسه هدر وان قطع أجبي يد العبد
 بالمشتري الحيار فان احتار امضاء العقد عليه جميع الثمن واتسع القاطع بنصف القيمة لان
 جناية التاطع على ملكه والقيمة الواجبة عليه تقوم مقام المائت فاعتارها يبقى جميع الثمن
 على المشتري وهذا لان وجوب صمان القيمة على الجاني ليس بحكم العقد بل بسبب الجناية
 ألا ترى أنه يبقى عليه وان مسح المشتري العقد بالرد بخلاف ما إذا كان الجاني هو البائع
 فانه لو رمه صمان القيمة انما يلزمه بحكم العقد ألا ترى أنه لا يبقى لمدهم العقد بالرد ولا يجوز
 استحقاق القيمة في الدمة بحكم البيع فاذا أخذ من القاطع نصف القيمة تصدق عارداً على نصف
 القيمة على نصف الثمن لان هدارم حصل في صمان غيره لا على صمانه ونهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن وعند الشافعي لا يلزمه التصديق شيء وأصل الخلاف في
 القتل فان المد المبيع لو قتله أجبي وقيمه ألفا درهم وقد اشتراه بألف درهم فاختار المشتري
 امضاء العقد وأحد القيمة من القاتل عليه أن يتصدق بالفصل عدناً لأنه ربح حصل لا على
 صمانه ولان القص له مشاهة بالمقد من حيث انه يستعاد به ملك التصرف وماداة الألف
 بالالين وما قبض الالين بحكم العقد عمالة الألف يتمكن من شهة الرما فيلزمه التصديق
 وعند الشافعي لا يلزمه ذلك لان حكم الرباعده انما ثبت باعتار الشرط في العقد فاذا لم يكن
 مشروطاً بالعقد لا يتمكن باعتارها مالاً والمشتري انما يملطى الثمن عمالة المد لا عمالة القيمة
 وإنما استوفي القيمة باعتار أنه بذل ملكه فهو كما لو قتل بمد قصه وان احتار المشتري فسخ
 البيع فان البائع يتبع الجاني نصف القيمة أيضاً لأن العقد امسح رد المشتري من الاصل
 فيبقى حاية القاطع على ملك البائع ورجع عليه نصف القيمة ويتصدق أيضاً زاد من
 نصف القيمة على نصف الثمن لان أصل الجناية حصل لا على ملك البائع وان كان باعتبار
 المال يحمل كالحاصل على ملكه وتأثير الملك في سلامة الرمح أكثر من تأثير الضمان فاذا كان
 يلزمه التصديق بالرمح الحاصل على ملكه دون ضمان فلان يلزمه التصديق بالرمح الحاصل
 لا على ملكه أولى ولو كان المشتري هو الذي قطع يد العبد صار قابضاً لجميع العبد لانه أطلب
 نصفه بقطع اليد في الاثلاف قبض وزيادة وغير ما بقى فعله والمشتري يصنع معين للممتد

عليه يصير قابضاً بوضعه انه لو تخلى به كان قابضاً له وقطع يده بكون متعلّقاً بما بقي منه
وربما إذا هلك العبد في يد البائع من القطع أو من غيره قبل أن يبيع البائع من المشتري
على المشتري جميع الثمن لانه صار قابضاً لجميع العبد وبالنسبة يتحول البيع الى ضائه فاذا
هلك قبل أن يبيع البائع كان هالكاً في ضمان المشتري فيتقرر عليه جميع الثمن سواء
هلك بسراية القطع أو بسبب آخر وان كان البائع منه ثم مات من القطع وعلى المشتري
جميع الثمن أيضاً لأن القطع اذا اتصلت به السراية فهو كمن حاكم ومنع البائع اياه لا يقطع
السراية عن الجناية لان هذا المانع لا يتبدل المالك والمستحق وإنما يثبت بد المشتري واذا
كان حكم الجناية يثبت بدون يده فلا يبقى بدون يده أولى وان مات من غير القطع على
المشتري نصيب الثمن لأن البائع لما منع الباقي فالثمن قد صار مسترداً له بحق فاستحقا نصيب
المشتري به ولو قصه المشتري حقيقة قبل قد الثمن فاسترده البائع وحده بالثمن انتقص
به حكم المشتري فكذلك اذا صار قابضاً لما بقي منه باعتار الجناية واذا اصبحت قص المشتري
فيه كان هالكاً في ضمان البائع فسقط حصته من الثمن وهو النصف فاما نصيب الثمن فقد
قرر على المشتري بقطع اليد لان اليد من الآدمي نصفه ولا يتصور الاسترداد في الحر
القائض فان قطع البائع أولاً يده ثم قطع المشتري رجله من خلاف ثم رى منهما جميعاً فالد
لازم للمشتري نصف الثمن ولا خيار له فيه لان البائع قطع اليد فحوت نصفه فسقط نصيب
الثمن وثبت الخيار للمشتري بنصف الثمن فلما قطع المشتري رجله فقد صار مستقلاً لخياره
لانه قابض لجميع ما بقي متعلقاً له حصته وعقد قبضه بعد العلم بالعيب يسقط خياره فقبضه مع
الاتلاف أولى أن يكون مستقلاً لخياره ولو كان المشتري هو الذي قطع يده أولاً ثم قطع
البائع رجله من خلاف فبرئ منهما كان المشتري بالخيار ان شاء أحدهما وأعطى ثلاثة أرباع
الثمن وان شاء تركه وعليه نصف الثمن لان بقطع اليد تقرر على المشتري نصف الثمن ثم البائع
بقطع الرجل بعد ذلك صار معزاً قبض المشتري في الباقي متعلقاً بنصف ما بقي فبسقط عن
المشتري نصف ما بقي من الثمن وهو ربع جميع الثمن وثبت له الخيار فيما بقي من الدد لانه تعذر
المعود عليه في ضمان البائع فعله ولم يوجد من المشتري بعد ذلك ما يكون دليل الرضا
منه فان شاء فسخ العقد فيما بقي منه وعليه نصف الثمن بقطع اليد وان شاء أخذ ما بقي وعليه
نصف الثمن بقطع اليد ووجه بمقابله ما بقي من العبد ولو كان المشتري قد الثمن ولم يقبض

المد حتى قطع المشتري يده ثم قطع النافع رحله من خلاف فريئ منها والمد للمشتري
 ولا خيار له فيه لان المشتري صار قاصا لجميع المد ما لا يصف بقطع اليد ثم قطع النافع
 رحله لا ينتقص قص المشتري في شيء لان الثمن قد سلم للنافع وليس له بعد استيفاء الثمن
 حق نقص قص قص المشتري ولهذا لا يحمل قطعه الرجل ما قصا قبض المشتري بخلاف ما تقدم
 في النافع هناك لم يستوف الثمن وله ان ينتقص قص المشتري ما لم يصل اليه الثمن وإذا
 بقي حكم قص المشتري كان النافع في قطع الرجل كاحيي آخر عليه نصف قيمة قطع اليد
 وعلى المشتري جمع الثمن لقاء حكم قصه في جميع المد ولا خيار للمشتري لان المعنود عليه
 انما تعبر لعدم تمام قص المشتري قال ولو كان النافع أولا قطع يده ثم قطع المشتري رحله
 والمد لازم للمشتري نصف الثمن لأن قطع النافع يده يسقط نصف الثمن ويتخير المشتري
 الا أن خياره يسقط بقطعه رحله فكان المد لازم له نصف الثمن ويرجع على النافع نصف
 الثمن الذي أعطاه قال وإذا اشترى عبدا فألف درهم ولم يستده الثمن حتى قطع النافع يده
 ثم قطع المشتري رحله من خلاف مات من ذلك كله في يد البائع فلي المشتري ثلاثة أثمان
 الثمن لأن النافع تنقطع اليد صار متلفا نصفه ثم المشتري يقطع رحله صار متلفا نصف ما تبقى
 وهو الربع تلف سرماية الحائنين فقصه يكون هالكا سرماية حياية النافع وانما تعتبر
 السرماية في الحكم بأصل الحياية وحكم أصل حياية النافع سقوط الثمن محصة ما تلف به
 وكذلك حكم سرماية حيايته وحكم أصل حياية المشتري تقرر الثمن عليه فكذلك حكم
 ما تلف سرماية حيايته ويحتاج الى حساب تقسم درهمه نصفين وذلك ثمانية فقد تلف بأصل
 حياية النافع أربعة وسرماية حيايته سهم ولهذا سقط عن المشتري خمسة أثمان الثمن وتلف
 بحماية المشتري سهمان وبالسماية سهم عليه ثلاثة أثمان الثمن فان قيل فإن ذهب قولكم
 ان المشتري بخاية بصير قاضا لما ألتف ولما بقي منه قلنا هو كذلك ولكن للنافع حق
 الاسترداد بما تبقى ما لم يصل اليه الثمن فيكون مستردا لما تلف بسرماية حيايته لأن
 تأثير سرماية حيايته فوق تأثير جسمه وقد بينا أنه لو حذسه بعد حياية المشتري انتقص به
 قص المشتري إلا وما تلف بسرماية حياية المشتري فلا ينتقص حكم قص المشتري فيما تلف
 سرماية حياية النافع كان أولى ولو كان المشتري هو الذي قطع يده أولا ثم قطع النافع رحله
 من خلاف مات من ذلك فلي للمشتري خمسة أثمان الثمن وبطل عنه ثلاثة أثمان الثمن لانه

تم بحماية المشتري النصف وهو أربعة من ثمانية وبسراية جانيته سهم فله حصة أثمان
 الثمن وتلف بحماية البائع سهران وبسراية جانيته سهم فكما انتقص قبض المشتري بما تآب
 بحماية البائع وكذلك ينقص فيما تلف بسراية جانيته فلهذا سقط عنه ثلاثة أثمان الثمن وإن
 كان الثمن منقوداً والمشتري هو البائى بالحماية عليه جميع الثمن لأنه بقطع اليد صار قابضاً
 بلع البعد ولم يقتبس قبضه في شيء بحماية البائع لأنه لاحق للمائع في قبض قبضه بعد
 وصول الثمن إليه فلهذا كان عليه جميع الثمن وعلى البائع ثلاثة أثمان قيمته صحيحاً لأنه تلف
 بأصل جانيته نصف ما بين منه وهو ربع المد وبسراية جانيته ربع ما بقي منه وذلك ثلاثة
 أثمان جميع المد فلهذه ثلاثة أثمان قيمته صحيحاً والبائع في هذه الحالة كالجسي آخر فإن كان
 البائع هو البائى بالقطع رد البائع على المشتري نص الثمن الذى أعطاه لأنه يقطع اليد
 أثبت نفسه قبل أن يصير المشتري قائماً له فيمنعخ البيع في ذلك المصوب ويجب عليه رد
 نصف الثمن ثم المشتري بقطع الرجل صار قابضاً جميع ما بقي قبضاً تاماً فيقرر عليه نصف
 الثمن إلا أن نص ما بقي تلف بحماية المشتري والنصف بسراية الجانيين فأتا بسراية
 جانية البائع وهو الثمن على البائع حصة ذلك من قيمة البعد لأن التلف بسراية الجانية
 كالتلف بأصل الحناية ولو تلف بحماية بعد ما تم قبض المشتري فيه كان الواجب عليه ضمان
 القيمة لذلك ما تلف بسراية جانيته فلهذا أرمه عن قيمة البعد للمشتري . وإن قيل قد قلتم
 أن القبض مشابة بالمد وإذ كان بأصل العقد يد الجانية ينقطع حكم السراية فإن نظم يد
 عد نفسه ثم جاء وكذلك نقص المشتري بعد جناية البائع يدنى أن يقطع حكم السراية . قلنا
 يجب البيع لا يقطع حكم السراية ولكن تبدل المستحق بسبب البيع هو الفاعل للسراية لأن
 المستحق هو المالك وقد انتقل إلى ملك للمشتري بالبيع وهذا المسمى لا يوجد في القبض وهو لا
 يتبدل المالك والمستحق فإن قيل مسمى التبدل حاصل حكماً أيضاً فإن ما تلف بأصل الحناية
 قل القبض بانف على ملك البائع وما تلف بسراية جانيته يتلف على ملك المشتري ويتبين ذلك
 بالرجوع وإن باعتبار ما تلف بحماية النائع سقط الثمن عن المشتري وباعتبار ما تلف بحماية
 يجب التمسك على البائع قلنا لا كذلك بل البعد من العقد صار مملوكاً للمشتري بحماية البائع
 لصادق ملك المشتري وهو سبب لصان التلف للمشتري عليه إلا أن قبض المشتري يفوت
 فبالتلف بأصل جانيته ومن ضرورة فوات قبضه انفساخ البيع فيه فيسقط حصته من الثمن

بذلك أما ما تطلب سرية فلم يمت قصص المشتري فيه فهذا كان مضمونا بالقيمة على البائع
 وتبين بهذا ان احلاف المحكم لاجل موت قصص المشتري لان حكم السرية عاقل لحكم
 أصل المقدم في حكم العيان وهذا هو الجواب عن الاشكال الذي يرد على أي حنيفة في
 مسألة سرية القصاص ان القصاص مع السرية لا يكون قتلا من أصله اذا كان حكم أصل
 العمل محالما لحكم السرية بدليل هذه المسئلة ولو كان المشتري حين اشتراؤه ثمن أو لم
 يبقده حتى قطع الناع يده ثم قصه المشتري ما دون البائع أو بغيره فمات في يد المشتري من
 حياية البائع عليه نطق على المشتري نصف الثمن بتقطع الناع يده ولا ضمان على البائع فيما
 هلك في يد المشتري بحياية البائع لان المشتري ما قدمه على القبض صار راصيا بما بقي منه
 وذلك قاطع لحكم سرية جباية الناع بحالة الرد فهذا كان على المشتري نصف الثمن ولان
 القبض مشابه بالمقد ولو اشتراه بعد قطع الناع يده اقطع به حكم السرية لأن المشتري
 صار راصيا بقصه بحكم الشراء فكذلك في هذا الموضع ولا يشبه قبض المشتري في هذا
 الوجه قصه في الوجه الاول بالحياية عليه أو بسبب بحدته فيه وكل شيء يحدته من حياية
 الناع بعدما يحدث المشتري فيه حياية فان كان الثمن غير مقود نطق عن المشتري من الثمن
 بحساب ما هلك منه بحياية الناع واذا كان الثمن مقودا فعلى الناع فيه القيمة واذا كان
 القبض له بعد حياية الناع لأحد المشتري اياه فلا ضمان على الناع فيما هلك من حيايته في يد
 المشتري من القيمة ولا يطلعه شيء من الثمن باعتباره لأن القبض بالحياية حكى فأما
 يظهر أثره فيما تطلب به ولا تقطع السرية التي اقدم سببا بحياية الناع فاما القص فالأحد
 حتى يظهر في جميع ما بقي من السدوله مشابهة بالمقد فيقطع به حكم سرية جباية الناع
 وهذا لأن بالقص حسا يحمل راصيا بما بقي من العبد بعد حياية البائع وبالحياية لا يكون
 راصيا بقرار ملكه فيما بقي بل هو متلف فاما يقطع حكم سرية جباية البائع فيما تطلب بحياية
 المشتري أو سرية جبايته ضرورة ألا ترى أن رجلا لو قطع يدعه ثم غصبه منه عاصب
 فمات في يده من حياية المولى كان على العاصب قيمته يوم غصبه ولو لم يغصبه ولكنه حتى
 عليه فمات العبد من الجبايتين كان على العاصب ضمان ما تلفت بحيايته وسرية حيايته ولو لم يكن
 عليه ضمان ما تلفت سرية جباية المالك فيه يتصح ما سبق من الفرق بين القص حسا وبين
 القص بحكم الجباية قال واذا اشتري الرجل عبداً من رجل فلم يبقده الثمن حتى قبض لغير

اذن النافع قطع البائع يده في يد المشتري ولم يأخذه حتى مات البعد من قطع اليد وغير ذلك في يد
 المشتري فان كان ما من من قطع اليد فقد ابطال البيع ولا شيء على المشتري فيه لان حق النافع في
 المجلس لم ينفذ بقض المشتري ايده بغير اذنه والراي اذا اتصلت بالحياة كانت قتلان من أصل
 فكان البائع قتله في هذه الماثلين يد المشتري يصير مستردا له يصح التقضية فيسقط الثمن
 عن المشتري وادامات من غير قطعه على المشتري نصف الثمن لأن النافع إنما صار مستردا
 لنفسه بقطع اليد فاما انتقص قبض المشتري في ذلك النصف ونفى النصف الآخر هالكا
 في ضمان المشتري وهذا بخلاف ما تقدم اذا قطع المشتري يده في يد النافع ثم هلك لامن ذلك
 النفع ولم يحدث البائع فيه معاصي المشتري جميع الثمن ويجعل قابضا لجميع المقود عليه ما تلاف
 نصه وما لم يجعل النافع مستردا لجميع المد ما تلاف نصفه لان في الوحيين جميعا بقطع اليد
 يتمكن من قبض ما بقي منه فيحمل بمنزلة التحلي به والمشتري بالتولية يصير قابضا فالحياة
 أيضا يصير قابضا والبائع بالتخلي المبيع لا يصير مستردا وكذلك بالحياة لا يصير مستردا لما
 بقي منه وهذا لأن الملك للمشتري والملك ممكن له من القرض فيمكن أن يجعل قابضا لنفسه
 بالاملاب وما بقي منه بالتخلي به لكونه مملوكا له فاما البائع فليس بملك واما حقه في
 المجلس باعتار يده . ألا ترى أنه لو سلم المقود عليه لم يكن له بعد ذلك أن يحسه وكذلك
 استرداده لا يظهر إلا فيما طهر فيه عمله يده وذلك فيما يتلف بجنايته أو سرية حياته واذا
 اشتراه ولم ينفذ الثمن حتى أحدث المشتري فيه حيا يقصه من الثمن فهذا بمنزلة قطعه يده
 في أنه يصير قابضا لحيته ويتقوى عليه جميع الثمن ان تلف بعد ذلك بأفة مادية . ولو باعه
 المشتري بعد ما أحدث فيه وقضه الذي اشتراه به كان يبعه حائرا وبه تبين انه صار قابضا
 لجميع البعد عما أحدث وهو اشارة الى ما ذكرنا أنه مالك للبعد والملك مطلق له حق القبض
 والتصرف . قال واذا اشترى حارية فلم يقبضها حتى زوجها رجلا كان الكساح جائزا الا
 ولاية الزوج ثبتت بملك الرقة والملك حصل للمشتري بنفس المقود والزوج من التصرفات
 التي لا يتمتع منها لاجل النرد . ألا ترى أن تزويج الآفة والرضية يجوز فكان الزوج طهر
 الثمن واعتاق المشتري قبل القبض صحيح فكذلك تزويجه ولهذا يجوز من الرهن تزويج
 الجارية المهرنة كما ينعذ عنه ثم في التماس يصير المشتري قابضا بنفس الزوج وهو رواية عن
 أبي يوسف حتى اذا هلك بعد ذلك فهو من مال المشتري لأن الزوج عيب بها والمشتري اذا

عيب المقود عليه يصير به قابضاً أو يحمل الترويح كالاتفاق أو التدبير فكما يصير المشتري قابضاً بذلك وكذلك بالترويح ولكنه استحس فقال لا يكون قابضاً لها بنفس الترويح حتى اذا هلكت مبيع من مال النائع لانه لم يتصل من المشتري قفل بها واعا الترويح عيب من طريق الحكم على مبيع انه ثقل دعائب الناس فيها ويتقص لاجله الثمن فهو في معنى تصان السعر أو الترويح لما كان عيباً من طريق الحكم فهو نظير الاقرار عليه والدين والمشتري لو أقر عليها بدين لا يصير قابضاً لها بخلاف العيب الحسي فذلك باعتبار فعل يتصل من المشتري مبيعاً وهو ائلاف لجزء من عيبها فاما ان يصير قابضاً لما تقي بالتخلي بها أولاً ان المشتري لا يتمكن من قبض البعض دون البعض فن ضرورة كونه قابضاً لما أضاف أن يكون قابضاً لما تقي به وبه يفرق بين قص المشتري واسترداد البائع فالنائع يملك استرداد البعض ليحسبه بالنسبة دون القصد فلا يحمل تعويت البعض مسترد لما تقي وهذا بخلاف الاتفاق لانه اسماء للملك وائلاف للمالية ولهذا يثبت به الولاء في ضرورته أن يصير قابضاً والتدبير نظير التقي في استحقاق الولاء وثبت حق الحرية للمدبرة فان وطنها الروح ثم ماتت بعد ذلك ماتت من مال المشتري ان قصها الوطء أو لم يقصها لان الروح امما وطنها تسليط المشتري اياه على ذلك فيكون فمسله كفضل المشتري ولو كان المشتري هو الذي وطنها سمه ثم ماتت فعليه جميع ثمنها لانه بالوطء قد تخلى بها والوطء بمنزلة اسلاف جزء منها وكذلك اذا وطنها الروح تسليط المشتري وان كان النائع معها من المشتري بعد ووطء للمشتري أو لروح اياها ولم يقصها الوطء شيئاً ثم ماتت ولا شيء على المشتري من الثمن ولا من المقر لأن النائع صار مسترداً لها بحسب اياها بالثمن ومنع المشتري منها ولم ي تلف بالوطء شيئاً من ماليتها لان المستوفى بالوطء وان كان في حكم جزء من عيبها فذلك جزء ليس بمال والثمن بمقابلة ما هو مال فلهذا لا يتقرر على المشتري شيء من الثمن ولا عقر عليه لانه وطنها في ملكه ووطء الانسان في ملكه معه لا يلزمه العقر وان كانت بكر أو كان الوطء نقصاً لم يطر الى العقر ولكن يطر الى ما يقصها الوطء فيكون عليه حصة من الثمن لانه مات جزء من ماليتها عمل المشتري فيتقرر عليه حصة ذلك من الثمن كما لو فاق المشتري عينا ثم استرددها النائع فملكته وهذا لأن البكارة في حكم جزء من المالية ولهذا يصير مستحقاً بالبيع اذا اشترط فوطء المشتري ان

كانت مكرًا يذوت جزء من المألية وقد بينا أن الوصف الذي هو مال يقابله حصّة من الثمن
 إذا صار مقصودًا بالتناول وإذا كان البائع هو الواطئ لم ينظر إلى المقر ولكنه ينظر إلى
 التقصان فإن كان لم يقصها شيئًا أحدهما المشتري بجميع الثمن وإن كان يقصها شيئًا حظ
 عنه حصّة التقصان وأحدهما عا بقى من الثمن في قول أبي حنيفة وقول أبو يوسف ومحمد
 رحمه الله إذا لم يقصها الوطاء يقسم الثمن على المقر والقيمة فيسقط حصّة المقر من
 الثمن عن المشتري فإن قصها الوطاء ينظر إلى الأكثر من المقر ومن التقصات
 فيقسم الثمن عليه وعلى قيمتها ويسقط على المشتري حصّة ذلك الثمن ويأخذها بحصّة القيمة
 من الثمن لأنها بالمقر صارت مملوكة للمشتري فوطء البائع حصل في ملك الغير
 والوطء في ملك الغير لا ينفك عن حد أو عقر وقد سقط الحد للشبهة يجب العقر
 ولكن لا يمكن استيفاء العقر من البائع لأنها في ضمانه بالثمن فيعتبر المقر لا سقاط حصته
 من الثمن وهذا لأن الوطاء في ملك الغير بمدة الحياة فكما أن حاية البائع عليها قبل
 التسليم فتصرف في إسقاط حصّة من الثمن لا في إيجاب الضمان فكذلك ووطء إياها إلا أنها
 إذا كانت مكرًا فالممكن هنا اعتبار معنى تقصان البكارة والمقر بسبب الوصف ولكن
 يعتبر الجمع بينهما بسبب فصل واحد فيدخل الأقل في الأكثر ويعتبر الانقسام على
 القيمة وعلى الأكثر منهما وأبو حنيفة رحمه الله يقول الجارية قبل التسليم في ضمان البائع
 ولقد جعل ذلك في حكم ضمان الفعل بمزلة حقيقة الملك ألا ترى أنه لا يلزمه بالجناية أرض ولا
 بالوطء عقر يستوفي منه فكما أن ووطء إياها لو حصل في حال قيام ملكه فيها لم يكن موحا
 للمقر أصلاً فكذلك إذا حصل في ضمان ملكه وهذا لأن المستوى بالوطء في حكم جزء
 من العين كما قال ولكنه جزء ليس بمال فإذا لم يمكن تقصاناً في ماليتها والثمن بمقابلته المسألية
 لا يمكن إسقاط شيء من الثمن باعتباره وبه فارق الجناية فانه يمكن تقصاناً في المألية تقول انه يسقط
 حصّة ذلك التقصان من الثمن بوضوحه أن الجارية في حكم الوطاء إنما تصير مملوكة للمشتري
 بانقضاء وتولّ التبرّض هي كالمملوكة للبائع في حكم ضمان الوطاء ولهذا لا يحتمل بالحصة
 التي توجد في يد البائع من استبراء المشتري وأن المشتري لو روجها تم قبضها لم يكن عليه
 أن يستبرئها إذا طلبها الزوج فوطء البائع إياها قبل التسليم من هذا الوجه بمزلة ووطء إياها
 قبل البيع ومهدد الطريق قال أبو حنيفة لا خيار للمشتري أيضاً بمزلة ماله ووطئها البائع قبل

القبض ولم ينقصها الوطء ثم علم المشتري بذلك لم يكن له فيها خيار وان كانت مكر افقضا
 الوطء ثبت الخيار للمشتري لتوات جزء من المأية بمزلة مالمودعت البكارة من غير
 مسع أحد يوصعه ان المستوفى بالوطء في حكم جزء هو ثمرة لانه من حيث الصورة
 استيعاء مسعة والمسعة تحدث شيئا فشيئا فانلاف البائع حراً مما هو ثمرة لا يثبت الخيار
 للمشتري عند أي حيفة اذا لم يتمكن نقصان في مأية البين كالمال ولد الشاة وثمره الاشجار
 مادام لم يتمكن نقصان في البين ثبت الخيار للمشتري لأجله كما لو ولدت الحارية فأطلب البائع
 ولدها وذكر ان سماعة عن محمد رحمهما الله فيما إذا كانت مكر انحر بها هو أطل - من
 هذا فقال بطل الى نقصان البكارة والعقر أي قسم الثمن أولاً على نقصان البكارة وعلى
 قيمتها فيسقط نقصان البكارة من الثمن ثم يقسم ما بقي من الثمن على قيمتها وعلى ما بقي من
 العقر فسقط حصصة العقر من الثمن ويأيه إذا اشتراها مائة وقيمها مائة ونقصان البكارة
 عشرون والعقر أربعون فانه يسقط أولاً ما غنار نقصان البكارة عشرون درهما ثم يقسم ما بقي
 من الثمن وذلك ثمانون درهما على قيمتها وهي ثمانون وعلى ما بقي من العقر وهو عشرون
 فيقسم أحسناً بأن يحمل كل عشرين سهماً فيسقط عنه خمس ما بقي وذلك ستة عشر درهما
 وأما ما أحدها عما بقي وذلك أربعة وستون درهما قال وإذا اشترى عبداً بألف درهم فلم يقبضه
 ولم يقدر الثمن حتى قطع المانع يده ثم قطع المشتري وأجني رحله من خلاف فبطل المشتري
 ثلاثة أثمان الثمن وثالث ثمن الثمن حصصة حياته وحياة الاحيي وبطل عنه حصة البائع أربعة
 أثمان الثمن وثلاثا ثلث الثمن لأن المانع يقطع اليد أثلث نصفه والمشتري مع الأخني يقطع
 الرجل أثلث نصف ما بقي ثم ما بقي وهو الربع تلف بحياة ثلثه فيكون ثلث ذلك الربع
 هالكاً بحياة كل واحد منهم وأصل السهام من ثمانية ثم انكسر بالاثلاث فيضرب ثمانية
 في ثلاثة فيكون أربعة وعشرون ثم انكسر بالانصاف لان ما تلف بحياة المشتري والاجني
 يكون نصيب بينهما فينصف أربعة وعشرون للكسر بالانصاف فيكون ثمانية وأربعين
 الثالب بحياة البائع أربعة وعشرون ودرابة حياته أربعة فذلك ثمانية وعشرون وذلك
 أربعة أثمان المبد وثلاثا ثلثه لأن سهام المد ثمانية وأربعون كل ثمن ستة فأربعة وعشرون
 أربعة أثمان وأربعة ثلثا الثمن وجبايته موحدة سقوط الثمن فلهذا سقط أربعة أثمان الثمن
 وثلثا الثمن ويتقرر على المشتري ثلاثة أثمان الثمن وثلث الثمن حصصة ما تلف بحياة وحصة

ماتلف بحماية الاحي لأن الاجنبي ضامن للقيمة فيبقى البيع فيما تلف بحماية الاجنبي تما
 لدله والثالث بجنايتها وسراية جنايتها في الحاصل عشرون وذلك ثلاثة أثمان المد وثلاث
 ثمة وبرجع المشتري على الأجنبي بثمن القيمة وثلاثي ثمنها لان الثالث بحماية الاحي نصف
 المشتري وهو عشرة وذلك عن العبد وثلاثي ثمنه فيرجع المشتري عليه بثمن القيمة وثلاثي ثمن
 القيمة ولا يتصدق بشيء منه وان كان يسه فصل على حصة من الثمن لان المشتري بجنايته
 يصير قابضا وحماية الاجنبي اقترنت بحماية المشتري ووجوب القيمة عليه بمد الجناية عرفنا
 أن الوجوب على الاجنبي بمد قبض المشتري فكان ذلك وبما على ملكه وضمانه ولو كان الماتلف
 والاجنبي هما اللذان قطعا اليد أولا ثم قطع المشتري رجله من خلاف فمات من ذلك كله
 فهو على ما ذكرنا من التحريم يرتفع سهام العبد الى ثمانية وأربعين والماتلف بحماية البائع
 والاجنبي أربعة وعشرون وسراية جنايتها ثمانية وذلك اثنان وثلاثون بينهم نصفان
 فيكون الماتلف بفعل كل واحد منهما ستة عشر وبحماية المشتري اثني عشر وسراية جنايته
 أربعة فذلك ستة عشر فاما ماتلف بفعل الماتلف فيسقط ثمنه عن المشتري وذلك ثمانون وثلاثون
 ثمة كل ثمن ستة وما سوى ذلك قيمته واجبة على المشتري أما حصة ماتلف بحمايته يصير
 مشكلا وكذلك حصة ماتلف بحماية الاحي لانه قد وجب عليه بدله وهو القيمة عرفنا أنه
 يقرر على المشتري حصة اثمان الثمن وثلاث ثمن الثمن ويرجع المشتري على الاجنبي بثمن
 القيمة وثلاثي ثمن القيمة فيكون ذلك على عاقلته في ثلاث سنين لان الجناية على طرف المملوك
 اذا ائتمت بالنفس تحلها الماقلة وكما ان بدل النفس كله يكون مؤحلا في ثلاث سنين
 فكذلك كل جزء من بدل النفس فعرفنا انها على الاجنبي وذلك ثمانون وثلاثون ثمنها
 يؤخذ من عاقلته في ثلاث سنين في كل ستة ثمانون ذلك فاذا قضى المشتري ذلك فانه يقابل
 بمثل ربح القيمة ربع الثمن فان كان فيه فصل تصدق بالفصل لان مقدار الربع وجب
 بأصل جناية الاجنبي وقد كان ذلك قبل قبض المشتري فهذا ربح حصل لافي ضمانه
 نتصدق به بالتفضل وأما ثلثا ثمن القيمة فهو سالم للمشتري لا يتصدق بشيء منه لان
 وجوب ذلك على المشتري بسراية جنايته وقد كان ذلك بعد ما صار المشتري قابضا له بالجناية
 فهو ربح حصل في ضمانه ألا ترى أن رجلا لو اشترى عبدا فلم يقصه حتى قطع أجنبي يده
 ثم قبضه على ذلك ورضيه فمات في يده من جناية الاجنبي عليه فمات على الاجنبي قيمة

المد في ثلاث سين فاذا قضاها وفيها فصل تصدق بنصف الفصل لان ذلك ربح مالم يضمن
 واليد قطعت قبل حصول المد في ضمانه ولا يتصدق بنصف الفصل لان السراية كانت
 بعد حصول المد في ضمان المشتري بالقض وقال ولو قطع المشتري وأجني يده معانم قطع
 النافع رحله من خلاف مات من ذلك كله واشتري الخيار لو حوود الجاية من النافع بعد
 جناية المشتري فقد انتقص قبض المشتري فيما تالف بحماية النافع وصار ذلك لحايته قبل
 قبض المشتري وذلك يشترط الخيار للمشتري للتمييز ولم يوجد بعده من المشتري ما يكون
 دليل الرضا منه فلهذا يحير بين مسح البيع واهضائه فان احتار البيع عليه من الثمن خمسة
 أثمانه وثلاث ثمنه وسقط عنه ثمان الثمن وثلاث ثمنه حصة ماتت بحماية النافع وسراية جانيته وقد
 بينا على التحريم الاول ان التالف بحماية النافع اثنا عشر من ثمانية وأربعين وسراية جانيته
 أربعة فذلك ستة عشر وهو ثمان المد وثلاث ثمنه ثم يرجع المشتري على الأجنبي ثمن القيمة
 وثلاث ثمن القيمة لان التالف بحمايتهما أربعة وعشرون وسراية جانيتهما ثمانية فيكون اثنين
 وثلاثين نصف ذلك على الأجنبي وذلك ستة عشر فلهذا يرجع عليه ثمن القيمة وثلاث ثمن
 القيمة ولا يتصدق بالفصل ان كان في ذلك لأن جناية الأجنبي كانت مع قبض المشتري
 على ما بينا ان المشتري بحمايته يصير قاصدا وان احتار المشتري نقص البيع لزمه من الثمن
 حصة ماتت بحمايته وسراية جانيته وذلك ثمان الثمن وثلاث ثمن الثمن ويسقط عنه ما سوى
 ذلك لافساح البيع فيه ويرجع البائع على الأجنبي ثمن القيمة وثلاث ثمن القيمة لانه ظهر
 ان حياية الأجنبي حصلت على ملك البائع حين افسح البيع فالتلف بحمايته وسراية جانيته
 يقابل ذلك بما يخصه من الثمن فان كان فيه فصل يتصدق بالفصل لا يرجع حصل لا على ما يمكن
 لما بينا أن أصل الحياية لم تكن على ملكه وقال واذا اشتري الرجل من الرجلين عبدا تالف
 درهم فلم ينفذهما الثمن حتى قطع احد اللذين يد العبد ثم قطع الآخر رحله من خلاف
 ثم فقا المشتري احدي عبده مات من ذلك كله في يد البائعين فلاشتري محتار للبيع بحمايته
 بعد حياية اللذين لان حايتهما أوجبت الخيار له ولكن جانيته بعد جانيتهما تكون دليل
 الرضا منه والاسقاط لخياره ويكون عليه من الثمن للقاطع الاول ثمن وخمسة أمداس
 ثمن الثمن لان للقاطع الثاني ثمان الثمن وخمسة أمداس الثمن لان القاطع الاول بحمايته تالف
 النصف وذلك أربعة وعشرون من ثمانية وأربعين والقاطع الثاني بحمايته أتان نصف ما تاق

وذلك اثنا عشر ثم المشتري بحق البين أثلث نصف ما بقي وهو ستة تلف
 بثلاث حبات فيكون على كل واحد منهم ثلث ذلك فكان حاصل ما تلف بحماية القاطع
 الاول وسراية حياته ستة وعشرون نصف ذلك مما باع هو ونصف مما باع شريكه في حصة
 ما باع هو يسقط من الثمن وذلك ثلاثة عشر وكل من ستة والثلاثة عشر تكون عن الثمن
 وسدس الثمن وقد كان للقاطع الاول أربعة أثمان الثمن فإذا سقط ثمانية وسدس منه بقي
 له من الثمن وجمعة أسداس منه فلهذا يسم المشتري له ذلك والثالث بحماية القاطع
 الثاني وسراية حياته أربعة عشر نصف ذلك مما باع هو ويسقط بحصته من الثمن ونصفه
 مما باع شريكه كالأجنبي فعرفنا ان الساطع من حقه ثمن الثمن وسدس ثمن الثمن بقي له
 ثمانا الثمن وجمعة أسداس ثمن الثمن فيرم له المشتري ذلك ثم يرجع المشتري على القاطع
 الاول ثلثي القيمة وسدس ثمن القيمة وذلك ثلاثة عشر سهما من ثمانية وأربعين سهما
 حصة ما تلف بحياته وسراية حياته مما باعه شريكه لأنه في الجاية على ذلك كأجنبي
 آخر يلزمه القيمة ويكون ذلك على عائلته في ثلاث سنين وعلى عائلة القاطع الثاني ثمن
 قيمة العهد وسدس ثمن قيمة حصة ما تلف بحياته وسراية حياته مما باعه القاطع الاول
 وذلك سبعة أسهم ويكون ذلك في ثلاث سنين لأنه جزء من بدل العس فيكون في حكم
 التأجيل يستمر الجميع بدل العس ويتصدق المشتري بما راد من ذلك كله على ما عزم من
 الثمن الا فصل سدس ثمن قيمة العهد على ما كان بمقابلته من الثمن وان ذلك يطالب له
 لان ماوجب بأصل حاية كل واحد من البائعين انما وجب قبل قص المشتري ويلزمه
 التصديق بالفضل فيه وأما ما تلف لسراية حاية كل واحد منهما فاما تلف بمد ما صار
 المشتري قابضا له فيطلب له الفصل في ذلك القدر * قال واذا اشترى الرحلان من رجل
 عبدا فلم يثمه الثمن حتى قطع أحد المشتريين يده ثم قطع الآخر وجهه من خلاف
 فأتى المبيد من ذلك بأكمله فاليوم لا يبيع لارم للمشتريين بالثمن كله لأن المبيع ذاب ففعلها
 وذلك قبض منهما وزيادة ويرجع القاطع الاول على القاطع الثاني ثمن القيمة ونصف
 ثمن قيمته ويرجع القاطع الثاني على القاطع الاول ثمن قيمته ونصف من قيمته ويكون ذلك
 على عائلة كل واحد منهما في ثلاث سنين لأن القاطع الاول مخليته ألف للنصف والقاطع
 الثاني أثلث نصف ما بقي ثم تلف ما بقي لسراية حياته يكون نصفه على كل واحد منهما

لحاصل ما لب بحماية القاطع الاول أربعة وعشرون وسراية حياته ستة وذلك ثلاثون نصف
 ذلك مما اشتره هو ونصفه مما اشتره صاحبه يجب عليه قيمة ذلك لصاحبه وذلك حصة
 عشر سهمًا وحصة عشر من ثمانية وأربعين ثمانية ونصف ثمة فهذا يجب علي عاقلة القاطع
 الاول ثمة القيمة ونصف ثمة والثالث بحماية القاطع الثاني وسراية حياته ثمانية عشر نصفه
 مما اشتره صاحبه وهو ثمة وذلك ثمن ونصف ثمن فهذا يجب علي عاقلة القاطع الثاني ثمن القيمة
 ونصف ثمن القيمة فان كان النافع قاضي ثمة بعد خبايتها فان من ذلك كله للمشتريين
 الخيار لو حود الحاية من النافع ولم يوجد مداهما ما يكون دليل الرضا فان اختار اقص البيع
 للمنافع علي القاطع الاول ثمة الثمن وسدس ثمة وعلي الثاني ثمن الثمن وسدس ثمة لان الثالث
 بحماية القاطع الاول أربعة وعشرون وسراية حياته سهمان ثلث ما بقي امد جنابة النافع
 وذلك ستة وعشرون نصف ذلك ثلاثة عشر مما اشتره هو فيقر وعليه حصة من الثمن وذلك ثمة
 الثمن وسدس ثمة ونصف ذلك مما اشتره شريكه فقد أصبح البيع فيه نصفه فيقرم للنافع
 ثمن القيمة وسدس ثمن القيمة لانه فيما اشترى شريكه كالأجنبي والثالث بحماية القاطع الثاني
 اثنا عشر وسراية حياته سهمان نصف ذلك وهو سبعة مما اشتره فلر له حصة من الثمن
 وهو ثمن الثمن وسدس ثمن الثمن ونصفه مما اشتره شريكه فيمسخ البيع فيه بمسحه وينرم
 للمنافع حصة من القيمة وذلك ثمن القيمة وسدس ثمة فان اختار امضاء البيع كان علي كل
 واحد منهما ثلاثة أثمان الثمن وثلث ثمة لانه انما سقط من الثمن ما تلف بحماية النافع وسراية
 حياته والثالث بحماية ستة وسراية حياته سهمان وذلك ثمن وثلث ثمن والباقي عليهما من
 الثمن ستة أثمان الثمن وثلاث ثمن علي كل واحد منهما ثلاثة أثمان الثمن وثلث ثمة ويرجع
 القاطع الثاني علي الاول ثمن القيمة وسدس ثمة لما بينا ان الثالث بصله مما اشتره القاطع
 الثاني ثلاثة عشر سهمًا فيلزمه قيمة ذلك وذلك ثمة القيمة وسدس ثمة لانه تلف
 بصل الثاني مما اشتره الاول سبعة أسهم وذلك ثمن وسدس ثمن فلا تنفع المقاصة بينهما فيه
 لأن ما يجب علي كل واحد منهما من ذلك يكون علي عاقلة في ثلاث سنين فلا تنفع المقاصة
 فيه مع اختلاف من يجب عليه قال واذا اشترى عبدا بأل درهم ولم يقده الثمن حتى قطع
 النافع يده ثم قطع المشتري يده الأخرى أو قطع رجله التي في جاب اليد المقطوعة فان
 من ذلك كله فقد بطل علي المشتري تقطع البائع يد المد نصف الثمن لأن اليد من الآدي

نصفه ثم انظر الى ما نقص المد من حناية المشتري عليه في قطع يده أو رجله بخلاف ما سبق
 وهو ما اذا قطع رجله من خلاف لأن فعله هناك ليس باستهلاك فانه غير مقوت لحسن
 المنفعة فلهذا يحمل التائب بماله نصف ما بقي وهنا فعله استهلاك حكما لانه ان قطع اليد
 الاخرى فقد هوت منفعة البطش وهويت منفعة الجفص يكون استهلاك كاما من طريق الحكم
 ولهذا لا يستحق ذلك في السرقة ولا يجوز اعتناق مقطوع اليدين في الكفارة فان قطع الرجل
 الذي من حباب اليد المقطوعة فقد قوت عليه منعة الشيء لانه لا يمكنه ان يعيش بمصاعيل
 ما اذا قطع الرجل من خلاف مرفقا أن هذا استهلاك وان القصاص فيه أكثر فلهذا اعتبرنا
 القصاص فان كانت هذه الحناية نقصته أردسة أحسن ما بقي بأن كانت قيمته بمد قطع اليد
 ألف درهم وزاحمت قيمته بحماية المشتري الى مائتي درهم فقد تقرر على المشتري أردسة
 أحسن نصف الثمن ثم الباقي وهو حسن النصف تاب بجنايتهما ويكون نصف ذلك على المشتري
 فصار حاصل ما على المشتري من الثمن أردسة أعشار الثمن ونصف عشر الثمن وسنقط
 عنه بحماية النافع وسراية جنايته خمسة أعشار ونصف عشره قال فان بدا المشتري فقطع
 يده ثم قطع البائع رجله من خلاف ثم مات من غير ذلك ولم يحدث البائع فيه مسا
 على المشتري ثلاثة أرواع الثمن لانه قطع اليد صار قاصدا لجميع العبد ثم اء ان ينقص
 حكم قصده فيما تلف بعمل البائع خاصة والثائب بعمل البائع نصف ما بقي منه وهو ربع
 العبد يسقط عن المشتري ربع الثمن ويلزمه ثلاثة أرواع الثمن نصف الثمن حصصة
 ما تاب بحمايته وربع الثمن حصصة ما بقي من العبد لأن حكم قصص المشتري بقي فيه وقد تاب
 لا سراية جناية النافع يستقر ثمنه على المشتري ولو لم يمت العبد وبرأ كأن المشتري
 بالخيار لأن حكم قصده انتقض فيما تاب بحماية البائع وذلك ثبتت الخيار للمشتري ولم يوجد
 منه بعد ذلك ما يدل على الرضا فكان على خياره ان شاء أخذه وأعطاه ثلاثة أرواع الثمن
 نصف الثمن حصصة، انقلب بقطعه اليد وربع الثمن حصصة الباقي من المد وان شاء تركه
 وأعطى نصف الثمن بقطعه اليد ولو أراد المشتري أخذه فضعه النافع حتى يعطيه ثلاثة أرواع
 الثمن فلت في يده من غير جنايتهما فليس على المشتري الا نصف الثمن لأن حكم قصده
 انتقض فيما بقي حين منعه البائع فاما تلف ما بقي في صناد النافع فلهذا لا يجب على المشتري
 الا نصف الثمن الا حصصة اليد وذلك نصف الثمن والله أعلم

باب زيادة المبيع وتقصاته قل القبض

قال واذا اشترى الرجل جارية مائة درهم وقيمتها ألف درهم فولدت عند البائع بنتا تساوي ألف درهم وتقصت الولادة الأم والمشتري بالخيار ان شاء أحدهما بجميع الثمن وان شاء تركهما لأنها نمت في صلب البائع والميب الحادث قل القبض فيها يجعل كالمفترق بالعقد ونقصان الولادة وان كان منحرا ما ولد له الخيار يثبت للتخير كما لو قطعت يدها وأخذ النائع الارش فان احتار المشتري أخذهما فلم يأخذهما حتى ولدت البنت بنتا تساوي ألفا وقد نقصت الولادة والمشتري أيضا بالخيار لان الزيادة الحادثة قبل القبض كالموجود عند العقد حتى يصير عقابها حصة من الثمن اذا قصت وأنه يثبت للمشتري فيها حق القبض كما ثبت في الاصل فكما أنه يستحق سلامة الاصل عن العيب ويثبت له الخيار اذا لم يعلم فكذلك يثبت الخيار للنقصان المتكسر في الزيادة بسبب الولادة لانه انما رضى بقصاها على أن يعلم له الزيادة سليمة عن النقصان فاما لم يعلم كان هو على خياره فاما اذا زاد الوسطى حتى صارت تساوي اثنين فنقصهن جميعا والأم قد رجعت قيمتها الى حمالة ثم وجد بالأم عبا ودها ربع الثمن وهذا لأن الوسطى والسبلي كلاهما زيادة في الأم فان الوسطى تبع الأم في العقد ولا تبع للتبع فاما لم يمكن جعل السبلي تبعًا للوسطى حدلها كولدتين للأم ثم الاصل في قسمة الثمن انه يعتبر قيمة الأم وقت العقد وقيمة الولد وقت القبض لأن الزيادة انما تفسير متصورة بالقبض وانما يكون لها حصة من الثمن اذا صارت مقصورة فاما البيع فلا حصة له من الثمن مالم يصير مقصودا كأطراف البيع وقيمة الأم عند العقد ألف درهم وقيمة الوسطى عند القبض ألفان وقيمة السبلي ألف خطأ كل ألف سهمًا وإذا جعلنا كل ألف سهمًا انقسم الثمن على أربعة أسهم سهم باراء الأم فيردها بذلك اذا وجد العيب بها وسهمان باراء الوسطى فيردها بالعيب بنصف الثمن وسهم باراء السبلي فيردها بالعيب بربع الثمن لأن كل واحدة منهن لما صارت مقصورة بالنقص التحت بالموجود عند العقد في استحقاق المشتري صفة السلامة فيها وعند وجود العيب انما يرد العيب خاصة بعد القبض وقد بينا هذا فيما سبق وقال وإذا اشترى أميتين مائة درهم قيمة احدهما حمالة وقيمة الأخرى ألف درهم فولدت كل واحدة منهما ولدا يساري ألفان ثم أعورت التي كانت تساوي

أن المأخوذ المشتري أحد ذلك كله فالتن تقسم حينما ودع الثمن ثم وحد الموراء عينا وقيمتها
 خمسمائة ردها بثلاثة وثلاثين وثلاث لأن ولد كل واحدة منهما قيمتها فيما يخصها
 من الثمن والاقسام أولا على قيمة الامتين لهما مقصودتان المقد وولد كل واحدة منهما
 زيادة فيها دون الأخرى فيقسم الثمن على قيمة الجاريتين وقت المقد وقيمة الموراء وقت
 المقد ألف درهم وقيمة الأخرى خمسمائة فكان ثلثا الثمن حصة الموراء ثم يقسم حصتها
 من الثمن على قيمتها وقت المقد وقيمة ولدها وقت القصد وذلك ألف فالتن تقسم نصفان
 نصفه حصة ولدها ونصفه حصة الموراء وذلك ثلث الألب فذلك يرد لها باليب ولو
 وجد اليب بالالة الأخرى ردها بمائة واحد عشر درهما وتسع درهما لأن حصتها ثلث
 الثمن فالتن تقسم ذلك على قيمتها وقت المقد وهو خمسمائة وقيمة ولدها وقت القبض وهو
 ألف درهم فيردها بذلك قال وإذا اشترى شاة فولدت قبل القبض فليس للمشتري
 أن يترك البيع لأن الولادة زيادة في الهائم فلا يتمكن بها نقصان في الأصل فالمشتري يحرم
 على قصها لأنه لما كان راضيا بلزوم المقد قبل حدوث الزيادة فهو راض بزمه مد حدوثها
 فإن وجد بالأم عينا قبل القبض فهو بالخيار أن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء تركها
 جميعا وليس له أن يأخذ أحدهما دون الأخرى لأن الزيادة قبل القبض تنع في المقد
 لأحصة لها من الثمن وتثبت الحكم في البيع ثبوته في الأصل ولأنه لو رد الأصل وحدها
 ردها بجميع الثمن أذ لا حصة للولد ما لم يصير مقصودا بالقبض وسمد ما ردها بجميع الثمن
 لو بقي المقد في الولد أخذه بغير شيء فيكون فصلا خاليا عن المقالة مستحبا بالبيع مقبوصا
 به وهو الرابا ليسه وإن وجد بالولد عينا فلا خيار له فيه وهما لا زمان له لأن بوجود اليب
 يظهر هوائ جزء من الولد ولو مات الولد قبل القبض أحد الام بجميع الثمن ولا خيار له
 فيها وكذلك إذا مات جزء من الولد وهذا لأن الزيادة لما قامت من غير صنع أحد صارت
 كأن لم تكن وقبل حدوثها كان الممتد لا رماله في الأصل بجميع الثمن وكذلك بعد فواتها
 وهذا بخلاف ما إذا وجد اليب بالولد بعد ما قصها لأن الولد بالقبض صار مقصودا فصار
 له حصة من الثمن فاعتبار الموضع بمقابله يستحق المشتري صفة السلامة فيه فإذا وجد
 المشتري به عينا رده ما قبل القبض والأحصة له من الثمن واستحقاق صفة السلامة عن
 اليب باعتبار الموضع ألا ترى أنه لا يستحق ذلك في الموهوب وإن كان البائع هو الذي

قتل الولد فتد صار الولد متصودا بأثلاف النافع إياه ولو صار مقصودا بقض المشتري إياه كان له حصة من الثمن فكذلك اذا صار مقصودا بأثلاف النافع وقد قررنا هذا في طرف المبيع إياه اذا مات من غير صبح أحد لا يسقط شيء من الثمن واذا أكله النافع يسقط حصته من الثمن فكذلك هذا في الولد الذي هو نوع فيقسم الثمن على قيمة الام وقت البيع وعلى قيمة الولد يوم قتله البائع فما أصاب الولد مطلقا عن المشتري وأخذ الام بما بقي ولا خيار له في ذلك عند أي حبيفة وعد أي يوم ومحمد ورحمهما الله له الخيار وهذه هي الخلافة التي ذكرناها في النهار وتنصيبه على الخلاف هنا يكون تنصيبا ثمة اذا لفرق بينهما قال واذا اشترى الرجل من الرجل حارية ألف درهم واحدى عينيها يضاء بقيمتها ألف درهم فولدت ولدا يساوي ألفا ثم ذهب الياس من عيناها فصارت تساوي ألفين ثم ان النافع ضرب العين التي كانت في الأصل صحيحة فابيضت ورحمت قيمتها الى ألف درهم وبياض العين ينقصها أربعة أحماس القيمة الاولى لو كانت العين الاولى يضاء على حالها فاني لست ألفت الى الريادة لكي انظر كم كان ينقصها البياض لو كان بياض العين الاولى على حاله فاذا كان ينقصها أربعة أحماس القيمة الاولى وذلك ثمانية دراهم فالمشتري بالخيار ان شاء أحدها ستة أعشار الثمن وان شاء تركها اماثبت الخيار لهما فتميرت في ضمان النافع بعهده ثم ذهب البياض عن العين الاولى زيادة متصلة ولا ممتتر بالزيادة المتصلة في عقود المعاوضات لما بنا أن المتمر في الانقسام قيمتها وقت العقد فوجود هذه الزيادة كعدمها ولولم يذهب البياض عن عيناها حتى ضرب النافع العين الصحيحة فابيضت فانه يتمر فيه القصاص فيها لانها عميت بعهده وذلك استهلاك حكما فيكون المتمر فيه القصاص فلماذا قال ينظر الى ما ينقصها القيمة الاولى ثم الثمن ينقسم على قيمتها وقت العقد وقيمة ولدها وقت القبض وهما سواء فانقسم نصفان نصف الثمن حصة الولد ونصفه حصة الام فاذا كان القصاص أربعة أحماس القيمة الاولى سقط عن المشتري أربعة أحماس النصف وتبين أن جميع الثمن صار على عشرة أسهم نصفه وهو خمسة حصة الولد وسهم واحد حصة ما بقي من الام فاذا تمضمها ثم وحد بالام عينا ردها محضتها من الثمن وهو سدس ما أخذها به ولو وحد العين بالولد رده بخصته وهو خمسة أسداس ما أخذها به ولو لم يكن النافع ضرب العين الصحيحة ولكنه ضرب العين التي كان بها البياض بعد ما ذهب البياض فعاد الى الحالة الاولى فالمشتري بالخيار في

قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ان شاء أخذهما بثمن الثمن وان شاء تركهما ولان دهب
البياض كان زيادة متصلة فتداهمت فضل البائع فهي كزيادة متصلة ألقها البائع بان ولدت
ولدا آخر قيمته ألف بقتله البائع ولو كان كذلك لكان يقسم الثمن على قيمة الأم وقت
المقد وقيمة الولد من حين يصير كل واحد منهما مقصودا والقيمة سواء فيقسم الثلث أثلاثا
وحصة ما ألق البائع ثلث الثمن فيسقط ذلك عن المشتري ويتخير فيما بقي عندها وعند
أبي حنيفة لا خيار له بنزلة الزيادة المتصلة في الهائم اذا ألقها البائع لان تلك الزيادة
لا تمكن تقصاها في الاصل وهذه الزيادة مثل تلك فان كان أخذهما ثم وحد أحدهما عيأ رده
ينصف ما أخذهما به لما يبا أن حصة كل واحد منهما ثلث الثمن وهذا بخلاف الاول
وهو ما اذا كانت جنابة البائع على السنين الصحيحة لان الزيادة هناك لم تر ابل البدن ولا
مستتر بها وهذا الزيادة رأيت البدن بصم السائق فوجب اعتبارها وقالوا اشتري حارية ألف
وقيمتها ألف واحدى عيناها بضاء فذهب البياض فصارت تساوى العين ثم ان عبدا لاحي
ضرب تلك العين ففاد بياضها ودمه سولاه وقيمتها خمسمائة درهم فأخذها المشتري بجميع الثمن
ثم اهدى واحد بالبدن عينا فانه يرد ثلث الثمن لأن البدن المدفوع بالبدن قائم مقامها وذهب
البياض عن تلك العين كان زيادة متصلة وقد اتصلت فيجعل كوك ولده الحارية وانما يقسم
الثمن على قبضتها وقت المقد وقيمة الولد وقت القبض فكذلك يستر قيمة البدن المدفوع في
الاقسام وقت القبض بحكم المقد لا وقت الدفع بالجناية لأن ذلك ليس من حكم المقد في
ثمنه وقيمتها وقت القبض خمسمائة فانقسم الثمن أثلاثا ثلثه بازاء المد يرد ذلك ان وجد
عيأ وثلثه بازاء الجارية ان وجد الصيب بها يردها بذلك وان كان المشتري لم يقبض
لبده حتى زاد في يد السائق فصار يساوى ألف درهم ثم قصصها المشتري فوحد بأحدهما
بأ رده ينصف الثمن لما يبا ان للمعتز قيمة المد وقت القبض بحكم المقد وهي مساوية
قيمة الامة وقت المقد فانقسم الثمن عليهما نصفين قالوا واشتري جارية تساوى ألفا ففاد
بائع عيناها ثم ولدت بسد العقب ولما يساوى ألفا أخذها المشتري بنصف الثمن لأن البائع
ما نقأ عيناها فقد سقط عن المشتري نصف الثمن لأن العين من الآدى نصفه ثم أسألت
نفس ما بقي من الثمن على قيمتها وقيمة ولدها فان كان العقب بعد الولادة أخذها ان شاء بثلاثة
أشباع الثمن لانها حين ولدت وهي صحيحة فقد انقسم جميع الثمن على قيمتها وقيمة الولد

بشرط بناء الولد على هذه القيمة الى وقت الفسخ وقد بقي فطره أن نصف الثمن كان بمقابلة
الولد ونصه حصه الام فلما فاق البائع العين فاعا يسقط نصف حصتها من الثمن وذلك ربع
الثمن فاما إذا كان المقء قبل الولادة فقد كان جميع الثمن فيها حين فاق البائع عيها فلهذا
يسقط نصف الثمن قال ولا يشبه الرهن في هذا البيع يسمى في الرهن في هذه الصورة لا فرق
بين الولادة قبل ذهاب العين وبين الولادة بعد ذهاب العين ويكون الساقط ربع الدين
في الموضعين جميعا وبالولادة بعد ذهاب العين هناك يرد بعض ما كان ساقطا وفي البيع
لا يرد والعرق بينهما أن سقوط الثمن بقى البائع العين انما كان بطريق انفساح العقد فيما
أنقعه البائع والبيع بعد ما استرخ لا يرد بمحدث الزيادة وأما في الرهن فسقوط الدين بطريق
المرئى صار مستوفيا والاستيفاء قرر الدين ولا يسقطه فادا حدثت الزيادة فقد حدثت
في حال قيام الدين كله لكونه مستويا بالاستيفاء فلهذا يرد باعتباره أن الزيادة بعض ما كان
ساقطا وتحمل الزيادة الحادثة بعد ذهاب اثنين كالزيادة قبل ذهاب الدين ألا ترى انه لو
اشترى شاة ثمان قبل القبض ثم دفع البائع حليها لا يرد العقد في حصه الجلد ولو أن
الشاة المهرية ماتت وحكم بسقوط الدين ثم دفع المرئى حليها عاد من الدين ما يخص الجلد
وكان العرق ما ذكرنا ونحوه من حيث للمضى أن الفسخ صند ما هو مقصود بالعقد فاعا
يسقط نصف الثمن عن المشتري عما هو صند المقصود بالعقد فلا يحمل العقد فيه كالتزام حكما
وأما سقوط الدين بهلاك بعض المرهون فيحقق ما هو المقصود بالعقد لأن المقصود بعقد
الرهن الاستيفاء أو انما يتم ذلك بهلاك الرهن فلهذا يحمل كان العقد في الكل قائم حكما
حين حدثت الزيادة فيسقط نصف ما يخص الأم وذلك ربع الدين ثم الرهن والبيع يعتبران
من وجه آخر وهو أن في البيع اذا ذهبت العين من غير صنع أحد لا يسقط شيء من
الثمن وفي الرهن يذهب العين من غير صنع أحد يستط نصف الدين لأن ضمان الرهن يثبت
بالقبض والاوصاف نصير مصبوبة بالقص واذا فأت من غير صنع أحد وذلك كأوصاف
المصبوبة وفي البيع الضمان بالعقد فادا فأت من غير صنع أحد قلما لا يسقط شيء من الثمن
نفواتها قال واذا اشترى حارية ألف درهم تساوى ألفا وهي بضاعه احدى العينين فاقا البائع
العين الباقية وصارت تساوى مائة درهم أخذها المشتري بمائة درهم ان شاء لان فعل البائع
استملاكها حكما ويعتبر بقصان القيمة فيما يسقط من الثمن فادا لم يأخذها حتى ذهب

ياض عنها الاولى فصارت تساوي ألفا فالمشترى على خياره ان شاء أخذها بمائة درهم
 وان شاء تركها لان ذهب الياض عن العين الاخرى ربيعة متصلة ولا مستبرها في حكم
 البيع فان ضرب عبد هذه العين التي برئت فماد ياضها فقولى العبد بالخيار ان شاء دفعه
 بالجارية وان شاء وهبها لأرش الجارية وهو ثمانمائة درهم فان دفعه وقيته خمسمائة درهم أخذها
 المشتري بمائتي درهم لما يبا ان العقد انفسح في أربعة أحماسها بقاء البائع عنها وكما لا يهود
 شيء من ذلك بولد تله فكذلك لا يهود بالعبد المدفوع بالجارية لأنه قائم مقام الربيعة المتصلة
 وقد صارت متصلة فهو كولد ولده فلها يأخذها المشتري بمائتي درهم ان شاء فان قصصها
 فوجدت بالجارية عبداً وهما بسببي الثمن الذي قد وهو مائتا درهم وان وجد بالعبد عيارد
 بخمسة أسباعه لأن مائتي من الثمن وهو مائتا درهم اتسم على قيمة مائتي منها وذلك
 مائتان وعلى قيمة العبد وقت القبض وهو خمسمائة درهم فاما جعلت كل مائة سهمها كانت
 الخمسة أسباعاً خمسة أسباعه حصة العبد فيرده به وسبعاه حصة الجارية فيردها بذلك
 وانما اعتبرنا في الانقسام قيمة مائتي منها ولم نعتبر قيمتها وقت العقد لأن العقد قد
 انفسح في أربعة أحماسها وانما يترى في الانقسام قيمة مائتي حكم العقد فيه لاقية ما انفسح
 العقد فيه ولو كان البائع لم يفتأ عنها حتى ذهب ياض عنها وصارت تساوي ألف درهم ثم
 ان عبداً ضرب العين التي برئت فماد ياضها ثم ان البائع قذا العين النافية وصارت تساوي
 مائتي درهم فقولى العبد بالخيار ان شاء دفعه وان شاء وهبها لأرب درهم لأن الهباء يكون
 أرش الجارية وأرش الجارية ها أرب درهم فقد كانت قيمتها عند الجارية أرب درهم فأت
 بذهب العين نصتها وتراجعت قيمتها الى ألف درهم فان دفعه وقيته خمسمائة درهم أخذها
 المشتري ان شاء بحمسي الثمن وثلاث من الثمن ويسطل عنه بقى البائع عن الجارية حمسا
 الثمن وثلاث من الثمن لأن العبد مدفوع بما فوته من الزيادة المتصلة فهو بمنزلة ولد ولده
 بتساوي خمسمائة وعند طرده جميع العقد فيها قائم فاقسم الثمن على قيمتها وقت العقد وقيمة
 العبد وقت القبض أثلاثاً ثلثه بازاء العبد وثلثاه بازاء الجارية ثم تقى البائع عيها سقط
 أربعة أحماس مائتها وبقي الخمس فاذا أردت تصحيح ذلك فالسبيل أن تصرف ثلاثة في
 حصة فتكون خمسة عشر حصة الام من ذلك عشرة والساقط ثمانية من هذه العشرة
 وثمانية من خمسة عشر حصاه وثلثا حصة لان كل خمس ثلاثة فمساواة ستة وثلثا خمسة سهمان

فيستقط ذلك عن المشتري وبأحدهما ما بقي وهو سبعة من خمسة عشر وذلك حماء وثقت
حمسه والله أعلم

سجد باب قض المشتري بادن البائع أو غير اده سجد

قال وإذا اشترى الرجل من الرجل عدا بألف درهم حالة فليس للمشتري أن يقص
العقد حتى يبطئ الثمن عدما وهو أحد أقاويل الشافعي وقال في قول علي البائع تسليم المبيع أولا
لأن ملك المشتري ثبت فاعقد في العين وملك البائع ديناً في دمة المشتري والملك في العين
أقوى ووجوب التسليم بمحكم الملك وفي قول آخر يسلم كل واحد منهما بيد ويتضمن يسد
لأن قصه لمعاوضة التسوية فكما انقروا ثبوت الملك لأحدهما بقوت الملك للآخر فكذلك
القبض كما في بيع المقايضة ولكما تنزل قصة المعاوضة التسوية وقد عين البائع حق المشتري
في المبيع على البائع أن يبين حق البائع في الثمن ولا يتم الثمن إلا بالقص فلهذا كان أول
التسليمين على المشتري بخلاف بيع المقايضة فهناك حق كل واحد منهما متمين وهذا هو
الجواب عن قوله أن ملك المشتري أقوى فانا اعلم بوجوب تسليم الثمن أولاً لهذا المعنى
وهو أنه لما بقوى ملكه في المبيع عليه أن يسوى حاسب البائع في ملك الثمن بخائب سبه
ولا يكون ذلك إلا بالتسليم وكذلك سبه الثمن إلا درهما لأن سقوط حق البائع في
الحسن متعلق بوصول الثمن اليه فإلم يصل اليه جميع الثمن لا يتم الشرط ويستحق حق البائع
في الحسن إلا أن يكون الثمن مؤجلاً بحيث ليس للبائع أن يحبس المبيع قبل حلول الأجل
ولا بعده لأن قل حاول الأجل ليس له أن يطالب بالثمن وإنما يحبس المبيع بما له أن
يطالبه من الثمن وأما بعد حلول الأجل فلان حق الحسن لم يثبت له فأصل العقد فلا
يثبت بعد ذلك تعامداً لهذا الحق ما كان له من استحقاق اليد قبل البيع وإذا لم يبق ذلك بعد
العقد لا يثبت انتهاء محلول الأجل ودكر هاتم عن محمد رحمهما الله في نوادره أنه إذا أحله
في الثمن شهراً ثم لم يسلم البائع المبيع إلى المشتري حتى مضى شهر فعلي قول أبي حنيفة أن
كان الأجل شهراً يعنيه ويمضيه محل الثمن وإن كان شهراً بغير عيه فعلي البائع أن يسلم
المبيع وليس له أن يطالب بالثمن حتى يمضي شهر بعد التسليم وعد أن يوسف ومحمد رحمهما
الله له أن يطالب بالثمن في الوحيين جميعاً لأن مطلق للشهر في الأجل ينصرف إلى الشهر

الذي يقب الدق عيناؤه أو لم يعناه كما في الاحارات والايان هذا هو القيل الطاهر وما
ذهب اليه أو حيفه نوع استحسانه على مقصودهما فاقصود أن يتعرف المشتري
في المبيع في الشهر وذو الثمن عند محبه ويستعمل لعمه ولا يحصل هذا المقصود اذا
لم يسلم المبيع اليه فلها قال في الشهر المطلق يكون ابتداءه من حين يسلم اليه المبيع فان قد
المشتري الثمن وهو حال ولم يقص المبيع حتى وجد النافع الدرامم زبوا أو بهرجة أو ستوقا
أو رصاصا أو استحققت من يده والنافع ان يبيع المشتري من قبض المد حتى يدفعه الثمن
مثل شرهه لأن الرد بهذه الأسباب يقص القصص من الاصل فيلتحق عما لم يقب الثمن
وكذلك لو وجد بعض الثمن بهذه الصفة وان كان ذلك درهما واحدا لأن القصص قد انتقض
في ذلك الردود فكانه لم يقص ذلك القدر وان كان المشتري قد قبض العبد من النافع فادبه ثم
ان النافع وجد الثمن أو دفعه على ما وصفنا فان كان الذي وجد ستوقا أو رصاصا كان له أن
ياخذ المد حتى يدفع اليه المشتري فكان الذي وجد من ذلك جيادا على ما شرطه لأن
المقبوض ليس من خمس الدراهم حتى لو تحوذه في الصرف والسلم لم يميز واعلم ان يسلم النافع
المبيع اليه على أن المقبوض ثمن فاذا تبين انه لم يكن ثمن لم يكن هو راضيا بالتسليم فكان المشتري
قوله فغير ادبه وكذلك ان استحق المقبوض من يده لان المستحق وان كان من خمس
الدراهم ولكن النافع انما رضى بالتسليم بشرط ان يسلم له المقبوض فاذا لم يسلم كان هو على
دنه في الحبس وان كان وجد الثمن أو دفعه زبوا أو بهرجة استدلهما من المشتري لأن
المستحق له عتاق التسمية الدراهم الجياد فان المملات عرما بين الناس بالحياد وعطلق عند
المروسة تستحق صفة السلامة عن العيب والريافة عيب في الدراهم فكان له أن يستبدل
بوث الجياد وليس له أن يسترد المد فيجبه الثمن عدما وقال زفر له ذلك وهو رواية
أبي يوسف لانه انما سلم المبيع على ان المقبوض من الثمن حقه وقد تبين انه لم يكن حقا
لحقه في الجياد والمقبوض زبوا والتمن دين في الدمة فيختلف ما حلال الاوصاف واذا
ن التبرض حقه لم يتم رصاه بالتسليم فهو المستوف سواء يوضحه ان الرد واليب الزيادة
بالقبض من الاصل ولهذا يشترط به الراد ويرجع بموجب التسليم الثمن
ولا يتمكن من الرجوع نحو حقه المد ما لم يتقضى القبض من الاصل واذا انتقض عاد
الجلس كما كان قبل استيفاء الثمن . وجه قولنا أنه سلم المبيع قبل قبض الثمن فصيح

تسليمه وبعد صحة التسليم لا يعود حق البائع في الحس لان من ضرورة صحة التسليم سقوط
حقه في الحس والمهبط يكون ثلاثين لا يتصور عوده لها قلنا لو أعار المبيع من المشتري
وأودعه له سقط حقه في الحس وكذلك لو أجله في الثمن سقط حقه في الحس ثم لا يعود
لمول الاجل ويبان لو وصف أن الزبوف والتمرحة من جنس الدراهم الا ان بها عيبا واليب
الشي لا يبدل جسمه ولهذا لو تمرد في الصرف والسلم حار وكان مستوفيا لا مستدلا
كان البائع قصصها فانصا لثمن وتسليم المبيع بعد قص الثمن صحيح ثم بالرد ينتقص قبضه من
لاصل كما قال ولكن في الحكم الذي يحتمل النص بعد الثبوت دون مالا يحتمل ذلك الا
رى أن المولى اذا قبض بدل الكتابة فوحده ربوا مفردة لا يبطل الحق وكذلك لو حام
يعاقب عريه حتى يستوفى حقه فاستوفى حقه ثم وحده اقصوص ربوا مفردة لا يبطل به حكم
برى المبيع فقد بيا ان حق البائع في الحس بعد ما سقط لا يتصور عوده فلا يعود بانتقاص
ممن زاد أيضا بخلاف المستوفى والرصاص فهناك يتبين انه لم ينقص الثمن وان تسليمه لم يكن
عيبا بخلاف المستحق لان قبض المستحق ووقوف على احادة المستحق والتسليم الذي ينشئ
به يكون موقفا أيضا ولا يكون صحيحا مطلقا وان لم يرفع البائع من المشتري المدد ولم
له في الثمن شيئا ممد كراحتي فاع المشتري المدد أو وهه وسلمه أو رده وسلمه أو أجره
وحد البائع في الثمن بعض ما كرا جميع ما صنع المشتري في المدد حائر لا يقدر البائع على
نه ولا سبيل له على المد لان المشتري تصرف فيه بعد القص وانما تصرف فيه بتسليط
البائع والتسليم تسليط له على التصرف ألا ترى ان في البيع الفاسد لا يمكن البائع من
قص تصرفه فلما حصل تسليط صحيح كان أولى ولو كان المشتري نفس المد فغير اذنه ثم
مع فيه بعض ما كرا ثم وحد البائع بعض الثمن على ما كرا كان له أن ينقص جميع ما
مع المشتري فيه ويسترده حتى يوفيه للمشتري الثمن لان تصرف المشتري حصل لا تسليط
البائع فانقص منه كان غير اذن وذلك لا يسقط حق البائع في الحس ولما ظهر أن
من كان على ما وصفته ظهر أن حق البائع باق في الحس لم يسقط حكما بوصول حقه
استقطه باختياره وتسليم المبيع الى المشتري فكان له أن ينقص جميع ما تصرف فيه
ترى اذا كان محتملا للقص فان كان البائع لما علم بقص المشتري الى المد سلم ذلك ووضي
بالمسئلة على حالها كان هذا مثل اذنه له في القص لأنه أجاز قصه في الانتهاء وتأخير احارته

في اسقاط حقه ككتابته اذنه في الاستدانة . قال ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فراهمه
 بها عيذا يساوي ألفا فقصه المرتهن ثم قصاه الراهن دراهمه ولم يقص الرهن حتى وجد
 المرتهن الدراهم أو نصها ربوفاً أو مبرحة أو ستوقاً أو رصاصاً أو استحققت من يده فاعلم
 أن الجواب في الرهن في جميع ما ذكرنا كالجواب في البيع لأن المهرق محسوس بالدين كما
 أن المبيع محسوس بالثمن إلا في حصة واحدة وهي ما إذا وجد المرتهن المقصوس ربوفاً ورده
 وقد كان الراهن قبض الرهن فاذن المرتهن أن يسترده ويحسه بالدين بخلاف البيع ودرره
 يستدل في الخلافة . والعرق أن تسليم المرتهن للدين إلى الراهن ليس بمسقط حقه في
 المجلس وإن كان صحيحاً في نفسه ألا ترى أنه لو سلم المهرق إلى الراهن على طريق العارية
 أو الوديعة كان له أن يسترده كذلك إذا سلمه عند قص الريوب فاعلم المسقط لحقه كمال
 وصول حقه إليه ولم يوجد بخلاف المبيع فالتسليم الصحيح من البائع مسقط حقه في المجلس
 وهذا لأن الثابت للمرتهن بقصد الرهن بذل الاستيفاء فيبقى حقه ما لم يستوف حقه وقد
 بين أنه لم يستوف حقه ألا ترى أن مع التأجيل في الدين يكون له أن يحبس الرهن فأما في
 البيع مثق المجلس للبائع باعتبار تروحه للمطالبة له بالثمن حتى لو أحله في الثمن لم يبق حقه في
 المجلس وبعد قص الريوب ليس له حتى المطالبة بالثمن ما لم يرد المقبوض فاعلم مسقط حقه
 في المجلس إذا سلم المبيع قبل أن يرد المقصوس . قال وإذا اشتري الرجل من الرجل عداً فأنف
 درهم لم يقبضه حتى وكل رجلاً يقبضه فقبضه الوكيل بمير أمر البائع ولم يقبض البائع الثمن
 فهلك العبد في يد الوكيل فالبائع أن يضمن الوكيل قيمة المدة فيكون في يده حتى يعطيه
 المشتري الثمن لأن البائع المبيع صار مملوكاً للمشتري ولكنه محسوس في يد البائع ما لم يصل
 إليه الثمن فقبض الوكيل في حق البائع جناية بمنزلة التقصير ولو عصه منه عاصب فهلك في يده
 كان للبائع أن يضمنه القيمة وهذا نظير المهرق إذا قبضه وكيل الراهن بمير رصا المرتهن
 فمك في يده يكون ضامناً حقاً للمرتهن وهذا بخلاف ما لو كان المشتري قبضه بنفسه فهلك
 عده فانه لا يكون ضامناً للقيمة لأن قبض المشتري يقرره عليه ضمان الثمن فلا يوجب عليه
 ضمان القيمة إذ لا يجوز أن يجتمع الضمانان على واحد بسبب قبض واحد فاما قبض الوكيل
 فلا يوجب عليه ضمان الثمن فيكون موجبا ضمان القيمة حتى البائع ثم استرداد البائع القيمة
 كاسترداد العبد لو كان ناقداً إذ القيمة تقوم مقام الدين وانما سميت قيمة لقيامها مقام الدين

فاد أعطاه الثمن وجمت القيمة الى الوكيل لان الوكيل في حق المشتري كان أميا ممثلا
لامره وانما كان صان القيمة عليه لحق النافع فاد سقط حقه وجمت القيمة الى الوكيل
كما لو أوفى المشتري الثمن قبل أن يعرض البائع الوكيل ولو بويت القيمة عند النافع سقط
الثمن عن المشتري لان استرداد القيمة كاسترداد العين ولو استرد العين فذلك عنده انفسح
البيع وسقط الثمن فكذلك اذا استرد القيمة ثم يتبع الوكيل المشتري في القيمة لانه في البعض
كان عاملا له فأمره وقد لحقه فيه صان فیرحم به عليه ولو كان المشتري أعتق المبيع قبل
القبض لم يكن عليه صان القيمة لان اعتاقه اياه عملة القبض ولو قبضه فذلك في يده لم
يكن عليه صان القيمة فكذلك اذا أضغه ولو كان الوكيل هو الذي قبض السد باذن
المشتري ثم أعتقه المشتري فهذا وموت السد في يد الوكيل سواء في حق البائع لانه تعدد
عليه استرداده بهذا السب فهو كتعدد الاسترداد بالموت في يده وهذا لان أمر المشتري
الوكيل بالنقص غير منتهى في حقه لانه لا يملك قصه معه لحق النافع في الحس فكذلك
لا يملك أن يأمر غيره به قال ولو أن المشتري أمر رجلا بفتح البعد وهو في يد البائع فاعتقه
المأمور في قول أبي يوسف الاول هذا وأمره بالنقص سواء في جميع ما ذكرنا من التمتع
لان اعتاق المبيع عملة القبض فكذلك اذا وكل الغير به فهو والوكيل بالنقص سواء ألا ترى
ان المشتري لو باشره معه كان ذلك عملة قصه فكذلك اذا وكل الغير به فهو والوكيل
بالقبض سواء ثم رجع وقال لاضمان على الوكيل في هذا الفصل ولكن رجع النافع على
المشتري بالثمن وهو قول محمد وهو رواية عن أبي حنيفة ووجه ذلك ان الوكيل بالاعتاق
معر عن المشتري فيكون ذلك كاعتاق المشتري نفسه وذلك يقرر عليه الثمن فلا يوجب
صان القيمة كما لو أعتقه نفسه وتقرر هذا انه بكلمة الاعتاق إذا جملة مقصودا عليه
لا يحصل به الانتلاف ولا يطل به حق النافع وانما يحصل به الانتلاف اذا انتقلت عارته
الى المشتري ألا ترى انه لو أعتقه غير اذن المشتري كان اعتاقه باطلا ولا يجب على المقتل له
صان واذا قلنا عارته الى المشتري كان هذا مقورا للثمن عليه فلا يكون موجبا لصان القيمة
فاما القبض فقل غسوس بوجب الحكم على القاص اذا حمل مقصودا عليه ألا ترى انه لو
قبضه غير اذن المشتري كان موجبا عليه ضامه فكذلك اذا قبضه بآذنه لانه لا يعتبر بآذنه في
حق النافع واذا انصرف حكم القبض على القاص في حق النافع كان هو ضامنا للقيمة ولو

اعق المشتري المبيع قبل ان يمسر فليس النسخ ان يستحق العبد في ثمن ورجع أو
 يرسع عن هذا وقال له أن يستحق العبد في الأقل من قيمته ومن الثمن وكر هذا القول
 في بواحد هشام وحمله قياس الرهون اذا أعته الرهن وهو مسر ووجه العرق بينهم على ما هو
 الرواية أن تعد الرهن تستحق للرهن حق الاستيفاء من ماله الرهن وتلك المالا احتست
 عند المدد واعتان الرهن اياه فكان له أن يستحق المدد اذا تعدر عليه الوصول الى حقه لعمرة
 الرهن فاما النسخ فما كان له حق استيفاء الثمن من ماله المبيع ولكن كان له ملك العين واليد
 دارا له ملك الدين تابع وفي له اليد الى أن يصل اليه الثمن وبعلى للمشتري المدد فان عدله
 وعرد اليد ليس يقوم على المدد فلا يستحقه لاجل ذلك يوصحه الحق النسخ في الحس
 صيف ولقد يسقط ما عارة المبيع من المشتري بخلاف حق الرهن ثم يعود نصرف المشتري
 بتسليط النسخ اياه على ذلك فيشع هذا لتسليط ثبوت حقه في استيفاء المدد بخلاف تعرف
 الرهن في الرهن وان لم يمتعه المشتري ولكنه أفلس بالثمن فان لم يكن النسخ سلم المبيع
 اليه فله ان يحسنه الى أن يستوي الثمن وان كان سلم المبيع اليه فله أن يسترده ولكنه
 أسرة عزماء المشتري فيه وليس له أن يمسح السع عددا وقال الثاني اذا أفلس المشتري
 بالثمن فليس أن يمسح السع وهو أحسن فالمبيع ان كان سلمه فمسح العقد ويبيده الى ما يكره
 ويؤيده حديث أبي هريرة روى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما رجل أفلس
 ليس فرحدرحل مناعه عنده ليدبه هو أحق به والمضى فيه أن السع عدده معاوضة تطلته
 يتسحق الدرية بين المعتادين ثم لو تعدر على المشتري قص المبيع بالافاق تمت للمشتري
 حق الفسخ فكذلك اذا تعدر على النسخ من الثمن لافلاس المشتري وكما أن المالبسة في
 الآس كالتاوي حكما وكذلك الدين في دمة العاقل عملة التاوي حكما لاستعداد طريق
 لوصول اليه ولا فرق بين المبيع والثمن الا من حيث ان الثمن دس والمبيع عن وكما ان تعدر
 الدين في الدين يشتحق الحس فكذلك تعدر الله عن في الدين ألا ترى أن المسلم فيه دين
 إنما تعدر منه باقطاعه من أيدي الناس يشتحق لرب السلم حق الفسخ وكذلك الثمن ولا
 فرق بينهما سوى أن الثمن مقدود والعلم به والمسلم فيه مقدود عليه ولكن حق الفسخ تمت
 ستر نص العقد به كما تمت بتعدد قص العقود عليه ألا ترى ان المكاتب اذا عجز عن
 اداء ليل الكتابة فتمكّن المولى من فسخ العقد وبطل الكتابة مقنود به كالثمن والدليل سابه

أن هلاك الثمن قبل القبض يوجب إفساح العقد كهلاك المبيع إن من اشترى بملو.
 فكسدت قبل القبض بطل العقد لأن الثمن فلو سرائحة فإذا كسدت الفلوس فتدهلك
 بقص العقد بهلاكه إذا قدر قصه ثبت للعاقدة حق المصح كالمبيع . وخصافي دا
 ثمالى وإن كان دوعسرة فطرة إلى ميسرة والمشتري حين أفلس فأنتم قد استحق
 شرعا ولو أحله البائع لم يكن له أن يفسح العقد قبل معنى الاجل فإذا صار مطرا ما
 ثمالى أولى أن يتمكن البائع من فسخ العقد وأما الحديث الذى استدلوأ به فقد ذكر أنه
 ماساده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما رحل أفلس فوجد رحل عده متاعه فهو في
 عرمانه أو قال فهو آسرة عرمانه فيه وتأويل الرواية الأخرى أن المشتري كان قد قد
 ادن المانع أو مع شرط الخيار للمانع وبه تقول إن في هذا الموضع للمانع حق الاسترداد
 فيه إن لم يتعين على المانع شرط عقده فلا يتمكن من فسخ العقد كما لو كان المشتري . بل
 ذلك إن موحب العقد ملك المبيع فإن المبيع يحب بالعقد ويملك به وأما يملك بالعقد
 الدية وسواء الدين سقاء عمله والدية بعد الإفلاس على ما كانت عليه قبل الإفلاس
 لوجوب الدين عليه فاما حق الاستيعاء فثبت للبائع بسبب ملكه لا يحكم العقد لا ترى
 اسقاطه بالأراء وبالأستدال وقص الدل إذا صار مستحقا بالمبيع لا يجوز اسقاطه بالأراء
 وقص الدل إذا صار مستحقا بالمبيع لا يجوز اسقاطه بالاستدال كما في البيع عيا كان
 فربما إن حق قص الثمن له يحكم الملك لا أن يكون . ووحب العقد فتعده لا يتغير
 العقد والدليل على هذا أن قدرة المشتري على تسليم الثمن عند العقد ليس بشرط لحوا
 فلو كان تسليم الثمن يستحق بالعقد لكات القدرة على تسليمه شرطا لجوار العقد
 حاب المبيع فإه إذا كان عيا لا يجوز العقد إلا أن يكون متدور التسليم للمانع وإن
 كالتسليم لا يجوز العقد الأعلى وجه تثبت القدرة على التسليم به للعاقدة وهو الاجل و
 الشراء بالدرهم حالا وإن لم يكن في ملكه عرفا إن وجوب تسليم الثمن ليس من ح
 وهذا الحرف يستدل في المسئلة ابتداء فإن العجز عن تسليم الثمن إذا طرأ بالأفلا
 يكون أقوى من العجز عن تسليم الثمن إذا اقترن بالعقد والفلس إذا اشترى شيئا والد
 أنه مفلس صح العقد ولزم بالإفلاس الطارئ لأن لا يرفع صفة اللزوم أولى بخلاف
 المبيع فهناك ابتداء العقد مع العجز عن التسليم لا ما في العبد لا يجوز فإدعى به المشتري و

إذا طرأ المجر فانه يثبت للمشتري حق الفسخ فان قيل كيف يستقيم هذا وقد قلنا ان
أول التسليمين على المشتري ولو لم يكن تسليم الثمن مستحقا بالمقد لم يتأخر حقه في قبض المبيع
الا ان يؤدي الثمن قلنا وحوب أول التسليمين عليه لتحقيق معنى التسوية بينهما لأن ذلك
موجب العقد على ماقررنا ان العقد عقد تملك فيقتضي التسوية بين المتعاقدين في الملك وقد
حصل الملك لكل واحد منهما بالمقد الا ان الملك في العين أو كل ماله في الدين على المشتري
تسليم الثمن أولا ليتقوى به ملك البائع فكان ذلك من حكم الملك لا ان يكون موجب العقد
ولئن سلمنا انه من حكم العقد لا يقتضي التسوية ولكن هذا المعنى قد انعدم بتسليم البائع
للمبيع طوعا فهو كما لو انعدم بالتأجيل في الثمن فلا يتي له بعد ذلك حق فسخ البيع وان تدر
عليه استيفاء الثمن لا فلاس المشتري وهذا بخلاف الفلوس اذا كسدت لانه تعبر هناك
بموجب العقد فيعتبر بموجب العقد ملك فلوس هي ثمن ومعد الكسالة لا يتي له في دمة
المشتري بلوس بهذه الصفة فاما بعد فلاس المشتري فيبقى الثمن في دتمه مملوكا للبائع كما
استحقه بالمقد وهذا بخلاف الكتابة لان هناك يميز المكاتب بغير موجب العقد فوجب ملك
المولى بدل الكتابة عند حلول الاجل ولا يملكه إلا بالنقص لأن المكاتب عند له والمولى
لا يتوجب ديناً في دمة عبده ولهذا لو كمل له انسان بدل الكتابة عن المكاتب لم تصح
الكتابة وللمكاتب ان يعجز نفسه فاذا لم يكن له ذلك دينا حقيقة قلنا الملك للمولى انما يثبت بالنقص
واذا عجز المكاتب عن الاداء فقد تغير ماهو موجب العقد عليه فلهذا يمكن من فسخ العقد
وهذا فلاس المشتري لا يتغير ملك البائع في الثمن فانه مملوك دينا في دمة المشتري وانما
نسلم ان الدين في دمة المولى ناو فان المديون اذا كان مقرا بالدين فهو قائم حقيقة وحكما
فلسا كان أو ما ولهذا قال أبو حنيفة يحب على صاحب الدين الركة بمعنى اذا قبضه فاذا
لم يغير موجب العقد لا يتمكن من فسخ العقد والله أعلم

تم الجزء الثالث عشر ويليها الجزء الرابع عشر

وآوله كتاب الصرف

﴿ فهرست الجزء الثالث عشر من كتاب المذوق ﴾

للامام السرخسي الحنفى رحمه الله

صحيحة

- ٢ باب البيوع العائدة
 ١٣ باب السوع اذا كان فيها شرط
 ٢٨ باب الاختلاف في البيوع
 ٣٨ باب الخيار في البيع
 ٦٨ باب الخيار بغير الشرط
 ٧٨ باب المراجعة
 ٩١ باب القيود في البيوع
 ١٣ باب بيع أهل الذمة
 ١٣٩ باب سوع ذوي الارحام
 ١٤٣ باب بيع الأئمة الخاطل
 ١٤٥ باب الاستبراء
 ١٥٩ باب الاستبراء في الاحتين
 ١٦٣ باب آخر من الخيار
 ١٦٧ باب بيع العجل رقبته ثم أوله لم يكن رقبته
 ١٦٧ باب حماية النافع والمشتري على المبيع قبل القبض
 ١٨٦ باب زيادة المبيع وقصاه قبل القبض
 ١٩٢ باب قصص المشتري بادن النافع أو بغير اذنه

﴿ تمت فهرست ﴾